رؤيـــــــــــة
تـركـــــيـة

رئيس التحرير
رمضان يلدرم

الهيئة التحريرية

مدير التحرير
محمد نوري ألتون

مساعد رئيس التحرير
مصطفى زهران

مستشار التحرير
عبد الله أيدوغان قالابالیق

رئيس التحرير التنفيذي
محمود الرنتيسي

الترجمة
مصطفى حمزة

الإخراج الفني والتنفيذ
إسلام المصري

المصحح اللغوي
محمد نور يوسف

الناشـــر / Publisher
مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)
Foundation for Political, Economic and Social Research (SETA)

Basım Yeri / Printing House: Turkuvaz Haberleşme ve Yayıncılık A.Ş. Akpınar Mah. Hasan Basri Cad. No: 4 Sancaktepe / İstanbul
Yayın Sahibi: On belhalf of SET Vakfı İktisadi İşletmesi owned by Burhanettin Duran / ISSN: 2458-8458
Yazı İşleri Müdürü / Managing Editor: Mehmet Nuri Altun

The views expressed therein, remain the sole responsibility of the authors; they do not represent the view of the Editorial Board or the SETA Foundation. All Rights Reserved.

كل ما يكتب أو ينشر في هذه المجلة من صميم رأي صاحبه وعلى مسؤوليته الشخصية وليس لدينا أي مسؤولية في تبعية ذلك.

الهيئة الاستشارية

أحمد أويصال، جامعة مرمرة، أفق أولوتاش، ستا، **برهان كور أوغلو**، جامعة باهشة شهير، **بشير نافع**، مركز الجزيرة للدراسات، **برهان الدين ضوران**، ستا، **مروان قبلان**، المركز العربي للأبحاث، **خيري عمر**، جامعة سكاريا، **رفيق عبد السلام**، باحث تونسي ، **سليم أرغون**، جامعة إسطنبول، **يوسف أوزكير**، جامعة ميدبول، **السنوسي بسيكري**، المركز الليبي للبحوث، **صلاح الدين الزين**، مركز الجزيرة للدراسات، **ويسل كورت**، جامعة مدنيات، **فخر الدين ألتون**، جامعة إسطنبول الحضارية، **كمال إنات**، مركز دراسات الشرق الأوسط جامعة سكاريا، **محمد الحبيب العلاني**، مركز القيروان للدراسات الإسلامية، **حسن بصري يالجين**، جامعة إسطنبول للتجارة، **محيي الدين أتامان**، جامعة يلدرم بيازيد، **مليحة ألتون إيشيك**، جامعة الشرق الأوسط التقنية، **نادية مصطفى**، جامعة القاهرة، **يوسف أبو رفاس**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية.

رؤية تركية، مجلة محكّمة، وهي مدرجة في مؤشرات التصنيف الدولية:
International Political Science Abstracts (IPSA)/ EBSCO

Marefa Database (E-Marefa) / قاعدة بيانات معرفة . Dar Al-Mandumah / دار المنظومة

Editorial Office/ Yayın Merkezi
Nenehatun Caddesi No: 66 GOP/Çankaya. 06700 Ankara/Turkey
Tel: +90312551-2100 • Fax: +90312551-2190
rouyaturkiyyah@rouyaturkiyyah.com • www.rouyaturkiyyah.com

فرع القاهرة (رقم الإيداع 22250/ 2013)
21 شارع فهمي – شقة رقم 19 – الدور الرابع – باب اللوق– عابدين – القاهرة– مصر
تلفون : 227956866+/ 227956985+

Contents

SPRING 2019 • VOLUME 8 NO. 2

Editor's Note
4 - 7

RESEARCH ARTICLES AND COMMENTARIES

The NATO Crisis and Its Future: The Mounting Autonomy of Turkey
HASAN BASRİ YALÇIN
9 - 24

Turkish Convergence with Latin American Countries: Dimensions and Obstacles
SODFA MOHAMED MAHMOUD
25 - 41

The Policies of Intelligence and Cybersecurity in Turkey
ERSİN ÇAHMUTOĞLU
43 - 59

Initiatives to Establish Regional Security Networks Led by Saudi Arabia in the Middle East
NECMETTİN ACAR
61 - 81

The Iranian-Israeli Confront in Syria: Between the Ambit of Security and Hegemony
BOUZIDI YAHYA
83 - 101

The Future of the Iranian Influence in the Middle East under the American Sanctions
BAKER AL-BDOUR
103 - 127

Local and Regional Actors in Yemen Conflict
ADEL DASHELA
129 - 142

Moro Muslims' Demands for Independence and a Peace Process
MUSTAFA OLGUN
143 - 161

The Formation of the Somali State and It's Challenges
OMAR ABDULLAHI MOHAMED
163 - 180

Contempt For the Muslims in the West after the Crime in New Zealand
HOSSAM SHAKER
181 - 204

BOOK REVIEWS

The AK Party's Experience in Governance
BURHANETTİN DURAN, ALİ ASLAN, RAMAZAN YILDIRIM
Reviewed by Ahmad Amer
205 - 208

المحتويات

ربيع 2019 السنة 8 العدد 2

كلمة رئيس التحرير
7 - 4

المقالات - الدراسات

أزمة حِلف النَّاتو ومستقبله الاستقلاليَّة المتصاعِدة لتركيا
حسن بصري يالجن
24 - 9

التقارب التركي مع دول أمريكا اللاتينية: الأبعاد والعقبات
صدفة محمد محمود
41 - 25

سياسات الاستخبارات والأمن السيبراني في تركيا
أرسين جاهموت أوغلو
59 - 43

مبادرات إنشاء شبكات أمنية إقليمية بقيادة السعودية في الشرق الأوسط
نجم الدين أجار
81 - 61

المواجهة الإيرانية الإسرائيلية في سوريا بين حدود الأمن وحدود النفوذ
بوزيدي يحيى
101 - 83

مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظلّ العقوبات الأمريكية
بكر البدور
127 - 103

أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن
عادل دشيلة
142 - 129

مسلمو مورو ومطالبهم بالاستقلال وعملية السلام
مصطفى أولغون
161 - 143

نشأة الدولة الصومالية وتحدياتها
عمر عبد الله محمد
180 - 163

ازدراء المسلمين في الغرب وحرية التعبير بعد جريمة نيوزيلندا
حسام شاكر
204 - 181

مراجعات الكتب

تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم
المؤلف: برهان الدين ضوران، علي أصلان، رمضان يلدرم
عرض: أحمد عامر
208 - 205

كلمة رئيس التحرير

رمضان يلدرم

يأتي العدد الجديد من مجلة "رؤية تركية" ولا تزال تداعيات العمل الإرهابي الذي ارتكبه إرهابيّ عنصريّ بحقّ المصلّين العزّل من مسلمي نيوزيلندا؛ تشغل مساحات كبيرة في الداخل التركي، ابتداء من رأس السلطة، ومرورًا بالنخب السياسية والثقافية والدينية، وانتهاء بالشارع التركي الذي أقام مجالسَ وخيمًا للعزاء، بعد أن أجريت صلوات الغائب على شهداء المذبحة في ولايات تركيا المختلفة.

كشفت هذه الحادثة عن أزمة كبيرة في العالَم الغربي من نواح عدة، منها: الحريات الدينية، ومواجهة العنصريّة، والبعد عن التمييز. وطالما حاول الغرب حصرَ الأعمال الإرهابية في دائرة ما كان يطلق عليه "الإرهاب الإسلامي"، وقد أدّى هذا دورًا كبيرًا في تزكية "الإسلاموفوبيا" في الغرب، وما حادثة نيوزيلندا الأخيرة إلا نتيجة طبيعية لتلك السياسات التي عزّزت خطاب الكراهية تجاه المهاجرين المسلمين، رغم كونهم أحيانًا فواعل مجتمعية وثقافية وسياسية في أماكن هجرتهم الجديدة.

بيد أنّ التفاعل الإيجابي للدولة النيوزيلندية الممثّل في شخص رئيسة الوزراء جاسيندا أرديرن كان بمثابة بريق أمل بوجود رؤى أخرى مغايرة عن نظيراتها في الغرب، تحمل قدرًا من المسؤولية والاعتناء بقضايا المهاجرين، إذ يحسب لجاسيندا أنها أطفأت نارًا قابلة للاشتعال كان بإمكانها أن تتعدى حدود نيوزيلندا البلد الصغير، وتتجاوز فضاءها الغربي، لتشتبك مع جغرافيات أخرى في المشرقين العربي والإسلامي.

وقد نجحت هذه الخطوة بقدر كبير في إجهاض ردود فعل أخرى كان بإمكانها أن تدفع نحو تشظّي الأعمال الراديكالية المتبادلة استشعارًا بالظلم من جهة المهاجرين واستدامة للأعمال الإرهابية اليمينية في حال قيامها من قبل التنويعات الإسلامية الموجودة بالغرب، وهذا من شأنه أن يوسّع نطاق الأحداث شيئًا فشيئًا، وينجم عنها ما لا تُحمَد عقباه.

وقد أثنت السلطات السياسية في تركيا على هذا الموقف الحازم من نيوزيلندا، وكان لخطاب الإرهابي الذي تضمّن ذكر تركيا من خلال وعيده بأنْ تعود أيا صوفيا لحاضرتها القديمة المسيحية؛ دور كبير في حضور تركيا في المشهد، فضلًا عن كونها تقف جنبًا إلى جنب مع المهاجرين المسلمين هناك، ولاسيّما من كانوا ضحية هذا الغربيّ المتطرف والإرهابي.

ويتضمّن خاتمة هذا العدد بحثًا مهمًّا ودقيقًا يستعرض جوانب هذه الحادثة، ويتناول قضايا لصيقة به تبحث في وجود المهاجرين العرب والمسلمين في الغرب، وظاهرة الإسلاموفوبيا التي كانت هذه الحادثة تمثيلًا دقيقًا لها.

نستهلّ موضوعات عددنا الجديد من مجلة رؤية تركية بمقالة الباحث والكاتب التركي حسن بصري يالجن حول أزمة حلف الناتو ومستقبله والاستقلالية المتصاعدة في تركيا. يسعى يالجن في بحثه إلى تسليط الضوء على إشكال العلاقات التركية مع حلف الناتو التي أخذت أدوارًا كبيرة في الفترات الأخيرة، تحدّث خلالها بعض المحلّلين عن دور جديد تحاول تركيا أداءه يخالف ما كانت عليه في الماضي القريب في علاقاتها مع الناتو، وذلك نظرًا لما وصفه الباحث بـ"الأزمة القائمة داخل الحلف، وما مثّلته تداعياتها على الصعيدين الداخلي والخارجي".

وكشف الباحث عن زاوية جديدة في فهم طبيعة الوجود التركي داخل الحلف، انطلاقًا من المتغّيرات التي عبّرت عنها محطات عديدة في السنوات الأخيرة، دفعت بتركيا إلى أن تصبح لاعبًا

متعاونًا ومؤثرًا في آن معًا، لا مجرد حليف تُملَى عليه أوامر عليا فيسمع ويطيع، أو الاقتصار على كونه فاعلًا هامشيًّا داخل الحلف، وهو ما يعرضه يالجن بالتفصيل الدقيق، مقرونًا بالأدلة والإحصائيات، ومرفقًا بالتحليلات الدقيقة... ويؤكّد الباحث أن التموضع الجديد الذي أخذته تركيا داخل حلف الناتو ينطلق من قاعده الاستقلالية، وهي الجدلية البارزة التي تدور حولها العلاقات البينية: بين حلف الناتو من جهة وتركيا الجديدة من ناحية أخرى.

وفي مجال آخر تُعَدّ دول أمريكا اللاتينية من الدول المهمّة على الصعيد الدولي؛ لأهمية هذه المنطقة جغرافيًّا وإقليميًّا، وقد اتّجهت تركيا منذ عقد ونيّف إلى تعزيز روابطها بها، وهذا أسهم بقدر كبير في تدشين جسور التواصل السياسي والثقافي والاقتصادي معها... وقد أقدمت الباحثة المصرية صدفة محمود على تقديم عرض بانورامي حول ثنائية تلك العلاقة، من خلال بحثها "التقارب التركي مع أمريكا اللاتينية: الأبعاد والعقبات"، حيث ذهبت الباحثة إلى مقاربات مهمّة في سياق التقارب مع دول أمريكا اللاتينية، وتقديم مجموعة من المعطيات المهمّة في سياق الفرضية التي تتطلّع إليها في البحث، ثمّ اتّجهت صدفة إلى التحديات التي تواجه الجهود التركية المبذولة لتعزيز حضورها في أمريكا اللاتينية، خصوصًا في ظل مشهد يصعد فيه اليمين للوصول إلى السلطة في أكثر من دولة داخلها.

كما أن الأحداث القائمة في فنزويلا التي تربطها بتركيا علاقات تعاون عميقة لها تداعيات مهمّة على الصعيدين الدولي والإقليمي، مع ملاحظة الدور الأمريكي المؤثر في سياق الأحداث الداخلية. وقد تناولت الباحثة كل تلك العوامل بشكل مفصّل، في محاولة لتفكيك وتحليل السياسة الخارجية التركية تجاه دول أمريكا اللاتينية وأهم قضاياها المطروحة، والعقبات التي تقف أمامها، ولاسيّما مع صعود تيار اليمين إلى سدة السلطة في العديد من تلك الدول، كل هذا يزداد أهمية إذا عرفنا أن فنزويلا تُعدّ الحليف الأقوى والأهمّ لتركيا في دول أمريكا اللاتينية.

نعود ثانية إلى الداخل التركي من خلال الإشارة إلى ملمح مهمّ وخطير يتمثّل في فضاء ثورة الاتصالات التكنولوجية في اللحظة الراهنة، وتحديدًا في القطاعين الاستخباراتي والأمن السيبراني. يقدّم لنا ذلك في بحث شائك وحسّاس كتبه الباحث أرسين جاهموت أوغلو بعنوان: "سياسات الاستخبارات والأمن السيبراني في تركيا". يتناول البحث جملة من التهديدات في هذا المجال، ولاسيّما في ظل الطموح التركي القائم على استلهام تجارب الدول المتقدمة التي تتعرض لمثل هذه التهديدات. والملمح المهمّ في هذا المشهد أن تنظيم فتح الله غولن الإرهابي كان أحد التظيمات الإرهابية التي حصلت على بعض برامج التجسس المنتمية إلى هذا النوع من التهديدات تحت مظلة "الهجمات السيبرانية، ووجهتها بشكل مباشر ضد الدولة التركية، وبعض المسؤولين رفيعي المستوى بها".

ويرى الباحث أن تلك المعطيات والمعلومات المهمّة التي تعكس خطورة هذا المجال كان دافعًا رئيسًا لضرورة التنبه لهذه التكنولوجيا، والاحتماء من مخاطر التهديدات السيبرانية، ومحاولة إيجاد أنظمة دفاعية قادرة على الحدّ منها والقضاء عليها... ويبيّن الباحث الآليات التي انتهجتها الدولة التركية لتفعيل هذا الدور، وتقوية شبكاتها الداخلية استخباراتيًّا من تكنولوجيا متقدّمة، بهدف الحؤول دون توظيفها مجددًا من قبل الجماعات الإرهابية كما حدث في السابق.

وفي موضوع مهمّ آخر يلحظ المراقب عن كثب للمشهد الإقليمي العربي وبخاصة في الشرق الأوسط الدور الطموح لدى المملكة العربية السعودية في أداء دور محوريّ، برزت إرهاصاته مع بدايات الربيع العربي، ومن خلال موقفها المعارض له، وتبعاته من بروز سياساتها الخارجية في أكثر من ملف إقليمي؛ لذا بادر الباحث التركي نجم الدين أجار في بحثه: "مبادرات إنشاء شبكات

أمنية إقليمية بقيادة السعودية في الشرق الأوسط" إلى تناول هذا الدور الذي تؤدّيه المملكة إقليميًّا.

ومن المملكة العربية السعودية إلى إيران والمواجهة مع (إسرائيل) على الأراضي السورية، وهو ما يقدمه الباحث الجزائري بوزيدي يحيى في بحثه: "المواجهة الإيرانية الإسرائيلية في سوريا بين حدود الأمن وحدود النفوذ". يرى بوزيدي أن الأزمة السورية فرضت على إيران و(إسرائيل) جملة من الأحداث المهمّة، أبرزها المواجهة العسكرية، وذلك بعد عقود من حروب بالوكالة، على حدّ وصف الباحث الذي يرصد جملة من الاستهدافات التي قامت بها (إسرائيل)، والرد من الجانب الإيراني، وعددًا من المعلومات المهمّة مردفة بالتحليلات، في محاولة للكشف عن معلومات جديرة بالوقوف عليها، وما يمكن أن تمثله تلك الأحداث من نشوب حرب كبيرة بين الجانبين، مع الاستفسار عن سياسات المكسب والخسارة للطرفين في حال تحقّق ذلك...

في موازاة ذلك يأتي الباحث بكر البدور ليضيء في مقاله: "مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية" مساحة جديدة في تناول الدولة الإيرانية، بتسليطه الضوء على النفوذ الإيراني، وامتداداته الجغرافية، ومحركاته وامتداداته، والسيناريوهات المتوقعة لمستقبله، متتبعًا العقوبات الأمريكية وتأثيراتها العميقة فيه منذ تداعيات الثورة الإيرانية، ومرورًا بالتدخل الأمريكي في العراق، ثم بالربيع العربي، والدور المتعدّي للحدود الذي أدّته في أكثر من بلد عربي كلبنان العراق والبحرين وسوريا واليمن.

وعلى الضفة الأخرى من الخليج العربي يقف اليمن بوصفه ساحة نفوذ أخرى، وميدانَ صراع لدول إقليمية تتنافس فيما بينها وتتصارع، فضلًا عن الحالة الداخلية المتعاركة أساسًا إثر تداعيات الربيع العربي والثورة اليمنية. وهو ما يعرّج عليه ويقدّمه بإسهاب شديد وتحليل مفصّل الباحث اليمني عادل شيلة في بحثه: "أهداف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن" الذي يقدّم عرضًا وافيًا لطبيعة الصراع المحلّي القائم في الدولة اليمنية، والذي صُنِّف جزءٌ كبير منه على أنّه طائفيّ ومذهبيّ، ثم ينطلق منه نحو التأثيرات الخارجية الإقليمية الحادثة عليه خليجيًّا وإيرانيًّا. والملاحظ في الورقة أن الباحث اليمني سلط الضوء على النخب السياسية ورموزها ودورها، إمّا في إذكاء الصراع القائم، وإمّا في محاولاتها الخروج من الأزمة.

ثم ننتقل في هذا العدد من مجلتنا إلى قضية مهمّة أخرى شغلت مساحات كبيرة من الاهتمام الإسلامي سنوات طويلة على مستوى المؤسسات المعنية بالأقليات الإسلامية في جميع بلدان العالم؛ هذه القضية هي قضية مسلمي مورو بالفلبين. يقدّم لنا في هذا المجال الكاتب التركي مصطفى أولغون بحثه المهمّ: "مسلمو مورو ومطالبهم بالاستقلال وعملية السلام" في محاولة جادّة لكشف النقاب عمّا حدث، وبقايا تأثيراته منذ أكثر من خمسة عقود مضت في اضطهاد المسلمين هناك، وتشريد وصراع داخل جزيرة مندناو جنوبي الفلبين، وتحديدًا في منطقة مورو. إن قضية مسلمي مورو شكّلت حالة إنسانية أكثر تعقيدًا من غيرها، وظلّت تبحث عن حلول لإشكالاتها المرتبطة بتقرير مصيرها حتّى جاء الاتفاق الأخير بين المسلمين والشعب الفلبيني لتدشين مرحلة عقد اجتماعي وعقد سياسي جديدين، سعى أولغون من خلال بحثه إلى تسليط الضوء عليها.

من جانب آخر تعايشُ الدولة الصومالية جملة من التحولات المهمّة تستدعي الوقوف عليها وسبر أغوارها، خصوصًا أن الصورة التي تصل إلينا مذبذبة الرؤية، وتعاني الكثير من التشوهات جرّاء عوامل عدة، أبرزها محاولات التجاذب بين دول الإقليم ودول الجوار من جهة، والدور الغربي ودول إقليمية عربية في المنطقة من جهة أخرى، بحيث يسعى كل طرف إلى فرض أجندته ومحاولة عرقلة نهوضه، وهو ما دفع الباحث الصومالي عمر عبدالله محمد إلى تقديم بحثه: "نشأة الدولة الصومالية والتحدّيات التي واجهتها". يسعى

الباحث إلى الإجابة عن أسئلة تتعلق بالدولة الصومالية من حيث تأريخ قيامها الحالي والسابق، مبرزًا حجم التحديات التي تواجهها، سواء المتعلقة بالجانب التاريخي منه أم السياسي، فكلاهما يمثّل منطقة بكرًا لم يتناولها كثير من التحليلات التي تظهر الوضع والحالة على ماهيتها الحالية في واقعها المعاش. وهذا يعطي البحث قيمة في كونه بحثًا تأسيسيًّا لمعالجة مختلفة، يهدف منها الكاتب إلى تقديم معطيات مهمّة وجادّة حول الدولة الصومالية وماهيتها، من حيث تموضعها الحالي والقائم وارتباطاتها السابقة، وسيناريوهاتها المستقبلية، في ظل مشهد إقليمي آخذ في التحول والتغير.

ونختتم بحوثنا في هذا العدد بالموضوع الذي استهللنا به، وهو الحادثة الإجرامية الإرهابية المؤسفة التي راح ضحيتها العشرات من مسلمي نيوزيلندا، التي تناول جانبًا منها الكاتب حسام شاكر في بحثه المهمّ: "ازدراء المسلمين في الغرب وحرية التعبير بعد جريمة نيوزيلندا".

المقالات - الدراسات

المواجهة الإيرانية الإسرائيلية في سوريا بين حدود الأمن وحدود النفوذ
بوزيدي يحيى

مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظلّ العقوبات الأمريكية
بكر البدور

أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن
عادل دشيلة

مسلمو مورو ومطالبهم بالاستقلال وعملية السلام
مصطفى أولغون

نشأة الدولة الصومالية وتحدياتها
عمر عبد الله محمد

مبادرات إنشاء شبكات أمنية إقليمية بقيادة السعودية في الشرق الأوسط
نجم الدين أجار

أزمة حلف النّاتو ومستقبله
الاستقلاليّة المتصاعدة لتركيا

حسن بصري يالجن *

ملخص: يدور التّحليل حول حلف النّاتو والأزمة التي يعتقد أنّه وقع فيها مؤخّرًا، ويرى أنّ النّاتو سيحافظ على وجوده، رغم الأزمة التي يواجهها؛ لأنّ النّاتو يعيش أزمةً مؤقّتةً لم يخل تاريخه من مثيلاتها، ولأنّه لا يوجد تحوّل بنيويّ في النّظام العالميّ. ويؤكّد التّحليل أمرًا آخر، وهو أنّ علاقات تركيا بالنّاتو تتحدّد و/ أو ستتحدّد بحسب هذه الظّروف الجديدة. ويمكن القول إنّ تركيا هي أوّل من يتأثّر بهذه الأزمة، وأوّل من يبدي ردود أفعال منطقيّة متماسكة. إنّ تركيا تحوّلت إلى إستراتيجيّة تقوم على منطق التّعاون مع اللّاعبين الدّوليّين الآخرين، ولكن من دون أنْ تنسحب من النّاتو. وأصبحت شريكًا أكثر جاذبيّةً بالنّسبة للّاعبين الآخرين بعد تطبيق إستراتيجيّة التّحالف المتعدّد. فحظيت بمزيد من الاستقلاليّة في مجال الأمن والسّياسة الخارجيّة. ومن المتوقّع أنْ تستمرّ هذه السّياسة على المدى القريب والمتوسّط.

* ستا، تركيا

The NATO Crisis and its Future
The Mounting Autonomy of Turkey

HASAN BASRİ YALÇIN*

ABSTRACT This research argues that NATO would sustain its existence despite its recent crisis. That is because it is a temporary crisis similar to many others NATO has come over throughout its history; and that there is no fundamental structural change in the international order. However, it is worth noting that Turkish-NATO relations are to be determined according to the new circumstances. It can be said that Turkey is the first to be affected by this crisis and the first to give a coherent and sound reaction. Turkey shifted its foreign strategy into a strategy based on cooperation with other international players without withdrawing from NATO. In fact, after implementing the multi-alliance strategy, Turkey became a more attractive partner for other international players. Consequently, it gained greater autonomy in security and foreign policy sectors, something that is expected to continue on the short and medium run.

* SETA, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/2)
24 - 9

المدخل:

يتناول التّحليل أزمة حلف النّاتو التي انتشرت الأقاويل عنها مؤخّرًا، وهل هي حقيقة أو لا؟، وماهيّـة هذه الأزمة إنْ وجـدت، ومصدرها، ونتائجها. هل الأزمـة التي يواجهها النّاتو نتاج التّحوّل البنيويّ في النّظام العالميّ؟ أم أنّها نتاج صراع ظرفيّ مؤقّت؟ كيف يخرج النّاتو من هـذه الأزمة؟ هل هناك احتماليّـة لانهيار النّاتو؟ إلى أين يتّجه النّاتو؟ كيـف تؤثّر أزمة النّاتو في الدّول الأعضاء؟ وما تداعياتها على تركيا؟ وكيف تتبلور العلاقات بين تركيا والنّاتو في الفترة الجديدة؟ والجواب عن كلّ هذه الأسئلة في هذه الدّراسة التّحليليّة التي تهدف إلى تقديم تقييم راهن وعامّ حول النّاتو.

لا يمكن إعطاء إجابات تفاؤليّة جدًّا عن الأسئلة المذكورة أعلاه، فهذه الدّراسة التّحليليّة تقبـل المزاعـم بوجود أزمـة في النّاتو، لكنّها تقول إنّ هذه الأزمة ليسـت ناجمةً عن تحوّل بنيويّ شـامل في العلاقات الدّوليّة، وإنّما أزمة ظرفيّة، صودفت مثيلاتها في الماضي. ومن ثمّ فالأصحّ أنْ نقول: إنّ النّاتو ليس في منعطف تحوّل تاريخيّ، بل في أزمة ظرفيّة.

لا يوجـد تحـوّل جادّ في النّظام العالميّ الذي يرتكز عـلى الولايات المتّحدة الأمريكية، فهذه الأخـيرة لا تزال الدّولة الأكثر نفوذًا في النّظام العالميّ، وتتبوّأ موقعًا يؤهّلها للتّحرّك بما يتوافق وهـذا النّفـوذ، ولا يخفـى على أحـد أنّ أمريكا في السّـنوات الأخيرة فقدت الرّغبـة في الإنفاق عـلى النّظـام العالميّ، فقلّت اسـتثماراتها في هذا المجـال، بدءًا من عهد أوبامـا، وصولًا إلى عهد ترامب، فنراها تسعى إلى تقليل نفقاتها، والانعزال عن العالم سياسيًّا، بغية تحقيق مكاسب على الصّعيـد الاقتصاديّ، لكـنّ هذا لا يعني أنّ أمريـكا تفتقر إلى القدرة الماديّة الكافية لاسـتمرار دورها المركزيّ؛ لأنّ واشـنطن في وضع يمكّنها من الاسـتمرار في ممارسة دورها المركزيّ، إلّا أنّها غير راغبة في ذلك، وبإمكانها أنْ تكون أكثر فاعليّةً، وتمارس مرّةً أخرى دور القيادة عندما يكون الأمر متعلّقًا بالمسائل الأمنيّة والسّياسيّة المحوريّة.

ولهـذا السّـبب لا يـزال النّاتـو الحلف الأكثـر مصداقيّـةً وردعًا واسـتدامةً في العـالم[1]، ولا يوجـد لـه أيّ منافس أو بديل من هـذه النّاحية، ولا يوجد حلـف دوليّ أو منظّمة دوليّة يمكن مقارنتـه بحلف النّاتو، ولهذا السّـبب لا تنوي الدّول الأعضاء الابتعـاد عنه، رغم الأزمة التي يواجهها. والجدل اليوم يتّجه نحو الأولويّات الاقتصاديّة، في أوسـاط تشهد ضعفًا في المنافسة الأمنيّة، وفي حال تعزيز المنافسـة الأمنيّة سـتعود الولايات المتّحـدة الأمريكيّة إلى القيام بمزيد من الاسـتثمارات في النّاتو، وسـتبدأ بقيّة البلدان بالتّمسّـك بالحلف بشـكل أكبر، وهذا يعني أنّ النّاتـو ليس عـلى حافّة الانهيار على الإطلاق، بل على العكـس، يحافظ على وجوده باعتباره الحلف الذي يعيش الأزمات، لكنّه صالح للاستعمال.

وفي مثل هذه الأوسـاط ستتشكّل علاقات تركيا مع النّاتو بحسب هذه الظّروف الجديدة. ولا ننسـى أنّ تركيا تسعى منذ مدّة للخروج من كونها الحليف الصّادق الوفيّ للنّاتو، والتّحوّل إلى لاعـب يسـتفيد منه؛ لأنّ حلفاءهـا في النّاتو لم يبْدوا تعاونًا معها وهـي التي تواصل تعلّقها

بالحلـف من طرف واحد، فلم يكتف حلفاؤها في النّاتو بتركها وحيدةً في مجالات حيويّة، مثل القضيّـة السّـوريّة، والإرهاب وفي مقدّمته الانقـلاب الفاشـل في 15 يوليو/ تمّوز 2016، بل ذهبوا أبعد من ذلك، فاتّهموا أنقرة، واتّبعوا سياسة دعم التّنظيمات الإرهابيّة في وجه تركيا.

أعادت تركيا بناء علاقتها بالحلف إسـتراتيجيًّا اعتبارًا من 15 يوليو/ تمّوز 2016، فبدأت محادثات مع روسـيا من دون أنْ تفسـد علاقتها بالنّاتو، ونفّذت عمليّتي درع الفرات وغصن الزّيتون، فقوي سـاعدها، وأصبحت لاعبًا مسـتقلًا، وشريكًا مغريًا بالنّسبة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، واضْطرّت واشـنطن إلى قبول طلب أنقرة في مسـألة منبج التي طالما فضّلت البقاء بعيـدًا عنها. وكلّـما عزّزت تركيا هذا التّحالف المتعدّد بين روسـيا وأمريكا، رأت اتّسـاع مجال مناوراتهـا. وبعـد الاتّفاق مع الجانـب الأمريكيّ حول منبـج، تناولت الأجنـدات اتّفاقها مع الجانـب الـرّوسيّ مـن أجل تـلّ رفعت، وهـذا يعنـي أنّ تركيا سـتتمتّع بمزيد مـن الأمن كلّما نجحـت في المحادثات والمفاوضات مع روسـيا من دون الانفصال عـن حلف النّاتو. وخلال العامين الماضيين اللّذين حصلت فيهما لعبة التّحالف المتعدّد، حقّقت تركيا مكاسب في سوريا، وحالـت دون وقوع الهجـمات الإرهابيّة الممنهجة ضمن حدودها. ومـن المتوقّع أنْ تبني تركيا علاقاتها بالنّاتو ضمن هذا الإطار.

تنتهز تركيا الأزمة التي يواجهها النّاتو في الفترة الحاليّة في تطوير علاقاتها بروسـيا، وتعمل عـلى تعزيز دورها بوصفهـا لاعبًا أكثر اسـتقلاليّةً. وبفضل سياسـتها الخارجيّة التي أصبحت أكثـر مرونةً اكتسـبت مجالات أكبر للمنـاورة، وصارت دولةً تتمتّع بمزيـد من الأمن. وأعتقد أنّ تركيـا سـوف تواصل وجودها في النّاتـو، وتبني علاقات مع بقيّة اللّاعبـين الدّوليّين حول

أعادت تركيا بناء علاقتها بالحلف إستراتيجيًا اعتبارًا من 15 يوليو/تمُوز 2016 فبدأت مُحادثات مع روسيا من دون أنْ تفسدَ علاقتها بالنّاتو ونفّذت عمليّتَي درع الفرات وغُصن الزّيتون فقويَ ساعِدُها وأصبحت لاعبًا مُستقلًا وشريكًا مُغريًا بالنّسبة للولايات المُتّحدة الأمريكيّة

عناوين ملموسة؛ لأنّ استراتيجيّة التّحالف المتعدّد حقّقت ارتفاعًا كبيرًا في استقلاليّتها وحكمها الذّاتيّ.

تتناول هذه الدّراسة الموضوعات المذكورة تحت ثلاثة عناوين رئيسة، هي: أزمة النّاتو وطبيعتها، ومستقبل النّاتو وأسباب الحفاظ على وجوده، ونظرة تركيا إلى النّاتو وتقييم ردود أفعالها والتّنبؤات والتّوقّعات حول ماهيّة العلاقة التي تنوي أنقرة بناءها مع الحلف.

أزمة النّاتو:

إن اندراج النّاتو مؤخّرًا في جدول الأعمال في إطار الجدل الدّائر حول الوضع الماليّ يشير إلى أزمة ،[2] فالمبلغ الذي بلغه الحلف مثير للقلق، وإذا تطلّب الأمر إجابةً مختصرةً وواضحةً أمكننا الحديث عن أزمة ظرفيّة، لا عن تحوّل بنيويّ أو تاريخيّ في النّاتو، ولكي يعدّ تحوّلًا بنيويًّا لابدّ من أنْ تطرأ تبدّلات مهمّة في شروط النّظام العالميّ، مثل ضعف الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى درجة لا يمكنها أنْ تغطّي الأموال التي تنفقها على النّاتو، لكنّ واشنطن اليوم لا تفتقر إلى هذه القدْرة [3]، ولم يحصل بعْد انهيار كبير في توازن القوى البنيويّة العالميّة، ولم تتعادل الولايات المتّحدة الأمريكيّة مع أيّ لاعب أو مجموعة لاعبين، ولا يمكننا الحديث إلّا عن القوى التي هي قيد الصّعود، أو الكشف بالأرقام عن الضّعف النّسبيّ في قوّة أمريكا، كما يجري بين الفينة والأخرى، والتّحوّل من ثمّ لم يطل توازن القوى الذي تشكّل واشنطن مركزه؛ لأنّه ليس ثمّة وضع عجزت فيه الولايات المتّحدة الأمريكيّة عن تغطية نفقاته، والصّحيح هو أنّ واشنطن لا ترغب في حمل أعباء هذه النّفقات وحدها. إنّ سقوط الاتّحاد السّوفييتيّ وبقاء الولايات المتّحدة الأمريكيّة القوّة العظمى الوحيدة على سبيل المثال يعدّ تحوّلًا بنيويًّا، وكانت له آثاره البالغة جدًّا على النّاتو[4]، مثل تحقيق مزيد من الانتشار والتّعمّق[5] ، وفتح الطّريق أمام البحث عن مجالات لمهامّ جديدة [6]. واكتسب النّاتو نتيجة التّحوّل البنيويّ الجذريّ مدلولًا جديدًا، وأصبح حلفًا يجتمع حول القوّة الأميركيّة، أكثر من كونه تنظيمًا أسّس لمناهضة الاتّحاد السّوفييتيّ .[7] والتّوتّر الحاصل اليوم –ولاسيّما بين أمريكا وحلفائها الأوربّيين – هو أحد الأزْمات السّياسيّة المؤقّتة التي شهدتها السّتّينيّات والسّبعينيّات من القرن الماضي، والتي لها مثيلاتها في التّاريخ[8].

مرّ النّاتو في تاريخه بهذا النّوع من الأزمات الظّرفيّة التي لا تختلف كثيرًا عن غيرها من حيث الخصائص، وإن بدت أكثر عمقًا وأكثر إثارةً للزّعزعة، ففي السّتّينيّات والسّبعينيّات عاش النّاتو أزمةً طويلةً دامت قرابة عشرين سنةً، وتجلّى أبرز مؤشّراتها في المثالين الفرنسيّ واليونانيّ، حيث انسحبت فرنسا من الجناح العسكريّ للنّاتو عام 1966، متذرّعةً بالمشكلات التي عاشتها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وذلك في ظلّ بحثها عن سياسة خارجيّة أكثر استقلاليّةً ،[9] وسعتْ فرنسا في هذه الفترة لتطوير علاقات طيّبة مع الاتّحاد السّوفييتيّ[10].

وبطريقة مماثلة، اتّخذت اليونان قرار الانفصال عن النّاتو في أعقاب عمليّة السّلام في قبرص سنة 1974، وجاء ذلك ردًّا على الولايات المتّحدة الأمريكيّة ظنًّا منها أنّ واشنطن غضّت الطّرْف عن العمليّة التي قامت بها تركيا في قبرص. ومن الممكن رؤية ظاهرة النّاتو الضّعيف بدواعي الظّروف الرّاهنة المرحليّة ذاتها في سائر نماذج الدّول على وجه التّقريب[11].

كانت تركيا تعرف بأنّها واحدة من أكثر حلفاء النّاتو إخلاصًا ووفاءً لسنوات طوال، لكنّ المسؤولين الأتراك أصابهم شعور عميق بانعدام الثّقة، عندما علموا أنّ حلفاءهم الأمريكيّين اتّخذوا قرارات مصيريّةً من دون الشّعور بالحاجة حتّى للتّشاور معهم في أعقاب أزمة الصّواريخ في كوبا سنة 1962، ذلك أنّ المباحثات التي أجريت مع السّوفييت أسفرت عن سحب الأسلحة النّوويّة التي كان قد نشرت بهدف حماية تركيا من دون سؤال أنقرة، وهذا يعني أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة قد بادلت كوبا بتركيّا، وهكذا انطلق المسؤولون الأتراك يحقّقون في مدى موثوقيّة المظلّة النّوويّة الأمريكيّة، وتزعزعت ثقة أنقرة تمامًا إثر رسالة جونسون الواردة في إطار قضيّة قبرص بعد ثلاث أو أربع سنوات؛ لأنّ الرّئيس الأمريكيّ أومأ في هذه الرّسالة إلى أنّ أمريكا غير مستعدّة للدّفاع عن تركيا في حال اندلاع أزمة بسبب قبرص.

هناك العديد من الأمثلة المماثلة الأخرى، نذكر منها إنكلترا والأزمة التي عاشتها مع النّاتو والولايات المتّحدة الأمريكيّة، حيث رأى الإنكليز تخلّف الولايات المتّحدة الأمريكيّة عن الوفاء بوعودها حول صواريخ سكاي بولت Skybolt،[12] في هذا الوقت لم يطل فتور العلاقات بين بقيّة اللّاعبين والنّاتو، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة أيضًا أصبحت لا تعير أهمّيّةً كبيرةً للحلف الذي تترأّسه، فبرزت وللمرّة الأولى مسألة تمويل النّاتو، وسرعان ما تناولت الأدبيّات الأكاديميّة الجدل الدّائر حول هذه المسألة، فكان مانكور أولسون على سبيل المثال أوّل من طرح مسألة العمل المجّانيّ، وبيّن في كتابه بعنوان The Logic of Collective Action المنشور عام 1965 كيف أنّ الشّركاء يركبون على ظهور بعضهم بعضًا،[13] وقال: إنّ هذا الأمر يعقّد بناء التّحالفات واستمراريّتها، وفيما بعد تكاثفت الأدبيّات حول هذه المسألة، وتناولها عدد من البيروقراطيّين الأمريكيّين حتّى ثمانينيّات القرن الماضي، وكان القول السّائد طوال هذه الفترة هو أنّ اللّاعبين الآخرين في النّاتو لا يسهمون بما فيه الكفاية في ميزانيّته.

خفّت هذه النّقاشات اعتبارًا من الثّمانينيّات؛ لأنّ النّاتو استعاد دوره وفائدته تمامًا كما كان في الخمسينيّات، ففي الثّمانينيّات اشتدّت سخونة الحرب الباردة، ودخل العالم في فترة يمكن وصفها بالحرب الباردة الثّانية، وعملت اليونان على العودة سريعًا إلى النّاتو، وتوقّفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة عن الحديث عن تقاسم الأعباء الماليّة بخصوص النّاتو، وقدّمت تركيا التّنازلات لتأمين عودة اليونان إلى النّاتو، وصار جميع الشركاء الآخرين يعيرون مزيدًا من الاهتمام بتوقّعاتهم وآمالهم، وعاد جميع الحلفاء إلى النّاتو، واستمرّ ذلك حتى نهاية الحرب الباردة. وعندما اشتدّ التّنافس في الثّمانينيّات صار النّاتو مرّةً أخرى قيّمًا، واجتمع الحلفاء تحت مظلّته، تاركين خلافاتهم جانبًا.

وفي الفترة التي تلت الحرب الباردة شهد النّاتو الاتّساع والتّمدّد الأسرع في تاريخه، واندلع الجدل مجدّدًا عن الأعباء الماليّة[14]، فأدّى هذا التّحوّل البنيويّ الذي يغيب فيه التّهديد السّوفييتيّ إلى تشكّل مجالات اهتمام جديدة بالنّسبة للنّاتو، ولم يحدث انهيار الحلف كما توقّع بعضهم، بل على العكس أصبح أكثر فاعليّةً، نتيجة اتّساعه واكتسابه مدلولًا جديدًا، فصار مركز جذب طوال التّسعينيّات، ولم يتجنّب التّمدّد وصولًا إلى روسيا[15] . ووقف اللّيبراليّون مع تمدّد النّاتو، وحصوله على مجالات جديدة للعمل فيها ،[16] رغم الانتقادات اللّاذعة من قبل الذين كانوا ينادون حينذاك بالواقعيّة الجديدة (نظريّة في العلاقات الدّوليّة تقول إنّ السّلطة هي العامل الأكثر أهمّيّةً في العلاقات الدّوليّة. م.) [17]. وعملت الولايات المتّحدة الأمريكيّة على تسريع هذا التّمدّد، ولاسيّما في عهد الدّيمقراطيّين، حتّى أصبح النّاتو يضمّ جميع دول البلطيق والبلقان على وجه التّقريب، وامتدّ الحلف حتّى وصل إلى حدود أوكرانيا وجورجيا، وطبّقت المادّة الخامسة للمرّة الأولى ضدّ أفغانستان عام 2001، واتّحد النّاتو في وجه هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، وفي هذه الفترة تحديدًا ازداد التّحكّم الأمريكيّ بالحلف، وأخذ يستعمله كما يشاء.

استمرّ الوضع على هذا الشّكل إلى أن انتهجت أمريكا في عهد أوباما إستراتيجيّةً جديدةً، فبدأت واشنطن تمتعض من النّاتو الذي عمل على اتّساعه وتمدّده، وتحوّل أوباما إلى سياسة الانعزال الجديدة التي تسمّى بإعادة التّموضع، وتعمل على تحقيق النّموّ الاقتصاديّ، وتقليل النّشاط العسكريّ والسّياسيّ في العالم، فقلّت من هنا الأهمّيّة التي كانت تعطيها للنّاتو وحلفائها ،[18] وبدأ الحلف يفقد أهمّيّته بسبب هذا الميل الذي لوحظ بوضوح في الحالتين السّوريّة والأوكرانيّة. أمّا في عهد ترامب فتبدو الصّورة كأنّ واشنطن تحاملت على النّاتو بدافع الغضب المتراكم في المجتمع الأمريكيّ، بيد أنّه توصّل إلى اتّفاق حول ميزانيّة النّاتو في قمّة ويلز عام 2014 . [19] وبناءً على هذا الاتّفاق الذي تمّ في عهد أوباما، تعهّد حلفاء النّاتو أنْ يخصّصوا على الأقل 2 بالمئة من ميزانيّات دولها للنّاتو بحلول عام 2024.

لا يزال ترامب اليوم يواصل السّياسة ذاتها، ويسعى إلى الظّهور بمظهر النّاجح أمام ناخبيه من خلال حمل حلفائه في النّاتو على الوفاء بوعودهم، وتخصيص 2 بالمئة من ميزانيّات دولهم للنّاتو، فالاتّفاق الذي حصل في عهد أوباما بدون تطبيل أو تزمير، يسير في عهد ترامب على هامش مشاحنات بلاغيّة استعراضيّة، والإعلام الأمريكيّ يعمل على تضخيم هذه المشاحنات بسبب المواقف المناهضة للرّئيس الأمريكيّ ترامب. فعندما تطفو على وسائل الإعلام أخبار عن ترامب، بين ذامّ ومادح، وكيف يعبث بالقيم الغربيّة، بدلًا من التّركيز على الاتّفاق الذي حصل في النّاتو، وتقييم حقيقته- يذهب الجميع إلى الاعتقاد أنّ النّاتو في أزمة، بيد أنّه عند النّظر إلى النّتيجة يتّضح أنّه لم يحصل تغيّر ملحوظ في الحلف، وأنّ ترامب يستخدم هذا الاجتماع لاستعراض نفسه أمام الرّأي العامّ الأمريكيّ، وأنّه لم يتوقّف عن السّياسة التي كان ينتهجها أوباما.

في خضمّ هذه المشاحنات والاستعراضات أعلن بيان باسم النّاتو، وعند النّظر إلى فحوى هذا البيان، تعتقدون أنّ النّاتو لا يواجه أيّ أزمة، ولو اكتفيتم بقراءة البيان وحده بعيدًا عن الأخبار والمشاحنات التي تزخر بها هذه الأخبار لاعتقدْتم أنّكم أمام حلف يعمل بشكل سلس سليم، ورأيتم البيان يتضمّن في البداية تشديدًا عامًّا على أهمّيّة النّاتو، ثمّ يأتي كالعادة على ذكر التّهديدات، والخطوات التي يتّخذها الحلف لمواجهتها [20].

في الفترة التي تلت الحرب الباردة شهد النّاتو الاتّساع والتّمدُّد الأسرع في تاريخه واندلع الجدل مُجدّدًا عن الأعباء الماليّة فأدّى هذا التّحوُّل البُنيَويُّ الذي يغيب فيه التّهديد السُّوفييتيّ إلى تشكُّل مجالات اهتمام جديدة بالنّسبة للنّاتو ولَم يحدث انهيار الحلف كما توقّعَ بعضهم بل على العكس أصبح أكثرَ فاعليّةً

من الواضح أنّ البيان من حيث المضمون ينسجم كلّيًّا مع التّقليد الذي يتّبعه الحلف إلى اليوم في تقديم تصريحاته، فنراه بدايةً يشير إلى روسيا على أنّها تشكّل تهديدًا، ثمّ يتناول الإرهاب، والصّواريخ بعيدة المدى، والهجمات الإلكترونيّة، وسوريا وإيران، ويقول: إنّ النّاتو لديه النّيّة والقدرة على التّدخّل في جميع هذه المسائل، كما يشير البيان إلى ضرورة الالتزام بالاتّفاقيّات السّابقة، إضافةً إلى مطالب بلدان عديدة. تمّ التّطرّق في البدء إلى تقاسم الأعباء الماليّة التي جاء ترامب على ذكرها، ورسم صورةً تفاؤليّةً عمومًا حول هذا الموضوع، أشير إلى رغبة بقيّة الدّول الأعضاء في زيادة إسهاماتها فيما يتعلّق بالأعباء الماليّة.

هذا يعني أنّ ترامب استطاع أنْ يحصل على ورقة رابحة، يستعرضها أمام ناخبيه عند عودته إلى بلده، أمّا مدى انعكاس ذلك على أرض الواقع فهذا أمر آخر، لكنّ ترامب استطاع حاليًّا أنْ يخلق صورةً بأنّه حصر القادة الأوربّيّين في زاوية. من جهة أخرى، يبدو أنّ إنكلترا أيضًا نالت مبتغاها، حيث حمّلت روسيا مسؤوليّة الهجوم الكيماويّ الذي حصل في لندن، وأعلن جميع الحلفاء دعمهم لإنكلترا في قناعتها. كما جاء البيان على مطالب تركيا، حيث قال الحلف: إنّ تركيا محقّة في مخاوفها من الهجمات التي تحصل على حدودها الجنوبيّة، وإنّ النّاتو هو الضّامن في هذا المعنى. وبنفس الشّكل تناول البيان جميع المسائل ذات الأولويّة لدى جميع الدّول الأعضاء.

إنّه النّاتو، المؤسّسة التي تشكّل أهمّ قوّة رادعة في العالم، فتمنح الأمان لأصدقائها أو تنذر أعداءها، ولا أحد يناقش في مدى تنفيذ البنود الواردة في هذا البيان، فالمهمّ في الأمر أنّ الدّول الأعضاء قدّمت هذه التّعهّدات، وستستقبل الدّول خارج النّاتو أنّ هذه التّعهّدات قد أعطيت، فروسيا مثلًا تدرس هذا البيان بدقّة، وتأخذه محمل الجدّ، وتحرص على ألّا تتجاوز حدودها، ولا تستطيع أنْ تقول: "أنا متأكّدة أنّ الأمور الواردة في البيان لن تطبّق، فهذه البلدان تتصارع حتّى فيما بينها"؛ لأنّ النّاتو لا يزال يشكّل أكبر قوّة رادعة في العالم [21]. عند النّظر من هذه الزّاوية نصل إلى قناعة أنّ حلف النّاتو في واقع الأمر راسخ في مكانه رغم كلّ الإرهاصات، ولا يشهد أزمةً بنيويّةً على الإطلاق.

مستقبل النّاتو:

تبقى التّقييمات التي تقول بانهيار النّاتو عديمة المدلول، فإذا كانت التّقييمات المذكورة أعلاه صحيحةً، وكان النّاتو يشهد أزمةً ظرفيّةً لا أزمةً بنيويّةً، فإنّ انهيار منظّمة قويّة تملك أرضيّةً بنيويّةً صلدةً كالنّاتو – ليس سهلًا كما يظنّ، ولكنّ الأشخاص الذين تأثّروا بالمشاحنات السّياسيّة الكلاميّة اليوميّة يخرجون بادّعاءات مماثلة بين الحين والآخر[22]، وبحسب هذه الذّهنيّة، تنهار الأشياء سريعًا، وتقوم مكانها أشياء جديدة، وهذه قراءة خاطئة للغاية، فالنّاتو لن ينهار طالما أنّه لا يحصل التّحوّل البنيويّ الذي ذكرناه... ربّما تستمرّ الأزمات وتتعمّق، ولكنّ النّاتو سيتخطّاها كما حصل في السّتّينيّات والسّبعينيّات.

عندما تطفو على الإعلام أخبار عن ترامب بين مادح وذامّ، وكيف يعبث بالقيم الغربيّة؛ يعتقد الكثير أنّ النّاتو يواجه أزمةً تاريخيّةً.

ولكنْ يجب ألّا نتوقّع أنْ يكون النّاتو فعّالًا جدًّا في السّياسة الدّوليّة قريبًا؛ لأنّ القوّة الأمريكيّة هي التي تجعل النّاتو فعّالًا بغضّ النّظر عن آراء من يقولون خلاف هذا، فالنّاتو من غير هذه القيادة ليس شيئًا يذكر[23]. ولا ننسى أنّ ترامب لا يتجنّب الحديث عن هذا الأمر بوقاحة، ويكرّر إعلانه عن استعداد أمريكا للانسحاب من النّاتو إنْ لم يتقيّد بمطالبها فيما يتعلّق بالميزانيّة. وهذا بالطّبع يتطلّب ترتيبات مؤسّسيّة، مثل مصادقة الكونغرس، ولا داعي للخوض في إجراءات الانسحاب. وربّما لم يكنْ ترامب يصدّق ما يقول، فهو يشعر بما يعنيه النّاتو لأمريكا، وإنْ لم يفهم أبعاده الحقيقيّة.

لا يزال النّاتو بأعضائه التّسعة والعشرين، ودعمه الأمريكي، وقيادته الأمريكيّة- التّنظيم العسكريّ الأكثر مصداقيّةً، والقوّة الرّادعة الكبرى للدّول التي لا تنتمي إليه، بفضل مادّته الخامسة على وجه الخصوص، والدّول الأعضاء تستغلّ هذا الوضع حتّى الرّمق الأخير[24]. إنّ غياب النّاتو يعني فراغًا رهيبًا في السّلطة والنّفوذ في النّظام العالميّ، الأمر الذي من شأنه أنْ يحدث اضْطرابات كبيرةً في النّظام العالميّ كلّه، ولا نستثني أوربا ولا المحيط الأطلسيّ ولا آسيا أو إفريقيا. ولا يزال الأمن الذي يحقّقه النّاتو مهمًّا جدًّا بالنّسبة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، بل مهمًّا لدرجة لا يمكن مقارنة ذلك بالإسهامات الاقتصاديّة.

من جهة أخرى، تعدّ أمريكا زعيم هذا الحلف ومؤسّسه، والمستفيد الأكبر منه. وتفعيل المادّة الخامسة[25] لمصلحة أمريكا لم يكن أمرًا بمحض الصّدفة. كما أنّ أمريكا جعلت حلف النّاتو في موقع ينتهز في العالم أجمع، وهو الأمر الذي لم يلق اعتراضًا من قبل بقيّة الدّول الأعضاء[26] رغم أنّها تملك حقّ الفيتو. ولم يسبق أنْ رأينا في تاريخ النّاتو أنّ أمريكا تطلب شيئًا ولا تحصل عليه، والآن لا يتوقّع أنْ تتخلّى واشنطن عن موقعها القياديّ في الحلف، وتتوقّف عن الاستفادة منه، لأسباب اقتصاديّة بحتة.

عند النّظر من هذه النّاحية، يتّضح أنّ النّاتو منظّمة مهمّة لدرجة لا يمكن الاستغناء عنها، ولاسيّما بالنّسبة لأمريكا. ولكنْ في السّنوات الماضية لاحظنا مزيدًا من عدم المبالاة في مواقف واشنطن حيال أوضاع مشابهة في النّظام العالميّ. ويمكن القول عمومًا: إنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة دمّرت بيدها المؤسّسات التي بنتها بيدها منذ الحرب العالميّة الثّانية إلى اليوم. وحذت حذوها الدّول الأخرى، وفي مقدّمتها الصّين، عملًا بالسّياسة الحمائيّة، فضلًا عن الإعلان عن اندلاع الحروب التّجاريّة.

ويمكننا أنْ نقول: إنّ النّزعات التي من شأنها أنْ تدمّر النّظام اللّيبراليّ الذي مركزه الولايات المتّحدة الأمريكيّة، مثل النّزعة القوميّة، ومعاداة الأجنبيّ- تكتسب انتشارًا ورواجًا كبيرًا في العالم برمّته، وإنّ السّبب في هذا كلّه هو واشنطن، ومواقفها التي تتّسم بعدم المبالاة. ولا ننسى أنّه حتّى المنظّمات الدّوليّة التي تعمل لمصلحة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، مثل نافتا (اتّفاقيّة التّجارة الحرّة لشمال أمريكا)؛ حوّلت إلى قضيّة، رغم أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة هي أكثر المستفيدين من هذه المنظّمة التّعاونيّة الإقليميّة بصفتها الشّريك الكبير، ولكنّ ترامب يجرّها اليوم إلى أزمة، وذلك بناءً على التّصوّرات الخاطئة السّائدة في الرّأي العامّ الأمريكيّ حول هذه الاتّفاقيّة.

فهل يمكن بعد كلّ هذا ألّا نتوقّع من أمريكا أنْ تتّخذ موقفًا غير مبال فيما يتعلّق بالنّاتو؟ بالطّبع نتوقّع، فالتّطوّرات التي حصلت في الفترة الماضية كانت نتيجة عدم المبالاة في المواقف الأمريكيّة. ولكنْ لا أحد يتوقّع أنْ يبلغ عدم المبالاة هذه درجةً من شأنها أنْ تدمّر الحلف؛ لأنّ النّاتو ليس منظّمةً تؤمّن لأمريكا المكاسب فقط، مثل بقيّة المنظّمات الدّوليّة، بل هو في الوقت ذاته أساس النّظام والأمن الذي تريده واشنطن، والبلدان يمكنها أنْ تضحّي بمكاسبها

الاقتصاديّة، لكنّها لا تضحّي عندما يكون الأمر متعلّقًا بأمنها. ولا يغرّنّكم حديث أمريكا عن خسائرها الاقتصاديّة، بسبب الأوضاع التي تعيشها اليوم، فمجرّد أنْ تشتدّ وتيرة المنافسة سوف تدع واشنطن جانبًا كلّ مطالبها الاقتصاديّة، وتعمل ما بوسعها من أجل الدّفاع عن نظامها الأمنيّ، ولن تتردّد في تغطية النّفقات اللّازمة.

لا يقاس نهْج الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الأعضاء في موضوع حلف النّاتو بنهجها في موضوع المنظّمات الاقتصاديّة، فواشنطن لديها فرصة أكبر لأنْ تكون غير مبالية في مواقفها المتعلّقة بالمنظّمات الاقتصاديّة؛ لأنّها تعتقد بقدرتها على تعويض خسائرها الاقتصاديّة إذا ما سلم لها أمنها، لكنّ مجرّد شعورها بوجود التّهديدات الأمنيّة يكفي للتّخلّي عن نزواتها، وعودة الحلف إلى وظيفته الأصليّة.

كيف تتشكّل علاقة تركيا بالنّاتو؟

لا أحد يعتقد أنّ تركيا في منأىً عن تأثير الأزمة التي يعانيها النّاتو، بل كانت تركيا من أوّل البلدان التي تأثّرت بتداعيات هذه الأزمة، ولا يبدو أنّ هذا التّأثير سيتوقّف. ومع الأسف هناك مجموعات تفرّغت للهجوم على تركيا، وتقدّم نفسها على أنّها تجري دراسات أكاديميّةً، فتقول كلامًا فارغًا يستحيل تطبيقه، من قبيل إخراج تركيا من النّاتو. هذه المجموعات التي تتمركز في واشنطن، وتنحصر وظيفتها الاختصاصيّة في معاداة تركيا تتحرّك انطلاقًا من أرضيّة سخيفة، لدرجة أنّها لا ترى استحالة إخراج تركيا من النّاتو. ونحن بعيدًا عن هذه التّرّهات نتوقّع أنْ تسير العلاقات بين تركيا والنّاتو بشكل لا يخلو من المشكلات.

فقدت تركيا ثقتها بالنّاتو، ولاسيّما بعد مواقف حلفائها في قضيّتين مهمّتين، هما: القضيّة السّوريّة، ومحاولة انقلاب 15 يوليو/ تمّوز 2016. إذ لم يكتف حلفاؤها في النّاتو، وعلى رأسها أمريكا، بتركها وحيدةً في سوريا، بل اتّهموها جورًا وظلمًا، ودعموا المنظّمات الإرهابيّة في وجه تركيا. في الفترة ذاتها وقعت محاولة انقلاب 15 يوليو/ تمّوز 2016، فلم تقدّم واشنطن وبقيّة الحلفاء تصريحات تدعم فيها تركيا ضدّ الانقلابيّين، فبات الجميع في تركيا يشيرون بأصابع الاتّهام إلى واشنطن، بأنّ لها يدًا في هذه المحاولة الانقلابيّة. والأنكى من ذلك، أنّ أمريكا والدّول الأوربيّة رفضت تسليم المسؤولين من المستوى الأوّل في تنظيم غولن الإرهابيّ، وأصبحت لهم الملاذ الآمن.

فلا أمريكا ولا الدّول الأوربيّة دعمت تركيا في المسألة السّوريّة، إذ تركتها وحدها بدون معين في جميع المسائل المحوريّة والحيويّة التي تهمّ الشّأن السّوريّ، وفي مقدّمتها منطقة الحظر الجويّ، والمنطقة الآمنة، وقضية اللّاجئين، ومكافحة داعش ووحدات حماية الشّعب الكرديّة. في البدايات قرّرت الدّول الغربيّة وعلى رأسها أمريكا أنْ تدعم التّحوّل الدّيمقراطيّ في سوريا والعالم العربيّ، واتّهمت تركيا بالتّأخّر في هذا المجال، بيد أنّ تركيا كانت تعتقد بضرورة أنْ تمرّ المرحلة الانتقاليّة بالطّرق السّلميّة، ظنًّا منها أنّ هذا التّحوّل الرّاديكاليّ من شأنه أنْ يخلق عواقب غير متوقّعة تضرّ بتركيا، ولكنّ حلفاءها اتّهموها

بعـدم اتّخـاذ المسـؤوليّة الكافيـة. وعندما بـدأت تركيا تدعمهم في مسـاعيهم من أجل التّحوّل الدّيمقراطيّ، تركوهـا وحدهـا هـذه المـرّة أيضًـا؛ لأنّهم خافـوا من احتماليّـة أنْ يتحقّـق التّحـوّل الدّيمقراطـيّ.

لا أمريـكا ولا الـدُّوَل الأوربّيّة دعمت تركيا فـي المسألـة السُوريّـة إذ تركتها وحدها بدون مُعيـن في جميع المسائـل المحوريّة والحيويّـة التـي تهمُّ الشّـأن السُـوريّ وفي مُقدّمَتها منطقَةُ الحظر الجويّ والمنطقَةُ الآمنَـة، وقضيةُ اللّاجئيـنَ ومكافحة داعش ووحدات حماية الشّعب الكرديّة

تعرّضـت تركيـا لهجـمات داعـش وحـزب العـمّال الكردسـتانيّ، فخاضت مباحثات مع الجانب الأمريكيّ بشـأن المنطقـة الآمنـة ومنطقـة الحظـر الجـويّ، ولجأت واشـنطن بالمقابـل إلى أسـلوب المماطلـة في كلّ مسـألة عـلى وجه التّقريب، وسـاعدت وحدات حماية الشّـعب الكرديّـة في التّمـدّد وصولًا إلى منبـج. ومارس الإعلام العالمّي الضّغوطات عـلى تركيا واتّهمها بعدم مكافحة داعش، وأطلـق دعاياته التي تزعم بأنّ أنقـرة تدعم داعش، مسـتفيدًا من امتداداتـه في الإعلام التّركيّ، وتمكّن مـن حمل تركيا على أنْ تأخـذ دائمًا موقـع المدافع في الدّعايات التي أحاطت بشـاحنتي جهاز الاسـتخبارات الوطنيّة. ولم يتّخذ حلفاؤها الأوربّيّون خطوات جادّةً فيما يتعلّق باللّاجئين السّوريّين الذين بلغ عددهم الآن أربعـة ملايـين، وتخلّفـت عن الوفـاء بوعودهـا الاقتصاديّة، وسـعت لتحويـل تركيا إلى (سجن) للّاجئين.

كلّ ذلـك أدّى إلى تحـوّل تدريجيّ في نظرة تركيـا إلى النّاتو وحلفائه، ولكـنّ محاولة انقلاب 15 يوليـو/ تمّـوز 2016 كانـت النّقطة الأخيرة في هـذا الموضوع، ففي أعقـاب هذه المحاولة الانقلابيّة لم تتلقّ الحكومة التّركيّة المنتخبة الدّعم المطلوب من حليفاتها في النّاتو، وعلى رأسـها أمريـكا وألمانيـا، وهذ دفع الرّأي العامّ التّركيّ إلى اعتبارها أعداء تركيا لا حليفاتها، ناهيك عن أنّ المواطنين ورجالات السّياسة في تركيا مستاؤون جدًّا من سماح الولايات المتّحدة الأمريكيّة لزعيم تنظيم غولن الإرهابيّ بالإقامة في أراضيها من دون مسـاءلة، كما أنّ قسـمًا كبيرًا من قادة هذا التّنظيم يعيشـون في مختلف المدن الأوربّيّة، ولاسـيّما في ألمانيا، ولا يلقون سـمعًا للمطالب التّركيّة باستعادتهم.

وتواصل واشـنطن إمـداد وحدات حماية الشّـعب الكرديّة بآلاف الشّـاحنات العسـكريّة المحمّلة بالسّلاح لتستخدمه في محاصرة الحدود الجنوبيّة من تركيا. في مثل هذه الظّروف بدأت تركيـا تفقـد ثقتهـا بحلفائها، وبدأت تعيـد النّظر في سياسـاتها الخارجيّة والأمنيّة، ولاسـيّما في أعقاب محاولة انقلاب 15 يوليو/ تمّوز 2016. فأبدت مرونةً في الجلوس على طاولة المباحثات مع روسيا وإيران اللّتين تعيشان مشكلات كبيرةً في سوريا، فنفّذت في هذا الإطار عمليّتي درع الفـرات وغصن الزّيتون ضمن حدودها، رغم جميع العراقيل التي وضعها حلفاؤها في النّاتو. أجل، اعتمدت تركيا على ذاتها، ودخلت في مباحثات مع روسـيا بدلًا من النّاتو من أجل أمن أراضيها.

تعرّضت تركيا لهجمات داعش وحزب العمّال الكردستانيّ فخاضت مُباحثات مع الجانب الأمريكيّ بشأن المنطقة الآمنة ومنطقة الحظر الجويّ ولجأت واشنطن بالمُقابل إلى أسلوب المُماطلة في كلّ مسألة على وجه التّقريب وساعدت وَحدات حماية الشّعب الكُرديّة في التّمدُّد وُصولًا إلى منبج

من يسمع هذه الحكاية يسأل: "كيف يمكن لتركيا أنْ تبقى عضوًا في حلف من هذا القبيل؟". وهو بالتّأكيد محقّ في سؤاله هذا، ولكنْ لا يمكننا تقييم نظرة تركيا إلى حلف النّاتو بصورة عاطفيّة. تركيا تعرف أنّه لا يمكنها الوثوق بحلفائها، وتدرك في ذات الوقت أنّ وجودها فيه يوفّر لها الأمن؛ لأنّ النّاتو هو أكبر قوة رادعة في العالم، وبإمكانه أنْ يحمي تركيا من أعدائها وأصدقائها بدون استثناء. ولا ننسى أنّ وجودها في النّاتو جعلها شريكًا مغريًا في نظر روسيا، وعندما أسقطت تركيا الطّائرة الحربيّة الرّوسيّة، لم تستطع روسيا أنْ تتّخذ خطوات عسكريّةً مماثلةً، على خلاف ما حصل مع جورجيا عندما أسقطت طائرةً حربيّةً روسيةً عام 2009. فاكتفت روسيا بممارسة الضّغوطات الاقتصاديّة والدّبلوماسيّة على تركيا. ولهذا السّبب لا يزال النّاتو أداةً قيّمةً في يد تركيا.

كانت تركيا الشّريك الوفيّ للنّاتو لسنوات طويلة مضت، ولكنّنا في الفترة الأخيرة نراها تتّجه إلى استعماله أداةً لتحقيق مصالحها. فتتقدّم علاقاتها بالنّاتو على أرضيّة منطقيّة للغاية، كما يجب أنْ تكون عليه هذه العلاقات، فتركيا لا تريد أنْ تكون حليفًا وفيًّا فحسب، بل تريد في الوقت ذاته أنْ تكون لاعبًا يستفيد من النّاتو.

دخلت تركيا في مباحثات مع روسيا عندما تخلّى النّاتو عنها، وقامت بتطهير جميع الممرّات الإرهابيّة في غرب نهر الفرات. هذا يعني أنّ تقارب المسافة بين اللّاعبيْن جعل تركيا تتمتّع بمزيد من الأمن، وحصل أكثر من ذلك، حيث حملت هذه المباحثات أمريكا على العودة إلى طاولة الحوار والمفاوضات التي طالما نأت بنفسها عنها، وأسفر عن ذلك أنْ حصل اتّفاق تركيّ أمريكيّ فيما يتعلّق بمنبج، ولو استمرّت تركيا في البقاء بجانب أمريكا بدون قيد أو شرط ما استطاعت أنْ تنفّذ عمليّة درع الفرات ولا عمليّة غصن الزّيتون. وهناك أمر يجب التّنويه إليه، وهو أنّ أنقرة لم تقطع علاقاتها لا بأمريكا ولا بالنّاتو، ولو فعلت ذلك لانتقلت إلى تبعيّة روسيا، لذلك قبلت تركيا العرض الجديد القادم من واشنطن، لحلّ مشكلة منبج. ونلاحظ هنا أنّه كلّما اقتربت تركيا من أمريكا في شأن منبج، اقتربت روسيا من تركيا في تلّ رفعت، ويلوح في الآفاق إمكانيّة أنْ تشهد تلّ رفعت تطبيقًا مشابهًا للنّموذج التّركيّ الأمريكيّ في منبج. ولا شكّ أنّ تركيا ستتمتّع بمزيد من الأمن، ما دامت تنتهج سياسة التّعاون مع الجانب الذي يقترب منها، بدلًا من البقاء متعلّقةً بجانب دون غيره، وتنجح في استعمال التّنافس بين القوّتين الكبيرتين لصالحها.

لهذا السّبب لا نتوقّع أنْ تبدي تركيا تبعيّةً لأيّ لاعب مثل روسيا وأمريكا في المستقبل القريب. بل على العكس، سوف نراها تنتهج سياسةً خارجيّةً أكثر استقلاليّةً، وتتّجه نحو المباحثات مع جميع اللّاعبين. ولو كان الاتّحاد الأوربيّ على سبيل المثال لاعبًا فاعلًا لسرّت

بـه تركيـا ودخلت في مباحثات معه، ولكنّه بعيد جدًّا عن أنْ يكـون لاعبًا فاعلًا حقيقيًّا، وهذا ما يقلّل البدائل أمام تركيا. من جهة أخرى سـوف تعرب تركيا عن رغبتها الشّـديدة في تطوير علاقاتهـا مـع لاعب مثـل الصّين، إذا اسـتطاعت الصّين أنْ تـضرب دمغتها بقـوّة في المجالين السّياسيّ والدّبلوماسيّ، ولكنّ الصّين لا تبدي حضورًا إلّا في المجال الاقتصاديّ.

في الحقيقـة تحـاول تركيـا بين الفينـة والأخرى الحديـث عن منظّمـة شـنغهاي للتّعاون باعتبارهـا بديـلًا، واتّخـذت خطـوات عديـدةً في هـذا الإطـار، ولكنّـه يبقى بديـلًا ضعيفًا بالنّسـبة لتركيـا، ما لم يتـمّ تعزيزه وتمكينه بما فيه الكفاية. ويجب أنْ ننوّه أنّ منظّمة شـنغهاي للتّعـاون لن تكون بديلًا عن النّاتو، ولو أبدت تركيا اسـتعدادًا للتّقارب. تعلّمت تركيا ألّا تبقى متعلّقةً بحلف دون غيره. ولهذا السّـبب يمكننا القول: إنّها سـتحافظ على وجودها في النّاتو، لكن ليس باعتبارها تركيا التي يسـتفيد منها النّاتو، بل باعتبارها تركيا التي تسـتفيد من النّاتو اسـتفادةً حقيقيّةً.

الخاتمة:

تناولنـا في هـذا التّحليـل حلف النّاتو تحـت ثلاثة عناويـن، وتوصّلنـا إلى نتيجة مفادها أنّ الحلـف يواجه أزمةً مؤقّتةً ظرفيّةً، تشـبه مثيلاتها التي حصلت في العهود السّـابقة، ومن هنـا فالنّاتـو بعيد كلّ البعد عن حافّة الانهيار في المسـتقبل القريب، بـل يبقى الحلف الأكثر قـوّةً و(مأسسـةً) وردعًا في العالم. والأزمـة التي يواجههـا نتاج تدهور الأوضـاع الأمنيّة، وعـدم المبالاة في المواقف الأمريكيّـة، ومن المتوقّع أنْ تعمل الـدّول الأعضاء وفي مقدّمتها أمريـكا على تحويل النّاتـو مرّةً أخرى إلى موضوع مركزي، مع ازدياد حدّة وقسـاوة النّظام العالميّ[27].

وفي هذا السّـياق قمنا بقراءة العلاقات بين تركيا والنّاتو. فتركيا في مقدّمة البلدان التي تأثّـرت بتداعيـات أزمة النّاتو، وتبنّـت منظورًا جديدًا في مجال الأمن والسّياسـة الخارجيّة؛ لأنّهـا كانـت مسـتاءةً للغاية مـن مواقف النّاتـو وأعضائه حيـال الحرب الأهليّة السّـوريّة، والهجـمات الإرهابيّـة الممنهجـة، ومحاولـة انقـلاب 15 يوليو/ تمّـوز 2016. ولم تعد ترى نفسـها ذلـك الحليـف الصّـادق الـوفيّ، ولا تريد أنْ تكـون كذلك بعـد الآن. فنراهـا تبني علاقـات جديـدةً مـع اللّاعبـين الدّوليّين خـارج نطاق النّاتـو، وتنتهـج سياسـة التّوازن، وتسـير قدمًا لتصبح لاعبًا دوليًّا يتمتّع بمزيد من الاسـتقلاليّة، وتتحوّل إلى دولة أكثر أمنًا، بفضل مجال المناورات الذي طوّرته. ولهذا السّـبب، نسـتبعد أنْ تقطع تركيا علاقاتها بالنّاتو في المسـتقبل القريـب، ولكنّهـا في ذات الوقـت سـوف تواصـل علاقاتها بجميـع اللّاعبين الدّوليّـين بشـكل متوازن. وهذا الموقـف الجديد الذي تتبنّـاه تركيا لا يمكن تسـميته تحرّكًا مـن أجل الانفصـال، بل تحرّكًا لبنـاء نظام التّحالفـات المتعدّدة، وسـتواصل العمل لزيادة اسـتقلاليّتها وحكْمها الذّاتيّ.

الهوامش والمصادر :

1. Charles L. Glaser, “Why NATO is Still Best: Future Security Arrangements for Europe”, International Security, volume: 18, issue: 1, (1993), p. 5-50.
2. Julie Hirschfeld Davis, “Trump Warns NATO Allies to Spend More on Defense, or Else”, New York Times, 2 July 2018.
3. من أجل الدِّراسة التي تتضمَّنُ أكثر التَّقنيَّات تطوُّرًا للإشارة إلى أنَّ أمريكا لا تزالُ القُوَّةَ العُظمى الوحيدة في النِّظام العالميِّ. انظر:
Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, America Abroad: The United States’ Global Role in the 21st Century, (Oxford University Press, Oxford: 2016).
4. من أجل الأمثلة الرَّئيسة عن الجدل الدَّائر حول النَّاتو عَقِبَ الحرب الباردة. انظر:
Robert J. Art, “Creating a Disaster: NATO’s Open Door Policy”, Political Science Quarterly, volume: 113, issue: 3, (1998); Christopher L. Ball, “Nattering NATO Negativism? Reasons Why Expansion May Be a Good Thing”, Review of International Studies, volume: 24, issue: 1, (1998); Jonathan Eyal, “NATO’s En- largement: Anatomy of a Decision”, International Affairs, volume: 73, issue: 4, (1997); John Gaddis, “History, Grand Strategy and NATO Enlargement”, Survival, volume: 40, issue: 1, (1998); Glaser, “Why NATO is Still Best: Future Security Arrangements for Eu- rope”; Celeste A. Wallender, “Institutional Assets and Adaptability: NATO after the Cold War”, International Organization, volume: 54, issue: 4, (2000); Michael C. Williams and Neumann B. Iver, “From Alliance to Security Community: NATO, Russia, and the Power of Identity”, Millennium-Journal of International Studies, volume: 29, issue: 2, (2000)).
5. Frank Schimmelfennig, “NATO Enlargement: A Constructiv- ist Explanation-3”, Security Studies, volume: 8, issue: 2 (1998); Galia Press- Barnathan, “Managing the Hegemon: NATO under Unipo- larity”, Security Studies, volume: 15, issue: 2, (2006); Eyal, “NATO’s Enlargement: Anatomy of a Decision”; Rachel A. Epstein, “NATO Enlargement and the Spread of Democracy: Evidence and Expecta- tions”, Security Studies, volume: 14, issue: 1, (2005); Dan Reiter, “Why NATO Enlargement Does Not Spread Democracy”, International Security, volume: 25, issue: 4, (2001).
6. John Baylis, “NATO Strategy: The Case for a New Strategic Concept”, International Affairs, volume: 64, issue: 1, (1987-1988); Richard K. Betts, “NATO’s Mid-Life Crisis”, Foreign Affairs, volume: 68, issue: 2, (1989); Douglas M. Gibler and A. Jamil Sewell, “External Threat and Democracy: The

Role of NATO Revisited", Journal of Peace Research, volume: 43, issue: 4, (2006); Gülnur Aybet, "The Evolution of NATO's Three Phases and Turkey's .(Transatlantic Relationship", Perceptions, volume: 17, issue: 1, (2012

.7 Williams and Iver, "From Alliance to Security Community", p. 357-.387

.8 من أجل الأزمات المُتعلّقة بالنَّاتو في السِّتّينيَّات والسَّبعينيَّات. انظر:

-Christian Nuenlist, "Into the 1960s: NATO's Role in East-West Relations, 1958 Transforming NATO in the Cold War: Challanges Beyond Deterrence in the ,"63 1960s, ed. Andreas Wegner, Christian Nuenlist and Anna Locher, (Routledge, Michael Spirtas, "French Twist: French and British ;88-New York: 2007), p. 67 ,3-NATO Policies from 1949 to 1966", Security Studies, volume: 8, issue: 2 Lawrence S. Kaplan, NATO Divided, NATO United: Evolution of an ;(1998) Alliance, (Praeger, Londra: 2004); Robert E. Osgood, NATO: The Entangling Alliance, (The University of Chicago Press, Chicago: 1962); Alastair Buchan, NATO in the 1960s: The Implications of Interdependence, (Praeger, New York: .(1963

.9 من أجل انسحاب فرنسا من الجناح العسكريّ. انظر:

Mahan Erin, "Through the Looking Glass: The Berlin Crisis and Franco- Transforming NATO in the Cold ,"63-American Perceptions of NATO, 1961 War, ed. Andreas Wenger, Christian Nuenlist ve Anna Locher, (Rout- ledge, .106-New York: 2007), p. 89

.10 Edgar S. Furniss Jr., "De Gaulle's France and NATO: An In- terpretation", .365-International Organization, volume: 15, issue: 3, (1961), p. 349

.11 George McGhee, The US-Turkish-NATO-Middle East Connection, (St. .(Martin's Press, New York: 1990

.12 Spirtas, "French Twist: French and British NATO Policies from 1949 to 1966", .346-p. 302

.13 Mancur Olson, The Logic of Co lective Action, (Harvard University Press, .(Cambridge MA: 1965

.14 John R. Oneal, "The Theory of Collective Action and Burden Sharing in .402-NATO", International Organization, volume: 44, issue: 3, (1990), p. 379

.15 Martin A. Smith, Russia and NATO since 1991: From Cold War through Cold Peace to Partnership, (Routledge, New York: 2006); Sarwar A. Kashmeri, .(NATO 2.0: Reboot or Delete?, (Potomac Books, Washington D.C.: 2011

.16 Ronald D. Asmus, Opening NATO's Door: How the Alliance Remade Itself .(for a New Era, (Columbia University Press, New York: 2002

.17 Art, "Creating a Disaster: NATO's Open Door Policy", p. 383-.403

.18 من أجل إستراتيجيَّة التَّموضُع. انظر:

Colin Dueck, The Obama Doctrine:American Grand Strategy Today, (Oxford

.(University Press, Oxford: 2015

19. Wales Summit Declaration", North Atlantic Treaty Organization, 5 September" 2014, www.nato.int/cps/ic/ntohq/official_texts_112964.htm, (access date: 26 .(July 2018

20. Brussels Summit Declaration", North Atlantic Treaty Organization, 11 July" 2018, www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_156624.htm, (access date: 26 .(July 2018

21. Arnold Wolfers, "Europe and the NATO Shield", International Organization, .439-volume: 12, issue: 4, (1958), p. 425

22. بل هناك أدبيَّاتٌ تتحدَّثُ باستمرارٍ بشيءٍ من المُبالَغَة عن أزمةٍ تُواجِه النَّاتو. من أجل التَّفاصيل، انظر:

Walles J. Thies, Why NATO Endures, (Cambridge University, Cambridge: (2009

23. Robert J. Art, "Why Western Europe Needs the United States and NATO", .39-Political Science Quarterly, volume: 11, issue: 1, (1996), p. 1

24. Steve Weber, "Shaping the Postwar Balance of Power: Multi- lateralism in .680-NATO, International Organization, volume: 46, issue: 3, (1992), p. 633

25. تنصُّ المادَّة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسيِّ على أنَّ هجوم طرفٍ ثالثٍ على أحد أعضاء النَّاتو يُعَدُّ هجومًا على الحلف بأسره.

26. Weber, "Shaping the Postwar Balance of Power: Multilateralismin NATO", .680-p. 633

27. Paul Cornish, Partnership in Crisis: The US, Europe, and the Falland Rise of .NATO, (Chatham House Papers, Londra: 1997), p. 6

التقارب التركي مع دول أمريكا اللاتينية: الأبعاد والعقبات

صدفة محمد محمود*

ملخص: تتناول هذه الدراسة التوجّه التركي نحو تعزيز العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، وذلك من خلال تحديد الدوافع التركية، والمحدّدات الداخلية والخارجية الحاكمة لتحركاتها في القارة اللاتينية، وأبعاد الانخراط التركي، وملامحه، وأدواته، مع التركيز على التحديات التي تواجه الجهود التركية المبذولة لتعزيز حضورها في أمريكا اللاتينية، ولاسيّما مع صعود تيار اليمين إلى سدة السلطة في العديد من تلك الدول، والأزمة السياسية الراهنة التي تواجه فنزويلا، التي تُعدّ الشريك الرئيس لتركيا في أمريكا اللاتينية. وخلُصت الدراسة إلى أنه على الرغم من التطور الحادث في العلاقات بين تركيا وأمريكا اللاتينية، فإنها لم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب، وهو ما يستلزم دعم البعد الثقافي، ومن ذلك التعاون في المجَال الأكاديمي، وتعلّم اللغات الأصلية، ودعم حركة التبادل الطلابي؛ من أجل تعزيز المعرفة والوعي المشترك بالأوضاع الداخلية، والتوجّهات الخارجية الخاصة بكلا الطرفين.

* أكاديمية، مصر

Turkish Convergence with Latin American Countries: Dimensions and Obstacles

SODFA MOHAMED MAHMOUD*

ABSTRACT This study examines the Turkish orientation towards strengthening relations with Latin American countries by identifying the Turkish motives, the internal and external determinants of the Turkish policy in the Latin continent, and the dimensions and characteristics of the Turkish involvement and its tools. Additionally, it focuses on the challenges facing Turkish efforts to strengthen their presence in Latin America, especially with the rise of the right wing to power in many of these countries, and the current political crisis in Venezuela, Turkey's main partner in Latin America. The study concluded that, despite the development of Turkish-Latin relations, it has not yet reached the required level. Therefore, it needs the support of the cultural dimension, including academic co-operation, learning indigenous languages and supporting student exchange programs to promote knowledge and common awareness of the internal situation and external orientations of both parties.

* Academician, Egypt

رؤية تركية
2019 - (8/2)
41 - 25

سعت تركيا خلال العقود الأخيرة إلى توسيع نطاق علاقاتها الدولية، وتعزيز حضورها في العديد من الملفات الدولية، كما برز الدور المتنامي لتركيا في الجنوب العالمي، وبخاصة فيما يتعلق بتوسيع شبكاتها الدبلوماسية، وتقديم المساعدات الإنسانية، والتعاون على مستوى النظم الإقليمية الفرعية في العديد من أقاليم العالم ومناطقه، مع التحول الحادث في السياسة الخارجية التركية الذي سمح لأنقرة باتباع سياسة خارجية أكثر نشاطًا وانفتاحًا، بما في ذلك أمريكا اللاتينية، إلى جانب شركائها التقليديين، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، عملت تركيا على اتّباع سياسة خارجية فعّالة حيال منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في إطار سياستها الخارجية متعددة الأبعاد، مستفيدة في ذلك من تراجع الاهتمام الأمريكي بدول أمريكا اللاتينية، وسعي تلك الدول إلى ترسيخ علاقات التعاون مع غيرها من القوى الصاعدة في العالم في إطار ما يُعرف بـ"إستراتيجية تعاون الجنوب- الجنوب" التي تبنتها أحزاب اليسار التي وصلت إلى السلطة في عدد كبير من دول أمريكا الجنوبية منذ مطلع عام 2000. وهو الأمر الذي جاء متوافقًا إلى حدّ كبير مع الإستراتيجية التركية القائمة على تنويع خريطة التحالفات والشراكات الدولية، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002.

أوّلًا: دوافع التقارب التركي مع أمريكا اللاتينية ومحدّداته

يمكن القول: إنّ هناك عددًا من الدوافع والمحددات الحاكمة للمساعي التركية الرامية إلى تعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع دول أمريكا اللاتينية، وذلك على النحو الآتي:

1 - تعزيز مكانة تركيا بوصفها قوة عالمية صاعدة

شهدت السياسة الخارجية التركية خلال حقبة الحرب الباردة حالة من الانكفاء على الداخل، واتبعت تركيا سياسة خارجية أحادية البعد من خلال التركيز المطلق على العلاقات مع الغرب، وتجاهل غيرها، مثل آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي- ضمن أولويات واهتمامات السياسة الخارجية التركية خلال تلك الحقبة.[1]

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء نظام الثنائية القطبية، وفي ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب- عملت تركيا على تعزيز العلاقات مع القوى الفاعلة الرئيسة في مختلف مناطق العالم وأقاليمه، سعيًا منها إلى توسيع نطاق الاتصالات الدبلوماسية والعلاقات التجارية، والارتقاء بها إلى مستويات متقدمة، وذلك من خلال تجاوز المحاور الإقليمية، وعدم الارتباط بمنطقة أو إقليم جغرافي بعينه، أو الاقتصار على بُعد واحد من أبعاد سياستها الخارجية.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، تبنّت حكوماته المتعاقبة سياسة خارجية جديدة، قوامها الأساسي تعزيز الاستقلال القومي، وتقليل الاعتماد على الغرب من

ناحيـة، وتنويـع قاعـدة شركاء تركيـا وتعزيز حضورهـا في العديد من أقاليم العـالم ودوله من ناحية أخرى. وكان طموح حكومات حزب العدالة والتنمية لجعل تركيا قوة إقليمية ذات ثقل عالمي حافزًا مهمًّا لاتباعها دبلوماسية نشطة تجاه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أضحت واحدة من الأقاليم المحورية، ذات الثقل الاقتصادي والسياسي الكبير.

ووفقًا لتوجّهات السياسة الخارجية التركية الجديدة فإن أمريكا اللاتينية (جنبًا إلى جنب مع إفريقيا) تؤدّي دورًا مهمًّا في تحقيق تطلعات تركيا للتحوّل من كونها "قوة إقليمية" إلى "دولة لها تأثير عالمي". لذا فقد عملت على تعزيز حضورها في القارة اللاتينية لتأكيد دورها بوصفها قوة صاعدة لها نفوذ وقدرة على التأثير في العديد من مناطق ودول العالم، وذلك من خلال السياسة الخارجية متعددة المسارات التي تجمع بين الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والثقافية. ومن هنا، جاء حرص أنقرة على تطوير العلاقات الثنائية مع دول القارة اللاتينية في مختلف المجالات، وفي مقدمتها: السـياحة، التجارة، الاقتصاد، التعليم، والثقافة، وغيرها. إضافة إلى الاهتمام بوضع الأطر القانونية والمؤسسـية اللازمة للتعاون مع المنظـمات الإقليمية اللاتينية، وكذلك توظيف مصادر قوتها الناعمة سـواء من خلال المسـاعدات الإنمائية، أو من خلال الثقافة والمسلسلات التركية في ترسيخ نفوذها في أمريكا اللاتينية.[2]

2 - الدفع نحو إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب

تسـعى السياسـة الخارجية التركية إلى إقامـة نظام دولي متعدد الأقطاب، تـؤدّي فيه القوى الصاعـدة دورًا محوريًّا، في مواجهة المحاولات الأمريكية لفرض هيمنتها على العالم، وترسـيخ الأحادية القطبية، لذا فقد حرصت أنقرة على عقد التحالفات مع شركاء جدد من أجل توسيع هامـش الحركة المتـاح أمامها، وبخاصـة مع التوتر المتزايـد في العلاقات مـع الاتحاد الأوروبي

والولايـات المتحدة. ومع تعاظم النفوذ السـياسي والثقل البـشري والاقتصادي لدول أمريكا اللاتينيـة في التجمعات والمنتديـات الدولية متعددة الأطراف، ومع تمثلـه من كتلة تصويتية لا يُسـتهان بهـا داخل الجمعيـة العامة للأمم المتحدة بحـوالي (33) دولة، فقد أولـت تركيا أهمية خاصـة لتعزيز حضورها داخـل القارة اللاتينية، وهو الأمر الـذي انعكس بصورة إيجابية على بعـض التحركات الدولية لتركيا؛ حيث أيدت غالبية دول أمريكا اللاتينية والكاريبي انتخاب تركيا بوصفها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة (2009–2010).

وفي هذا السـياق، كان الموقف التركي الرافض للتدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية لـدول أمريكا اللاتينيـة، والمحاولات الأمريكية لنـشر الفوضى وعدم الاسـتقرار داخل دول القـارة، وتدبـير الانقلابات ضـد النظم المنتخبة هنـاك، وهو ما يعبّر عنه موقـف تركيا الداعم لشرعية الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في مواجهة الأزمة السياسـية التي تشـهدها البلاد منذ إعلان رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو تنصيب نفسـه رئيسًـا مؤقتًا للبلاد في الثالث والعشرين من يناير 2019م، وهي الخطوة التي لاقت دعمًا أمريكيًّا وأوروبيًّا كبيرًا.

وانتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشدة موقف إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامـب، التـي اعترفت بزعيـم المعارضة، وقـال: "إن تصريـح ترامب صدمنـي، كيف يمكن أن يصـدر عنه موقف كهذا، وهو شـخص يؤمـن بالديمقراطية ويحترم نتائـج الانتخابات؟". ولم يكتـف الرئيـس التركي بذلك بل طالب مـادورو بالصمود والمقاومـة، واصفًا ما يجري في فنزويـلا بأنـه "محاولة انقـلاب ضد رئيس شرعـي". ودعت تركيـا إلى دعم فنزويـلا في تجاوز أزمتها الاقتصادية التي تهدد الاسـتقرار في البلاد، مشددة على ضرورة احترام نتائج انتخابات الرئاسة الفنزويلية التي فاز فيها نيكولاس مادورو.

ويـأتي موقف تركيا المسـاند للرئيس مادورو عـلى خلفية العلاقات المتميـزة التي بين تركيا وفنزويـلا، حيـث قام الرئيس مـادورو خلال عامين بأربع زيارات إلى تركيـا، بينما قام الرئيس التركـي بآخـر زيارة له إلى فنزويلا في شـهر ديسـمبر (كانـون الأول) 2018، وأدان أردوغان خلالهـا العقوبـات الغربيـة المفروضة عـلى فنزويلا، ووصف مـادورو خلال الزيـارة الرئيس التركـي بأنـه "الصديق والقائد للعالم الجديد المتعدد الأقطـاب"، أما الرئيس التركي فقد صرح خـلال المؤتمر الصحفي المشـترك مـع نظيره الفنزويلي: "نعـدّ فنزويلا دولة مهمّـة جدًّا في إطار سياسة انفتاحنا نحو قارة أمريكا اللاتينية"، وهذا يعكس عمق العلاقات التركية الفنزويلية.

ويتفق الرئيسـان على رفض العقوبـات الغربية والحرب الاقتصادية التي تشـنها الولايات المتحدة ضد بلديهما، كما تقدّم فنزويلا العديد من الفرص الاستثمارية في ظل ما تمتلكه البلاد من احتياطات ضخمة من الذهب والنفط، حيث أصبحت تركيا من أهم مسـتوردي خام الذهب مـن فنزويلا خلال الآونة الأخـيرة، وبلغت قيمة وارداتها من الذهب نحو 900 مليون دولار خلال الأشـهر التسعة الأولى من عام 2018. هذا إضافة إلى المساعدات الإنسانية والوجبات الغذائيـة التي تقدمها تركيا بأسـعار مخفّضـة لملايين الفقراء في فنزويلا، والتـي تنقلها الخطوط

الجويـة التركية جوًّا إلى كراكاس، إضافـة إلى تنفيذ تركيا عدة مشروعات للبنية التحتية، إلى جانب توفير المعدات الطبية لفنزويلا.[3]

شهـدت السياسة الخارجيـة التركية خلال حقبـة الحرب البـاردة حالة من الانكفـاء على الداخـل واتبعت تركيا سياسة خارجية أحادية البعد من خلال التركيـز المطلـق علـى العلاقات مع الغرب وتجاهل غيرها

3 - تنويع الشركاء التجاريين وتعزيز النمو الاقتصادي

خـلال العقد الأول مـن القرن الحـادي والعشرين، شـهدت أمريكـا اللاتينيـة ومنطقـة البحـر الكاريبـي نمـوًّا اقتصاديًّـا ثابتًـا في أعقـاب الأزمـات الاقتصاديـة والاجتماعية التي عانتها طوال ثمانينيات القرن العشرين وتسـعينياته. وخلال السنوات الأولى مـن الألفية الجديدة، كـان الأداء الاقتصادي المرتفع لعدة بلدان من أمريكا اللاتينية، وتحديدًا: تشـيلي والبرازيـل والمكسـيك، مصدرًا مهـمًّا لجذب تركيـا إلى أمريكا اللاتينية، التـي رأى فيها المسؤولون الأتراك الفضاء الجديد للشراكة الاقتصادية.

وبناء على ذلك، شكّلت أمريكا اللاتينية منطقة حيوية وإستراتيجية، ونظر إليها المسؤولون الأتـراك على أنّهـا "أرض الفرص"، في ظل وجـود فرص اقتصادية واسـعة النطاق في مجالات التجـارة والاسـتثمار. ويأتي ذلـك في ضوء ضخامة القـوة البشرية لأمريكـا اللاتينية، التي بلغ عدد سـكانها 644 مليون نسـمة، وكذلـك قوتها الاقتصادية الكبيرة، حيـث بلغ حجم الناتج المحـلي الإجمالي لأمريكا اللاتينيـة والكاريبي ما يقرب من 5.97 تريليون دولار، وفقًا لبيانات البنـك الدولي لعام 2017 [4]، إضافة إلى وفرة المـوارد الطبيعية فيها، حيث تُعدّ أمريكا اللاتينية ومنطقـة البحـر الكاريبي في الوقت الحالي ثالث أكبر مورد للطاقة، وأكبر منتج للمواد الغذائية في العالم.[5]

وعـلى الجانب الآخر، أوجدت بعض التطـورات الاقتصادية الإقليميـة والدولية الفرصة المواتيـة للمزيـد مـن التعاون عـلى مختلف المسـتويات، حيث تأكـدت حاجة تركيـا إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية مع أمريكا اللاتينية، ولاسـيّما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، التي ضربت بشـدة الاتحـاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي السـياق ذاته، اسـتهدفت الإسـتراتيجية التركية الجديدة للتقارب مع دول الجنوب ومن بينها أمريكا اللاتينية- مواجهة الضغوط الأوروبية والعقوبات الأمريكية التي تُفرَض عليها بين الحين والآخر، وكذلك تقليل التأثيرات السـلبية للأوضاع غير المستقرة لجيرانها في الإقليم في الداخل التركي، حيث شكّلت حالة عدم الاسـتقرار التي تشـهدها منطقة الشرق الأوسـط، دافعًا قويًّا لتركيا لتنويع شركائها التجاريين بعيدًا عن أسواق التصدير التقليدية في المنطقة.[6]

وفي ظـل سـعي معظـم دول القارة اللاتينيـة إلى تنويـع علاقاتها التجارية مـع مختلف دول العـالم، ونظـرًا لأن تركيـا تُعدّ دولـة إقليمية محورية في منطقة الشرق الأوسـط، فقـد وفّر ذلك فرصًـا اقتصاديـة متنوعة لدول أمريكا اللاتينية. وقد أسـهمت تلك التطـورات كافة في تعزيز

التقارب الاقتصادي بين الطرفين، حيث تجاوز عدد الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع دول أمريكا اللاتينية 200 اتفاقية، تغطي موضوعات ومجالات اقتصادية وتجارية متنوعة.

ثانيًا: مؤشرات الحضور التركي في أمريكا اللاتينية

يُعدّ الاهتمام التركي بالتقارب مع أمريكا اللاتينية مسألة حديثة، على الرغم من وجود علاقات تاريخية، تعود جذورها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع حدوث موجات هجرة عديدة من الإمبراطورية العثمانية إلى أمريكا اللاتينية؛ ابتداءً من عام 1860 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد أُطلق على هؤلاء المهاجرين وبخاصة من سوريا ولبنان الذين كانوا في أغلبيتهم من العرب- "الأتراك"؛ بسبب حملهم جوازات سفر عثمانية. وأسهمت الزيارة التي قام بها إمبراطور البرازيل، بيدرو الثاني خلال عام 1877 إلى الإمبراطورية العثمانية (تحديدًا إلى لبنان وسوريا)، في تشجيع الرعايا العثمانيين على الهجرة إلى البرازيل التي كانت تحتاج إلى قوة بشرية للعمل في مزارعها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وأعقبت تلك الهجرات والاتصال البشري حدوث تواصل سياسي، حيث كانت أوضاع المهاجرين محورًا مهمًا للنقاش بين الإمبراطورية العثمانية والدول المضيفة في أمريكا اللاتينية[7].

شكّلت أمريكا اللاتينية منطقة حيوية وإستراتيجية ونظر إليها المسؤولون الأتراك على أنّها "أرض الفرص" في ظل وجود فرص اقتصادية واسعة النطاق في مجالات التجارة والاستثمار

وظلّت الاتصالات ضعيفة بين الطرفين خلال حقبة الحرب الباردة، حتى زادت منذ تسعينيات القرن الماضي، ففي عام 1998 أدرجت تركيا اهتمامها بترسيخ العلاقات مع دول المنطقة ضمن ما أسمته "خطة عمل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، حيث دعت سفراء دول أمريكا اللاتينية والكاريبي المعتمدين لديها، وكذلك ممثلي القطاعين العام والخاص من الجانبين، لمناقشة سبل تطوير العلاقات التركية مع المنطقة. وكان من بين الأهداف الرئيسية للخطة استكمال الإطار القانوني اللازم لتطوير العلاقات الثنائية، وتشجيع الحوار السياسي على مستوى عالٍ، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال مشاركة القطاع الخاص... إلى جانب انضمام تركيا إلى عضوية المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ومنذ مطلع الألفية الثالثة بدأ الاهتمام الحقيقي بتعزيز الحضور التركي في أمريكا اللاتينية إلى ما يتجاوز العلاقات الدبلوماسية الرسمية. واكتسبت العلاقات بين الطرفين زخمًا جديدًا مع إعلان تركيا عام 2006 "عام أمريكا اللاتينية والكاريبي" في محاولة لخلق المزيد من الروابط، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع دول المنطقة.

1 - الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى

اكتسبت العلاقات بين تركيا وأمريكا اللاتينية قوة دفع حقيقية مع زيارة الرئيس الأرجنتيني الأسبق كارلوس منعم تركيا في عام 1992، والتي كانت أول زيارة يقوم بها مسؤول بهذا

المستوى الرفيع من أمريكا اللاتينية. كما شكّلت زيارة الرئيس الأسبق سليمان داميرال إلى الأرجنتين والبرازيل وتشيلي في عام 1995 –التي كانت الزيارة الأولى في التاريخ التي يقوم بها رئيس جمهورية تركي لأمريكا اللاتينية– نقطة تحول جوهرية في تاريخ العلاقات بين الجانبين، كما أفسحت المجال أمام مد جسور التعاون في مجالات وقضايا عدة من الدفاع إلى التجارة، بما في ذلك التعاون التعليمي والتكنولوجي والطاقة ومكافحة الاتّجار بالمخدرات. ومن المهم الإشارة إلى إنه خلال تلك السنة فقط، تم التوقيع على ثماني اتفاقيات ثنائية.

وكانت الجولة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في عام 2015 إلى كلّ من المكسيك، وكولومبيا، وكوبا– هي الجولة الثانية التي يقوم بها رئيس جمهورية تركي للمنطقة بعد انقطاع أكثر من عشرين عامًا. كما قام الرئيس التركي بجولة أخرى للمنطقة خلال الفترة ما بين 31 يناير و4 فبراير 2016، شملت كلًّا من تشيلي وبيرو والإكوادور. وأعقب ذلك زيارة رسمية لوزير الخارجية التركي مطلع عام 2017 إلى كل من الأرجنتين وباراغواي وجمهورية الدومينيكان. علاوة على الجولة الأخيرة التي قام بها الرئيس التركي في ديسمبر 2018 إلى كلّ من الأرجنتين وباراغواي (أول زيارة للرئيس التركي لكلا البلدين)، وكذلك فنزويلا. وكان يرافق الرئيس أردوغان خلال الزيارات الثلاث التي قام بها، وفد كبير من الوزراء، وكبار المسؤولين الحكوميين، ورجال الأعمال.

وعلى مستوى الزيارات التي قام بها رؤساء دول أمريكا اللاتينية لتركيا، فقد استقبلت أنقرة في عام 2009 رئيس البرازيل وكوستاريكا، وفي 2011 زارها رؤساء كولومبيا، والبرازيل، والأرجنتين، وفي العام التالي زارها رؤساء تشيلي، والإكوادور، وكولومبيا، وفي عام 2013 زارها رئيس المكسيك، وفي عام 2015 زارها الرئيسان المكسيكي والبرازيلي من أجل المشاركة في اجتماع قمة قادة الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، وفي عامَي 2016 و2017 زارها رئيس فنزويلا نيكولاس مادورو.[8]

2 - الحضور الدبلوماسي والسياسي

كانت تشيلي الدولة الأولى في المنطقة التي اعترفت بالجمهورية التركية في عام 1926، وكانت الدولة الأولى التي تفتتح تركيا فيها سفارة لها في أمريكا اللاتينية عام 1930. وابتداء من أربعينيات القرن الماضي توالى افتتاح تركيا لسفاراتها في دول المنطقة. وخلال السنوات الأخيرة سعت أنقرة إلى توسيع شبكة التمثيل الدبلوماسي لدى دول أمريكا اللاتينية، وكانت باراغواي أحدث دولة في المنطقة، تعلن تركيا اعتزامها فتح سفارة لها لديها، وذلك في سبتمبر 2018، عقب قرار الأولى إعادة سفارتها لدى (إسرائيل) من القدس إلى تل أبيب.[9]

وارتباطًا بما سبق، رُفع مستوى العلاقات بين تركيا من جهة والمكسيك والبرازيل من جهة أخرى إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، إضافة إلى تأسيس آلية للتشاور السياسي مع 17 دولة من دول المنطقة، وهي: الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وجمهورية الدومينيكان،

والإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وغويانا، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، والمكسيك، وباراغواي، وبيرو، وتشيلي، وأوروغواي، وفنزويلا.

وفي السياق ذاته، حرصت تركيا على تطوير العلاقات مع برلمانات دول المنطقة، سواء من خلال السعي لاكتساب صفة عضو مراقب في برلمان أمريكا اللاتينية، أو من خلال إقامة اتصالات مع البرلمانات الإقليمية، مثل برلمان أمريكا الوسطى، والاتحاد البرلماني في الأمركيتين، وبرلمان السوق المشتركة للجنوب. وشكلت جمعيات الصداقة بين البرلمان التركي وبرلمانات دول أمريكا اللاتينية إطارًا آخر للتعاون والحوار، وهناك إحدى عشر جمعية للصداقة البرلمانية بين تركيا وكلّ من: الأرجنتين، والبرازيل، وفنزويلا، وتشيلي، والمكسيك، وكوبا، وكوستاريكا، وأوروغواي، وجامايكا، وكولومبيا، وبنما.[10]

أوجدت بعض التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية الفرصة المواتية للمزيد من التعاون على مختلف المستويات حيث تأكدت حاجة تركيا إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية مع أمريكا اللاتينية ولاسيّما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008

3 - عضوية التجمعات الإقليمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي

لم تكتفِ تركيا بالتعاون مع حكومات دول أمريكا اللاتينية فرادى، ولكن سعت أيضًا إلى إيجاد آليات مؤسسية دائمة للتشاور والتنسيق مع أغلب المنظمات الإقليمية في القارة، وذلك من خلال اكتساب صفة عضو مراقب في كل من: منظمة الدول الأمريكية، واتحاد دول الكاريبي، والسوق المشتركة للجنوب (ميركوسور)، ومجموعة ريو، والجماعة الكاريبية، وتحالف المحيط الهادئ.

وأقامت تركيا آلية للتشاور والتعاون السياسي مع تجمع ميركوسور في عام 2010، وكذلك تجمع دول الكاريبي الذي يضم 15 دولة كاريبية في عام 2011. وفي يوليو 2014 عُقد في إسطنبول الاجتماع الأول لآلية المشاورات والتعاون في تجمع دول الكاريبي على مستوى وزراء الخارجية، ليكون الاجتماع الأول من نوعه الذي يُعقَد على هذا المستوى الرفيع بين تركيا وتجمّع دول الكاريبي[11]. وفيما يتعلق بتجمع ميركوسور، فإضافة إلى عضوية تركيا بصفة مراقب فيه، فقد وقعت في عام 2008 على "اتفاقية إطارية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين". وفي ديسمبر 2010، وُقِّع على مذكرة تفاهم لإقامة حوار سياسي بين الأحزاب السياسية في دول تجمع ميركوسور ونظيراتها في تركيا. وفي عام 2015 وقّعت تركيا اتفاقًا مع منظمة التكامل لدول أمريكا الوسطى لتكون عضوًا مراقبًا في المنظمة التي تضمّ كلًّا من كوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبنما، وبليز. إضافة إلى انضمام تركيا إلى عضوية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ومقرها تشيلي في يوليو 2017. علاوة على عقد اجتماعات دورية بين وزراء خارجية تركيا والمجموعة

الرباعية في رابطة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكلت الجهود المذكورة كافةً ركائز قويّة للحوار والتنسيق السياسي بين تركيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي.[12]

4 - التنسيق على مستوى المنظمات والتجمعات الدولية

إلى جانب الاتصالات رفيعة المستوى بين تركيا وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي على المستوى الثنائي- فقد برز التنسيق بين الطرفين في إطار تعاون الجنوب- الجنوب، ومن خلال العضوية المشتركة في بعض المنظمات الدولية. وشكلت عضوية ودور تركيا في مجموعة العشرين (G20) التي تضم أيضًا ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية – هي: الأرجنتين والبرازيل والمكسيك – فرصة مهمّة لتعزيز التحالفات الإستراتيجية لتركيا خارج نطاق التكتل الأطلسي من ناحية، وتنسيق المواقف والرؤى مع دول القارة اللاتينية الأعضاء في المجموعة من ناحية أخرى. وتُمثل مجموعة العشرين أهمية خاصة بالنظر إلى ما تعكسه من تغيّر في ميزان القوة الاقتصادية الدولية لمصلحة القوى الصاعدة، التي كانت المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي العالمي خلال العقد الماضي.

وعلى الرغم من البُعد الجغرافي بين تركيا وأمريكا اللاتينية كان هناك شعور بالتضامن بين الطرفين في إطار المنظمات والهيئات الدولية، للمطالبة بالتمثيل العادل للدول النامية، والدفاع عن مصالحها. وفي هذا الإطار اشترك الطرفان في عضوية مجموعة الثلاثة والثلاثين G33، التي تستهدف الدفاع عن مصالح وحقوق الدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بقطاع الزراعة، وتطالب بحصول تلك الدول على استثناءات خاصة فيما يتعلق بفتح أسواقها، وكذلك إعفاءات جمركية على بعض منتجاتها الزراعية. وبالمثل، فتركيا جزء من مجموعة "أصدقاء مفاوضات مكافحة الإغراق"، مع البرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا والمكسيك، التي تعمل على تحسين استخدام إجراءات مكافحة الإغراق التجاري داخل منظمة التجارة العالمية.

هذا إضافة إلى عضوية تركيا وكذلك المكسيك، إلى جانب إندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وأستراليا في مجموعة MIKTA- التي تشكّلت عام 2013، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك بهدف دعم الحكم العالمي الفعّال والرشيد، وإيجاد حلول مشتركة للمشكلات العالمية، عن طريق الحوار والتعاون وبنظرة تتجاوز الاختلافات الإقليمية، إلى جانب تعاون تركيا مع بعض دول القارة اللاتينية في إطار ما يُعرف بمبادرة "تحالف الحضارات".[13]

علاوة على ذلك عملت تركيا على تنسيق مواقفها مع بعض القوى الصاعدة في أمريكا اللاتينية، وفي مقدمتها البرازيل، خلال فترة حكم حزب العمال للبلاد (2002-2016)، في ظلّ سعي البلدين إلى اتباع سياسة خارجية مستقلة عن القوى الغربية الكبرى. واتضحت الشراكة بين البلدين على المستوى الدولي مع قيامهما بتوقيع اتفاق مع إيران في 17 مايو 2010 بخصوص تبادل الوقود النووي بين إيران والغرب، حيث حدّد الاتفاق ضوابط هذا التبادل.

وبالرغـم من عدم تنفيذ هـذا الاتفاق نتيجة المعارضة الأمريكية، فإنه قد قدّم مثالاً مهمًّا لكيفية إمكـان القوى الناشـئة غير الغربية أن تُقدّم حلولًا بديلـة للتعامل مع قضايا الأمن العالمي، كما عبّر الاتفاق عن بروز مجموعة من القوى الصاعدة، الراغبة في تولّي مسؤوليات القيادة الدولية، والسـاعية إلى بناء نظام دولي جديد من منظور مغاير للقوى المهيمنة على العالم[14]. وفي السـياق ذاتـه دعمت تركيا التطلعات الدولية لبعض دول القارة اللاتينية حيث سـاندت الطلب الذي تقدّمت به كولومبيا في مايو 2018، للانضمام إلى عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[15].

5 - الحضور الاقتصادي والتجاري

خـلال السـنوات الأخيرة برزت أهمية الأسـواق التركيـة واللاتينية لصـادرات كلّ منهما، لذلـك فقـد جاءت الطفرة في مسـتوى الاتصـالات المتبادلـة والبعثات التجاريـة، متزامنة مع الزيـادة في حجـم التبـادل التجاري بين الطرفين مـن 600 مليون دولار عـام 1995 إلى 2.2 مليـار دولار في عـام 2005، ثـم تجـاوز الضعـف في عـام 2017 فبلـغ أكثـر مـن 9.2 مليار دولار[16]. ومعظـم الواردات من أمريكا اللاتينية -باسـتثناء الـواردات القادمة من الأرجنتين والبرازيـل- سـلع أولية ومنتجات زراعية، تشـمل النحـاس والوقود، والمعـادن والنفط، إلى جانب الآلات والمعدات الكهربائية، بينما معظم صادرات تركيا إلى دول المنطقة عبارة عن سلع مصنّعة، ومنها قِطَع غيار السيارات والمحركات والحديد والصلب والمواد اللازمة للمفاعلات النووية، المنسـوجات والألياف الصناعية والزيـوت النباتية والحيوانية، علاوة على النجاحات التي حققتها في مجال الصادرات الثقافية إلى أمريكا اللاتينية.[17]

وتماشـيًا مـع هـدف تطويـر العلاقـات الاقتصاديـة والتجاريـة، وقّعـت تركيـا اتفاقيات للتعـاون الاقتصـادي والتجـاري مـع 18 دولـة في أمريكـا اللاتينيـة والكاريبـي، ففـي عـام 2009، وقّعت أول اتفاقية للتجارة الحرة مع تشـيلي، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2011. وبـدأت المفاوضات للتوقيع عـلى اتفاقيات للتجارة الحرة مع المكسـيك، والإكوادور، وبيرو، وكولومبيا، وفي ذات الوقت، عقدت تركيا اتفاقات لإقامة منطقة للتجارة الحرة مع تجمع دول الكاريبـي، وميركوسـور، وتحالف المحيط الهـادئ، وتهدف تلك الجهود كافـة إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع أمريكا اللاتينية ليصل إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2023، تزامنًا مع الاحتفال بالذكرى المئوية للجمهورية.[18]

ومـن الخطـوات الأخـرى التي اتخذتهـا تركيـا لتعزيـز العلاقـات الاقتصادية مـع أمريكا اللاتينيـة، افتتاح مستشـاريات تجارية في كل من الأرجنتين، والإكـوادور، وكولومبيا، وكوبا، والمكسيك، وبيرو، وتشيلي، وفنزويلا، إلى جانب ملحقية تجارية في البرازيل. إضافة إلى قيامها بإنشـاء المجالـس الاقتصاديـة المشـتركة، ومنتديـات رجال الأعـمال، والمشـاركة في المعارض التجاريـة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولتشـجيع حركة التبـادل التجاري والاتصال البشري والإنسـاني، عملت تركيا على تسـيير رحلات جوية يومية من إسـطنبول عبر الخطوط

الجوية التركية إلى بعض عواصم ومدن أمريكا اللاتينية، ومنها بوينس آيرس، وسان باولو وبوغوتا وبنما وهافانا وكاراكاس. إضافة إلى ذلك، من المخطط أن يشهد عام 2019، تدشين خط طيران مباشر بين إسطنبول ومكسيكو سيتي.[19]

اكتسبت العلاقات بين تركيا وأمريكا اللاتينية قوة دفع حقيقية مع زيارة الرئيس الأرجنتيني الأسبق كارلوس منعم تركيا في عام 1992 والتي كانت أول زيارة يقوم بها مسؤول بهذا المستوى الرفيع من أمريكا اللاتينية

وكان من بين العوامل الأخرى التي أسهمت في إنعاش حركة التجارة بين الطرفين، تبني تركيا إستراتيجية "تنمية العلاقات التجارية مع الأمريكتين"، لعام 2006، والتي ركزت على اتخاذ مجموعة من التدابير لتنمية العلاقات التجارية، مثل توقيع اتفاقات لتشجيع وحماية الاستثمارات، واتفاقات ضريبية، إلى جانب توقيع اتفاقات للتعاون في قطاعات الزراعة، والملاحة والنقل الجوي، والسياحة، والجمارك، والصحة. وكذلك المشاركة في المعارض، وإنشاء مجالس الأعمال، وتنظيم البعثات التجارية إلى المنطقة. وحدّدت الإستراتيجيةُ كلًّا من الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكوبا والمكسيك وفنزويلا شركاء تجاريين رئيسين لتركيا في المنطقة؛ نظرًا لأن تلك الأسواق تُمثّل الأسواق الكبرى في القارة اللاتينية، وهذا ما يُمثّل فرصة لتركيا لإيجاد بدائل اقتصادية مهمة.[20]

6 - المساعدات الإنسانية

تُعَدّ المساعدات الخارجية والدبلوماسية الإنسانية أدوات أساسية في أجندة السياسة الخارجية التركية، ويظهر الموقف الأكثر رسوخًا للبعد الجنوبي لتركيا في أمريكا اللاتينية في علاقاتها مع بلدان الكاريبي التي قدمت لها أنقرة المساعدات الإنسانية والإنمائية ليس فقط لزيادة نفوذها الإقليمي ولكن أيضًا لتكتسب وزنًا أكبر في النظام العالمي، ليمثل بذلك صعودًا للدبلوماسية التركية ذات التوجه الإنساني، والتي تقوم على تحقيق التضامن مع دول المنطقة.

واعتمدت أنقرة على الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) لتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية والتقنية لأمريكا اللاتينية، حيث افتتحت أول مكتب لها في المنطقة في المكسيك في عام 2015، وافتتحت مكتبها الثاني في بوغوتا في عام 2016. وأدّت الوكالة دورًا محوريًّا في انفتاح تركيا تجاه المنطقة، كما أسهمت بشكل كبير في تنفيذ السياسات الرسمية التركية في القارة اللاتينية، وذلك بفضل العديد من الأنشطة ومشروعات المساعدات المقدمة لتطوير بعض المجالات الحيوية، ومن بينها: الزراعة، وتربية الحيوانات، والصحة والتعليم، والصحة والمياه، وعلوم الرعاية الصحية، والمساعدات الطارئة والإنسانية، وتطوير الوحدات الإدارية- ليبلغ عدد المشروعات الإنمائية التي نفذتها الوكالة حوالي 172 مشروعًا في أمريكا اللاتينية خلال الفترة ما بين 2008 و2018[21]، وأنجزت خلال خمس سنوات فقط (ما بين 2012-2017)، ما يقرُب من 127 مشروعًا بقيمة 11 مليون دولار أمريكي تقريبًا[22]. إضافة إلى ذلك أسهمت تركيا بمبلغ ثمانية ملايين دولار في صندوق "تنمية تجمع دول الكاريبي" عام 2014.[23]

وخُصِّص جانب كبير من المساعدات الإنسانية التركية لبلدان أمريكا الوسطى والكاريبي التي ضربتها الأعاصير والزلازل، منها هايتي وتشيلي. فإضافة إلى المساعدات العينية، أسهمت أنقرة بمبلغ مليون دولار لهايتي، كما تعهدت بتقديم مليون دولار إضافي في مؤتمر المانحين لهايتي في 2010. كما تبرعت الحكومة التركية بمبلغ 500 ألف دولار لتشيلي بعد أن ضربها زلزال مدمّر، إضافة إلى مبلغ مليونَي دولار تبرّعت به في وقت سابق. وأسهم العديد من منظمات المجتمع المدني التركية في جهود الإغاثة. كما قامت الحكومة التركية بتقديم بعض الأجهزة الطبية اللازمة لبعض المستشفيات في كل من: كولومبيا وبيرو والبرازيل، وتبرعت لبناء بعض المدارس وتجديدها في الأرجنتين والمكسيك. كما قدمت وكالة المعونة مواد طبية للمعوّقين في مركز لإعادة التأهيل في إحدى البلديات بكولومبيا، إضافة إلى تقديم ثلاث سيارات إسعاف إلى سورينام وبوليفيا وغويانا.[24]

وفي السياق ذاته، فإن تركيا تقدّم دعمًا ماديًّا وتقنيًّا لعملية السلام القائمة فيما بين الحكومة الكولومبية والقوى الثورية الكولومبية المسلحة، ولجهود حلّ مشكلة الحدود فيما بين بليز وغواتيمالا، وتقدم دعمًا بشريًا لبعثة عملية السلام في بوغوتا. ويواصل عناصر الأمن الأتراك منذ عام 2004 مهامهم في بعثة الأمم المتحدة لإرساء الاستقرار في هايتي التي شُكِّلت بهدف الحفاظ على النظام العام والاستقرار في هايتي، كما استمرت في المشاركة في بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي التي حلّت محّل بعثة الأمم المتحدة لإرساء الاستقرار في هايتي، اعتبارًا من 15 أكتوبر 2017.[25]

7 - الحضور الثقافي والعلمي

شـهدت الأبعاد الثقافية والأكاديمية للعلاقات بين تركيا وأمريكا اللاتينية تطورًا ملحوظًا عـلى مدار العقد المـاضي، ففي عام 2009 افتُتح "مركز دراسـات وتطبيقات أمريكا اللاتينية" بجامعـة أنقرة؛ بهدف تعريف المتخصصين ودعم البحـوث الأكاديمية حول أمريكا اللاتينية، ومنذ عام 2011 يُصدر المركز بالتعاون مع جامعة هافانا بكوبا مجلة أكاديمية مفهرسـة بعنوان Cuadernos Turquinos لزيادة الوعي بالثقافة التركية بين الكوبيين.[26]

ووقّعـت تركيا اتفاقات للتعاون في المجال العلمي والأكاديمي مع العديد من دول أمريكا اللاتينيـة، وافتتحـت المراكـز الثقافيـة في كل من البرازيل، والمكسـيك، وفنزويـلا، إلى جانب افتتاح بعض المراكز والبرامج والأقسـام المتخصصة في تعليم التاريخ، واللغة، والثقافة التركية في بعـض الجامعات اللاتينية، ومنهـا: جامعة هافانا، وكيتو، وبوغوتـا. إضافة إلى برامج المنح التعليمية التي اسـتفاد منها أكثر من ثلاث مئة طالب من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما افتتحـت وكالـة الأناضول للأنباء مكتبهـا الإقليمي في أمريكا اللاتينيـة والكاريبي، في أكتوبر 2017 في بوغوتا بكولومبيا، وبدأت مزاولة نشاطاتها باللغة الإسبانية.[27]

واكتسـبت المسلسـلات والبرامج التلفزيونية التركية شـهرة واسـعة في معظم دول أمريكا اللاتينية، وأسهمت في تعزيز الصورة الذهنية لتركيا لدى شعوب دول القارة، كما أدى انتشار المسلسـلات والأفـلام إلى تنامي الاهتـمام بالثقافة التركية، وزيادة تدفق السـائحين من أمريكا اللاتينية إليها، وذلك في إطار إستراتيجية القوة الناعمة التركية. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2018 زار تركيا أكثر من 165 ألف سائح من أمريكا اللاتينية، بزيادة سنوية تقدر بحوالي 70 في المائـة، معظمهم من الأرجنتين والبرازيل[28]. علاوة عـلى التعاون بين تركيا والأرجنتين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، حيث وقع البلدان عام 1988 اتفاقية للتعاون لنقـل الخـبرات الفنية الأرجنتينية في مجال البحوث والتطوير في مجال الطاقة النووية، إلى جانب الاتفاق على إنشاء شركة تركية أرجنتينية هندسية مشتركة عام 1990.

8 - الدبلوماسية الدينية

عملـت تركيـا على اتباع مـا يعرف بـ"الدبلوماسـية الدينية" من خلال اسـتضافتها المنتدى الأول لزعماء رجال الدين الإسـلامي في أمريكا اللاتينية بالعاصمة إسـطنبول خلال الفترة ما بين 12 و16 نوفمبر 2014، وذلك بمشاركة 76 مندوبًا من 40 دولة لاتينية. وكانت من بين الأهداف الرئيسة للمنتدى إقامة الروابط وتبادل الخبرات بين رجال الدين الإسلامي الأتراك ونظرائهم في القارة اللاتينية، إلى جانب مناقشـة المشـكلات التي يواجهها المسـلمون هناك[29]. وعـبّر الرئيس التركـي خلال زيارته لكوبا في فبراير 2015 عن رغبة بلاده في السـماح لها ببناء مسـجد في هافانـا، كما قامت تركيا بالفعل ببناء مسـجد في هايتي، وقامـت وكالة "تيكا" بدعم أعمال تجديد مسجد السلام في سانتياغو، وتطوير الديكور الداخلي لمسجد أبي بكر الصديق في بوغوتا.

وقـام الرئيـس التركي خلال لقائـه بالجاليات المسلمـة في أثناء زيارتـه إلى كولومبيا في عام 2011، بإلقـاء خطابات مليئة بالشـعارات الإسـلامية الداعية إلى التوحـد والاتحاد، وأكّد أن الأمـم المتحـدة لم تعد تخدم القضايا الإسـلامية لوقوعها تحـت أسر بعض الـدول التي تُراعي مصالحهـا فقـط، وهذا ما يُعـرّض المسلمـين للمزيد من عمليـات التمييز والقهـر والتعذيب، وشـدّد على ضرورة تفعيل دور منظّمة المؤتمر الإسـلامي للقضاء عـلى الاضطهاد الذي يواجه المسلمون. ويُسهم استخدام تركيا للدبلوماسية الدينية وقيام رئاسة الجمهورية بدعم نشاطات وكالة التعاون التركية "تيكا" الخاصة ببناء المساجد الجديدة وترميم المساجد العثمانية القديمة- في دعـم النفـوذ التركي، ويجعل الشـعوب المسلمة في أمريكـا اللاتينية تنجـذب دينيًّا وعاطفيًا إليها.[30]

ثالثًا: معوقات التقارب التركي مع أمريكا اللاتينية والكاريبي

عملـت تركيا خلال السنوات الماضية على إضفاء الطابع المؤسّـسي على العلاقات مع دول القـارة اللاتينيـة. ومع ذلك تبقى المكاسـب في العلاقـات محدودة، ولا يبدو أنهـا كافية لتزويد تركيا ببديل لشراكاتها التقليدية على المدى القصير والمتوسـط. هذا إضافة إلى أنّ الوضع الحالي للعلاقـات لم يتطور بعد إلى المستوى المأمول، فعلى الصعيـد الاقتصادي، يتضح أنه على الرغم مـن زيـادة نصيـب أمريكـا اللاتينية من إجمالي تجـارة تركيا مع العـالم من أقل مـن 1 بالمائة عام 2000 إلى 2 بالمائة عام 2010- فلا تزال هذه النسبة منخفضة للغاية، حيث بلغت 8 مليارات دولار عـام 2018، مقارنة بتجارة تركيا مع الدول الإفريقية، والتي بلغت 20.8 مليار دولار بين عامي 2003 و2018، وهذا يتطلب المضي قدمًا في اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين.[31]

وهنـاك بعض التحديات التي تواجه الجهود التركيـة لتعزيز حضورها في أمريكا اللاتينية، ومـن بينها: البعد الجغرافي، والاختلافات الثقافية، إلى جانب عدم وجود خطوط نقل مباشرة بالقـدر الكافي، كـما أن الأزمات الاقتصادية التـي تواجهها دول أمريكـا اللاتينية من العوامل التي تدفعها إلى تبنّي سياسات تجارية حمائية، وهذا يعرقل توطيد العلاقات التجارية مع تركيا، إضافـة إلى عدم وجود عدد كافٍ من السفارات التركية في الإقليم، وجميعها عوامل تحول دون تطوير العلاقات والارتقاء بها إلى المستوى المأمول.[32]

إلى جانـب التنافس الإقليمي والـدولي الكبير في أمريكا اللاتينية، في ظـل الاهتمام المتنامي لدى بعض القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، وروسيا)، وكذلك القوى الصاعدة في آسـيا، ومنها: كوريا الجنوبية وإندونيسيا، بإيجاد قنوات لتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات مع دول المنطقة، في مقابل الحضور الحديث لتركيا في أمريكا اللاتينية. ومن العوامل الأخرى، عـدم وجـود المعرفة الكافيـة بين صنّاع السياسـة في تركيا والقطاع الخاص حـول المنطقة، وقد يكـون ذلـك نتيجة طبيعيـة لكون تركيا لاعبًا جديدًا هنـاك. ويمكن أن تُسهم الإسـتراتيجية التركية لمد جسور التواصل في مجالات اللغة والفن أو التاريخ في زيادة التقارب بين الطرفين.

إضافة إلى التغيرات السياسية التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية خلال العامين الأخيرين، التي أسفرت عن فوز تيّار اليمين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في العديد من دول القارة اللاتينية، وهذا يُثير العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات بين الطرفين، وهذه العلاقات التي شهدت طفرة حقيقية خلال فترة حكم اليسار لدول القارة اللاتينية منذ مطلع الألفية الثالثة، وبخاصة أن التغيرات السياسية في القارة اللاتينية سيعقبها بالطبع تغيرات جوهرية في خريطة العلاقات الدولية لتلك الدول. علاوة على الأزمة السياسية الخطيرة التي تواجه فنزويلا التي تُعدّ شريكًا تجاريًّا رئيسًا لتركيا في أمريكا اللاتينية، وفي حال تطور الأحداث إلى درجة الإطاحة بالرئيس مادورو، فإن أنقرة ستفقد حليفًا مهمًّا لها في المنطقة.

خاتمة

في السنوات القليلة الماضية، كان تعميق العلاقات بين منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نتيجة عدة عوامل، منها: تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، وهذا أفسح المجال لتزايد حضور ونفوذ بعض القوى الصاعدة، ومن بينها تركيا. ومن ناحية أخرى، مرت تركيا خلال العقدين الأخيرين بتحولات كبرى في ظل سعيها إلى تعزيز حضورها في الساحة الدولية من خلال حزمة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والمساعدات الإنمائية. وفي ذات السياق، كان البحث عن أسواق متنوعة للصادرات التركية عاملًا مهمًّا للتقارب مع دول أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من وجود فرص واعدة لتعزيز التقارب بين الطرفين، فإن الوضع الراهن للعلاقات لم يصل بعد إلى المستوى المرجو. وهناك مجموعة من القضايا التي لا تزال تتطلب درجة عالية من الاهتمام، مثل تعزيز التعاون في المجال الثقافي والأكاديمي والهجرة، وكذلك زيادة الحضور الدبلوماسي، بافتتاح عدد أكبر من السفارات التركية في أمريكا اللاتينية، وتسيير المزيد من خطوط النقل الجوي المباشرة إلى العواصم الكبرى في أمريكا اللاتينية، مع ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية من الجانبين.

وبرغم التحديات التي تواجه الحضور التركي في أمريكا اللاتينية، فمن الواضح أن اهتمام تركيا بالقارة، طويل الأجل ومستدام ومتزايد، نظرًا لما تملكه القارة اللاتينية من فرص اقتصادية وثقل سياسي كبير.

الهوامش والمصادر :

(1) Daily Sabah, "Turkey seeks to further boost Latin America ties with Erdoğan's upcoming visit", November 27, 2018, https://www.dailysabah.com/turkey-seeks-to-further-boost-latin-america-ties-with-/27/11/diplomacy/2018erdogans-upcoming-visit

(2) Ariel Gonzalez Levaggi, "Turkey and Latin America: A New Horizon for a Strategic Relationship", PERCEPTIONS, winter 2013, Volume XVIII, Number

ERMAN AKILLI and FEDERICO DONELLI, " Reinvention of ;116-4, pp. 99
Turkish Foreign Policy in Latin America: The Cuba Case", Insight Turkey, Vol.
.167-18 / No. 2 / 2016, pp.156

(3) مادورو وأردوغان "يجمعهما أكثر من الإعجاب بقيامة أرطغرل"، 5 فبراير 2019. http://www.
bbc.com/arabic/middleeast-47123998

(4) البنك الدولي، "أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي".
https://data.albankaldawli.org/region/latin-america-and-caribbean

(5) Daily Sabah, "Turkey's emerging power politics in Latin America", February
/14/02/14, 2015, https://www.dailysabah.com/columns/sadik_unay/2015
turkeys-emerging-power-politics-in-latin-america

(6) Ariel Gonzalez, Huseyin Zengin, "A decade of opening: Turkey's new
international role in Sub-Saharan Africa and Latin America", Inici , Vol. 3, No
.271-2 (2016), pp.270

(7) Murat Önsoy, Latin America-Turkey Relations: Reaching Out to Distant
Shores of the Western, Hemisphere", In: Pınar Gözen Ercan (Editor), "Turkish
Foreign Policy: International Relations, Legality and Global Reach", Palgrave
239-Macmillan, 2017, PP.238

(8) الجمهورية التركية: وزارة الخارجية، "السياسة التركية حيال أمريكا اللاتينية والكاريبي وعلاقاتها
مع دول المنطقة". https://bit.ly/2MTMBaQ

(9) "تركيا تفتح سفارة لدى باراغواي"، 6 سبتمبر 2018. https://bit.ly/2HY8uqw

(10) الجمهورية التركية: وزارة الخارجية، "السياسة التركية حيال أمريكا اللاتينية والكاريبي
وعلاقاتها مع دول المنطقة"، مرجع سبق ذكره.

(11) الجمهورية التركية: وزارة الخارجية، "انعقاد الاجتماع الأول لآلية التشاور والتعاون لوزراء خارجية
تركيا وتجمّع دول الكاريبي CARICOM في إسطنبول".
http://www.mfa.gov.tr/the-first-meeting-of-the-ministers-of-foreign-affairs-
of-the-turkey_caricom-consultation-and-cooperation-mechanism-begins_ar.ar.
mfa

(12) الجمهورية التركية: وزارة الخارجية، "السياسة التركية حيال أمريكا اللاتينية والكاريبي
وعلاقاتها مع دول المنطقة"، مرجع سبق ذكره.

(13) Ariel Gonzalez, Huseyin Zengin, "A decade of opening: Turkey's new
.international role in Sub-Saharan Africa and Latin America, Op.Cit, p.278

(14) Ibid, p.268

(15) ديلي صباح، "وزيرة كولومبية: العلاقات الثنائية مع تركيا ستشهد قريبًا تطورًا كبيرًا وعلى
مختلف الصعد"، 1 يونيو 2018.
https://bit.ly/2SD62tN

(16) Daily Sabah, "Turkey seeks to further boost Latin America ties with
.Erdoğan's upcoming visit", Op.Cit

(17) Ariel Gonzalez Levaggi, "Turkey and Latin America: A New Horizon for a
.112-Strategic Relationship", Op.Cit, PP.111

(18) Hürriyet Daily News, "Turkey looks to more than double trade with Latin

America, Iran",February 2, 2016, http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-looks-to-more-than-double-trade-with-latin-america-iran-94640

(19) "الخطوط الجوية التركية تطلق أولى رحلاتها إلى المكسيك". https://bit.ly/2DmRwg0

(20) عبد السلام ياسين السعدي. "تركيا والتوجه نحو قارة أمريكا الجنوبية". تركيا بوست. 8 ديسمبر 2018.
/https://www.turkey-post.net/p-278290

(21) The Turkish Cooperation and Coordination Agency, "TİKA carried out 172 projects and activities in 10 years in Latin America",
https://www.tika.gov.tr/en/news/tika_carried_out_172_projects_and_activities_in_10_years_in_latin_america-49205

(22) الجمهورية التركية: وزارة الخارجية. "السياسة التركية حيال أمريكا اللاتينية والكاريبي وعلاقاتها مع دول المنطقة". مرجع سبق ذكره.

(23) تركيا بوست. "داود أوغلو": مساهمة تركيا في صندوق تنمية "الكاريبي" 8 ملايين دولار". 18 يوليو 2014. https://www.turkey-post.net/p-283569/

(24) Daily Sabah, "Turkey's ever expanding 'helping hand' over Latin America", January 6, 2015, https://www.dailysabah.com/opinion/2015/06/01/turkeys-ever-expanding-helping-hand-over-latin-america

(25) الجمهورية التركية: وزارة الخارجية. "السياسة التركية حيال أمريكا اللاتينية والكاريبي وعلاقاتها مع دول المنطقة". مرجع سبق ذكره.

(26) ترك برس. "تركيا تظهر في الصورة في أمريكا اللاتينية". 01 ديسمبر 2018. https://www.turkpress.co/node/55334

(27) الجمهورية التركية: وزارة الخارجية. "السياسة التركية حيال أمريكا اللاتينية والكاريبي وعلاقاتها مع دول المنطقة". مرجع سبق ذكره.

(28) Hürriyet Daily News, "Popularity of Turkish soap operas leads Latin American tourists to flock to Turkey: Association" October 22 2018, http://www.hurriyetdailynews.com/popularity-of-turkish-soap-operas-leads-latin-american-tourists-to-flock-to-turkey-association-138141

(29) Daily Sabah, "Turkey's religious diplomacy toward Latin America, "November 14, 2014, https://www.dailysabah.com/opinion/2014/11/14/turkeys-religious-diplomacy-toward-latin-america

(30) ترك برس. "الدبلوماسية الدينية لتركيا". 15 سبتمبر 2015. http://www.turkpress.co/node/12628

(31) Federico Donelli and Ariel Gonzalez Levaggi, "Becoming Global Actor: The Turkish Agenda for the Global South", December 2016, https://bit.ly/2t8ad2u, PP.107-109

(32) Ariel Gonzalez, Huseyin Zengin, "A decade of opening: Turkey's new -international role in Sub-Saharan Africa and Latin America", Op.Cit, pp.277-278.

صفحات تجلب لك العالم

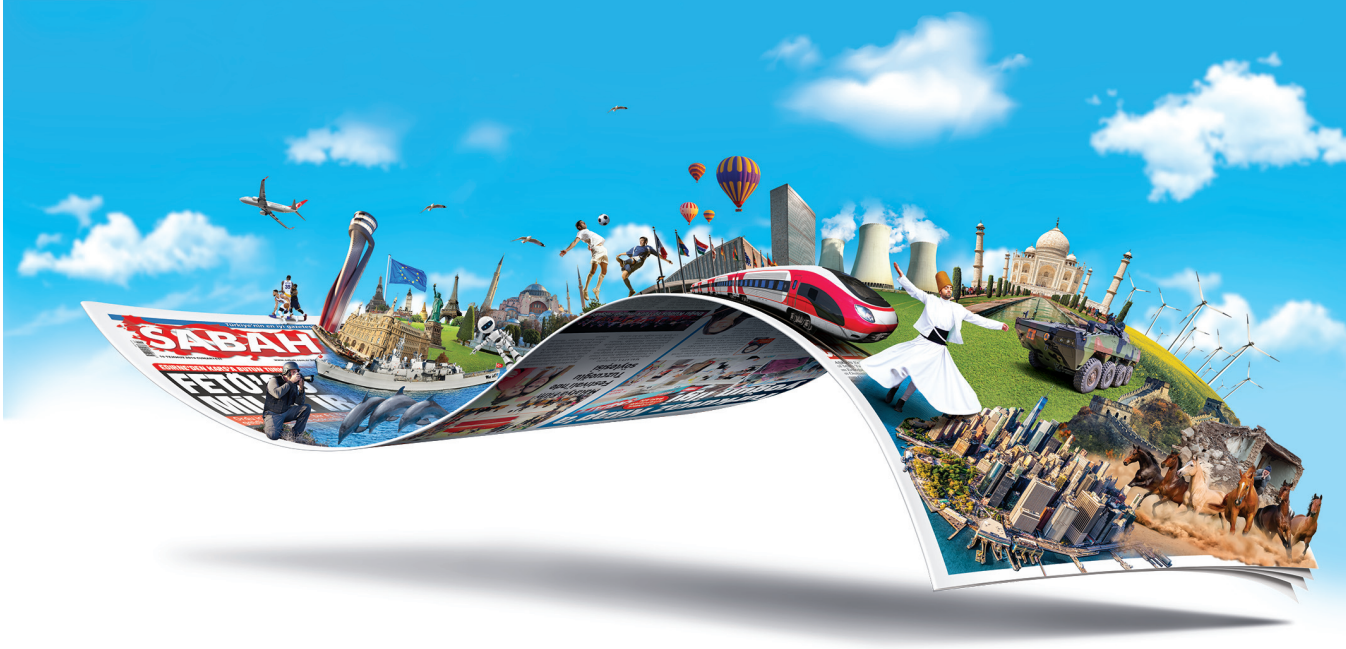

نحن نكتب الحقيقة، الحقيقة فقط، دون تنميق في الكلمات.

مهما يكن الحدث، نحن نقدمه لك كما هو.

بالنسبة لنا، العالم صغير،

لكن القوة التي نستمدها منكم، قوة عظيمة.

SABAH

صحيفة تركيا

TURKUVAZ
MEDIA GROUP

سياسات الاستخبارات والأمن السيبراني في تركيا

أرسين جاهموت أوغلو*

ملخص: يتناول هذا البحث سياسات الاستخبارات والأمن السيبراني في تركيا، وهو موضوع مهمّ؛ لأن تركيا تتبوّأ موقعًا بين الدول المتطورة أو الآخذة في التطور التي تتعرض لمثل هذا النوع من التهديدات. ومن المعروف مثلًا أن مسؤولي الأمن الأعضاء في تنظيم غولن الإرهابي تمكّنوا من الحصول على بعض برامج التجسس، وإلى جانب ذلك شهدنا مؤخرًا قيام تشكيلات الاستخبارات العالمية وبعض منظّمات الجريمة الإلكترونية المنظّمة بهجمات سيبرانية ضد الدولة التركية وبعض المسؤولين رفيعي المستوى، وعندما نأخذ بعين الاعتبار أن التهديدات التي واجهتها تركيا والهجمات التي استهدفت أمنها الوطني حصلت في الفترة الأخيرة من خلال الفضاء السيبراني؛ يمكن الإدراك بأنه يجب على وحدات الدولة ذات الصلة أن تقوم بعمل جادّ في هذا الصدد.

* باحث، تركيا

The Policies of Intelligence and Cybersecurity in Turkey

ERSİN ÇAHMUTOĞLU*

ABSTRACT The following article deals with the policies of intelligence and cybersecurity in Turkey, especially because Turkey occupies a position among developed, or developing, countries that are exposed to such threats. It is known, for example, that the security officials affiliated with the Gulenist terrorist organization managed to get some of the spyware programs. In addition, we have recently witnessed the formation of global intelligence and some cybercrime organizations that organized cyber attacks against the Turkish state as well as against some high-ranking officials. Therefore, it can be seen that relevant State units must take serious actions in this regard, especially when we take into consideration the threats Turkey has faced and the recent attacks on its national security through cyberspace.

* Researcher, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/2)
59 - 43

المدخل:

غـدت الاسـتخبارات التـي تُعَدّ نشـاطًا رئيسًـا مـن حيث تأمـين الأمن الوطنـي للدول؛ عمـلًا أساسـيًّا لا يمكن الاسـتغناء عنـه -في العلاقـات الدولية في حالات السـلم والحرب- في تحقيـق الأمـن القومـي للـدول، إلى جانب الأمـن الداخلي. فالتاريخ شـهد ولايزال يشـهد أعمالًا اسـتخباراتيةً تُجمَع فيها البيانات كافة في حالات السـلم، لاستعمالها في حالات الحرب، والحصول على بيانات جديدة عبر الطرق التقليدية أو الحديثة.

يمكننـا القـول إن الحصول على المعلومات الاسـتخباراتية في فترات السـلم أسـهل منه في فـترات الحرب وأيـسر، والفعاليات الاسـتخباراتية تكون أكثر إنتاجيةً في أوسـاط الأمن التي تتوفر في الفترات التي تسود فيها العلاقات الطيبة. وهذه الفعاليات الاستخباراتية تُسَيَّر بأدوات تختلف تبعًا لاختلاف شروط العصر. ورغم أن الاستخبارات الإنسانية (HUMINT) التي تُعـدّ أمّ الفعاليـات الاسـتخباراتية، تحافظ على أهميتهـا منذ العصور القديمـة، فإن الإمكانات التكنولوجيـة، مثـل (OSINT، وCOMINT، وSIGINT، وCYBINT) ينتـشر استعمالها يومًا بعد يوم [1].

إضافة إلى هذه الفعاليات الحديثة، هناك إنتاجٌ لاسـتخباراتٍ إسـتراتيجيةٍ أخذت مفهومها للمـرة الأولى عـلى يد أ.د.شرمـان كَنْت، وسياسـاتٍ شـاملةٍ طويلـة المدى، ضـدّ التهديدات الخارجيـة الموجودة/ المحتَمَلـة التي تهـدّد الأمنِ القومي. وهـذه الطريقة التي تُعـدّ في الغالب اسـتخبارات خارجية منذ فترة الحرب الباردة، أُسِّسـت في جهاز الاسـتخبارات المركزية (سي آي إيه) الأمريكية، باعتبارها وحدة يعمل فيها كَنْت أيضًا، واسـتعملت في أعمالِ اسـتخباراتيَّةٍ رفيعـة المسـتوى. يعتقد كَنْت أن الاسـتخبارات الإسـتراتيجية التي لا تزال تتبـوّأ مكانةً مهمّةً في أجهـزة الاسـتخبارات العالميـة، ذات صلةٍ بالسياسـات الخارجية التي تتبناهـا الدول، ولا يمكـن الاسـتغناء عنها. وممّا يشـير إلى هذه الأهميـة هذه العبارة التي سـجّلها كَنْـت في كتابه، بعنـوان (الاسـتخبارات الإسـتراتيجية): "إن كانت السياسـة الخارجيـة درع الجمهورية، فإن الاستخبارات الإستراتيجية أداةٌ تستعمل هذه الدرع في الوقت والمكان المناسبين" [2].

ويمكـن القـول إن الـدول في وقتنـا الحـاضر تتنـاول مـن جديـدٍ الفعاليـات المتعلقـة بالاسـتخبارات الإسـتراتيجية، وتعمـل على تطبيقها بالجمع بينها بأسـاليب أكثـر تكنولوجية (على غرار الاستخبارات السيبرانية)[3]. وقد تغيّرت التهديدات تغيّرًا كبيرًا في أنواعها وأبعادها وآلياتها، إثر انتشـار الإنترنت في السـنوات الأخيرة على وجه الخصوص، واتساع مجال الفضاء السـيبراني الـذي يوصف بأنـه "بُعْدُ الحرب الخامـس" [4]. بالمقابل تنتج الدول سياسـاتها في هذا الإطار من خلال تطوير إستراتيجيات أمنية قومية. وهذه السياسات يمكنها أن تكون هجومية (ofansif) بقدر ما تكون دفاعية (defansif).

يأتي ظهور برنامج ستوكسنت (Stuxnet) الذي عطّل مئات أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران في نشاطاتها النووية، من بين أهم الأسباب الداعية إلى تقييم الأمن السيبراني على أنه مسألة تهم الأمن القومي. ورغم أن أنظمة تشغيل المنشآت النووية مغلقةٌ على الشبكات الخارجية، فإن هذا الفيروس تسرّب نتيجة ضعف داخلي. وممّا يشير إلى وجود صناعة للأسلحة السيبرانية في العالم، برنامج ستوكسنت هذا، الذي يعدّ نشاطًا تجسّسيًّا ناجحًا، وسلاحًا سيبرانيًّا، يهدف إلى الإضرار الفيزيائي أكثر من الحصول على البيانات، بحجمه الصغير، وقدرته على إخفاء ذاته، وإمكانية توجيهه، (وإصابته نظامًا معيّنًا دون غيره)، ومحتوياته المعقدة [5].

ومن الجدير بالذكر أن تركيا تتبوّأ موقعًا بين الدول المتطورة أو الآخذة في التطور التي تتعرض لمثل هذا النوع من التهديدات. ومن المعروف على سبيل المثال أن مسؤولي الأمن الأعضاء في تنظيم غولن الإرهابي، تمكنوا من الحصول على برنامج التجسس (RCS) الذي يملك نظام التحكّم عن بعد، إثر إبرام اتفاقية مع شركة هاكنغ تيم [6] Hacking Team، عام 2011، مقابل تسديد مبالغ تجاوزت مليون ليرة تركية [7]. إلى جانب ذلك، شاهدنا في الأيام الأخيرة الأخبار التي تشير إلى قيام تشكيلات الاستخبارات العالمية، وبعض منظمات الجريمة الإلكترونية المنظمة- بهجماتٍ سيبرانيةٍ ضد الدولة التركية، وبعض المسؤولين رفيعي المستوى. وعندما نأخذ بعين الاعتبار أن التهديدات التي واجهتها تركيا والهجمات التي استهدفت أمنها الوطني حصلت في الفترة الأخيرة عبر الفضاء السيبراني، يمكن الإدراك بأنه يجب على وحدات الدولة ذات الصلة أن تقوم بعمل جاد في هذا الصدد.

الأمن الوطني التركي في فترة ما قبل حكومة حزب العدالة والتنمية:

طـوّرت تركيـا، كما هو الحال في الدول الأخرى، سياسـات مختلفةً في مجـال أمنها الوطني، وقامت بمراجعتها بصورةٍ دوريةٍ. لكن الكثير من سياسـات الأمن الوطني التي وضعتها قيد التنفيـذ، بقيـت في مرحلة الحرب الباردة وبعدهـا، ضمن الخطوط التي رسـمها حلف الناتو، بحكـم موقعها في هذا الحلف. ولم تكن هذه السياسـات مثمرةً، وظلت غير كافية لتوفير الأمن الوطني، ولاسيّما في أيـام الانقلابـات والاضطرابـات السياسـية المختلفة التي شهدتها.

مسؤولـو الأمـن الأعضـاء فـي تنظيـم غولن الإرهابـي تمكنـوا مـن الحصول علـى برنامج التجسس (RCS) الذي يملك نظام التحكّم عن بعد إثـر إبرام اتفاقية مـع شركة هاكنغ تيم Hacking Team، عـام 2011، مقابل تسديد مبالغ تجاوزت مليون ليرة تركية

كما أن السياسـات الموجّهة ضدّ التهديدات الداخلية والخارجيـة في مجـال الاسـتخبارات التـي تشـكّل أحـد المجـالات الأساسـية في الأمـن الوطنـي، لم تكـن كافيةً من أجل تركيـا، ولم تستطع الحكومـات المختلفة انتهاج إسـتراتيجياتٍ ناجحـةٍ في مكافحـة التهديـدات التـي واجهتهـا بسبـب موقعهـا الجيوسـياسي. وبـدلًا من ذلك، سـاد الشـعور بالحاجـة إلى تكثيف الاسـتخبارات الداخليـة أكثـر من الحاجـة إلى تصور التهديـدات الخارجية، ولاسـيّما في فترة الانقلابـات والمراحـل التي شـهدت الاضطرابـات السياسـية، واعتُقِد أن المخاطـر نابعة من الداخل، بل وأن أغلبها نابعة من الفروقات الأيديولوجية والاعتقادات الدينية.

والسبـب في عـدم انتهاج سياسـةٍ ضدّ التهديـدات الخارجيـة لا يقتصر على الاعتقـاد بكفاية الدراسـات الاسـتخباراتية التي يجريها حلف الناتو، والتي تقوم على تصور التهديدات التي تطال أمنه الذاتي، بل يتعداه إلى النقص الحاصل في البنية التحتية والإستراتيجية، نتيجة العجز عن متابعة التقنيات المتطورة والتهديدات المتغيرة، والفشل في خلق الوعي حول إنشاء بنية مؤسساتية من أجل تشكيل استخبارات خارجية متطورة. ولا ننسى أن الأعمال الإرهابية المختلفة الأكثر ضررًا للأمن الوطني، مهّدت الطريق أمام تركيز تركيا على التهديدات الداخلية. فالهجمات الإرهابية التي نفّذها حزب العمال الكردسـتاني منذ سنوات طويلة أضرّت بالأمن الوطني، إلى جانب الأضرار الكبيرة التـي أحدثتهـا في المجالين الاقتصـادي والاجتماعي. وكذلك الضعف الأمنـي الذي ظهر بسبب التقصير الذي أحدثه التنافس الناتج عن غياب الثقة بين المؤسسات الأمنية أحيانًا، وسوء التنظيم فيما بينها أحيانًا أخرى؛ وهذا أدى إلى ظهور المنظمات الإرهابية.

حكومة حزب العدالة والتنمية وسياسة الأمن الوطني:

وضـع حـزب العدالـة والتنميـة الـذي وصـل إلى السلطة عـام 2002 حدًّا للمشـكلات التـي ورثها من الفترات التي سـبقته، مثل الأحداث غير القانونية التـي وُصِفت بـ(المُظلمة)،

والشبكات الإجرامية المنظَّمَة، وجرائم القتل المجهولة. كما أجرى ترتيبات قانونية في مختلف المجالات، مثل: التنصّت، ومراقبة الخدمات الاستخباراتية للدولة، وعرقلة الاستخبارات، إضافة إلى السياسات الأمنية، مثل: مكافحة تمويل الإرهاب والتهريب.

غيّرت حكومات حزب العدالة والتنمية نموذج الأمن الوطني التركي، وأقدمت على خطواتٍ مهمّةٍ في طريق تطوير سياسات مكافئة لسياسات الأمن الوطني التي يطبّقها الكثيرُ من الدول المتطورة، وذلك من خلال الخطوات التي اتّخذتها لاحقًا لتطوير مهمّات ومسؤوليات مجلس الأمن القومي (MGK) الذي يُعدّ مخطِّط سياسة الأمن القومي، وإعادة هيكلتها. بالمقابل، شهدت بعض الفترات اضطراباتٍ بسبب الانتشار المتزايد للإرهاب الدولي، والتهديدات الداخلية والخارجية التي تعرضت لها تركيا، ووقفت بعض الزمر الداخلية، مثل تنظيم غولن الإرهابي –الذي كشف عن حقيقته في أزمة جهاز الاستخبارات الوطنية (MİT) عام –2012 عقبةً أمام عملية التحول الديموقراطي، وخطوات التطور في البلاد. ودفعت هذه العقبات حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تطوير سياساتها في الأمن الوطني، واتخاذ خطوات من شأنها تحقيق الأداء الأمثل للمؤسسات الأمنية في الدولة. ويأتي في مقدمة هذه الخطوات، تفعيلُ سياسات مكافحة الإرهاب، والتنسيق بين المؤسسات الأمنية، وبناء هيكل مؤسساتيّ لحماية النظام العام. وبناءً على ذلك، أُسِّست مستشارية الأمن والنظام العام (KDGM) في بنية وزارة الداخلية عام 2010، وبدأ هذا الهيكل المؤسساتي بتقديم إسهاماته في هذا الموضوع.

علاوةً على ذلك، أُعِدّت أمثلة عن السياسات الأمنية في النظام الدولي، والترويج لهذه الخطوات بواسطة المنشورات المختلفة. والأهمّ من هذا كله، هو إصدار كتاب بعنوان (الوثائق الإستراتيجية الخاصة بمكافحة الإرهاب الوطني والعالمي)[8]، الذي أُعِدّ بغية الإسهام في سياسات الحكومة في مكافحة الإرهاب. فكانت هذه الدراسة وسيلةً لتطوير إستراتيجية مكافحة الإرهاب تعادل إستراتيجيات الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وبلجيكا وهولندا، والمنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة.

وإلى جانب الإصلاحات التي يتطلبها النموذج الأمني المتغير في تركيا، والتي تحقّقت خلال حكم حزب العدالة والتنمية، حصلت تطورات إستراتيجية تتماشى مع احتياجات تركيا، نذكر من أهمها الإصلاحات التي طالت مجال الاستخبارات. فعلى الرغم من ارتباط مستشارية جهاز الأمن الوطني برئاسة الوزراء، باعتبارها المؤسسة الوحيدة المنتجة لاستخبارات الدولة، فإنها لم تتمكن في أغلب الأحيان من إقامة علاقات سليمة مع الحكومة حتى عام 2005. ووصلت العلاقات بين جهاز الاستخبارات والسلطات السياسية المستوى المطلوب، وتحقّق التنسيق في الفعاليات حول الأمن الوطني، إثر تعيين أمره طانر في منصب المستشار سنة 2005، وإحداث تغييرات تشريعية من خلال إصدار بنود إضافية[9].

وبذلك تبنى جهاز الاستخبارات الوطنية مهمّةً استباقيةً، وعزّز من قدراته العملياتية، وقطع شوطًا كبيرًا في إنتاج استخباراتٍ إستراتيجيةٍ. وفي أعقاب هذه المرحلة الجديدة التي يمكن تعريفها بمرحلة (إنتاج استخبارات مواكبة للعصر)، استمر تطوير هذا الجهاز بعد تولّي حاقان فيدان منصب المستشار سنة 2010، حتى أخذت الفعاليات الاستخباراتية تصبح أكثر فعالية يومًا بعد يوم.

والتطور المهمّ الآخر الذي شهده مجال الاستخبارات هو العمل على جمع استخبارات الأمن الوطني في حوض واحد. إذ جُمِع بين عمل الاستخبارات التقنية، وفعاليات الاستخبارات الأخرى تحت سقفٍ واحدٍ، من خلال نقل القيادة العامة للأنظمة الإلكترونية (GESKOM) إلى بنية جهاز الاستخباراتٍ الوطنية في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2012، وذلك لزيادة كفاءة إنتاج الاستخبارات[10]. وبعد الانتقال إلى بنية جهاز الاستخبارات الوطنية، تطورت البنية التحتية التقنية للوحدة التي تحمل اسم دائرة استخبارات الإشارة، وهذه خطوة مهمّة رغم كون هذا النظام لا يعادل في أعماله التقنية تلك الأعمال التقنية التي تنفذها الأنظمة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وإنكلترا.

ووفّرت حكومة حزب العدالة والتنمية الحماية القانونية لتعزيز الاستخبارات الوطنية، والوقاية من التهديدات كافة. فبعد عملية 7 شباط/ فبراير عام 2012 التي تُسمَّى أيضًا المحاولة الانقلابية الأولى لتنظيم غولن الإرهابي- بدأت دراسات شاملة بتوجيهٍ من رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء آنذاك. إذ أُصدِر بند إضافي ملحق في تاريخ 17 شباط/ فبراير عام 2012، ينصّ على وجوب طلب الإذن من رئيس الوزراء في أمر التحقيق الذي يَطال فعاليات الاستخبارات الوطنية وعناصرها[11]. فكان ذلك عائقًا أمام الضعف الذي قد يصيب جهاز الاستخبارات نتيجة التحقيقات المبنية على إشعارات كاذبة أو أدلة غير ملموسة، والحدّ من نقاط الضعف الأمنية المحتملة، ومن ثَمّ حفظ الأمن القومي.

وهناك خطوة مهمّة أخرى في مجال إصلاح الاستخبارات من خلال التشريعات التي عرفت باسم قانون جهاز الاستخبارات الوطنية، التي صدرت في شهر نيسان/ أبريل عام 2014. فمن خلال وضع التشريعات المذكورة قيد التنفيذ بموجب القانون رقم 6532، تم القيام بترتيبات قانونية ذات صلة بمجموعة واسعة من شؤون جهاز الاستخبارات، ومن ذلك هيكليتها المؤسساتية، وفعالياتها الداخلية والخارجية، والحقوق الفردية، والأعمال الإستراتيجية[12].

وفقًا لهذه المواد خُطِّط لتنفيذ أعمال مكثفة في مجالات، مثل الاستخبارات الخارجية، واستخبارات التقنيات (الأمن السيبراني)، واختبار أساليب الاستخبارات المعاصرة؛ لزيادة قدرة الاستخبارات الأمنية الوطنية ونوعيتها، وتطوير الأنشطة الاستخباراتية من خلال متابعة التطورات التكنولوجية. كما أُشِير إلى زيادة انتشار التمركز المناطقي للاستخبارات

الأمنية في أنحاء البلاد كافة، بهدف التعامل مع الاستخبارات الفورية بشكل أسرع وأكثر صحة[13]. والتجديد الآخر الذي جاءت به التشريعات رقم 6532، هو إدراج وحدة إعاقة الاستخبارات في عملية الإصلاح والتطوير. وبحسب التعبير الوارد في التشريعات ذات الصلة؛ لا مفرّ من أن تتّخذ الاستخبارات الأمنية الوطنية خطوات في هذا الاتجاه، لتطوير أساليب تنظيمات الاستخبارات الدولية في الجاسوسية الموجّهة ضدّ تركيا في الفترة الجديدة التي نحن فيها بوساطة الإمكانات التقنية والبيئة السيبرانية[14].

كما يتطلب الأمر تطوير ساحة عمل لوحدة الاستخبارات الخارجية المرتبطة بجهاز الاستخبارات الوطنية، والقيام بنشاط استخباراتي مكثف، إثر الاضطرابات التي شهدتها الفترة الأخيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والمخاطر الأمنية التي تتعرض لها الحدود التركية؛ بسبب النشاطات الإرهابية. وبسبب العلاقة القائمة بين الاستخبارات والسياسة الخارجية، كان الهدف من التشريعات الأخيرة إسهام الاستخبارات الوطنية في إنتاج السياسة الخارجية وممارستها، لتكون عملية صنع القرار أكثر سرعة وسلامة[15].

وضع حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة عام 2002 حدًّا للمشكلات التي ورثها من الفترات التي سبقته مثل الأحداث غير القانونية التي وُصِفت بـ(المُظلمة) والشبكات الإجرامية المنظَّمة وجرائم القتل المجهولة كما أجرى ترتيبات قانونية في مختلف المجالات

وفيما يتعلق بزيادة مهامّ جهاز الاستخبارات الوطنية وصلاحياته، وتوسيع نطاق أنشطته، وتوسيع الحقوق والحريات الفردية، تناولت التشريعات ذات الصلة بشكل واضح ضرورة أخذ المعايير الدولية بعين الاعتبار. ورغم توسيع نطاق مهام جهاز الاستخباراتِ الوطنية ومسؤولياته، فإنه في الوقت نفسه خاضعٌ للرقابة والتفتيش من قبل لجنة الأمن والاستخبارات التي أُنشِئت في مجلس الشعب التركي الكبير عام 2014. تتألف هذه اللجنة من سبعة عشر عضوًا، يمثّلون الأحزاب السياسية الأربعة الموجودة في المجلس، وتعقد اجتماعاتها في أوقات محددة. وهذه هي المرة الأولى التي أُنشِئت فيها آلية رقابة على مستشارية جهاز الاستخبارات الوطنية منذ تأسيسها، وفُتِح المجال أمام رقابتها من قبل مجلس الشعب التركي الكبير باعتباره ممثل إرادة الشعب[16].

سياسة حكومات حزب العدالة والتنمية في الأمن السيبراني:

أعدّت دول عديدة بحوثًا كثيرة في مجال الأمن السيبراني الذي يشكل أحد الأركان الأساسية للأمن الوطني، وعززت سياساتها بقفزات محددة. وإلى جانب القيام بالدراسات الاستخباراتية المتطورة في هذا المجال باستخدام إمكانات الفضاء السيبري[17](cyberspace) ، طُوِّرت إستراتيجيات لمكافحة التهديدات السيبرانية الوطنية والدولية. وأصدرت الجمهورية التركية أيضًا، وللمرة الأولى، في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية، القانون رقم 5809 في عام 2005

باسم قانون الاتصالات الإلكترونية، في إطار أمن الاتصالات الذي يشكل جزءًا من الأمن السيبراني [18]. وبعد هذا القانون الصادر في بنية مؤسسة العلوم والتكنولوجية والاتصالات، والذي يتضمن التشريعات القانونية الموجهة ضد جرائم المعلومات والاتصالات الخليوية؛ أصبحت تركيا على بيّنة من أهمية موضوع أمن الاتصالات على وجه الخصوص، والأمن السيبراني على وجه العموم.

وفي الفترة اللاحقة، أقدمت تركيا على اتّخاذ قرارات مهمّة في هذا المجال، ولاسيّما بعد ظهور تهديدات سيبرانية عالمية، (مثل الهجوم السيبراني الكبير الذي تعرضت له إستونيا في عام 2007). وبناءً على القرار الصادر من مجلس الأمن القومي الذي يجتمع مرة كل خمس سنوات، والذي يعدّ وثيقة سياسة الأمن القومي، في تاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، قُرِّر اعتبار التهديدات المحتملة من الفضاء السيبراني "تهديدًا للأمن الوطني"، وإدراج هذا الموضوع في الأجندات اليومية للدولة[19]. وكان واضحًا من خلال التصريح الصحفي الذي يعقب الاجتماعات ذات الصلة أن الأمن السيبراني أصبح أحد الموضوعات الرئيسة لاجتماعات مجلس الأمن القومي بعد ذلك التاريخ.

بعد القرارات الصادرة من مجلس الأمن القومي، قامت الحكومة بدايةً بدراسات ذات صلة بالأمن السيبراني، وتحديد السياسات حول الاحتياطات الواجب اتّخاذها. وأُسِّست هيئة الأمن السيبراني بالقانون رقم 3842 الصادر من قبل مجلس الوزراء في تاريخ 11 حزيران/

يونيو 2012، من أجل تطوير البنية التحيتية السيبرانية، وتعزيز الأمن السيبراني الوطني في تركيا[20].

وحُدِّدت السياسات اللازمة للأمن السيبراني، بالتعاون بين الوزارات والمؤسسات الأمنية في ضوء القرارات التي تصدرها هيئة الأمن السيبري التي بدأت تجتمع مرتين سنويًّا اعتبارًا من تأسيسها، وتوسّع مستوى تمثيل الأعضاء في هيئة الأمن السيبراني، حتى صار بالإمكان تنفيذ الأنشطة بشكل أكثر كفاءة. تتألف هيئة الأمن السيراني من رئيس هيئة التحقيق في الجرائم المالية (MASAK)، ورئيس مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، ورئيس مؤسسة البحوث العلمية والتقنية التركية TÜBİTAK، ورئيس قيادة أركان الاستخبارات الإلكترونية وأنظمة المعلومات، ومستشارين في جهاز الاستخبارات الوطنية، ومستشارين في الأمن والنظام العام، ومستشارين في وزارة النقل والملاحة والاتصالات، والدفاع الوطني، ووزارتي الداخلية والخارجية[21] .

كما توسّعت صلاحيات هيئة الأمن السيبري ومسؤولياتها، من قبيل تحديد سياسات الأمن السيبراني الوطني وتنفيذها وتنسيقها، من خلال البنود والمواد المختلفة التي أُلحِقت بها جراء التغييرات التي تمّت عام 2014. وفقًا لذلك، وُسِّعت مهامها لتغطي حماية البنى التحتية المحورية، ومراكز التدخل السيبراني، وتطبيقات إنتاج الحلول الوطنية وتطويرها، وأعمال التوعية والتعليم ذات الصلة بالأمن السيبراني[22].

تشكّلُ قيادة الدفاع السيبراني التي أُسِّست في بنية القوات المسلحة التركية عام 2013 للحماية من الهجمات السيبرانية– آليةً دفاعيةً إضافيةً داعمةً لقوات حفظ النظام لمكافحة التهديدات السيبرانية، في سبيل دعم الأمن الوطني في تركيا. وفي العام ذاته بدأت الجهود للتطبيق في المجال التنفيذي. وبموجب القرار الصادر من هيئة الأمن السيبراني، كُلِّفت وزارة النقل والملاحة والاتصالات بمهمّة إعداد وتنسيق خطة العمل والسياسة والإستراتيجية ذات الصلة بتعزيز الأمن السيبراني الوطني. حيث أُعِدّت خطة عمل وطنية توازي السياسات التي تطبقها الدول المتطورة، ووُضِّحت السياسات التي ستطبقها الحكومة؛ وذلك لأول مرة خلال تسلّم بن علي يلدرم منصبه الوزاري عام 2013 .[23] والنقطة الأهمّ في خطة العمل هذه هي إنشاء المركز الوطني للتدخل في حوادث الأمن السيبراني (USOM) في بنية رئاسة الاتصالات اللاسلكية، بغية التدخل في مواجهة التهديدات السيبرانية التي تهاجم البنية التحتية للإنترنت في تركيا[24]. وأسفر الاجتماع الأول لهيئة الأمن السيبراني عن شروع المركز الوطني للتدخل في حوادث الأمن السيبري نشاطاته في بنية مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات في 23 أيار/ مايو 2013. والهدف الآخر من إنشاء هذا المركز، هو توفير الاتصال والتنسيق بين قوات حفظ النظام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

عـلاوة على ذلـك، يُحلّل المركز الوطنـي للتدخل في حوادث الأمن السيـبراني تحليلًا فوريًّا التهديـدات السيبرانيـة العالميـة، كما هـو الحـال لـدى "US-CERT" (United States-Computer Emergency Readiness Team) في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، و"UK-CERT" (United Kingdom-Computer Emergency Response Team) في إنكلترا، ويتوقّع نقاط الضعف المحتملة، ويتّخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة، ويحذّر الجميع مؤسساتٍ وأفرادًا في سياق (البلاغ الآمن). كما يعمل على استعمال أنظمة النت المؤسـساتية للإبلاغ المستمرّ عن نقاط الضعف اليومية،، مثل مواقع النت الضارّة، وتطبيقات الخليوي الكاذبة (Android ve iOS)، وامتدادات فيشينغ أتّاك [25] (Phishing attack) المزيفة في البريد الإلكتروني، والثغرات الأمنية الحرجة في أنظمة النقل والاتصالات [26].

بـدأ المركـز الوطني للتدخل في حـوادث الأمن السيبراني USOM بالإسـهام الحقيقي في الأمـن السيـبراني الوطني في تركيا، بعـد أن دخل حيّز التنفيذ، وصان البنيـة التحتية السيبرانية مـن عدد كبـير من التهديـدات. وبفضل هذا المركز، كـان تأثير هجوم برمجة الفديـة العالمي [27] WannaCry الذي بدأ في تاريخ 12 أيار/ مايو 2017 على تركيا قليلًا بالمقارنة مع الدول الأخـرى [28] ؛ لأنه اسـتطاع أن يتنبّـأ بالأضرار التي يسببها التهديد المذكـور على نظام الويندوز المفتـوح، فأبلـغ الشركـات والمؤسـسات التـي من المحتمـل أن تكـون هي الهدف، عـبر نظام الإنترنت، وحال دون وقوع الأضرار الناجمة عن هذا التهديد.

وأُنشِـئَت كذلك فِرَق التدخل في حوادث الأمن السيبراني [29] (SOME) في بنية مؤسـسة العلـوم والتكنولوجيـا والاتصـالات، لتعمـل بالتنسيق مـع USOM. والهدف مـن الوحدة المنقسمـة إلى قسمين: فِرَق التدخل في حوادث الأمن السيبراني القطاعي والآخر المؤسـساتي- هـو توفير الإمكانية والقابلية لدى مؤسـسات الدولة أو القطاع الخـاص لحماية نفسها في حال تعرّضهـا لتهديد سـيبراني فـوري. ويجري إعـداد دليل توجيهي لحمايـة وتنظيم البنيـة التحتية السيبرانية من قبل فرق التدخل في حوادث الأمن السيبري [30] .

كما أُعِدّت خطة عمل الأمن السيبراني من قبل هيئة الأمن السيبراني عام 2013، وحُدِّثت تحـت عنوان (خطة عمل اسـتراتيجية الأمـن السيـبراني 2016-2019)، ونشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 19 تموز/ يوليو 2016 . [31] وشملت هذه الأعمال تقديم التقييمات في مجالات واسـعة، مثل: مجـالات التغطيـة المتقدّمة للفضـاء السيـبراني، والتهديدات اليوميـة والدائمة، والمصطلحـات الخاصة بالأمن السيبراني، والبنى التحتية المحورية والجوهرية، والهجمات التي تركـز على الهـدف، وأمن المعلومـات، والتجسس السيبراني، وأعمال البحـث والتطوير -AR GE وإنتاج الحلول، ودورات التوعية الوطنية[32].

لقـد شـهدت تركيا تطورًا مهمًّا في مجـال الأمن السيبراني في إطار التعـاون الدولي. فدخلت في عضوية مركز التكامل في الدفاع السيبراني في إسـتونيا (CCDCOE) في 3 تشرين الثاني/

نوفمبر 2015، وحصلت على إمكانية المشاركة المباشرة في أعمال المركز. ويُعتقد أن زيارة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان إلى مقر CCDCOE خلال زيارته إلى إستونيا في 23 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2014، كان لها أثر كبير في العضوية المذكورة [33].

أُسِّس مركز التكامل في الدفاع السيبراني (CCDCOE) في مدينة تالين في إستونيا في بنية حلف الناتو، ويقدّمُ -إلى جانب التنسيق الأمني السيبراني في حلف الناتو والدول الأعضاء فيه- خدمات التدريب للدول الأعضاء، وإجراء تطبيقات في مجال الأمن السيبراني بشكل دوريٍّ كل عام، وإنتاج إستراتيجيات موجهة للتهديدات السيبرانية اليومية. ومن أهم إنجازات المركز، نشره كُتيِّبًا بعنوان (تالين)، الذي أُعِدّ وفقًا للقواعد القانونية التي ستُتَّبَع في حال تعرض الدول لهجوم سيبراني، رغم أنه لا يحمل صبغة رسمية [34].

تشكّل قيادة الدفاع السيبراني التي أُسِّست في بنية القوات المسلحة التركية عام 2013 للحماية من الهجمات السيبرانية- آليةً دفاعيةً إضافيةً داعمةً لقوات حفظ النظام لمكافحة التهديدات السيبرانية في سبيل دعم الأمن الوطني في تركيا

وعقدت اللجنة التنفيذية للصناعات الدفاعية اجتماعًا في مستشارية الصناعات الدفاعية (SSM)، برئاسة رئيس الوزراء بن علي يلدرم في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، واتّخذت قرارات في الأمن السيبراني، والأعمال المتعلقة بسياسات الصناعة الدفاعية الوطنية[35]. وفي إطار البرنامج المسمّى ببرنامج مركز تحليل الجريمة السيبرانية SİSAMER، تقرَّر إحداث مركز عمليات الدفاع السيبراني في بنية القوات المسلحة التركية إلى جانب منح الصلاحيات لمستشارية الصناعات الدفاعية. وينتظر من المركز المذكور الذي أُنشِئَت بنيته التحتية التكنولوجية بإشراف مؤسسة الهندسة والتقنية الدفاعية (STM)، أن يتصدّى للهجمات التي تستهدف الأمن السيبري الوطني لحظة وقوعها.

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس العام، أصدر رئيس الجمهورية تعليماته إلى هيئة الرقابة العامة (DDK) بإجراء بحث في تطبيقات الأمن السيبراني في العالم، وبيان نواقص تركيا في هذا الموضوع، وتقديم الحلول لتدارك تلك النواقص. فكان من الضروري قيام المؤسسات والمنظمات الموجودة في الخارج والجامعات بالالتقاء مع المؤسسات الخاصة التي تعمل في مجال الأمن السيبراني بعد تحديد الوضع القائم لتركيا، ثم بيان المقترحات اللازمة[36]. وقد تمّ تناول موضوع الأمن السيبراني في الأعمال السابقة لهيئة الرقابة العامة (DDK). ففي التقرير رقم 2013/ 3 في تاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 المعدّ في هذا الإطار، قُدِّمت مقترحات واسعة النطاق، ومنها البنى التحتية المحورية، والبيانات الحساسة، وتجارب أمن المؤسسات العامة، والتوعية في أمن المعلومات العامة. ويؤكد الجزء الأخير من التقرير المذكور أن المؤسسات العامة في عموم تركيا تشهد مشكلات أمنية مهمّة ناجمة عن البنية التحتية المحورية

والضعف الفردي الخطير. ويتوقف التقرير عند أهمية تنظيم تدريبات تهدف إلى رفع مستوى الوعي والخبرة لدى الأفراد[37]. وهناك عمل آخر أُعِدَّ في الفترة القريبة الماضية، يعرض أهمية توفير الأمن السيبراني العام. حيث وُقِّع على التعميم المنشور في الصحف الرسمية في تاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 2016 حول ضمّ الهيئات والمؤسسات العامة إلى الشبكة الافتراضية العامة[38] (Kamunet)؛ من قبل رئيس الوزراء بن علي يلدرم، وإبلاغه المؤسسات المعنية[39]. وهكذا تحقّق الاتصال بين المؤسسات العامة ضمن شبكة أكثر أمنًا، وبدأ العمل على توفير شبكة اصطناعية أكثر أمنًا في وجه الهجمات السيبرانية، تكون الاتصالات المعنية وتبادل البيانات فيها محجوبة عن النت.

أُسِّس مركز التكامل في الدفاع السيبراني (CCDCOE) في مدينة تالين في إستونيا في بنية حلف الناتو ويقدّمُ -إلى جانب التنسيق الأمني السيبراني في حلف الناتو والدول الأعضاء فيه- خدمات التدريب للدول الأعضاء وإجراء تطبيقات في مجال الأمن السيبراني بشكلٍ دوريٍّ كل عام

وقد تحدّث بن علي يلدرم في المؤتمر الوطني المعلوماتي الذي نظمته الجمعية المعلوماتية التركية (TBD) في تاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2016 حول الشبكة الافتراضية العامة، فذكر أن السياسة التي تطبّقها الحكومة فيما يخصّ الأمن السيبراني سُتراجع في الفترة القادمة. وفي هذا السياق، قَيّمَ الأمن السيبراني الوطني الحالي، وطرحَ أفكاره حول تعزيزه في المستقبل قائلًا: "غدت مسألة الأمن السيبراني اليوم مسألة أمن الوطن، وعلينا أن نقطع أشواطًا في هذا المجال، ونخطو خطوات نحو الحلول المحلية والوطنية بحلول عام 2017"[40].

وجاءت التوضيحات المفصّلة حول برنامج الشبكة الافتراضية العامة في التقرير (الريبورتاج) الذي قدّمه وزير النقل والملاحة والاتصالات أحمد أصلان إلى صحيفة ميلّيَّت، حيث بيّن أن الهدف من المشروع هو وضع حركة البيانات والاتصالات بين المؤسسات العامة في ظروف آمنة، وأشار إلى أنه من المخطّط ضمّ جميع المؤسسات في هذا الإطار حتى نهاية عام 2017. كما ذكر أصلان أن أحد أهم أهداف المشروع هو تطوير خوادم الشبكة الخاصة للشبكة الافتراضية العامة KamuNet من خلال جهاز التشفير الوطني أو مفاتيح التشفير[41].

بعد خطة عمل الدفاع السيبراني الأولى التي أعدّتها تركيا عام 2013، بدأت تُقدِم على خطوات حقيقية، فاتّخذت الاحتياطات الشاملة لمواجهة التهديدات السيبرانية الوطنية والدولية، حتى أصبحت دولة أكثر أمنًا في مجال الفضاء السيبراني الوطني مقارنة بالفترات الماضية. وطوّرت تركيا آليات الدفاع السيبراني من خلال إنشاء كيانات، مثل المركز الوطني للتدخل في حوادث الأمن السيبري (USOM)، وفرق التدخل في حوادث الأمن السيبري (SOME). ولو أخذنا بالحسبان أن تركيا كانت من بين الدول الضعيفة في مجال الدفاع السيبراني حتى عام 2013، لأمكننا التخمين بأنها ستكون في وضع أفضل في الفترة الجديدة[42].

الخاتمة:

ينبغي أن تواكب الجهود المبذولة لضمان الأمن الوطني التغيراتِ المستمرةَ التي تشهدها التهديدات الداخلية والخارجية. فاتساع نطاق الفضاء السيبراني، جرّاء تطور التكنولوجيا، وانتشار النشاطات الإرهابية في هذا المجال، يمهّدان الطريق أمام ولادة الإرهاب السيبراني. فنرى منظمات إرهابية مثل داعش تستعمل عناصرها في المجال السيبراني من أجل إطلاق دعايات منظمة، وشنّ هجوم على أهدافها المختارة من الدول أو المنظمات الدولية [43].

كما أن ضعف الوعي بالمجالات التي يمكن للإرهاب أن يمتد إليها، يشكل اليوم نقاط ضعف أمنية. فهجوم ستوكسنت Stuxnet في إيران حدث نتيجة ضعف الموظّف، وهذه الحقيقة يمكنها أن تكون بمثابة درس مهمٍّ في موضوع ضعف وعي الأفراد والمجتمعات بالأمن السيبراني وأمن البيانات الحساسة [44]. والهجمات التي شهدتها الفترات اللاحقة، مثل رد أكتوبر Red October وفلام Flame ودوكو Duqu بصفتها مثالاً على (التهديدات المستمرة المتطورة)- تُعدّ من مشكلات الأمن السيبراني المهمّة [45] .

انطلاقًا من هذه النقطة، ومع الأخذ بعين الاعتبار هذه الأنواع من التهديدات، يُنْتَظَر من إستراتيجية الأمن الوطني التي ستُنشَأ في الفترة القادمة أن تكون أكثر شمولية. ففي هذا السياق، جاء المسؤولون في حكومة حزب العدالة والتنمية على ذكر إعادة هيكلة الاستخبارات، ولاسيّما بعد محاولة 15 تموز 2016 الانقلابية، وبدأت الإجراءات المطلوبة في المؤسسات ذات الصلة[46]. والاحتمال قائم للتركيز أكثر على الأعمال الكريبتولوجية عقب حلِّ جهاز الاستخبارات الوطنية برامجَ الاتصال التي اعتمدها تنظيم غولن الإرهابي، مثل برنامجي بايلوك ByLock وإيغلا Eagle، وتأسيس رئاسة الاستخبارات الخارجية الموجودة في بنية جهاز الاستخبارات الوطنية، باعتبارها مؤسسة منفصلة، مثل (سي آي أي، وام 16)، واقتصار مسؤولية جهاز الاستخبارات الوطنية على الاستخبارات الداخلية فقط.

ويُتَوَقَّعُ في الوقت ذاته أن يُؤسَّس مجلس استخبارات تابع لرئاسة الجمهورية، تمامًا مثل مديرية الاستخبارات الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن يعمل جهاز الاستخبارات الوطنية وأجهزة الاستخبارات الأخرى، تحت تنسيق هذا المجلس الذي يعمل عمل (السقف). ومع تشكيل حوض يضمّ الاستخبارات الأمنية الوطنية، ستُتَّخَذ القرارات في الإستراتيجيات الأمنية بصورة أكثر فاعلية. ومن الممكن أن تغدو مستشارية الأمن والنظام العام (KDGM) التي لا تقوم بوظيفة عملية بحسب التشريعات الحالية؛ واحدةً من المؤسسات الفاعلة في إنتاج الاستخبارات الإستراتيجية، إثر دخول حزمتها الإصلاحية الاستخباراتية الجديدة حيّز التنفيذ، وأن تكتسب قدرات عملية مثل (الأمن السيبراني) بالمعنى الفني، بمقتضى جملة من الترتيبات القانونية.

وسيكون إنشاء بنية مؤسساتية تعادل أجهزةً مثل NSA[47] و GCHQ[48] وCSE[49] مهمّةً في مجال الاستخبارات الحديثة. وهذا النوع من الأجهزة الموجودة لدى الدول المتقدّمة خاصّةً تقوم ببحوث مميّزة في مختلف المجالات، مثل الاتصالات والكريبتولوجيا واستخبارات الإشارة، والأمن السيبراني: (أمن المعلومات، أمن البيانات الحساسة، أمن البنى التحتية الحرجة). وقد خطا GCHQ خطوةً نموذجيةً في هذا الاتجاه، فأنشأ في الأشهر الماضية وحدة بنية تحتية أسماها المركز الوطني للأمن السيبراني (NCSC)، الذي يُجري بحوثًا في أمن المعلومات والبيانات الحساسة[50]. فتم بذلك إعداد أرضية عمل أكثر فاعلية في مجال الأمن السيبراني الذي يشهد تغييرًا كبيرًا في تهديداته وساحات انتشاره.

كما يتمّ في هذه المؤسسات إحداث برامج توعية في الأمن السيبراني. فمن المعروف أن أكبر التهديدات السيبرانية التي تتعرض لها تركيا نابعة من مشكلة الوعي وغياب التوعية في هذا المجال[51] . ومن ثَمّ ينبغي سدّ هذه الثغرة، والتوعية في إطار أمن المعلومات في تركيا، ولاسيّما في أعمال المؤسسات الحساسة (بغضّ النظر عن التسلسل الهرمي). وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على البيانات الحساسة للمؤسسات تتمّ بطريقة هجمات سيبرانية مختلفة تُدعَى (الهندسة الاجتماعية) [52]، تستهدف المؤسسات المغلقة على الشبكة الخارجية [53].

إضافة إلى الاهتمام بمثل هذا النوع من التهديدات، ينبغي الاهتمام الجاد بالبنية التحتية للنت، والبنى التحتية الحساسة، مثل: أنظمة الماء، والكهرباء، والغاز، والمدن الذكية، والمصارف، والمشافي. كما ينبغي أخذ الاحتياطات اللازمة قبل فوات الأوان من أجل أمن ما يسمى إنترنت الأشياء[54] (Internet of Things) ، وأمن الأنظمة الذكية التي يُتَوَقّع أنها ستصل إلى أربعة أضعاف عدد سكان العالم الحالي بحلول عام 2020. و يأتي في مقدمة الخطوات الكبرى التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال- توطين الإنتاج وأعمال البحث والتطوير المتقدمة. وتجدر الإشارة هنا إلى الأعمال التي قامت بها الدولة في الفترة الأخيرة في هذا المجال، ولاسيّما في مجال الصناعة الدفاعية.

ومن المعروف أيضًا أن قضية الأمن الوطني من أهمّ القضايا التي تتّخذ مكانًا لها بين إستراتيجيات الجمهورية التركية الطويلة الأمد. ومتابعة البحوث، والأساليب الأمنية الحديثة، وخلق الوعي بالتهديدات المتغيرة، ومن ثَمّ تحديد سياسات مهمّة جدًّا أكثر فعالية من أجل تحقيق أهداف حكومة حزب العدالة والتنمية لعامي 2023 و2071.

الهوامش والمصادر :

1. OSINT: Open Source Intelligence, COMINT: Communication Intelligence, IMINT: Imagery Intelligence, SIGINT: Signal Intelligence, CYBINT: Cyber Intelligence.
2. شرمان كَنْت، الاستخبارات الإستراتيجية، (المترجم: كمال أق قايا)، مطبعة أندوستري، أنقرة 1968، ص6.

3. تتم استخبارات الأمن القومي للدول عن طريق الفضاء السيبراني للفعاليات الاستخباراتية التي تسيّرها المؤسسات الخاصة بغية الحصول على الضرائب التجارية. كما يُستعمَل مفهوم الاستخبارات السيبرانية من أجل المعلومات التي تتضمن تقييمات ومقترحات حول التهديدات السيبرانية المحتملة.
4. غوكهان بيرقدار، "الاستخبارات السيبرانية: مطلب جديد من متطلبات البعد الخامس للحرب"، مجلة الإستراتيجيات الأمنية، الإصدار 10، العدد 20، ص120 - 147.
5. شيدا توركاي، "حقوق الحرب السيبرانية ومعضلة التطبيق"، مجموعة كلية الحقوق في جامعة إسطنبول، الإصدار 71، العدد 1، 2013، ص1177-1228.
6. هاكيكنغ تيم Hacking Team شركة للبرمجيات، مقرها إيطاليا، يَعدّها المتخصصون شركةً تنتج برمجياتٍ لأهداف الاستخبارات السيبرانية تمامًا مثل Gamma Group، وAmesys، وTrovicor.
7. "أتلاي جان ثعلب باي لوك"، جريدة صباح، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.
8. مستشارية الأمن والنظام العام، الوثائق الإستراتيجية الخاصة بمكافحة الإرهاب الوطني والعالمي، منشورات KDGM، أنقرة 2013.
9. انظر: قانون جهاز الاستخبارات الوطنية وخدمات استخبارات الدولة رقم 2937، (البند الإضافي: 5397 من المادة الثالثة - 03. 07. 2005).
10. "القانون رقم 6532..."، جهاز الاستخبارات الوطنية، https://www.mit.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 11 آذار/ مارس 2017).
11. انظر: القانون رقم 2937، المادة 26 - (التعديل: المادة 1/ -6278 17. 02. 2012).
12. "قانون جديد خاص بجهاز الاستخبارات الوطنية"، ملّيّت، 17 نيسان 2014.
13. انظر: القانون رقم 6532، "مقاومة الاستخبارات والاستخبارات الخارجية"، (الملحق: المادة 1/ 6532 - 17. 04. 2014).
14. انظر: القانون رقم 2937، المادة 6 - (البند الأول المعدّل: المادة 3/ -6532 17. 04. 2014).
15. "القانون رقم 6532..."، جهاز الاستخبارات الوطنية، https://www.mit.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 16 شباط/ فبراير 2017).
16. "حول لجنة الأمن والاستخبارات"، مجلس الشعب التركي الكبير، https://komisyon.tbmm.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 18 شباط/ فبراير 2017).
17. الفضاء السيبراني (cyberspace) هو الاسم الذي يطلق على الوسط الذي تجتمع فيه جميع شبكات وأنظمة المعلوماتية حول العالم وتتفاعل فيما بينها. وفي العمليات الحربية العسكرية يُستعمَل مفهوم الفضاء السيبراني بأنّه البعد الخامس بعد البعد البري والبحري والجوي والفضائي.
18. "قانون الاتصالات الإلكترونية"، الصحيفة الرسمية، https://www.resmigazete.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 14 شباط/ فبراير 2017).
19. "الاجتماع الذي عقد بتاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2010"، الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، https://www.mgk.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 18 شباط/ فبراير 2017).
20. "هيئة الأمن السيبراني"، مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، https://www.btk.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 18 شباط/ فبراير 2017).
21. "هيئة الأمن السيبراني"، مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، https://www.btk.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 21 أيلول/ سبتمبر 2017).
22. "قانون رقم 6518 بتاريخ 06. 02. 2014"، الصحيفة الرسمية، https://www.resmigazete.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 28 آذار/ مارس 2017).
23. "إستراتيجية الأمن السيبراني الوطني وخطة عمل 2013 - 2014"، مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، https://www.btk.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 16 نيسان/ أبريل 2017).
24. أُغلِقت مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات في 15 تموز 2016 بموجب القرار الذي اتخذه مجلس رئاسة الوزراء بعد انقلاب 15 تموز الذي نفّذه تنظيم غولن الإرهابي، وضُمَّ مركز التدخل في حوادث الأمن السيبراني (USOM) إلى مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات.
25. فيشينغ أتّاك Phishing attack: نوع من الهجمات السيبرانية، يأتي بمعنى هجوم التصيّد. فالفيروس

الذي يتسرّب إلى النظام المستهدف بواسطة ملفات أو امتدادات مزيفة عبر البريد الإلكتروني يشفّر البيانات ويطلب الفدية أو يعمل في النظام باعتباره برمجة جاسوسية.

26. مركز التدخل في حوادث الأمن السيبراني (USOM)، https://www.usom.gov.tr (تاريخ زيارة الموقع: 22 أيار/ مايو 2017).

27. برمجة الفدية هذه (ransomware) المعروفة بأسماء من قبيل WannaCry أو WanaCrypt0r أو WanCry، والتي تأثرت منها حوالي 150 دولة حول العالم، تشفّر الأنظمة التي تطالها، وتطلب فدية تتراوح بين 300 إلى 600 دولار لفك الشيفرة. هذا النوع من الفيروسات التي تشكل تهديدًا سيبرانيًّا عالميًّا، تظهر بأسماء مختلفة، وتستمر في كونها تهديدًا أمنيًّا. من أجل معلومات أوفى، انظر: "Large-Scale Petya Ransomware Attack in Progress, Hits Europe Hard", Trend Micro ، 27 حزيران/ يونيو 2017، (تاريخ زيارة الموقع: 21 أيلول/ سبتمبر 2017): https://blog.trendmicro.com/trendlabs-security-intelligence/large-scale-ransomware-attack-progress-hits-europe-hard/?_ga=2.83339794.566050990.150744935074.1502645555-2645555.

28. "مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات: مركز التدخل في حوادث الأمن السيبراني اكتشف العجز وعمل على الوقاية من الأضرار"، مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، BTK، https://www.btk.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 17 أيار/ مايو 2017).

29. "مركز التدخل في حوادث الأمن السيبراني وفرق التدخل في الحوادث السيبرانية المؤسساتية"، مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، BTK، https://www.btk.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 18 شباط/ فبراير 2017).

30. وزارة النقل والملاحة والاتصالات- المديرية العامة للاتصالات، فِرَق التدخل في الحوادث السيبرانية المؤسساتية: تأسيسها ودليل إدارتها، أنقرة، تموز/ يوليو 2014.

31. "إستراتيجية الأمن السيبراني الوطني خلال الأعوام 2016 - 2019"، وزارة النقل والملاحة والاتصالات، https://www.udhb.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 17 شباط/ فبراير 2017).

32. "إستراتيجية الأمن السيبراني الوطني خلال الأعوام 2016 - 2019".

33. "زيارة أردوغان المحورية من أجل الأمن السيبراني"، نشرة سيبرانية، https://siberbulten.com، (تاريخ زيارة الموقع: 13 آذار/ مارس 2017).

34. Tallinn Paper: The Law of Cyber Targeting, CCDCOE, https://ccdcoe.org/multimedia/tallinn-paper-law-cyber-targeting.html, (accessed date: 11 February 2017); In order to get its Turkish version which have been translated by National Security Council, look at: National Security Council. https://www.mgk.gov.tr/index.php/siber-savasa-uygulanacak-hukuk-hakk-nda-tallinn-el-kitab-(uluslararas-siber-guevenlik-hukuku#, (accessed date: 17 February 2017

35. "البيان الصحفي لاجتماع اللجنة التنفيذية للصناعات الدفاعية"، مستشارية الصناعات الدفاعية، SSM، https://www.ssm.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 19 شباط/ فبراير 2017).

36. "رئيس الجمهورية أردوغان أصدر تعليماته"، خبر 7، https://www.haber7.com.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 14 أيار/ مايو 2017).

37. "تقييم الأوضاع المحلية والدولية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، وأعمال الرقابة التي أُنجِزت في إطار الأمن المعلوماتي وحماية البيانات الشخصية"، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية/ هيئة الرقابة العامة، https://www.tccb.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 11 أيار/ مايو 2017).

38. "Kamunet(الشبكة الافتراضية العامة)"، وزارة النقل والملاحة والاتصالات، (تاريخ زيارة الموقع: 2 نيسان/ أبريل 2017): https://www.udhb.gov.tr/doc/siberg/KamuNetweb.pdf.

39. "ضم المؤسسات والهيئات العامة إلى Kamunet"، صحيفة رسمية، https://www.resmigazete.gov.tr، (تاريخ زيارة الموقع: 16 شباط/ فبراير 2017).

40. "حزب العدالة والتنمية"، تويتر، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2016، https://www.twitter.com/

Akparti، (تاريخ زيارة الموقع: 11 نيسان/ أبريل 2017).

41. "درع افتراضي حول المؤسسات العامة"، ملِّيَّت، 12 حزيران/ يونيو 2017.

42. حاقان حكيم، وأوغوزهان باشي بيوك، "الجرائم السيبرانية وإستراتيجيات تركيا في مجال الأمن السيبراني"، مجلة الأمن الوطني والإرهاب، الإصدار 4، العدد 2، 2013، ص135-158.

43. James Scott ve Drew Spaniel, "The Anatomy of Cyber Jihad", Institute for Critical Infrastructure Technology (ICIT), https://icitech.org/icit-brief-the-anatomy-of-cyber-jihad-cyberspace-is-thenew-great-equalizer, (accessed date: 15 May 2017).

44. لو أخذنا بعين الاعتبار أن الفيروس Stuxnet ينتقل إلى النظام عن طريق (فلاشة)، لأمكننا القول إن هذا الوضع ناجم عن ضعف الموظف.

45. مراد أقين، وشرف صاري أوغلو، "التهديدات المستمرة المتطورة"، كتاب التبليغات الخاصة بالمؤتمر الدولي التاسع للكريبتولوجيا والأمن المعلوماتي، (مجلة الأمن المعلوماتي، تشرين الأول/ أكتوبر 2016)، ص79 - 87.

46. "إشارة من أجل هيكلة الاستخبارات"، وطن، 2 آب/ أغسطس 2016.

47. وكالة الأمن الوطني (National Security Agency): أُسِّست عام 1952 في الولايات المتحدة الأمريكية.

48. مقر الاتصالات الحكومية (Government Communications Headquarters): أُسِّس عام 1946 في المملكة المتحدة، ويعمل في الغالب في مجال الاستخبارات الإلكترونية.

49. هيئة أمن الاتصالات (Communications Security Establishment): أُسِّست عام 1946 في كندا.

Britain to Enter New Era of Online Opportunity", NCSC, https://www.ncsc." .gov.uk, (accessed date: 18 February 2017)

50. "تقرير حول وضع التهديدات السيبرانية للفترة تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر 2016"، STM، (تاريخ زيارة الموقع: 22 كانون الثاني/ يناير 2017):

51. https://www.stm.com.tr/documents/file/Pdf/Siber %20Tehdit %20Durum %20 Raporu %20Ekim- %20Aral %C4 %B1k %202016.pdf

52. هجمات الهندسة الاجتماعية طريقة للحصول على المعلومات المهمّة وغير المهمّة عبر التواصل مع أشخاص في وحدات الاتصالات المؤسساتية، وانتهاز الضعف الشخصي.

53. حاقان يشار، "التهديدات الموجهة للأمن السيبراني المؤسساتي والتدابير الوقائية منها"، مجلة العلوم والتكنولوجيا/ جامعة دوزجه، الإصدار 3، العدد 2، 2015، ص 488 - 507.

54. إنترنت الأشياء (Internet of Things): اسم يطلق على كافة الأشياء القادرة على أخذ المعلومات وتوجيهها، والتواصل مع الماكينات أو الأشخاص.

أخبار العالم
من منظور تركي

اقرأ «ديلي صباح»
لتبقى على اطلاع على ما
يجري في تركيا
والعالم من تطورات

DAILY SABAH

www.dailysabah.com
www.dailysabah.com/arabic

TURKUVAZ
MEDIA GROUP

مبادرات إنشاء شبكات أمنية إقليمية بقيادة السعودية في الشرق الأوسط

نجم الدين أجار *

ملخص: تتناول هذه الدراسة مبادرات إنشاء شبكات أمنية إقليمية بقيادة المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط، وتزعم الدراسة أن السبب الرئيس وراء بناء هذه التنظيمات الأمنية هو تحقيق أمن النظام السعودي، لا تحقيق الأمن الإقليمي بحسب زعم النظام السعودي. ومن أجل إثبات هذا الزعم ستستفيد الدراسة من الإطار المفهومي الذي طوّره ستيفن والت بعنوان "توازن التهديد" (Balance of Threat). وقد لوحظ أن مبادرات التحالفات الثلاث التي حُلِّلت في هذه المقالة ركزت على أمن النظام السعودي، ورغم زعمها أنها تهدف إلى تحقيق أمن الدول المشاركة فقد أقبلت السعودية على بناء تحالفات إقليمية على أساس الأمن لموازنة التهديد الناجم عن دور إيران، وذلك بما يتوافق مع نظرية توازن التهديد التي تبناها والت.

* باحث، تركيا

Initiatives to Establish Regional Security Networks Led by Saudi Arabia in the Middle East

NECMETTİN ACAR*

ABSTRACT This research examines the initiatives led by Saudi Arabia to establish regional security networks in the Middle East. The paper claims that the main reason behind the establishment of these security organizations is not to achieve regional security, as it claims, but to achieve the Saudi regime's security. To substantiate this claim, the author uses Stephen Walt's conceptual framework "Balance of Threat." It concluded that the three coalition initiatives analyzed in this paper focused on the security of the Saudi regime, despite its claim of aiming to achieve other parties' security. Saudi Arabia has begun to build regional alliances on the basis of security to balance the threat posed by Iran, which is compatible with the theory of threat balance adopted by Walt.

* Resaracher, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/2)
81 - 61

1- المدخل:

شـهدت الفـترة التي تلت عـام 2010 تطورات إقليميـةً وعالميةً مهمّةً أثـرت في الترتيب الأمنـي (security architecture) في منطقـة الشرق الأوسـط. فميـل الولايات المتحدة الأمريكيـة إلى الإعراض عن ممارسـة دورهـا بوصفها ضامنًا لأمن الأنظمـة الموالية للغرب في منطقة الشرق الأوسـط نتيجة تغيّر أولوياتها السياسـية، وتزايد نفوذ الكتلة الشيعية الداعية إلى التغيير واسترجاع نفوذها بقيادة إيران مقابل الضعف الذي أصاب كتلة المحافظين على الوضع الراهن بقيادة السـعودية في أثناء الربيع العربي- من الأمور التي حملت السعودية على تحالفات إقليمية حفاظًا على أمنها. فأنشـأت هذه الكتلة بقيادة السـعودية تنظيماتٍ أمنيةً مشـتركةً، مثل قوات درع الجزيرة، وناتو العرب، والتحالف الإسـلامي العالمي لمحاربة الإرهاب (التحالف الإسـلامي)، وذلـك للحيلولـة دون أن تملأ القوى المنافِسـة الفراغَ الأمنيّ المتشـكّل في عموم المنطقة. ورغم الادعاءات التي تزعم أن هذه التنظيمات الأمنية المشتركة ترمي لتحقيق المصالح القومية للدول الأعضاء؛ فإنه عند إمعان النظر في التصورات الخاصة بالتنمية والتهديد، يتضح أن الهدف الأصلي لهذه التنظيمات هو تحقيق أمن النظام السعودي.

إن التطـورات التـي جرت عـلى الصعيديـن الإقليمي والعالمـي، في الفترة التـي تلت عام 2010، أطلقت مرحلةً من شأنها أن تفضي إلى نتائج مهمّةٍ من حيث الترتيب الأمني الإقليمي في منطقـة الـشرق الأوسـط. وأول هذه التطورات هـو أن الولايات المتحـدة الأمريكية تخلت عـن الدور الذي تؤدّيه في منطقة الشرق الأوسـط منذ الحرب العالميـة الثانية، والذي يتمثل في كونهـا الضامن الأسـاسي للأمن الإقليمي في الشرق الأوسـط. فالولايـات المتحدة الأمريكية التـي اتجهـت إلى منطقـة آسـيا- المحيـط الهـادئ للحدّ مـن تهديدات الصـين المتصاعـدة التي اسـتطاعت التخلّص من الاعتماد على موارد الطاقة في منطقة الشرق الأوسـط مع اندلاع ثورة الغـاز الصخري- اختـارت عدم الاكتراث بالأزمـات الإقليمية في هـذه المرحلة على التدخل العسكري المباشر، خلافًا للسياسات التي كانت تتبعها سابقًا. وثاني هذه التطورات هو الحراك الشـعبي الـذي بـدأ في تونـس في ديسـمبر/ كانـون الأول 2010، وأثّر في معظم دول شـمال إفريقي، ودول منطقة الشرق الأوسـط خلال وقت قصير، وسُـمِّي فيما بعد "بالربيع العربي". وانتهى هذا الحراك الشـعبي بإسـقاط الأنظمة الديكتاتورية في كلٍّ من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وانتهى بالحروب الأهلية في كلٍّ من ليبيا واليمن وسوريا. وقد حصل حراك شعبي في البحرين أيضًا، لكن تدخل مجلس التعاون الخليجي حافظ على وجود نظام حمد بن عيسـى آل خليفة. أما في اليمن التي بدأ فيها التدخل العسكري في مارس/ آذار عام 2015 على يد قوات التحالف الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة المملكة العربية السـعودية- فتستمر فيه الصراعات بين الحوثيين وحكومة عبد ربه منصور هادي الموالية للسـعودية، منذ نهاية عام 2018.

كانت منطقة الشرق الأوسط حتى فترة الربيع العربي منقسمةً إلى كتلتين: الكتلة السنيّة/ (الوهابية) المحافظة على الوضع الراهن بزعامة السعودية (الكتلة المحافظة اختصارًا)؛ والكتلة الشيعية/ الداعية إلى التغيير واسترجاع نفوذها بزعامة إيران (الكتلة الاسترجاعية اختصارًا). والتنافس بين هاتين الكتلتين مرتبطٌ قبل كل شيءٍ بشكل العلاقة التي تبنيها كلٌّ من السعودية وإيران مع الغرب، وبوجهة نظرهما في الوضع الراهن الذي تُعَرِّفُه أمريكا وإسرائيل. فالكتلة المحافظة بزعامة النظام السعودي تطور علاقات طيبة مع الغرب، وتَعدّ الحفاظ على الوضع الراهن –الذي تُعرِّفهُ أمريكا وحليفتها الرئيسة في المنطقة إسرائيل– مادة أساسية في سياستها الخارجية، في حين تطور الكتلة الشيعية الاسترجاعية بزعامة إيران علاقات عدوانيةً مع الغرب، وتَعُدّ معارضة الوضع الراهن الذي تُعرّفه أمريكا وحليفتها الرئيسةً في المنطقة إسرائيل– مادةً أساسيةً في سياستها الخارجية.

في أعقاب عام 2010 استطاعت إيران بسط نفوذها في عموم الشرق الأوسط؛ لأسباب عديدة، منها: تخلي أمريكا عن أداء دورها الضامن للأمن في المنطقة، وفقدان النفوذ الوطنيً في دولً المنطقة الموالية للكتلة المحافظة (مصر، اليمن، البحرين)، ومن ثَمّ فراغ السلطة الذي حصل في المنطقة عامة. وحرب إسرائيل مع حزب الله عام 2006، والتطورات التي حصلت في أثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2009 جعلت إيران تحظى بنفوذ من شأنه أن يؤثر في قرارات الحرب والسلم في المنطقة. علاوةً على ذلك، شكّل وقوع العراق تحت سيطرة إيران بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق عنصرًا آخر دعم ملفّ (بروفيل) إيران المتصاعد قُبَيل الربيع العربي. ومع اندلاع الربيع العربي عام 2010، قطعت إيران مسافةً كبيرةً لبسط نفوذها في عموم المنطقة بما يتعارض ومصالح النظام السعودي. في هذه المرحلة أحكمت إيران نفوذها في سوريا، إضافةً إلى نفوذها في العراق، وبنت ممرًّا بريًّا إلى البحر

الأبيض المتوسط، ومن ثَم وصلت إلى لبنان، وعملت على زعزعة استقرار الأنظمة في منطقة الخليج مستعملةً نفوذها السياسي لدى العناصر الشيعية في هذه المنطقة، ودعمت الحوثيين الذين أسقطوا نظام علي عبد الله صالح، الحليف السعودي في اليمن. وبدأت إيران تشكّل تهديدًا كبيرًا لأمن النظام السعودي، ولاسيما حين استطاعت تشكيل مليشيات مسلحةً صغيرةً ومؤثّرةً من عناصر موالية لها، مثل الحشد الشعبي في العراق، وحزب الله في لبنان، وأنصار الله (الحوثيين) في اليمن، واستطاعت أن تسخّر هذه المليشيات التي خبرت الحروب لتحقيق مصالحها الوطنية بشكل فعال. وهناك التهديد الآخر المتولّد من إيران وهو سياسات إيران في التسلّح، فقد ازداد إحساس النظام السعودي بالتهديد الإيراني جرّاء تطوير تكنولوجيا الصواريخ البالستية، والنشاط النووي الذي ظهر عام 2002 والذي لم يُوقَف رغم كل العقوبات المفروضة عليها؛ لذا تشكيل التنظيمات الأمنية الإقليمية، مثل التحالف الإسلامي، وناتو العرب، وقوات درع الجزيرة، بزعامة النظام السعودي؛ لأجل التوازن مع هذه التهديدات التي ظهرت نتيجة المكاسب التي حقّقتها القوى الاسترجاعية الداعية للتغيير، وتغيّر أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

كانت منطقة الشرق الأوسط حتى فترة الربيع العربي منقسمةً إلى كتلتين: الكتلة السنيّة/ (الوهابية) المحافظة على الوضع الراهن بزعامة السعودية (الكتلة المحافظة اختصارًا) والكتلة الشيعية/ الداعية إلى التغيير واسترجاع نفوذها بزعامة إيران (الكتلة الاسترجاعية اختصارًا)

يهدف هذا البحث إلى دراسة هذه التنظيمات الأمنية المتشكلة من قبل النظام السعودي لملء الفراغ الأمني في منطقة الشرق الأوسط، تبعًا للتطورات الجارية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فهذا البحث يزعم أن السبب الرئيس لبناء هذه التنظيمات الأمنية هو تحقيق أمن النظام السعودي، لا تحقيق الأمن الإقليمي، كما يزعم النظام السعودي. ومن أجل إثبات هذا الزعم سُيستفاد من الإطار المفهومي الذي طوّره ستيفن والت بعنوان "توازن التهديد" (balance of thereat).

2. الإطار المفهومي:

ثمة نهجان نظريّان في التخصصات ذات الصلة بالعلاقات الدولية الحقيقة التي تدرس التصرفات التحالفية للاعبين السياسيين، وسياسات القوى العظمى، هما: نظرية "توازن القوى" (Balance of Power) لكينيث والتز، ونظرية "توازن التهديد" (Balance of Threat) لستيفن والت. والفارق الأكبر بين هذين النهجين يكمن في الإجابة المختلفة الذي يقدمه كل نهج عن السؤال الآتي: "هل تردّ الدول على القوى أم على التهديدات؟"[1]. فحين قال والت: "إن الدول التي تحمل النوايا الهجومية تحرّض الدول الأخرى على القيام بالتوازن ضدها"[2] زعم أن الدول حساسةٌ تجاه التهديدات، لا تجاه القوى وقدرتها الهجومية. يُطبَّق التوازن (balancing) إما على شكل التوازن الداخلي (internal balancing) بحيث تزيد الدولة قوتها العسكرية من خلال تخصيص القسم الأكبر من مواردها الوطنية للدفاع،

والتوازن الخارجي (external balancing) ضد القوى التي تخلّ بتوازن النظام من خلال بناء تحالفاتٍ موجهةٍ للدفاع [3].

يرى والت [4] أن الدول في حالة التوازن تتمتع بمزيدٍ من الأمن، لأنها ستجد تحالفًا قويًا في وجه الدول المهاجمة [5]. لهذا السبب تميل الدول التي تواجه تهديدًا في النظام الدولي إلى سياسة توازن التهديد بصورةٍ رئيسة. وتبقى مسايرة [6] (Bandwagoning) الدول القوية التي تشكل مصدر التهديد سياسةً استثنائيةً.

يتحدث والت [7] عن أربعة مصادر مختلفة للتهديد بالنسبة للدول: القوة الإجمالية، والقرب الجغرافي، والقدرة الهجومية، والنوايا الهجومية.

• القوة الإجمالية (aggregate power): هي مجمل الموارد التي تملكها الدولة (القوة البشرية والعسكرية والصناعية والتكنولوجية).

• القرب الجغرافي (geographic proximity): تكون الدول أكثر حساسيةً للتهديدات القادمة من الدول القريبة جغرافيًا على حدّ قول والت الذي يعتقد أن هذه التهديدات تقلّ كلّما ازدادت المسافة التي تمتد إليها قدرات الدول.

• القدرة الهجومية (offensive capability): تقوم الدول التي تملك قدراتٍ عسكريةً واسعةً بالعمل على بناء تحالفاتٍ مع الدول الأخرى التي تملك قدراتٍ دفاعيةً محدودة من أجل أن توازن أي قوة منافسة يُحتمَل أن تنافس قدرتها الهجومية.

• النوايا الهجومية (offensive intentions): تحرّض الدول التي تحمل النوايا الهجومية على بناء تحالفاتٍ ضد الدول صاحبة القدرات الدفاعية المحدودة. يَعُدّ والت النوايا أهم عنصرٍ في بناء التحالفات.

على مرّ التاريخ اختارت الدول التي لم تسلم من الرغبة في الهيمنة: (إسبانيا في عهد فيليب، فرنسا في عهد لويس الرابع عشر ونابليون، ألمانيا في عهد فيلهلم الثاني وهتلر) توازن الهيمنة المحتمَلة على السعي وراء الهيمنة المحتمَلة. وسياسة التوازن ليس أمرًا مقتصرًا على القارة الأوربية. فرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) التي أسّستها دول جنوب شرق آسيا لمواجهة التهديد الصيني، والتحالف الذي بناه النظامان الملكيّان: الهاشمي والسعودي المتنافسان منذ سنواتٍ طويلةٍ لصدّ تهديدات الحركة الناصرية التي ظهرت باعتبارها القوة الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط (التحالف الملكي King's Alliance)- كلّ ذلك شاهدٌ على أن سياسة التوازن سياسةٌ منتشرةٌ في النظام الدولي[8].

اختبر كوبر[9] نظرية توازن التهديد لوالت على خيار دول مجلس التعاون الخليجي لبناء التحالف، وأكّد حساسية النخب السياسية في هذه الدول تجاه التهديدات الداخلية والخارجية. و بالشكل نفسه توصّل غاوس[10] إلى نتائج تثبت صحة ما قاله والت، وذلك في دراسةٍ أجراها على اختيار السعودية والأردن وسوريا للتحالف.

تقـدّم نظريـة توازن التهديد التي طرحهـا والت إطارًا تحليليًّا وظيفيًّـا في التعبير عن غياب الأمـن الذي تسببه إيران للنظام السعودي منذ سـنوات طويلة. فالقدرات العسكرية الإيرانية التـي لا يمكـن مقارنتها بالقـدرات العسكريـة للنظام السعـودي، وقرب إيـران جغرافيًّا من الحدود السعودية، والأهم من هذا كله، بنية النظام الإيراني الداعية للتغيير واسترجاع نفوذها، وعـدم إخفاء نواياها العدوانية تجـاه النظام السعودي- هذا كلّه يجعل النظام السعودي محقًّا في تصوّره تجاه إيران باعتباره تهديدًا. وممّا عزّز قناعة النظام السعودي بضرورة التوازن مع إيران: برنامج إيران في التسليح، والنظام السياسي الذي يحاول بناؤه ضد النظام السعودي في العراق بُعَيـد الغـزو الأمريكي، وفي البحرين واليمن وسـوريا في أثناء فترة الربيـع العربي، وتحريضها الشيعة ضدّه في المحافظات الشرقية السعودية.

3. التهديدات الموجّهة للترتيب الأمني في منطقة الشرق الأوسط في أثناء الربيع العربي:

في الفـترة التي تلت 2010 شـهد الترتيب الأمني في الشرق الأوسـط تغـيرات كبيرةً ذات صلـةٍ بالتطـورات المهمّـة التي وقعت عـلى الصعيديـن الإقليمـي والعالمي. وأهـم تطور على الصعيد العالمي الذي أثّر في الترتيب الأمني في منطقة الشرق الأوسط هو أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارًا من عام 2010 خفّفت الضمانات الأمنية التي تقدّمها لمنطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية. والتطور الأهمّ الذي أثّر عالميًّا في الترتيب الأمني في الشرق الأوسط هو الحراك الشعبي الذي انطلق مع الربيع العربي، وتحوّل فيما بعدٍ إلى ثوراتٍ وحروبٍ أهليةٍ في أبرز دول المنطقة، فأضعف ذلك الكتلة المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة.

شكلت التجارة البحرية وأمن المستعمرين (في الهند مثلًا) عواملَ دفعت الدول الغربية إلى الاهتمام بالشرق الأوسـط قبل عصر البترول،[11] وبعـد انطلاق عصر البترول أضيف إلى تلك العوامـل أمنُ طاقة اقتصـادات الدول الغربية المتقدّمة. ومع انحطـاط وانسحاب إنكلترا التي كانـت تشـكل القوة المهيمنـة في الترتيب الأمني في الشرق الأوسـط خـلال الأعوام 1820-1971 إبـان الحـرب العالمية الثانية بـدأت الولايات المتحـدة الأمريكية تـؤدّي دورًا رئيسًا في أمـن المنطقـة. في هذه الفـترة وُصِفت المنطقـة بمنطقة المصالـح الحيوية بحسب مبـدأ أيزنهاور (1957)، ونيكسـون (1969)، وكارتـر (1980)، وأُعلِن عن اسـتعمال الإمكانات كافة بما فيهـا التدخـل العسكري لإحباط القـوى الأجنبية (الاتحـاد السوفياتي)، أو امتـدادات القوى الأجنبيـة، ومحاولاتها الراميـة للسيطرة على المنطقة، وتغيير الوضـع الراهن الإقليمي.[12] ومن أجـل الالتزام بتعهداتها الأمنية هـذه، بنت الولايات المتحدة الأمريكية قوات التدخل الطارئ (الشكل السابق للقيادة المركزية الأمريكية/ سنتكوم الحالية) عام 1980.[13] فتدخّلت أمريكا عسكريًّا في الأزمات التي ظهرت في المنطقة، وعلى رأسها حربا الخليج الأولى والثانية، وظلّت تضمن أمن حلفائها في المنطقة.

ولكـنّ التطورين اللذين حصلا في المرحلـة التي تلت عام 2010 حملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير دورها الأساسي في الشرق الأوسط بحيث تنقلب من ضامن الأمن الإقليمي إلى حليف يساعد حلفاءها الإقليميين على تمكينهم لتحقيق أمنهم.[14] ويتمثل هذان التطوران المهمّان في زوال اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على موارد الطاقة في الشرق الأوسـط جرّاء ثورة الغاز الصخري، والتفاتها صوب آسيا من أجل موازنة التهديدات الصينية المتصاعدة.

فالوصول إلى موارد الطاقة الآمنة بتكاليف معقولة عنصرٌ في غاية الأهمية بالنسبة لأمريكا في سياساتها الأمنية والخارجية، وذلك لأنها تدعم القوة الاقتصادية في البلاد، ولا ننسى أن موارد الطاقـة كانت العنصر الأهم في بنـاء الهيمنة الأمريكية العالمية[15] إبان الحـرب العالمية الثانية.[16]

وأهم تطور على الصعيد العالمي الذي أثّر في الترتيب الأمني فـي منطقة الشرق الأوسط هو أن الولايات المتحـدة الأمريكية اعتبارًا من عـام 2010 خفّفت الضمانـات الأمنية التي تقدّمها لمنطقـة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية

كـما أن اعتـماد الـدولار الأمريكي في تجـارة البترول كان أمـرًا في بالـغ الأهمية ليصبـح الدولار الأمريكـي بمثابة "العملـة الاحتياطية" في الأسـواق العالميـة. فأصبحت الأهمية التي يتمتع بها البترول بالنسبة للرؤية التي تتبناها أمريكا في أمن الطاقة، واعتبار الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية– الذريعة الأهم لتؤدّي أمريكا دور الضامن للأمن في منطقة الشرق الأوسط.

إن ثورة الغاز الصخري (shale gas / tight oil) التـي حصلـت في الفترة التـي تلت عـام 2010 جعلت أمريكا تتمتع بالاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، لا بل جعلت منها دولةً قادرةً على تصدير الطاقة. يُستخـرَج الغـاز الصخري باسـتخدام تقنيـة التكسـير الهيدروليكي والحفـر الأفقي للصخور الزيتيـة التي تحتوي أحواض البترول الخام المحبوس في الصخور تحت الأرض. وهذه العملية لا تكـون بتقنية الحفر التقليدية المستعملة في اسـتخراج البترول، وتتطلب تقنيةً عاليةً من أجل الإنتاج المستدام.[17]

في أعقاب عام 2010، بدأ إنتاج الغاز الصخري يشـكّل قسمًا كبيرًا من إجمالي إنتاج الطاقة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ويُعـزَى ذلك إلى الاسـتثمارات الكبيرة في مجـال إنتاج الغاز الصخري. ففي عام 2014 على سـبيل المثال بلغ إنتاج الغاز الصخري 3.6 مليون برميل من أصـل 8.2 مليـون برميل يوميًّا من البـترول.[18] وبعد هذا التاريخ اسـتمرّ ارتفـاع إنتاج الغاز الصخري حتى وصل إلى 8 ملايين و4 ملايين برميل يوميًّا عام 2015 [19]فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوةً عظمى عالميةً في إنتاج الطاقة، بفضل ثورة الغاز الصخري، وسـبقت روسـيا في إنتاج البترول والغاز الطبيعي عام 2013، وسـبقت كذلك السعودية عام 2015، وأصبحت في الوقت الحالي بموقع الدولة الأكثر إنتاجًا للبترول والغاز.[20] وبحلول عام 2025 سيعادل إنتـاج أمريكا الإجمالي من البترول إنتاج روسـيا والسعودية الإجمـالي من البترول على حدّ قول رئيس الوكالة الدولية للطاقة الدكتور بيرول غُوَن.[21]

والتطـور الثاني الـذي أدّى إلى توجّه الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة آسـيا- المحيط الهـادئ، وتقليـل دورها في ضمان الترتيب الأمني في الشرق الأوسـط- ذو صلـة وثيقة بتقييم الإستراتيجيين الأمريكيين للنمو الصيني بأنه التهديد الأول على أمن أمريكا القومي. ومن هنا كان عامل الصين التي تنمو سريعًا السبب الأهم في إستراتيجية "المحور الأسيوي" التي طورتها إدارة أوباما عام 2011. وقد وصف المخطّطون في الدفاع الأمريكي بأن الصينَ تشكّل تهديدًا محتمَـلا على المصالح الأمريكية الإقليمية والعالمية.[22] وكان للقدرات والإمكانات العسـكرية الصينية الضخمة واقتصادها الذي ينمو سريعًا أثرٌ في هذا الوصف.

حقّقـت الصـين في الأعوام الماضية نموًّا كبيرًا حتى ارتفع الاقتصاد الصيني وأصبح يعادل نصف الاقتصاد الأمريكي عام 2019 بعد أن كان يعادل ثُمُنه عام 2000. وإذا ما استمرّ هذا النموّ بهذه السرعة فإن الصين ستسبق أمريكا وتصبح أكبر اقتصادات العالم في المستقبل القريب جـدًّا. والإسـتراتيجيات التي تنظر بعين اليقين إلى اتباع الصين سياسـة الهيمنـة العالمية توصي الإدارة الأميركيـة مـن جهةٍ باتخاذ التدابير الوقائية التي من شـأنها أن تحقّق نموّها الاقتصادي، وتذكّرهـا من جهةٍ أخرى بـضرورة اتخاذ التدابير الوقائية لإبطاء النمو الاقتصادي الصيني،[23] لأنّ الصـين لـن تصبح دولـةً محافظةً على الوضع الراهـن، بل دولةً عدوانيـةً عازمةً على تحقيق الهيمنة الإقليمية والعالمية.[24]

يـرى المخطّطـون الأمريكيـون أن الصين مثـل أيّ قوّةٍ صاعـدة تريد إعادة تشـكيل النظام الدولي، في إطار مصالحها وأولوياتها. فالصينيون يرغبون في الثراء والازدهار، ولكن هذه الرغبة ليس من أجل الانضمام إلى النظام الدولي، بل من أجل تغييره. فالازدهار بالنسبة للصين يعني القدرة على تغيير النظام في آسـيا والعالم، وتحدّي الهيمنة الأمريكية على العالم.[25] ولهذا السـبب قال المخطّطون الأمريكيون: إن "المستقبل الجيوسياسي في آسيا، لا في أفغانستان أو في العراق"، وإنـه يجـب على أمريكا أن تكون في مركـز العمل، وانتقدوها بأنها خصّصت للشرق الأوسـط مـوارد غـير ضرورية خلال العقد المـاضي، وأعربوا عن قناعتهم بضرورة زيادة اسـتثماراتها في منطقة آسيا-المحيط الهادئ في المجال الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي حفاظًا على قيادتها العالميـة.[26] لذلك عززت أمريكا وجودها العسـكري في آسـيا- المحيط الهـادئ من جانب،[27] وخفّفت من لعب دور الضامن للأمن في الشرق الأوسط من خلال الانسحاب العسكريّ من العراق عام 2010، والانسحاب العسكري من سوريا اعتبارًا من عام 2019.

والتطور الذي أثّر في الترتيب الأمني في الشرق الأوسـط على المسـتوى الإقليمي له علاقةٌ بعدم الاسـتقرار الناجم عن الحراك الشـعبي الذي حصل في المنطقة في أثناء الربيع العربي. فقد تجلّى أهمّ تداعيات إسقاط نظام صدّام بالغزو الأمريكي عام 2003 على سياسة المنطقة في إزالة الحاجز الإقليمي الفعّال ضد إيران، وأدّى ذلك إلى تفكّك النظام الثلاثي الذي كان يحافظ على توازن إيران والسـعودية والعراق، بل الأهمّ من ذلك أنه كان يربط إيران والسـعودية ببعضهما البعـض. والعامـل الـذي أثّر كثيرًا في النظام السـعودي هو مسـاعي إيران لتحظـى بمزيدٍ من

النفوذ والسلطة في المنطقة بعد الإطاحة بصدّام حسين. وبهذا الشكل يرى النظام السعودي أن أمريكا بقضائها على صدام قدّمت خدمةً كبيرةً لإيران التي تسعى وراء الهيمنة الإقليمية.[28]

خضعت العراق لسيطرة إيران في المرحلة التي تلت الاحتلال الأمريكي، فكان ذلك كفيلًا ببناء ممرٍّ برّيٍّ بين إيران وسوريا. ورغم أن النظامين السوري والإيراني متناقضان في الصفات: (أحدهما جمهورية عربية علمانية، والآخر نظام ثيوقراطيّ)، إلا أنهما حليفان قديمان ضد العدوين المشتركين: إسرائيل، والعراق في عهد صدام.[29] فسوريا في نظر إيران حليفٌ مهمٌّ جدًّا بالنسبة لمسقط القوة في منطقة الهلال الخصيب. قدمت إيران الإمدادات العسكرية واللوجستية الكبيرة للتنظيمات الناشطة في لبنان وفلسطين، مثل حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي عبر الأراضي السورية. واستطاعت إيران أن تحظى بقدراتٍ من شأنها أن تؤثر في قرارات الحرب والسلم في المنطقة، بفضل نفوذها على هذه التنظيمات في الفترة التي أعقبت حرب إسرائيل مع حزب الله عام 2006، والهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2009.[30] هذا النفوذ الذي حققته إيران بفضل حلفائها في المنطقة جعلها القائد الطبيعي للبنية المعروفة في المنطقة باسم "محور الممانعة".[31]

أفضى عدم الاستقرار الذي سببه الربيع العربي في عموم الشرق الأوسط إلى انهيارٍ كبيرٍ في أنظمة الدولة في ليبيا واليمن وسوريا، وانخفاضٍ كبيرٍ في القوة الوطنية في مصر والبحرين والأردن. وتحتل مصر على وجه الخصوص أهميةً لا غنًى عنها في مكافحه التطرف الديني والسياسي في سبيل حماية الوضع الراهن الإقليمي من أجل النظام السعودي الذي بذل جهودًا جبارةً لبناء تحالفٍ معتدلٍ مع الأردن وأمريكا، لصدّ النظام الإيراني، والأيديولوجيات الموالية

للتطرف في المنطقة. لكن وصول جماعة إخوان المسلمين إلى سـدّة الحكم في فترة الربيع العربي، في مصر التي تشـكل أهـمّ أعمدة هذا التحالـف أضعف الكتلة المحافظة عـلى الوضع الراهن الموجود في المنطقة قُبَيل الربيع العربي، والموالية للسعودية، وذلك بسبب الأهمية الإسـتراتيجية والثقافيـة للبعد الديموغرافي المصري بالنسبـة للعالم العربي.[32] وامتعض السعوديون كثيرًا من احتمالية أن تتصرّف مصر التي كانت تشـكّل مصدر القوة والاسـتقرار بالنسبة للعالم العربي في مرحلة ما بعد عبد الناصر؛ باعتبارها عاملًا يزعزع الاستقرار في نظر الكتلة التي تناصر الحفاظ عـلى الوضـع الراهـن في المنطقة؛[33] لأنّ مصر في عهـد مبارك كانت القوة الكـبرى التي تحدَّت إيران في بلاد الشام.

إلى جانب الانعكاسات الإقليمية للربيع العربي، تزعزع النظام السعودي من الداخل نتيجة تلقيّه معارضةً كبيرةً من الشيعة القاطنين في المحافظات الشرقية السعودية. فمنطقة الخليج تحمل أهميةً حيوية لأمـن النظام السعودي الاقتصادي، وذلك لأن المـوارد النفطيـة السعوديـة تقـع في المنطقـة الشرقية الساحليـة مـن الخليـج، ومعظـم سـكانها من الشـيعة، والموجـة الثورية التي تروّج لها إيـران أن تطيح بالأنظمة التـي يكثر فيها الشـيعة: (الكويت، والإمـارات العربية المتحـدة، والبحريـن) المتحالفـة مع السعوديـة، وبذلك يمكن لإيران أن تـؤدّي إلى حرمان النظام السعودي من عائـدات النفـط، من خلال تغذيـة الأفكـار الانفصالية الموجـودة أصـلًا في المحافظـات الشرقيـة مـن البلاد.[34]

أفضـى عدم الاستقرار الذي سببـه الربيع العربي في عموم الشـرق الأوسـط إلى انهيـار كبير في أنظمـة الدولة في ليبيا واليمن وسوريا وانخفاض كبير في القوة الوطنية في مصر والبحريـن والأردن وتحتل مصر على وجه الخصوص أهمية لا غنى عنها في مكافحه التطرف الديني والسياسي في سبيل حماية الوضع الراهن الإقليمي

وجاء دعم الشـيعة السعوديـين وحمايتهم من قبل إيران، وبناء ميليشـيات من العناصر الموالية لها، تمامًا كما فعلت في بلاد الشام- ليزيد من إحساس النظام السعودي بالتهديد الإيراني.[35]

4. التنظيمات الأمنية الإقليمية التي شُكّلت في منطقة الشرق الأوسط بقيادة السعودية في فترة الربيع العربي:

إبّـان الحرب العالميـة الثانية التي نالت فيهـا معظم دول المنطقة اسـتقلالها جرت محاولاتٌ لبناء تنظيمات تتخذ الأمن المشـترك أساسًـا في منطقة الشرق الأوسـط، ولكن غياب التعريف الموحّـد للتهديد، وانعـدام الثقة بين دول المنطقة جعلا التعـاون في مجال الأمن مستحيلًا. فعلى سـبيل المثال، حاول أعضاء الجامعة العربية إنشـاء منظمة دفاعية مشتركة شبيهة بحلف الناتو، وفقًا لـ"اتفاق الدفاع والتعاون المشـترك" في عام 1950، وأرسـلوا وحدةً مشتركةً إلى الكويت التي كانت قد نالت استقلالها حديثًا، وكانت مهددةً من العراق، لكن هذه المحاولة ظلت غير فعالة.[36]

والتغـيرات في سياسـات اللاعبـين الإقليميين والعالميـن، إضافةً إلى الفـوضى التي أثارها الربيع العربي في الشرق الأوسط وجهّا بلدان المنطقة من جديدٍ إلى الأمن المشترك، فبدأ العمل

عـلى بنـاء تنظيـمات تتخذ الأمن المشـترك أساسًـا، مثل: التحالف الإسـلامي، وناتـو العرب، وقـوات درع الجزيـرة، بقيـادة النظـام السعـودي في الفـترة التـي أعقبت عـام 2010، وذلك للقضـاء على الفوضى وعدم الاسـتقرار، وللحدّ من القوى الداعيـة إلى المراجعة التاريخية على المسـتوى الإقليمـي. وقد أعلـن اللاعبون الذين بنوا هـذه التنظيمات أن النقطة المشـتركة لكل هذه التنظيمات هي أن يتحقّق الأمن المشترك من قبل الجهات الفاعلة في المنطقة. في هذا القسم سنتناول بإيجاز تشكيل هذه التنظيمات الأمنية وتطوراتها.

تشكل قوات درع الجزيرة التي أُسِّست في مجلس التعاون الخليجي المبادرة الأولى للتحالف الذي يتخذ الأمن المشـترك للاعبين الإقليميين أساسًـا في الشرق الأوسط. وفي الواقع، لم تكن قـوات درع الجزيـرة مبادرةً جديـدةً في المنطقة، إذ بُنِيَت في عام 1982 قوات دفاع مشـتركة في مجلـس التعاون الخليجـي تضم 5 آلاف عنصر عسكري، مدعومة من الدول الأعضاء، وذلك لمواجهـة التهديدات المتولّدة من الثورة الإيرانية، والحرب الإيرانية العراقية، لكن هذه القوات أُخفقـت في ردع الهجـوم العراقي على الكويت سـنة 1990. فمجلس التعاون الخليجي الذي أُسِّـس لتأمين التعاون والتنسيق بين الدول الأعضـاء، والذي تناول في اتفاقيته الأم أهدافًا من قبيـل تطوير التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي والتعليمي والثقافي والاتصالات بـدون ذكـر المجـال الأمني- ظلّ حتى فـترة الربيع العربي مفتقـرًا إلى القدرات المؤسـساتية في مجـال الأمن[37]. لكنّ التهديـدات المتزايدة في فترة الربيع العربي، والتغيير الذي حدث في طبيعة التهديـدات، أتاحا الفرصة أمام الكتلة المحافظة على الوضـع الراهن بقيادة السعودية لاختبار قوات درع الجزيرة.[38] وعندما انطلق الحراك الشعبي لإسقاط النظام في البحرين عام 2011، منعـت قوات درع الجزيرة إسـقاطه عن طريق إرسـال وحدات عسكريـة مكونة في أغلبها من عناصر من جيش النظام السعودي، اسـتجابةً لطلب نظام آل خليفة.[39] والسلام الذي حققته قـوات درع الجزيـرة فيـما يتعلق بحماية نظـام آل خليفة من خـلال تحقيق أمن النقـاط الحيوية، وإلغـاء إلزامية المصالحة التي تتضمن الإصلاحات السياسـية بين نظام آل خليفة والمتمردين- بثّا الجرأة والجسارة في الكتلة المحافظة بقيادة السعودية.[40]

في هـذه المرحلة قامـت الكتلة المحافظة بقيادة السعودية بمبادرات مهمّة من أجل مأسـسة قـوات درع الجزيـرة التي اجتازت الاختبار الأول بنجاحها في قمع التمرد في البحرين، وزيادة قدراتهـا وإمكاناتهـا، وتحويلهـا إلى منظمـة أمنيـة فعالة على الصعيـد الإقليمي، فجـرى القيام بترتيبـات مهمّة لتأسـيس قيادة عسكرية مشـتركة في اجتماع مجلس التعـاون الخليجي في المنامة بتاريـخ 12 كانـون الأول/ ديسمبر 2012، وحُدِّدت البنية المؤسـساتية لقوات درع الجزيرة، وحُدِّدت العناصر العسكرية والمعدات التي ستوفرها كل دولة لقوات درع الجزيرة، مع تزويد قوات درع الجزيرة التي بلغ عدد عناصرها 40 ألفًا بأكثر منظومات الأسـلحة تعقيدًا، وتعيين البرامـج التدريبية لزيـادة قدراتها العسكرية. وتقرّر إنشـاء وحدات مشـتركة للقيادة والمراقبة والاسـتخبارات بحيـث تشـمل القوات البريـة والجويـة والبحريـة، ووضع منظومـة الدفاع الصاروخي تحت تصرّف قوات درع الجزيرة. وفي اجتماع مجلس التعاون الخليجي عام 2014

نوقشت صيغة لإلحاق مصر والأردن والمغرب بقوات درع الجزيرة ضمن تحالف عسكري فضفاض؛ لتلبية حاجة قوات درع الجزيرة من العناصر العسكرية المتدربة. أما المقرّ الرئيس لقوات درع الجزيرة التي تستقبل الدعم الأكبر من النظام السعودي من الناحيتين العسكرية والمالية فهو منطقة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية، ويتولى قيادتها ضابط سعودي. ومن الجدير بالذكر أن موقع النظام السعودي في قوات درع الجزيرة مشابه للموقع الأمريكي في حلف الناتو.[41]

والتحالف العسكري الثاني الذي حاولت الكتلة المحافظة بناءه بقيادة السعودية في فترة الربيع العربي يتمثل في المبادرة لبناء جيش عربي تحت سقف الجامعة العربية. ورغم أن القوات العربية المشتركة كانت فكرة رئيس الجمهورية المصرية السيسي، فإن الأزمات التي حصلت في المنطقة، ولاسيما الحرب في اليمن، جعل بناء هذا الشكل من التحالف مطلوبًا ومرغوبًا فيه من قبل النظام السعودي. وفي مؤتمر قمة شرم الشيخ عام 2015، قال أمين الجامعة العربية: إنه لا يمكن الحدّ من التهديدات المتزايدة في المنطقة إلا بتفعيل اتفاقية الدفاع العربي، وعندما دعا إلى بناء القوات العربية المشتركة متعددة الجنسيات فتح هذا الموضوع للمحادثات بين الدول الأعضاء المشاركة في القمة. وفي نهاية المحادثات توصلت الدول الأعضاء إلى اتّفاق للحدّ من جميع المبادرات التي من شأنها أن تضرّ بالأمن القومي للبلدان العربية، وبناء الجيشً العربي المشترك لمحاربة الإرهاب. وتقرر أن تكون مصر المقرّ العام لهذه القوات المكوّنة من 40 ألف عنصر عسكري بقيادة ضابط سعودي، وأُعلِن رسميًّا أن أهداف القوات العربية المشتركة تتمثل في حماية الدول العربية من التهديدات القادمة من الخارج، والتهديدات الموجّهة للأنظمة من الداخل، ومن تهديدات الإرهاب.[42] وقامت القوات العربية المشتركة المعروفة أيضًا باسم ناتو العرب بمناورات عسكرية واسعةِ المشاركة تحت عنوان "درع العرب1-" في مصر عام 2018.[43]

ثمة مبادرة ثالثة أطلقتها الكتلة المحافظة على الوضع الراهن بقيادة السعودية لمؤسسة التعاون والتنسيق العسكري في أثناء الربيع العربي، هي " التحالف الإسلامي العالمي لمحاربة الإرهاب" الذي أُنشِئ بمشاركة البلدان المسلمة لمحاربة الإرهاب. وخرجت هذه المبادرة إلى النور حين أعلِن وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان بتاريخ 15 كانون الأول/ ديسمبر 2015 أنه أُنشِئ التحالف الإسلامي بقيادة السعودية لمحاربة الإرهاب، وأن التحالف سيحارب الإرهاب مستعملًا الوسائل كافة، بما فيها العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية.[44] وهذا التحالف -ومقره العام في الرياض- يتكون من 100 ألف عسكري من الدول المشاركة في التحالف، ليحارب جميع التنظيمات الإرهابية، دون الاقتصار على محاربة داعش.[45]

وعُيِّن رئيس هيئة الأركان العامة الباكستانية الأسبق راحل شريف قائدًا؛ لتقدّم القوات الباكستانية الدعم الكبير إلى التحالف الإسلامي الذي تشكّل للقضاء على الفوضى التي خلقها الربيع العربي. وأول عمل ملموس أدّاه التحالف الإسلامي كان عام 2016، حيث نفّذ مناورة عسكرية بعنوان "رعدً الشمالً" (North Thunder) في شمال السعودية. وكان

الهدف من هذه المناورة اختبار القدرات الحربية لدى العناصر العسكرية للدول المشاركة، وتطوير إمكاناتهم في القيادة والمراقبة المشتركة، وتبادل المعلومات.[46]

إن الجانب المشترك لجميع التنظيمات السابقة التي أُنشِئت بمشاركة دول المنطقة، وجرى الحديث عن تكوينها وتطورها في هذا القسم- يتجلى في قيادتها من قبل النظام السعودي، وهدفها في الدفاع المشترك عن الدول الأعضاء. فقد بُنِيَت هذه التنظيمات الأمنية للقضاء على حالة عدم الاستقرار التي خلقها الربيع العربي، والتي تحمل صفة الوحدة السُّنيّة.

5. الأمن الإقليمي أم أمن النظام السعودي؟

تشكل قوات درع الجزيرة التي أُسِّست في مجلس التعاون الخليجي المبادرة الأولى للتحالف الذي يتخذ الأمن المشترك للاعبين الإقليميين أساسًا في الشرق الأوسط وفي الواقع لم تكن قوات درع الجزيرة مبادرة جديدة في المنطقة، إذ بُنِيَت في عام 1982 قوات دفاع مشتركة في مجلس التعاون الخليجي تضم 5 آلاف عنصر عسكري

كان للربيع العربي الذي انطلق في أواخر عام 2010 تداعياتٌ كثيرةٌ على الساحة الإقليمية، ومن أبرزها أن التصورات الخاصة بالتهديدات، وانتهاز الفرص فيما يتعلّق بأمن اللاعبين الإقليميين خلقت ضغوطاتٍ على السياسات الخارجية لهؤلاء اللاعبين. فالتطورات التي حصلت في سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين، إضافة إلى الفوضى التي خلقها الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط، كلّ ذلك زاد من حدّة التنافس بين السعودية وإيران اللتين تتنافسان منذ زمن طويل. في هذه المرحلة حقّقت إيران التي أخضعت العراق لسيطرتها بعد الغزو الأمريكي، وانتهزت غياب الاستقرار في سوريا واليمن والبحرين بُعَيد الربيع العربي- مكاسب كبيرةً جدًّا أمام السعودية في منطقة الخليج والبحر الأحمر وبلاد الشام.

وكان لوقوع العراق تحت سيطرة إيران إبّان الانسحاب الأمريكي من العراق نتيجتان مهمّتان؛ أولاهما أنه مع إسقاط نظام صدام بالغزو الأمريكي عام 2003 زال الحاجز الإقليمي الكبير الذي كان أمام إيران، وصار الأمر سهلًا لإيران التي تسعى وراء الهيمنة الإقليمية.[47] وثانيتهما أن إيران التي بنت ممرًّا برّيًّا مع سوريا من خلال سيطرتها على العراق أصبحت ذات نفوذ مهم في سوريا ولبنان وفلسطين، بفضل إسهاماتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية في الحرب الأهلية في سوريا، وأصبحت لها قدراتٌ من شأنها أن تؤثر في قرارات السلم والحرب في المنطقة.

ثمة مجالٌ آخر برز فيه الأثر الإيراني، هو بلدان القرن الإفريقي، إذ استطاعت إيران أن تستقرّ قريبًا من مضيق باب المندب الذي يُعَدّ من أهم الطرق البحرية في العالم، وذلك بفضل الاتفاقيات التي وقعتها مع السودان وأريتريا وجيبوتي، بعد أن وجدت إيران نفسها في عزلة، وتعرضت للعقوبات الدولية بسبب برنامجها النووي منذ 2008-2009، وتمكنت من خلال القواعد البحرية التي أسستها هنا من توفير السلاح والدعم اللوجستي لحلفائها في بلاد الشام (حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي). كذلك بنت إيران علاقات وثيقة مع الحوثيين الذين

أطاحـوا بنظام علي عبد الله صالح الموالي للسـعودية في اليمـن من خلال هذا الجسر في المنطقة، وقدّمـت لهم الدعـم الاقتصـادي والدبلوماسي والعسـكري خـلال الحرب الأهليـة اليمنية، فحقّقت نفوذًا كبيرًا في جيوسياسة البحر الأحمر أمام خصمها المملكة العربية السعودية.

في المقابـل خسرت السـعودية نفوذها أمام إيران في منطقة الشرق الأوسـط عامةً، ومنطقة الخليج والبحر الأحمر وبلاد الشـام خاصة، ومن أجل تعويض هذه الخسـارة وموازنة التهديد الإيـراني عملت السـعودية على بناء تحالفاتٍ عسـكريةٍ مع الدول القريبة منهـا في المنطقة، وفي مقدمتهـا مـصر والباكسـتان اللتان تملـكان قوة عسـكرية كبـيرة. والتنظيمات الأمنيـة الأربعة السـابقة التي عملت السـعودية على بنائها وقيادتها تهدف إلى القضاء على التهديدات التي تمسّ أمن النظام السعودي في فترة الربيع العربي، والقضاء على التمدد الإيراني في عموم المنطقة، وإن زعمت أنها ترنو لتحقيق الأمن الإقليمي.

وهكذا يبدو أن جميع هذه المبادرات التي أطلقها النظام السعودي لمأسسة التعاون والتنسيق العسـكري ذو صلةٍ وثيقةٍ بالمشـكلات الأمنية الكبيرة التي يعيشـها. فالنظام السعودي يواجه تهديـد داعش في الشـمال (العراق وسـوريا)، وتهديد المتمردين الشـيعة في الجنـوب (اليمن)، وتحديات إيران في الشرق، وامتدادات جميع هذه التهديدات الخارجية والنشـطة داخل البلاد تزيد من المخاوف الأمنية لدى النظام السعودي. وحصول معظم مبادرات التحالف العسكري المذكورة أعلاه عام 2015 يرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه التهديدات[48].

ولـو تطلّب الأمر أن نتناول هذه التنظيمات الأمنية بالترتيب لأمكننا القول: إن قوات درع الجزيرة التي تشـكّلت بمبادرة النظام السعودي ومشـاركة دول مجلس التعاون الخليجي تملك

أجندةً مشابهةً للرؤية الأمنية للنظام السعودي من حيث التأسيس والبنية أكثر من كونها تلبّي الحاجة الأمنية للدول الأعضاء فيها. فالذي يترأّس قوات درع الجزيرة ضابط سعودي[49] على اعتبار أن السعودية هي التي تقدّم الدعم الأكبر لهذه القوات، ومقرّها العام في منطقة حفر الباطن في السعودية[50]، والنظام السعودي يَعُدّ قوات درع الجزيرة مركز الثقل من أجل تقييد النفوذ الإيراني في عموم المنطقة، وموازنة التهديد الذي يشكّله الشيعة المعارضون للنظام في المحافظات الشرقية السعودية، وقمع المعارضة الداخلية المتولّدة من إخوان المسلمين في أثناء فترة الربيع العربي[51]. وتسخير النظام السعودي إمكانات وقدرات قوات درع الجزيرة في التدخل في البحرين وعملياته في اليمن مؤشر واضح على هذه النوايا.

تختلف المتطلبات الأمنية للدول المشاركة في قوات درع الجزيرة كثيرًا عن المتطلبات الأمنية للنظام السعودي. فقطر وعُمان على سبيل المثال لا تحملان هواجس مشابهة لتلك التي يحملها النظام السعودي إزاء إيران، رغم أنهما عضوان في قوات درع الجزيرة. علاوةً على ذلك، تتبع قطر سياسةً معاكسةً تمامًا للسياسة التي ينتهجها النظام السعودي فيما يتعلق بجماعة الإخوان المسلمين. ومن الجدير بالذكر أن مشايخ دول الخليج الصغيرة عامةً يعدّون النظام السعودي ومحاولته لإضعاف حكمهم الذاتي تهديدًا أكبر من التهديد الإيراني، ويتهمون النظام السعودي بأنه يستخدم قدرات مجلس التعاون الخليجي وإمكاناته لتحقيق مصالحه.[52] وحين أراد النظام السعودي استعمال قدرات وإمكانات قوات درع الجزيرة طوال حرب اليمن التي اندلعت عام 2015 جُوبه بمعارضة قويةٍ من الدول الأعضاء. ولم يستطع النظام السعودي استعمال جميع إمكانات قوات درع الجزيرة في العملية التي قام بها في اليمن؛ لأن عُمان رفضت المشاركة في التحالف الذي نظم تلك العملية.[53]

أما القوات العربية المشتركة والمعروفة أيضًا باسم ناتو العرب التي تشكلت بقيادة السعودية فهي بنيةٌ تتناول مادتها الأساسية الأجندة الأمنية للنظام السعودي أكثر من تناولها المنظور المشترك للدول الأعضاء فيما يتعلق بالقضية الأمنية والتهديدات. فالنظام السعودي يهدف في بناء ناتو العرب إلى تقليص التمدّد الإيراني في منطقة البحر الأحمر وبلاد الشام، وقمع المعارضة في الداخل.[54]

استطاع النظام السعودي، من خلال ناتو العرب، أن يسحب إلى جانبه مصر التي تُعَدّ كبرى القوى العسكرية في المنطقة، فعمل بذلك على بناء اتفاق عربي معتدل من خلال دولارات النفط والقوة العسكرية المصرية. وهناك مؤشرات مهمّة تدلّ على أنّ ناتو العرب صُمِّم لخدمة الرؤية الأمنية للنظام السعودي، نذكر منها أن ناتو العرب يتلقى الدعم الأكبر من السعودية، وأن قيادته بيد ضابطٍ سعودي. ومجيء قرار بناء الجيش العربي المشترك بُعَيد الهجوم السعودي على اليمن له صلةٌ بمشكلة القدرات العسكرية التي عاشتها السعودية في تدخلها في اليمن.[55] ومن أجل تخطّي هذه المشكلة دعم النظام السعودي فكرة الجيش العربي، بأنّ سحب إلى جانبه مصر التي تملك أكبر جيش في منطقة الشرق الأوسط، وبعد بضعة أيامٍ من اجتماع الجامعة

العربية الذي تقرّر فيه بناء الجيش العربي المشترك قدّم النظام السعودي لمصر مساعداتٍ بقيمة 8 مليارات دولار.[56]

هناك اختلافات كبيرة بين الأجندة الأمنية للنظام السعودي، والأجندة الأمنية للدول المشكّلة لناتو العرب. فالتصوّر المصري للتهديد القادم من اليمن يختلف كثيرًا عن التصوّر السعودي، فمصر ترى القضية اليمنية من زاوية أمن قناة السويس والبحر الأحمر، وبالشكل نفسه هناك فرقٌ شاسعٌ بين التهديد الإيراني المرسوم في أذهان مصر، وبين ذلك المرسوم في أذهان النظام السعودي، وإن كان الرئيس المصري السيسي كان قد قال: "أمن الخليج جزءٌ لا يتجزأ من أمن مصر".[57]

وبالنسبة لمبادرة التحالف الإسلامي الذي أُسِّس بمشاركة البلدان المسلمة، لمأسسة التعاون والتنسيق العسكري في فترة الربيع العربي، يتضح أنها تركز على الهواجس الأمنية للنظام السعودي أكثر من تركيزها على المنظور الأمني لجميع الدول المشاركة. وتقديم السعوديين الدعم الأكبر للتحالف الإسلامي ، وجعل مقرّه العام في السعودية، وتعيين ضابطٍ باكستاني قائدًا للتحالف الإسلامي؛ كلّ ذلك يكفي لإثبات صحة هذا الزعم. فالنظام السعودي من خلال التحالف الإسلامي عمل على سحب باكستان إلى جانبه، كما سحب مصر إلى جانبه عبر ناتو العرب، وهذا الأمر يُعَدّ في غاية الأهمية للنظام السعودي، ولاسيما في هذه المرحلة التي تسعى فيها إيران إلى تطوير السلاح النووي؛ لأن باكستان التي تملك القوة النووية يمكنها أن تقيّد إيران من الشرق، وتُكسِب النظام السعودي الردع النووي.

وهناك أيضًا اختلافات كبيرة بين تصورات الأمن والتهديد للدول الأعضاء المشاركة في مبادرة التحالف الإسلامي، وبين التي لدى النظام السعودي. فرغم كون القائد الأعلى للتحالف جنرالًا من الجيش الباكستاني، فإن باكستان لا تحمل الهواجس نفسها التي يحملها النظام السعودي تجاه إيران، تمامًا مثلما لا يحمل النظام السعودي الهواجس نفسها التي تحملها باكستان تجاه مسألة الهند وكشمير. كما أنّ باكستان لا تشترك مع النظام السعودي في مخاوفها من جماعة الإخوان المسلمين. فالجماعة الإسلامية الباكستانية التي لها ثقلها الكبير، ولاسيما في المستوى الإداري تربطها علاقات وثيقة جدًّا بجماعة الإخوان المسلمين، وفي حال تعاون النظام الباكستاني مع النظام السعودي لإطلاق حملةٍ ضد الإخوان المسلمين، فإن النظام الباكستاني يمكن أن يواجه مشكلات كبيرة داخل البلاد.[58] ولا تساور باكستان مخاوف مماثلة للمخاوف التي تساور النظام السعودي فيما يتعلق بإيران. والسبب الأهم وراء امتناع باكستان عن المشاركة في تحالف مناهض لإيران هو العلاقات الباكستان الإيرانية، ووجود نسبة عالية من الشيعة في باكستان. وتُعَدّ إيران شريكًا اقتصاديًّا مهمًّا بالنسبة لباكستان، ويُوفّر جزء مهمّ من احتياجات البلاد من الطاقة من إيران. والشيعة الذين يشكلون حوالي 20 ٪ من عدد سكان باكستان يتسببون في توازنٍ مذهبي هشٍّ في باكستان. وتتمثل السياسة العامة لباكستان أساسًا في الحفاظ على علاقات متوازنة مع إيران والمملكة العربية السعودية، والبقاء حياديًّا في الصراعات التي تحدث في الشرق الأوسط[59].

ويمكـن القول هنا: إن النظـام السعودي يحمل خمسة أهداف كبيرة يريد تحقيقها من خلال التحالفـات التـي يقودها لمواجهة التهديـدات ذات الأبعاد المختلفة التـي تثيرها الفوضى التي خلقها الربيع العربي، وهي كالآتي:

• قيـادة العـالم السُّنّي عن طريق توحيد حلفائه السُّنّة لحمايتهم من التهديدات المتعددة في الجبهات المختلفة.

• اسـتخدام هـذه التحالفـات العسكريـة في التنافس المذهبي والجيوسـياسي مـع إيران، ومحاربة إيران باسم محاربة الإرهاب.

• تعزيز قيادته الإقليمية المزعومة باستعمال التحالفات التي يقودها في ملء فراغ السلطة الذي سيتشكل بُعَيد الانسحاب الأمريكي المحتَمَل.

• الاسـتفادة مـن التحالفـات العسكرية لقمع التهديدات الموجّهـة للنظام السعودي من الداخل عبر التدابير الوقائية العسكرية.

• كسب الدول الغربية بإقناعها أن إيران تريد زعزعة الاستقرار في المنطقة. [60]

خاتمة:

إن نقطـه الانطلاق النظرية لهذه المقالة هي نظرية توازن التهديد لوالت. إذ يقول في نظريته هـذه: إن الـدول التي تواجه تهديدًا في النظام العالمي تميل بصورةٍ أساسيةٍ إلى سياسـة التوازن ضـدّ الـدول التي تخلّ بالتـوازن في النظام، من خلال بنـاء تحالفاتٍ للدفـاع. فالتطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسـط، إضافةً إلى سياسات الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية في أثناء الربيع العربي- عزّزت القوى الداعية للتغيير واسـترجاع نفوذها بقيادة إيران أمام القوى الداعيـة إلى المحافظـة على الوضـع الراهن بقيـادة السعودية، وزادت من تصـور التهديد لدى النظـام السعودي. كما أن سـعي إيران، خصم السعودية الإقليمي، وراء توسـيع مكاسـبها في المنطقة عبر الاسـتفادة من انعدام الاستقرار الذي أوجده الربيع العربي، وملء فراغ السلطة في مناطق مثل البحر الأحمر والخليج العربي وبلاد الشام- حملا النظام السعودي إلى بناء تحالفات إقليمية للتوازن مع إيران. ولهذا الغرض، عمل النظام السعودي على إنشـاء أنظمة تحالفية من شـأنها أن تعزّز القوى المحافِظة على الوضع الراهن، بسحب أهم القوات العسكرية في المنطقة إلى جانبهـا، اعتـمادًا على الدولارات الضخمـة التي تجنيها من عائدات النفـط. وقد لوحظ أن مبادرات التحالفات الثلاثة التي حُلِّلت في هذه المقالة ركزت على أمن النظام السعودي، رغم زعمها أنها تهدف إلى تحقيق أمن الدول المشـاركة. فقد أقبل النظام السعودية على بناء تحالفات إقليميـة على أسـاس الأمن لموازنـة التهديد الناجم عن دور إيران، وذلك بـما يتوافق مع نظرية توازن التهديد التي تبنّاها والت.

الهوامش والمصادر :

1. Bock, Andreas, Ingo Henneberg. 2013. Why Balancing Fails: Theoretical Reflections on Stephen M. Walt's Balance of Threat Theory. University of Cologne International Politics and Foreign Policy Working Paper. vol. 2: 1-47.
2. Walt, Stephen M. 1987. The Origins of Alliances. New York: Ithaca.
3. Mearsheimer, John J. 2001. The tragedy of great power politics. New York: WW Norton & Company. pp. 156-157.
4. Walt, Stephen M. 2000. Alliances: balancing and bandwagoning. International Politics. Enduring Concepts and Contemporary Issues: 96-103.
5. حسب نظرية "توازن المصالح" (balance of interests) التي طوّرها Schweller، تميل الدول عمومًا إلى المسايرة من أجل المصلحة، ولا تميل إلى التوازن من أجل الأمن، على خلاف ما يقوله والت. يتناول توازن المصالح أفعال الدول في مستويين: نوايا الدول في الحفاظ على الوضع الراهن/ الدعوة إلى المراجعة التاريخية، وحجم النفقات التي تتحملها الدول لحماية أو توسيع القيم التي تملكها. لمزيدٍ من المعلومات، انظر (Schweller, 1994, 99-106).
6. Schweller, Randall L. 1994. Bandwagoning for profit: Bringing the revisionist state back in. International Security. vol.19. no.1: 72-107.
7. Walt, Stephen M. 1987. The Origins of Alliances. New York: Ithaca. pp. 22-25
8. المرجع نفسه، ص 12-15.
9. Cooper, Scott. 2003. State-Centric Balance of Threat Theory: Explaning The Mısunderstood Gulf Cooperation Council. Security Studies. vol. 13. no 2: 306-349.
10. Gause, F. Gregory. 2003. Balancing What? Threat Perception And Alliance Choice In The Gulf. Security Studies. vol. 13. no. 2: 273–305.
11. Troeller, Gary. 2013. The Bırth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud. London: Routledge. pp. 1-2.
12. Ulrichsen, Coates Kristian. 2014. Insecure Gulf: the end of certainty and the transition to the postoil era. Oxford: Oxford University Press. pp. 25.
13. Stork, Joe. 1980. The Carter doctrine and US bases in the Middle East. Merip Reports. vol. 90: 3-5.
14. Erboğa, Abdullah. 2016. Bölgesel Dönüşüm Süreci ve Körfez Güvenliği. Turkish Journal of Middle Eastern Studies. vol. 3. no 1: 9-38.
Guzansky, Yoel. 2011. Saudi Activism in a Changing Middle East. Strategic & Assessment. vol 14. no 3: 57-69.
15. ينقل نعوم تشومسكي قول أحد أبرز مستشاري الرئيس الأمريكي روزفلت: إن "الشخص الذي يسيطر على منطقة الخليج الغنية بالبترول سوف يحكم العالم". المصدر:
Althunayyan, Hamad, Nazli Choucri. 2014. Challenges of Post-Global Shifts in Energy Production: US–Saudi Relations in 2020. Kuwait-MIT Center for Natural Resources and the Environment, August 19, 2014. Kuwait.
16. Donilon, T. (2013). Energy and American Power. Foreign Affairs, 15, 6.
Priest, Tyler. 2012. The Dilemmas of Oil Empire. Journal of American History. & vol. 99. no. 1: 236-251.
17. Lasky, M. (2016). The Outlook for US Production of Shale Oil: Working Paper

No. 51599). https://www.cbo.gov/sites/default/files/114th-cong...) 01-2016 .pdf.01-ingpaper_2016
Monge, Manuel, Luis A. Gil-Alana, Fernando Pérez de Gracia. 2017. US Shale & .19-Oil Production and WTI Prices Behaviour. Energy. vol. 141: 12
18. مرجع سابق، مونج وآخرون، ص 3.
19. من المتوقع أن يتجاوز الإنتاج الإجمالي للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية 7 مليون برميل يوميًّا بحلول عام 2040. انظر:
https://www.ntv.com.tr/ekonomi/abdnin-kaya-petrolu-uretimi-yuzde-45-artacak,4meCQXyL80ixdEg5Sz7faA
20. Blackwill, Robert D., Meghan L. O'Sullivan. 2014. America's Energy Edge. .22-Foreign Affairs. vol. 93. no. 2: 21
& مرجع سابق ، لاسكي، 2016
Westphal, Kirsten, Marco Overhaus, Guido Steinberg. 2014. The US shale & revolution and the Arab Gulf States: the economic and political impact of changing energy markets. Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for .34-International and Security Affairs. vol. 11: 1
21. https://www.haberturk.com/petrol-fiyatlarinda-buyuk-bir-yukselis- .beklemiyoruz-2268529-ekonomi
22. Stuart, Douglas T. (2016). The Pivot to Asia: Can It Serve as the Foundation for .?American Grand Strategy in the 21st Century
https://scholar.dickinson.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1571&context=facult .y_publications
23. تمامًا كما تفعل إدارة ترامب الذي تم انتخابه عام 2017.
24. Logan, Justin. 2013. China, America, and the Pivot to Asia. CATO Instıtue. .28-no.717: 1
Barno, David W., Nora Bensahel, Travis Sharp. 2012. Pivot but hedge: A& strategy for pivoting to Asia while hedging in the Middle East. Orbis. vol. 56. no. .176-2: 158
& مرجع سابق، ميرشايمر، 2001، ص 401-402
Mearsheimer, John J 2010. The Gathering Storm: China's Challenge to U.S. & .396-Power in Asia. Chinese Journal of International Politics. vol. 3, no. 4: 381
25. Huafei, Q. I. U. 2013. Sino-US Strategic Dilemma—From the Perspective of Power Transition in Asia-Pacific and Middle East. Journal of Middle Eastern and .96-Islamic Studies (in Asia). vol 7. no.4: 57
26. Clinton, Hillary. 2011. America's Pacific Century. Foreign Policy. vol. 189: .56–63.
& مرجع سابق، لوغان، 2013
& مرجع سابق، ستيوارت، 2016
27. صرح وزير الدفاع ليون بانيتا أنه لأجل هذا الغرض سيجري إخراج 60 % من الأسطول البحري الأمريكي ليتمركز في منطقة المحيط الهادئ حتى عام 2010 (ستيوارت، 2016).
28. Jahner, Ariel. 2012. Saudi Arabia and Iran: The struggle for power and influence .50-in the Gulf. International Affairs Review. vol. 20. no. 3: 37
29. Huwaidin, Mohamed Bin. 2015 "The Security Dilemma in Saudi-Iranian .79-Relations." Review of History and Political Science, Vol. 3, No. 2, pp. 69

30. Salloukh, Bassel F. 2013. The Arab uprisings and the geopolitics of the Middle East. The international spectator. vol. 48. no. 2: 32-46.
31. Terrill, W. Andrew. 2011. The Saudi-Iranian rivalry and the future of Middle & East security. ARMY WAR COLL STRATEGIC STUDIES INST CARLISLE BARRACKS PA.
32. مرجع سابق، تيريل، 2011.
33. Ibish, Abdel Monem Said Aly and Hussein. 2016. Egypt-GCC Partnership: Bedrock of Regional Security Despite Fissures. The AGSIW Gulf Rising Series. vol. 11: 1-22.
34. Al-Faisal, Turki. 2016. Mr. Obama, we are not 'free riders'. Arab News. 14 & Mar.
35. Echague, A. 2014. Emboldened yet vulnerable: The changing foreign policies of Qatar and Saudi Arabia. FRIDE Working Paper. no. 1.
36. مرجع سابق، إيبيش، 2016 &
37. مرجع سابق، هويدن، 2015
38. Aras, Bülent, Richard Falk. 2015. Authoritarian 'geopolitics' of survival in the Arab Spring. Third World Quarterly. vol. 36. no. 2: 322-336.
39. Gaub, Florence. 2016. An Arab NATO in the Making Middle Eastern Military Cooperation Since 2011. Carlisle: US Army War College-Strategic Studies Institute Carlisle United States.
40. Alajmi, Zafer Muhammad. 2014. Gulf Military Cooperation: Tangible Gains or Limited Results? Gulf Cooperation Council's Challenges and Prospects. AlJazeera Center for Studies. vol. 47: 47-58.
41. مرجع سابق، جوب، 2016 &
42. Alsiri, Faisal Mohammed. 2015. Gulf Cooperation Council: Arabian Gulf Cooperation Continues Defense Forces (Peninsula Shield Force). School of Advanced Military Studies United States Army Command and General Staff College Fort Leavenworth. Kansas.
43. Al Jabri, Maisa Mohammed Abdullah. 2017. Gulf Security: Peninsula Shield Force and Iran. Third International Security Conference 15 th of March 2017. https://www.researchgate.net/profile/Maisa_Aljabri/publication/316666885_Gulf_Security_Peninsula_Shield_Force_and_Iran/links/590af988458515ebb4a6bda1/Gulf-Security-Peninsula-Shield-Force-and-Iran.pdf.
44. نجم الدين أجار، الأمن والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط في أحداث الربيع العربي: السعودية نموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية الفردية والمجتمعية، خريف 2018، المجلد 8، العدد 16، ص 139-171.
Acar, Necmettin. 2018b. Arap Baharı Sürecinde Ortadoğu'da Güvenlik ve Dış Politika: Suudi Arabistan Örneği. Birey ve Toplum Sosyal bilimler Dergisi, Güz 2018. cilt 8. sayı 16. sayfa 139-171.
45. مرجع سابق، العجمي، 2014؛ جوب، 2016.
46. مرجع سابق، جوب، 2016.
47. مرجع سابق، أجار، 2018.
48. Jenkins, Brian Michael. 2016. A Saudi-Led Military Alliance to Fight Terrorism.

Welcome Muscle in the Fight Against Terrorism, Desert Mirage, or Bad Idea. pp. 1.
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE189/RAND_PE189.pdf.

45. Bhattacharjee, Dhrubajyoti. 2016. The Saudi Led Islamic Alliance: An Assessment. ICWA Issue Brief. https://icwa.in/pdfs/IB/2014/TheSaudiLedIslamicAllianceIB13052016.pdf.
46. مرجع سابق، جوب، 2016.
47. مرجع سابق، جانر، 2013، 37.
48. مرجع سابق، جنكيز، 2016.
49. جرى هنا تقليد نموذج الناتو، إذ خُوِّلت الدولة الأكثر إسهامًا في قوات درع الجزيرة أمر اختيار قائدها رفيع المستوى.
50. منطقة حفر الباطن تقع في المحافظات الشرقية الغنية بالبترول، ويشكّل الشيعة فيها 55 % من سكانها.
51. مرجع سابق، السيّري، 2015.
52. نجم الدين أجار، مبادرة الرياض في الأمن الإقليمي ليس واقعيًّا.
https://www.aa.com.tr/tr/analiz-haber/riyadin-bolgesel-guvenlik-girisimleri-gercekci degil/1318445
53. Manjang, Alieu. 2017. Beyond the Middle East: Saudi-Iranian Rivalry in the Horn of Africa. International Relations. vol. 5. no. 1: 46-60.
54. Bastaoros, Youssef Tarek. 2015. The Saudi reaction to the Arab revolts: the paradoxical Saudi policy towards the Arab Spring. Master Thesis, The American University in Cairo. pp. 48-51.
& مرجع سابق، جوب، 2016
55. مرجع سابق، أربوغا، 2016.
56. مرجع سابق، جنكيز، 2016.
57. مرجع سابق، بهات تشارجي، 2016.
58. Sial, Safdar. 2016. Emerging dynamics in Pakistani-Saudi relations. https://www.files.ethz.ch/isn/195227/202d14d49238cab72b99e625383101d3.pdf.
59. المرجع السابق، سيال، 2016.
60. مرجع سابق، بهات تشارجي، 2016؛ جوب، 2016.

SETA BOOKS

تنظيـم غـولـن
والمحاولـة الانقلابية

رمضـــان يلـــدرم

setavakfi setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org
+90 (212) 395 11 00

SETA

المواجهة الإيرانية الإسرائيلية في سوريا بين حدود الأمن وحدود النفوذ

بوزيدي يحيى*

ملخص: فرضت الأزمة السورية على إيران وإسرائيل الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة بعد عقود من حروب الوكالة التي حقّقت إيران من خلالها أهدافًا كبيرة بخسائر قليلة جدًّا، فقد رأت إسرائيل في الوجود العسكري الإيراني بالقرب من حدودها تهديدًا مباشرًا لأمنها، فاستهدفت القواعد الإيرانية في سوريا. دفعت هذه التطورات إلى التساؤل عن المنحى الذي قد تأخذه تلك المواجهة واحتمالات تطورها إلى حرب شاملة. يناقش هذا البحث مختلف وجهات النظر، ويقدّم تصورًا لها من مدخل الحدود السياسية، وكيفية تأثيرها في قرار الحرب بالنسبة للطرفين.

* جامعة جيلالي ليابس، الجزائر

The Iranian-Israeli Confront in Syria: Between the Ambit of Security and Hegemony

BOUZIDI YAHYA*

ABSTRACT The Syrian crisis had forced Iran and Israel to engage in a direct military confrontation after decades of proxy wars, in which Iran achieved large targets with least casualties. Israel sees the Iranian military presence nears its borders as a direct threat to its security, that's why it targets Iranian military bases in Syria. These developments prompted us to question the outcome of this confrontation and the probability of it turning into a total war. This article discusses that issue from the political borders approach and how it affects the war decision for both parties.

* Researcher, Algeria

رؤية تركية
2019 - (8/2)
101 - 83

تعـددت أبعاد الصراع في سـوريا بين القـوى الدولية والإقليمية، وتميّـزت جلها بالحروب غـير التماثليـة، حيث تخوض الدول معارك مع تنظيمات مسـلحة تحسـب بطريقـة ما على جهة دولية توظّفها لخدمة مصالحها الجيوسياسـية، فقد أضحت الجغرافيا السورية ساحة للمواجهة بـين الكثـير مـن الجماعـات المسـلحة بمختلـف أصنافهـا: (المليشـيات الكردية، والمليشـيات الشيعية، وجماعات المعارضة المسلحة السورية، والتنظيمات الجهاديةٌ والمليشيات التابعة للنظام السوري) في مقابل الجيوش النظامية للدول التي يتفاوت حجم انخراطها في المعارك: (جيش الأسـدٌ والجيش الـروسي، والجيش الأمريكي، والجيـش التركي، والجيش الإيـراني، والجيش "الإسرائيـلي")، وكل منها يواجه جماعة تشـكل خطرًا على أمنـه القومي أو مصالحه. غير أن الـصراع لم يبق عند هذا المسـتوى؛ بل كاد في كثير مـن الأحيان أن ينزلق إلى حروب تماثلية، كما حصل بين تركيا وروسـيا عقب أزمة إسـقاط الطائرة الروسـية التي اسـتطاعت قيادة البلدين احتواءهـا، أمـا في الحالـة الإسرائيلية الإيرانيـة فإن حالات الاسـتهداف ليسـت معزولة، كما ترافقها تصريحات من صانعي قرار البلدين للتصعيد والرد.

تغذّي تطورات الصراع السـوري، وتغيّر مواقف القوى الكبرى منه- احتمالات التصعيد تلك، فقد سـارع الاحتلال الإسرائيلي إلى شـّن هجوم على مواقع لإيران وحزب الله في سوريا بعد إعلان واشنطن سحب قواتها من البلد، وقبلها تزامن انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامـب من الاتفاق النـووي، وإعلانه عن عودة العقوبات على إيران، ومطالبتها بالتوقف عن سياساتها التخريبية في المنطقة وإدانة عملياتها- مع تزايد العمليات الإسرائيلية التي استهدفت الوجـود العسـكري الإيراني في سـوريا، وبخاصـة في المناطق القريبة مـن حدودها، إلى جانب تصريحات لرئيس الوزراء الإسرائيلي طالب فيها بضرورة خروج إيران من سوريا.

تترافـق مـع المواجهات العسـكرية المباشرة بـين الطرفين أحاديث عن قرب حرب شـاملة بينهـما، والتي أصبحت مسـألة وقت فقـط وفق ما ذهب إليه العديد مـن المتابعين؛ نظرًا لحجم التهديد الذي باتت تشـكله إيران على إسرائيل انطلاقًا من سـوريا، في المقابل تذهب تحليلات أخـرى إلى أن الحرب لن تخدم مصالح الطرفـين، وأن هناك تقاطعًا بينهما في جملة من الأهداف التي تحول دون تصعيد المواجهة أكثر، ومن هذا المنطلق تَستبعد فكرةَ الحرب الشاملة أساسًا.

انطلاقًـا من الجدل أعلاه تعالج هذه الدراسـة إشـكالية المواجهات العسـكرية بين الاحتلال الإسرائيلي وإيران في سوريا، وتبحث في المدى الذي يمكن أن تصل إليه. تنطلق الدراسة من مقاربة الحدود السياسية وفق منظور جيوسياسي، مستبعدة تطور المواجهات بين الطرفين إلى حرب شاملة. وللإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضية اعُتمِدت خطة مكونة من المحاور الآتية:

المحور الأول: سوريا في الرؤية الإستراتيجية الإيرانية والإسرائيلية

المحور الثاني: الحدود السورية-الإسرائيلية ومسارات الأزمة

المحور الثالث: الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية

المحور الرابع: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية

المحور الأول: سوريا في الرؤية الإستراتيجية الإيرانية والإسرائيلية:

أفضى ظهور الدولة الحديثة مع مميزاتها العسكرية والتنظيمية والاقتصادية والثقافية الذي اقترن بظاهرة القومية[1] إلى تحديد الحدود السياسية في كامل الكرة الأرضية ونهاية التخوم بوصفها حالة قانونية، إلا أنها من الناحية الجيوليتيكية أخذت أشكالًا جديدًا يعبر عنها في التنافس الدولي، سواء في إطاره الاجتماعي أم الاقتصادي أم الأمني. كظهور المناطق الصناعية الحدودية والمناطق الأمنية أو المنزوعة السلاح. وبذلك استمرت العديد من المعضلات التي ميزت العلاقات بين المجتمعات البشرية في المرحلة السابقة للدولة القومية، ولم تستطع الحدود السياسية وضع حد لها، بل على العكس من ذلك تعدّ مشكلات الحدود من أهم أسباب التوتر والاحتكاك بين الدول المتجاورة، وهي تؤثر بصورة فعالة في أوضاع السكان على جانبي الحدود، فقد تكون الحدود ذات تأثير إيجابي في المدن والقرى المجاورة لخطوط التماس، إذا كانت العلاقات الحدودية جيدة، وقد تكون ذات تأثير سلبي إذا كانت هناك خلافات حدودية قائمة.[2]

يظهر تأثير الدولة في مناطقها الحدودية وجوارها الجغرافي في أولوية تمنحها الأمم المتحدة والقوى الدولية في تسوية النزاعات في مناطق نفوذها، والتي تتداخل وتتقاطع فيها مصالح قوى إقليمية ودولية أخرى، تحاول ضمانها بمختلف الوسائل، فما تقوم به أيّ دولة يحفز الدول الأخرى لمجاراتها؛ حماية لأمنها أو تعزيزًا لنفوذها، ونظرًا لضخامة الفوائد الأمنية المترتبة على الهيمنة تجد الدول القوية دائمًا إغراءً لمحاكاة الولايات المتحدة، ومحاولة السيطرة على منطقتها من العالم[3]. وهذا ما يظهره العديد من الأزمات، ومن بينها الحالة السورية التي تتداخل فيها مصالح الكثير من القوى الإقليمية والدولية التي تعمل على توجيه مساراتها وإدارتها بما يخدم مصالحها، ومن بين تلك القوى إيران ودولة الاحتلال الإسرائيلي اللتان انتهجتا سياسات متباينة تبعًا لموقع سوريا في رؤيتهما الإستراتيجية.

أوّلًا: الرؤية الإستراتيجية الإيرانية لسوريا:

قدّم العديد من صناع القرار الإيرانيين تدخلهم في سوريا على أنّه إجراء دفاعي متقدّم لإيران؛ محذّرين من استهداف بلدهم في حال سقوط نظام الأسد، ومن هذ المنطلق أضحت سوريا حدودًا أمنية لإيران، رغم بعد المسافة. لا تخلو وجهة النظر هذه من بعض الوجاهة، لعدة أسباب، لعل أبرزها العداء الذي تبديه الولايات المتحدة للنظام الإيراني، وطرحها فكرة إسقاطه واستهدافه عسكريًّا بوصفها أحد البدائل في التعامل معه، إلى جانب تزايد خطر الحركات الجهادية المنتشرة في المنطقة عمومًا، سواء في أفغانستان أم العراق، ومع سيطرتها على مناطق شاسعة في سورية ستزداد عناصر قوتها ومن ثَمّ مخاطرها، وهذا ما كشفه العديد من التطورات، أهمها سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل في 2014، وبذلك أصبح الخطر على مقربة من حدود إيران، وصار الأمن القومي الإيراني مهدَّدًا، ولذلك لابد من مواجهتها في سوريا والعراق منعًا لوصولهم إلى الداخل الإيراني.[4]

مع وجاهة هذه المسوّغات تبقى سوريا ضمن حدود نفوذ إيران، لا أمنها، والأخير ينحصر بدرجة أولى في حدودها السيادية، ثم في جوارها المباشر، وتحديدًا تلك المسافة التي تتراوح بين 50 إلى 100 كم مع دول الجوار، حيث تنشط جماعات معارضة للنظام الإيراني، كالجماعات الكردية والبلوشية وغيرها من الحركات المسلحة، وقد يستدعي ذلك تدخلها المباشر، وتجاوز سيادة جيرانها؛ حفظًا لأمنها، كما هو حاصل في العراق وأفغانستان بشكل مباشر، والدول الأخرى بشكل غير مباشر، وبالمقارنة بين كل من العراق وسوريا تبدو هنالك تفرقة واضحة في نظر الإيرانيين حول القيمة الإستراتيجية لهما. فإذا كانوا ينظرون إلى العراق على أنه الحديقة الخلفية لإيران، والتي تمتلك الحق لاعتبارات الجوار والتداخل الإثنو-ديني في تعظيم نفوذها السياسي والسيادي فيه، فإن سوريا تعدّ الرصيد الإستراتيجي الذي يسمح لإيران بالتحكم في شرق المتوسط، وهذا الذي يجعلها في قلب الشرق الأوسط، وذلك بتحكمها بأهم المعابر التجارية في العالم.[5] وباستثناء الحجج السابقة تظهر المصالح الإيرانية في سوريا حسابات نفوذ وحضور إقليمي ودولي تدعمه ببناء قواعد متقدمة للحرس الثوري؛ لزيادة أوراق الضغط السياسي على أمريكا والمجتمع الدولي، من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية، والقبول بها على الساحة الدولية، وتأمين وجود النظام الإيراني.[6]

ويُعَدّ النظام السوري أحد أهم أدوات الردع الإقليمي الموسّع لضمان تعزيز أهداف إيران الإستراتيجية ومصالحها الإقليمية في المنطقة، بحيث يمكن توظيفه لإظهار القدرة على تهديد أمن إسرائيل والاستقرار الإقليمي في حال تعرض إيران لضربة عسكرية تستهدف مشروعها النووي، أو على الأقل جعل مثل هذا التفكير مكلفًا للغاية.[7] وقد أدّى الانسحاب الأمريكي من العراق، وميل إدارة أوباما إلى النأي بنفسها عن التدخّل المباشر في أزمات المشرق العربي- إلى تنامي دور الفاعلين الإقليمي، واحتدام الصراع بينهم على النفوذ والسيطرة، وقد تحولت سوريا بعد العراق إلى ساحة رئيسة للصراع.[8] وقد استثمرت إيران علاقاتها مع نظام بشار الأسد من أجل الوصول بنفوذها إلى سواحل المتوسط بمعاونة ميليشيات حزب الله اللبناني،

كما عضدت نفوذها بتحالفها مع الدولة الروسية، بوصفها ثقلًا موازنًا للضغط الأمريكي، واستفادت من ذلك بتثبيت دعائم نظام بشار الأسد، وقد حقّقت عدة مصالح تكتيكية.[9]

ثانيًا: الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية لسوريا:

تنتمي سوريا وفلسطين ولبنان والأردن إلى مجال جغرافي واحد اصطُلِح عليه عربيًّا ببلاد الشام، وهو جزأ من المجال العربي الأوسع، وقد أحدث الاحتلال الإسرائيلي تصدعًا في المجالين بسيطرته على قلبه المتمثّل بفلسطين، وامتداده في مساحة على تماس مع حدود جميع دول المجال الأول، إضافة إلى مصر، وقد فرض البعد الأمني نفسه لطبيعة الكيان الغريب عن المنطقة، وحالة الصراع مع مجتمعاتها؛ لذلك فإن سوريا عمومًا تعتبر ضمن حدود أمن الاحتلال الإسرائيلي، وهضبة الجولان خصوصًا لموقعها الجيوسياسي المهمّ بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن.[10] وإنّ سيطرة الاحتلال على الهضبة عزّزت من قدراته الدفاعية بتمكينه من تحصين أمنه، وجعل موقفه الدفاعي أقوى (تُنظَر الخريطة في الشكل رقم1). وتجدر الإشارة في هذا السياق أن جيشه يُفضّل إطلاق اسم (الجبهة الشمالية) على كل من سوريا ولبنان ومصطلح (الحرب الشمالية) عوضًا عن حرب لبنان الثالثة الذي كان يستخدمه المسؤولون الإسرائيليون حين الحديث عن اندلاع مواجهة جديدة مع حزب الله. ويرجع سبب هذا التفضيل إلى النظرة العامة لإستراتيجية إيران في سوريا ولبنان التي تحاول جعل البلدين قاعدة عمليات متقدمة ضد إسرائيل.[11]

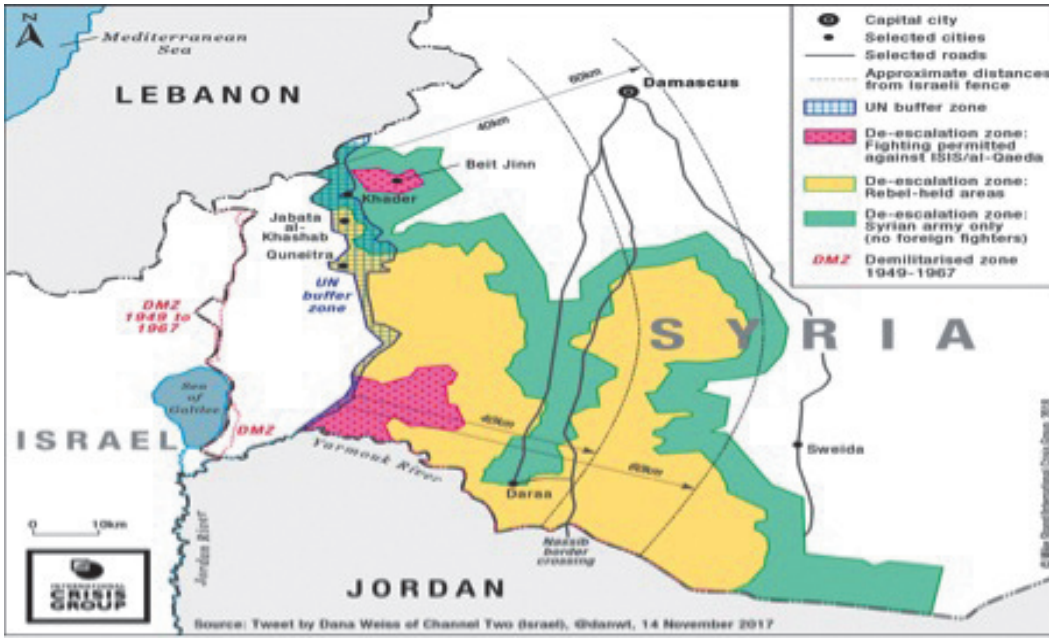

الشكل رقم1 : خريطة منطقة الفصل

المصدر: مجموعة الأزمات الدولية، (إسرائيل) وحزب الله وإيران: منع حرب سورية أخرى، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 188، 08/ 02/ 2018.

أفضى ظهور الدولة الحديثة مع مميزاتها العسكرية والتنظيمية والاقتصادية والثقافية الذي اقترن بظاهرة القومية إلى تحديد الحدود السياسية في كامل الكرة الأرضية ونهاية التخوم بوصفها حالة قانونية إلا أنها من الناحية الجيبوليتيكية أخذت أشكالاً جديداً

دفعت هذه الخلفية إلى تركيز صانع القرار الإسرائيلي على البعد الأمني في تعاطيه مع الأزمة السورية، إذ ثمة العديد من المخاطر التي استشعر حصولها مع بداية الانتفاضة، ووضع سيناريوهات لها، وكيفية التعامل معها، فنظرًا لوجود سوريا ضمن حدود أمن إسرائيل فإنه فور اندلاع الانتفاضة الشعبية تركّز الاهتمام الإسرائيلي حول التهديدات الأمنية التي ستنتج عنها كسقوط النظام، ووصول الإخوان للسلطة، أو افتعال الأسد أزمة معها للالتفاف على الانتفاضة، أو قيام حماس وحزب الله بهجمات عليها، وما هي الخيارات المفضلة لتجنب تلك المخاطر؟[12] كما باتت قلقة في المقام الأول من التأثير الذي تمارسه إيران على مقربة شديدة من حدودها[13]. وبالنسبة للمخاطر التي تشكلها عليها فتتمثل أهمها فيما يأتي:

– الخشية من الوجود الإيراني الدائم في سوريا الذي قد يشكّل خطرًا مماثلًا لخطر حزب الله في لبنان.[14]

– تحويل إيران سوريا ولبنان إلى قاعدة عمليات متقدمة ضد إسرائيل، وهذا يعني أن تصبح الجبهة الشمالية لإسرائيل منطقة نفوذ مباشر لإيران، وهو توسّع على نحو غير مسبوق لدورها الجيوسياسي في المنطقة.[15]

– توسع الوجود العسكري الإيراني في سوريا الذي قد يسمح لها بإنشاء جيش جديد أمام مرتفعات الجولان.[16]

لذلك تتمثل الأهداف الإسرائيلية من تطورات الحرب السورية فيما يأتي:[17]

1 – التقليل من التأثير الإيراني والروسي في سوريا.

2 – منع نقل الأسلحة المتقدمة إلى حزب الله.

3 – منع سوريا من تهديد إسرائيل عسكريًّا، أو السماح لإيران للقيام بذلك.

4 – منع المقاتلين السنة من إقامة البنية التحتية أو قواعد العمليات على طول حدود إسرائيل.

ما يمكن استنتاجه من المقارنة بين الرؤيتين الإيرانية والإسرائيلية لسوريا هو أولوية البعد الأمني في حالة الاحتلال الإسرائيلي، على عكس إيران التي تتقدم في حالتها الحسابات الجيوسياسية على الاعتبارات الأمنية التي تبقى هامشية، كما تظهر المنطقة الحدودية الإسرائيلية السورية (محافظة القنيطرة) مجالًا للتنافس أكثر تعقيدًا من غيره من المناطق السورية على أهميتها؛ وذلك لمحوريته في الأمن القومي الإسرائيلي، ويمكن الانطلاق منه بوصفه مؤشرًا على التمايز بين الرؤيتين من جهة، ومحددًا لطبيعة وحجم المواجهة بين الطرفين من جهة أخرى.

المحور الثاني: الحدود السورية-الإسرائيلية ومسارات الأزمة

سعت القوى المتصارعة للسيطرة على المنطقة الحدودية بين سوريا وإسرائيل، وتحديدًا محافظة القنيطرة، وتبادلت مختلف الأطراف الاتهامات بالتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي، وقد كان للجولان دور في الأحداث منذ بدايتها، وبتتبع كرونولوجيا الحرب؛ يظهر أنه فور اندلاع المظاهرات انخرطت المحافظة فيها؛ حيث سارع أبناء القنيطرة في قرى عدة إلى تنظيم تظاهرات سلمية تهتف لرفع الظلم عن أهالي درعا، فوُوجهوا على غرار المناطق الأخرى بالشدّة والقمع من جانب قوات النظام،[18] في المقابل حاول الأخير استغلال الموقف لصالحه بتوظيف القضية الفلسطينية؛ حيث سيّرت بعض المظاهرات نحو الجولان تحت عنوان "مسيرة العودة" بمناسبة ذكرى "يوم النكبة" بالتزامن مع مظاهرات مماثلة في غزة والضفة الغربية، وقد عبر مدنيون خط الهدنة، وقتل الجيش الإسرائيلي أربعة أشخاص وأصاب 60 شخصًا آخر بجروح.[19]

مع الاتجاه للعمل العسكري، شكّل بعض أبناء القرى في القنيطرة كتيبة سموها "أسود الجولان"،[20] وخلال السنة التالية دارت المعارك في ريف القنيطرة على غرار المحافظات الأخرى التي باتت تسيطر المعارضة على أريافها بينما احتفظ النظام بمراكز المدن، وبعد الانتكاسات العسكرية أُجبر الأسد على سحب 20 ألف جندي سوري من الجولان للدفاع عن دمشق عام 2013، وهذا أدّى إلى فراغ أمني؛[21] استغلته قوى المعارضة التي أحرزت قواتها تقدمًا، وباتت تسيطر على نحو 80 ٪ من مساحة محافظة القنيطرة غير المحتلة من (إسرائيل)، ولم يتبق بيد النظام سوى بلدتي "البعث" و"خان أرنبة" في مركز المدينة، فضلًا عن بلدة جباتا الخشب التي تدور فيها اشتباكات بين الجانبين.[22] كما سيطر مقاتلو المعارضة السورية ممثلة في "جبهة النصرة" و"جبهة ثوار سورية" وحركة "أحرار الشام"، على معبر القنيطرة، في الجانب السوري من هضبة المجولان المحتلة من إسرائيل، بعد ساعات على إعلانهم بدء معركة "الوعد الصادق"، للسيطرة على مواقع تابعة لقوات النظام في ريف القنيطرة الجنوبي.[23] ودفعت المواجهات قوات حفظ السلام العاملة على الحدود بين إسرائيل وسوريا في مرتفعات الجولان، إلى مغادرة مواقعها على الجانب السوري والانتقال إلى مناطق يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي.[24]

بعد سقوط معظم محافظة القنيطرة بأيدي مقاتلي المعارضة، بقي للنظام "خط دفاع"، في قرى جبل الشيخ الحدودية مع لبنان، التي تطوع آلاف من أبنائها، وأبرزها قرية حضر، لمساندة قوات النظام، فضلًا عن بلدات غرب دمشق، كالمعضمية وقطنا وسعسع، وفيها قوات كبيرة تابعة للنظام.[25] وأهم القطع العسكرية للنظام في المحافظة هي اللواء 68، واللواء 61 مدرع، واللواء 90، الذي يضمّ في الواقع تعزيزات تُقدّر بلواء إضافي آخر؛ أي بما يصل إلى نحو 5 آلاف عنصر، وانضمت إليه تعزيزات من حزب الله ومن القرى الدرزية في المنطقة، تحت مسمى "اللجان الشعبية"، يناهز عددها 5 آلاف عنصر أيضًا.[26] وأضحت السيطرة على الأراضي السورية المحاذية لخط الهدنة مقسمة بين ثلاث مجموعات وتحالفات: جيش خالد بن الوليد (كتيبة شهداء اليرموك سابقًا)، المبايع لتنظيم الدولة الإسلامية، في الجزء الجنوبي من محافظة القنيطرة؛ وجبهة النصرة (الآن جزء من هيئة تحرير الشام، وسابقًا الفرع السوري للقاعدة)، وقوات معارضة أخرى، على طول الجزء الأوسط من خط

الهدنة (بما في ذلك مدينة القنيطرة) والنظام وحزب الله وحلفاؤه الدروز في شمال المحافظة، وبشكل أساسي في حضر.[27]

عقب التدخل الروسي الذي غيّر موازين القوة كليًّا، وبدأت المعارضة تخسر جلّ مناطق سيطرتها جاء الدور على محافظة القنيطرة في نهاية 2017 وبداية 2018؛ التي بات النظام في مطلعها يسيطر -بعد استسلام المعارضة- على منطقة مثلّثة على تقاطع الحدود السورية اللبنانية الإسرائيلية (يُنظَر الشكل رقم2). هذا التطور يعني أن المقاتلين الأجانب (بمن فيهم المدعومون من إيران) يمكن أن يتمركزوا على بعد 5 كم من السياج الإسرائيلي. لذلك بات المسؤولون الإسرائيليون يخشون من أن يستغل حزب الله هذا التحول لبناء بنية تحتية هجومية في مرتفعات الجولان.[28]

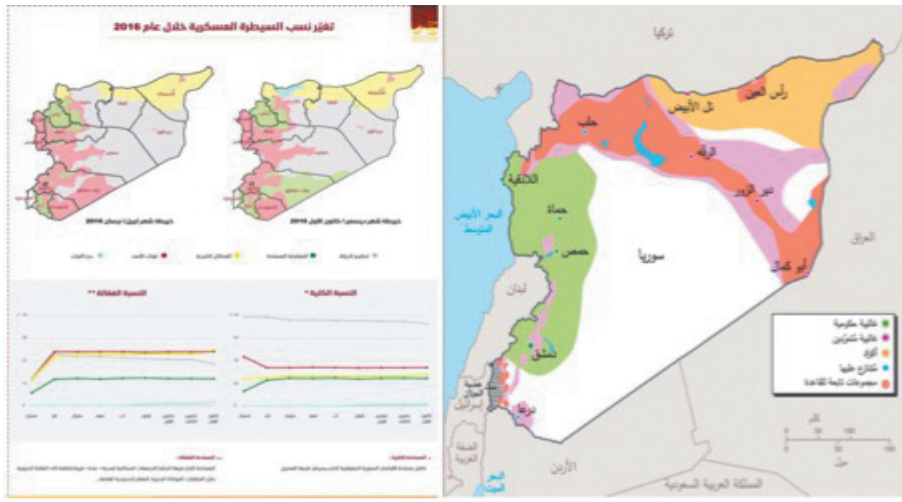

خريطة النفوذ العسكري في سورية 2013

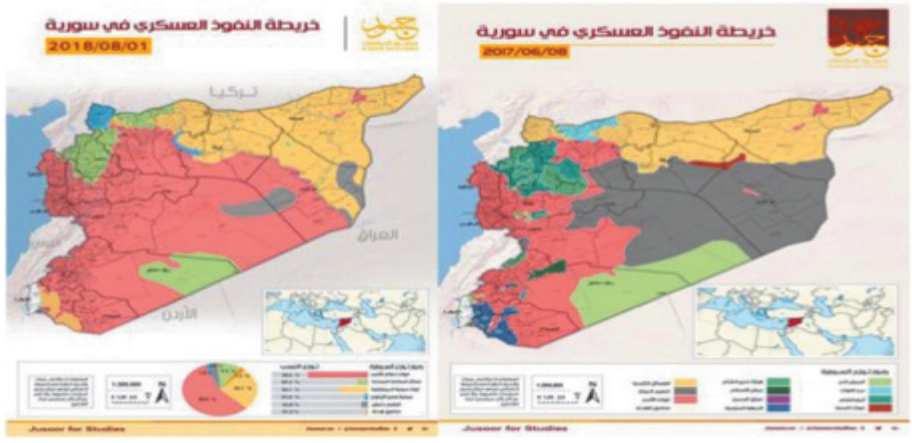

الشكل رقم2: مجموعة خرائط توضح حجم السيطرة والنفوذ العسكري بين الأطراف المتصارعة في الأزمة السورية
المصدر: براين مايكل جنكينز، ديناميكيات الحرب الأهلية السورية، مؤسسة راند، ومركز جسور للدراسات.

المحور الثالث: الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية

شكّلت الأزمة السورية التي تحولت إلى حرب أهلية مأزقًا غير مسبوق لصناع القرار والمسؤولين الأمنيين الإسرائيليين، ونظرًا لنفورها من جميع أطراف الصراع؛ فإن إسرائيل اختارت ألا تختار بين النظام المدعوم من إيران والمعارضة المجزّأة التي أصبحت مع تصاعد الحرب أكثر تطرفًا. بدلًا من ذلك حافظت لنفسها على مسافة من الدوامة بانتظار رؤية من سيخرج منتصرًا.[29] وسعت منذ بداية الصراع المسلح إلى عدم الانخراط الكامل بمجرياته، لكنها بالمقابل وضعت خطوطًا حمراء عمدت إلى تطويرها مع مرور الوقت، بشكل يتناسب من طرف مع استنزاف القوى المتقاتلة وعلى رأسها إيران ووكلاؤها، وبما يؤدي إلى إضعاف سوريا من حيث البنية التحتية العسكرية والاقتصادية والسياسية من طرف آخر.[30] وفي هذه الأثناء ركّزت على كيفية المحافظة على الأمن والاستقرار، خصوصًا في شمال البلاد، مع اشتداد حدة العنف على طول خط الهدنة.[31]

خلال سنوات الأزمة كان السلوك الإسرائيلي محصورًا في مهام دفاعية مرتبطة بتأمين حدوده من أي هجمات، ولم يسعى لأي تغيير سياسي أبعد من ذلك رغم أن الفرص كانت مواتية له. وكانت أولوية الاحتلال الإسرائيلي لحدود أمنه التي تتمثل تحديدًا في مسافة تقارب حوالي 60 كم، وجل أعماله جاء ضمن هذا السياق، تماشيًا مع بيان نتنياهو في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥؛ حيث صرّح في جلسة الجمعية العامة أن "(إسرائيل) سوف تستمر في الاستجابة بقوة لأي هجمات ضدها من سوريا"[32]. فمع بداية القتال وحتى تدخل روسيا العسكري في سبتمبر 2015 سعى المسؤولون الإسرائيليون لإقامة منطقة عازلة –خالية من أي قوات معادية، ومن ذلك جيش الأسد الذي رأوا فيه امتدادًا لجيش طهران– لمسافة تُقدَّر بعشرين كيلومترًا،[33] ومنذ أواخر عام 2012، استجابت لطلقات المدفعية عبر الحدود إلى أراضيها، حتى عندما كانت تلك الحوادث غير متعمدة. وفي سبتمبر 2014 استخدمت صواريخ الدفاع الجوي باتريوت لإسقاط طائرة تابعة لسلاح الجو السوري عبرت المجال الجوي الإسرائيلي، وفي مارس وأبريل 2015، على سبيل المثال، قتلت مسلحين يضعون قنابل على الجانب الإسرائيلي من سور الجولان.[34] وحتى سبتمبر 2016 تمثلت السياسة الإسرائيلية في الرد ضد النظام على أي قصف طائش استنادًا إلى حقيقة أنه هو السلطة ذات السيادة. لكن عندما بدأت المجموعات المسلحة الواقعة تحت الضغط بإطلاق النار باتجاه الجولان المحتل لاستثارة رد ضد النظام بدأت إسرائيل بإطلاق النار عليها أيضًا.[35] ولم تغفل القوة الناعمة لحماية حدودها؛ فمنذ عام 2013 وهي تقدم المساعدات –الغذاء والثياب، والبطانيات، وحليب الأطفال والمساعدات الطبية– لسكان شريط ضيق من الأرض داخل سورية شرق الجولان المحتل.[36]

تماشيًا مع إستراتيجيته الأمنية قام الاحتلال الإسرائيلي بعمليات عديدة في مواقع أبعد عن حدود أمنه المباشرة (60 كم) ولكنها لم تخرج عن الأولوية الأمنية؛ حيث استهدف قوافل تنقل أسلحة نوعية لحزب الله بعدما تحولت سوريا إلى محطة عبور للأسلحة التي تشكل تهديدًا لحدود أمن الاحتلال الإسرائيلي مع لبنان. وبحسب الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية

الإسرائيلية ياكوف كاديمي نفّذت (إسرائيل) ما لا يقلّ عن 100 هجمة جوية على أهداف في سوريا (يُنظَر الشكل رقم3). والمعروف على نطاق واسع أن الإسرائيليين توصلوا إلى ما يشبه الاتفاق الضمني مع الروس منذ بدء التدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية خريف 2015 على أن لإسرائيل حق الدفاع عن أمنها في سوريا، خصوصًا ما يتعلق بالتهديدات التي تشكّلها إمدادات السلاح لحزب الله عبر الأراضي السورية. ولذا فإن الهجمات الجوية الإسرائيلية على أهداف ذات صلة بإمدادات السلاح لحزب الله أو محاولة عناصره التمركز بالقرب من الحدود السورية مع فلسطين المحتلة لم تتوقف لا قبل انطلاق الثورة السورية ولا بعدها، ولا قبل التدخل الروسي المباشر ولا بعده.[37] وكانت أولى الضربات الإسرائيلية على سوريا في 30 يناير 2013، وتجاوز عدد الضربات 30 هجومًا، لكن الحكومة الإسرائيلية لا تعترف أبدًا بالضربات الفردية التي تنفذها، ويندرج هذا التكتم ضمن سياسات إسرائيل الأمنية في التعامل مع الهجمات التي تنفذها في سورية، ويُلاحظ هذا الأمر مع استهداف المفاعل النووي قرب دير الزور في عام 2007 حيث لم تعترف إسرائيل بذلك حتى 21 مارس 2018.[38]

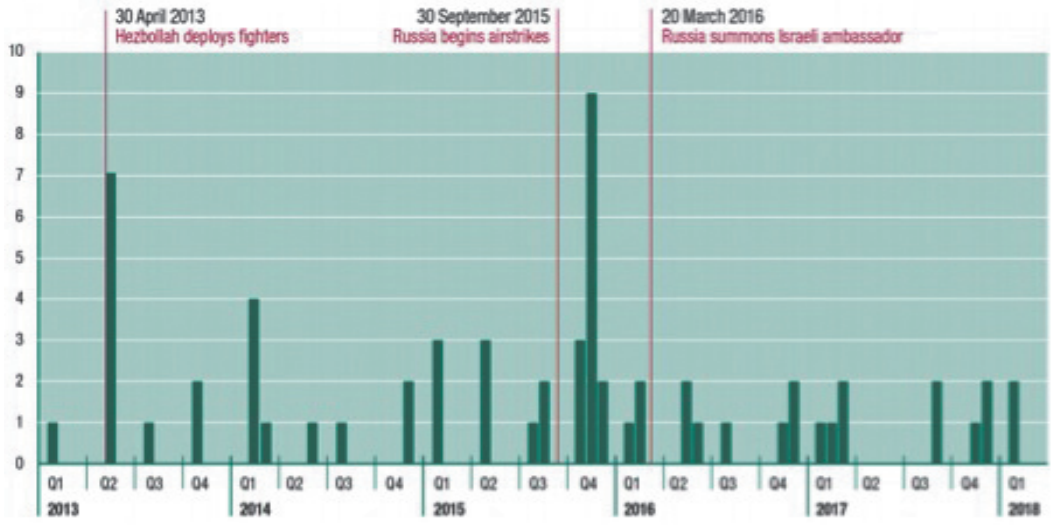

الملحق رقم3: الغارات الإسرائيلية الجوية التي شُنّت على سورية

المصدر: مجموعة الأزمات الدولية، (إسرائيل) وحزب الله وإيران: منع حرب سورية أخرى، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 188، 08/ 02/ 2018

يُظهر كل هذه الوقائع كيف كان البعد الأمني هو الموجه الأساسي لسلوك صانع القرار الإسرائيلي، فما تسعى إليه إسرائيل، في هذه المواجهة العسكرية السياسية معًا هو أن تمنع طهران من استخدام العمليات العسكرية، ولو المحدودة، لتعكير صفو الأمن الإسرائيلي. لكنها لا تمانع في أن تبقى طهران في سوريا، وتشغل كل ميادين النشاط فيها، بل إنها تشجع عليه. وكل ما يهمّها تأمين شريط حدودي على مدى 40 كم من حدودها، خال من الوجود الإيراني، إضافة إلى القضاء على مخازن الأسلحة الإستراتيجية الإيرانية التي تهدد أمنها. أي تطبيق ما

ضمن لها الأمن والاستقرار، بعد توقيع التفاهم في جنوب لبنان في 2006، والذي قضى على عمليات حزب الله تمامًا في شمال فلسطين المحتلة.[39]

تجلت هذه الإستراتيجية أكثر عقب انكفاء المعارضة وبسط نظام الأسد سيطرته على مواقعها، إذ يحاول الاحتلال الإسرائيلي إعادة الأوضاع لما كانت عليه قبل 2011، وذلك بمنع أي وجود عسكري إيراني في سوريا بشكل عام، وبالقرب من حدودها بشكل خاص، فمنذ أن تمكّن النظام السوري بمساعدة إيران وروسيا من قلب ميزان القوى لصالحه؛ ازدادت وتيرة الاستهداف الإسرائيلي داخل سوريا ولاسيّما بعد السيطرة على مدينة حلب شمال البلاد، وذلك لمنع إقامة مراكز عمليات تابعة لإيران ووكلائها على الشريط الحدودي مع إسرائيل، أو على مقربة من منطقة الفصل، ولذلك استهدفت في يناير 2015 قافلة كان على متنها جنرال إيراني ومقاتلون من حزب الله، وفي هذا الصدد تبدي تخوفًا من قاعدة الكسوة الواقعة جنوب سوريا التي أنشأتها إيران، وانكشف أمرها في 11 نوفمبر 2017، وسارع الطيران الإسرائيلي لقصفها في 3 ديسمبر 2017. وفي مطلع 2018، حصل تصعيد أكبر من حيث بنود الاستهداف، فبعد هجوم التاسع من أبريل من العام نفسه، ضربت في 29 من الشهر نفسه مواقع داخل سوريا تتبع لإيران، معظمها تقع في محافظة حماة، وهي مقر القوات الإيرانية في مركز نهر البارد، وموقع آخر في منطقة "تقسيس" قرب مدينة حلب، ومقر "اللواء 47"، كما استُهدِف موقع آخر جنوب محافظة حلب. كما أن من بين الأهداف الرئيسة لاستهداف مطار T4 العسكري في فبراير وأبريل –2018 منع إيران من امتلاك قدرات دفاعية لطائرات غير مأهولة تقوم بالاختراق المستمر لمنطقة الفصل الحدودية.[40]

ترافقت الهجمات العسكرية مع نشاط دبلوماسي إسرائيلي ضد الوجود العسكري الإيراني في سوريا تمحور أساسًا حول المطالبة بمنطقة عازلة جديدة خالية من القوات الأجنبية لحماية منطقتها العازلة الأصلية. وهو شبيه باتفاقية "فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل لعام 1974" للحفاظ على منطقة الفصل بين قوات النظام السوري وجيش الاحتلال الإسرائيلي، ستمتد هذه المنطقة العازلة بعمق 40 كم في الأراضي السورية وصولًا تقريبًا إلى طريق درعا دمشق، وإلى أبعد حتى من منطقة الحظر التي اتفقت الولايات المتحدة وروسيا والأردن عليها.[41] وهو مطلب قدمته إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية قُبَيل توقيع مذكرة خفض التصعيد في الجنوب السوري في 11 نوفمبر 2017، الذي لا يبعد إيران ووكلاؤها غير السوريين سوى مسافة تتراوح بين 15 و30 كيلومترًا عن الحدود الإسرائيلية. ومع أن واشنطن قد تتفق مع تل أبيب بأهمية إنشاء منطقة عازلة بمسافة تصل إلى 50 كيلومترًا، لكن سير التفاهمات مع الجانب الروسي لم يسمح بذلك، ومن جانب آخر لا تبدو إسرائيل واثقةً بأن وكلاء إيران من غير السوريين لن يتقربوا من المنطقة المحددة، وبناءً عليه يأتي تفسير مسارعتها إلى الإعلان أنها ليست ملزمة باتفاق تخفيف التصعيد، وستحافظ على حريتها في العمل وسط التهديدات الناشئة.[42] وقد نص اتفاق "منطقة خفض التصعيد" التي أُنشِئت برعاية الأردن وروسيا والولايات المتحدة على بقاء حزب الله والمليشيات الأخرى بعيدة عن خط الهدنة. ومع ذلك

اعترضت عليه إسرائيل؛ لأنه لم يأخذ في الحسبان مصالحها الأمنية، ويخلق وضعًا مقلقًا في جنوب سورية.[43]

المحور الرابع: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية

انتماء سوريا إلى حدود نفوذ إيران لا إلى حدود أمنها لا يعني التفريط بها، وعدم استخدام القوة العسكرية لحماية حلفائها هناك، غير أن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه إيران في ذلك هو الفاصل بين المجالين، لذلك ازدادت وتيرة التدخل الإيراني في سوريا مع تصاعد العنف، وتحوّل الثورة السلمية إلى مسلحة تحت ضغط الحاجة للدفاع عن النفس من بطش نظام الأسد، وخلال الحرب الممتدة منذ 6 سنوات قُتِل من الإيرانيين العديد من الجنرالات وأصحاب الرتب العالية في المعارك الدائرة في سوريا، ومن الصعب تقدير خسائر إيران البشرية، حيث تحتفظ إيران بهذه المعلومات لدى الهيئة حمايةً للقيم المقدسة التابعة لرئاسة الأركان الإيرانية.[44] كل هذه الخسائر لا يقتضي بالضرورة مواجهة شاملة مع الاحتلال الإسرائيلي؛ لأن إيران تربطها باستهدافها العسكري المباشر بوصفه سلوكًا دفاعيًّا عن أمنها القومي، ومن ثَمّ فإنه مهما كان حجم الاستهداف العسكري الإسرائيلي لها في سوريا يمكن تقبّله وتجاوزه والردّ عليه بطرق غير مباشرة، ولن يدفع بالضرورة إلى فتح حرب شاملة معها، على العكس في حالة الهجوم عليها سواء بتوجيه ضربات محدودة لبرنامجها النووي أو شاملة لإسقاط النظام؛ فإنها لن تتوانى في توظيف كلّ ما تمتلكه من أدوات عسكرية سواء في سوريا أم غيرها من دول المنطقة. وهذا ما تعضده في المقابل المطالب الإسرائيلية التي تركز على التواجد العسكري الإيراني في سوريا لا السياسي، ناهيك عن عدم اعتراضها على بقاء الأسد في السلطة مع إدراك التحالف الإستراتيجي الذي يربطه بإيران وحزب الله، لمعرفتها أن أي نظام سياسي جديد قد يشكّل خطرًا عليها بالمقارنة مع نظام الأسد الذي خبرت سياساته خلال العقود الأربعة الماضية، سواء في عهد الأب أم الابن. وهذا ما أظهره موقفها من اتفاقية التعاون العسكري بين إيران وسوريا التي كان من أهم بنودها إعادة بناء القوات المسلحة والصناعات العسكرية الدفاعية السورية،[45] ففي رد فعل على ذلك جددت إسرائيل تهديداتها بمهاجمة الأهداف العسكرية للميليشيات الإيرانية في سوريا، ومواقع ميليشيا أسد الطائفية، وقال وزير الاستخبارات الإسرائيلي يسرائيل كاتز: إن (إسرائيل) "سترد بقوة ضدّ أيّ هدف إيراني في سوريا يمكن أن يهدّد أمن اسرائيل، وإذا تدخلت الدفاع الجوية التابعة لنظام الأسد فستدفع ثمن ذلك"[46]

تستند فرضية الحرب الشاملة بين إيران وإسرائيل في سوريا والتي قد تتطور إلى حرب إقليمية- إلى المواجهات التي حصلت بين الطرفين، وما يصدر من الإسرائيليين عن التحركات العسكرية الإيرانية في سورية الموجهة ضدّها ينطلق من حقائق واقعية، فإيران بدورها تدرك أهمية الحدود الإسرائيلية في الصراع السوري، وسعت هي الأخرى للتموضع عسكريًّا بالقرب منها، فتدخّلها لدعم نظام الأسد ومنع سقوطه لم يمنع في الوقت نفسه من السعي لتعزيز قدرات حزب الله وغيره من المليشيات في لبنان وداخل سوريا ببناء قواعد، والانتشار بالقرب من الحدود السورية الإسرائيلية، وبخاصة مع قوى محلية استعدادًا لأي مواجهة محتملة.[47]

شكّلت الأزمة السورية التي تحولت إلى حرب أهلية مأزقًا غير مسبوق لصناع القرار والمسؤولين الأمنيين الإسرائيليين ونظرًا لنفورها من جميع أطراف الصراع فإن إسرائيل اختارت ألا تختار بين النظام المدعوم من إيران والمعارضة المجزّأة التي أصبحت مع تصاعد الحرب أكثر تطرفًا

وكانت المنطقة الحدودية إحدى الجبهات التي حاولت إيران إيجاد موطأ قدم لها فيها، ومن المواقع التي سيطرت عليها مبكرًا، "تل كروم" الذي كان نقطة لقوات "الأمم المتحدة" قبل أن يصبح تحت سيطرة قوات "حزب الله" و"فوج الجولان" وتتخذه نقطة متقدمة لها، بعد انسحاب عناصر "الأمم المتحدة" منه نهاية عام 2012.[48] وبعد أحداث "بيت جن" واتفاق التهجير القسري الذي أشرفت عليه ايران بكل ثقلها في منطقة الحرمون والذي أدى إلى وصول "حزب الله" المدعوم إيرانيًا إلى نقاط على مشارف الحدود الإسرائيلية وسيطرته على طرق تربط الجنوب اللبناني بمواقع في ريف القنيطرة. وتسعى ميليشيات إيرانية، للاستحواذ جغرافيًا على جيوب التهريب القديمة في منطقة جبل الشيخ من بيت جن وحرفا وقرية حضر الموالية للنظام، وعلى سلسة تلال مهمّة تعدّ تهديدًا مباشرًا لـ(إسرائيل).[49] وقد أمر قائد فيلق القدس قاسم سليماني بتعزيز القوات المقاتلة في القيادات والتمركزات التابعة لإيران وسوريا في الجنوب السوري، ومن بينها القيادة المشتركة لإيران وحزب الله في خان أرنبة قرب القنيطرة، وجُلبت منظومات إيرانيّة حديثة مضادّة للطائرات إلى جميع هذه القيادات السابقة، وأرسلوا ثلاثة ألوية من المقاتلين تابعة لفيلق القدس إلى القنيطرة، كذلك دفع النظام السوري بقوات إلى القنيطرة أيضًا من الفرقة الرابعة المدرعة، ووزع زيه الرسميّ على جميع عناصر حزب الله الموجودين في المنطقة، ليبدو جميع مقاتلي الحزب كأنهم جنود في الجيش السوري.[50]

لا يعكس الوجود العسكري الإيراني على مقربة من الحدود الإسرائيلية بالضرورة رغبة منها في مواجهة شماله بقدر ما يعبّر عن توجيه رسائل سياسية تأكيدًا للسيطرة على الأرض، بدليل أنه رغم الضربات العديدة التي وُجّهت من طرف الإسرائيليين إلى قوات (الأسد، وإيران، وحزب الله) إلا أن هؤلاء الحلفاء لم يقوموا مجتمعين أو بشكل منفرد بأيّ ردّ فعل حقيقيّ، إذ لم يتجاوز ردّهم عدد أصابع اليد الواحدة على مئات الهجمات الإسرائيلية، فضلًا عن أن ترتقي إلى درجة التصعيد الشامل رغم توفر الغطاء القانوني الدولي الذي يتيح لكلّ دولة الدفاع عن نفسها، وبعد تجاوز خطر السقوط التامّ مع التراجع الكبير للمعارضة فإن احتمالات الحرب الشاملة تتضاءل أكثر، وبخاصة عند الأخذ بعين الاعتبار محاولات تأهيل الأسد وإعادته للشرعية الدولية، وضمن هذا السياق تأتي محاولات السيطرة على الحدود مع (إسرائيل).

تجدر الإشارة إلى أن حزب الله هو الآخر تعامل مع الحرب في سوريا وفق مقتضيات الأمن، ففي المرحلة الأولى التي تكتّم فيها الحزب عن تدخله العسكري وانكشف بسقوط أفراد من أعضائه وتشييعهم؛ قدّم حسن نصر الله تفسيرًا بالقول: إن ثمّة حوالي عشرين بلدة لبنانية، تقع داخل الحدود السورية، تعرضت لهجوم من قبل الجيش السوري الحر فاضطر سكانها، وبعضهم أعضاء في حزب الله للدفاع عنها. كما أنه سوّغ تدخله بالتهديدات التي تواجه لبنان في حالة تمدّد الجماعات الجهادية في الداخل، من هنا فإن سلوكه شكل من الحرب

الوقائية أو الاستباقية، خصوصًا مع تسجيل عمليات تفجير وإحباط أخرى. ففي 25 مايو 2013 قال نصر الله: إنّه يقاتل حلفاء (إسرائيل) في سوريا دفاعًا عن لبنان والقضية الفلسطينية التي ستضيع إذا سقط النظام السوري، وبأنها حرب استباقية؛ لأن "التكفيريين" توعدوه بالزحف إلى معاقله في لبنان بعد انتصارهم على نظام الأسد.[51] وحتى مايو 2012 قال مسؤول رفيع في حزب الله: لم نقاتل ولن نقاتل في سوريا، قبل انخراطه العلني في معركة القصير عام 2013.[52] وقد حاولت المعارضة السورية المسلحة وخاصة جبهة النصرة إجبار حزب الله على الانسحاب من الحرب السورية بنقل حربها ضده إلى العمق اللبناني، واستهداف حاضنته الشعبية، وذلك من خلال التفجيرات المتنقلة التي ضربت الضاحية الجنوبية وبعلبك، حيث المعاقل الأساسية للحزب، إضافة إلى سلسلة من العبوات التي لاحقت بعض مواكب مسؤوليه ومقاتليه، فضلًا عن رمي بعض القرى المؤيدة للحزب والمحاذية للحدود ببعض الصواريخ على فترات.[53]

الخلاصة:

سوّق نظام الأسد وإيران وحزب الله ما يحصل في سوريا على أنّه مؤامرة خارجية تقودها الولايات المتحدة وإسرائيل، وكثيرًا ما اتّهمت المعارضةَ بالعمالة لتل أبيب، وكانت مضامين هذا الخطاب وما يماثله الصادر عن الاحتلال الإسرائيلي والضربات العسكرية التي قام بها الأخير- من الدلائل التي جعلت بعض التحليلات تذهب إلى احتمال تطور المواجهة بين الطرفين إلى حرب شاملة، تنتقل إلى الإقليم كافة بعد أن تُحرّك إيران مختلف القوى المساندة لها والتي تتكون أساسًا من ميليشيات وخلايا نائمة تنتشر في المنطقة -وفي مقدمتها حزب الله اللبناني- التي ستُنظّم للمواجهة؛ استجابة للأوامر التي تصدرلهامنطهران.

على عكس هذه التوقعات خلصت الدراسة بعد استعراض الأهمية الجيوسياسية لسوريا بالنسبة لإيران و(إسرائيل)، وإستراتيجيتهما تجاه الأزمة التي تعيشها منذ 2011 إلى أن حسابات الطرفين أكثر عقلانية من المجازفة بالتورط في حرب شاملة يصعب التحكم في مخرجاتها أمام التعقيدات السياسية والاقتصادية والديمغرافية التي تميّز المنطقة، وأن قرارًا من هذا المستوى يُدخر في حالة تهديد الأمن القومي، وبالنظر إلى الدوائر الحدودية فإن سوريا تنتمي إلى حدود أمن إسرائيل، بينما تقع في حدود نفوذ إيران، لذلك كانت الأولى أكثر مبادرة للمواجهة العسكرية التي تركزت على المخاطر الأمنية التي تمثلها إيران وليس السياسية، وكان جلّها ضمن حدود الأمن المباشر، المتمثلة في مساحة تقدر بـ40 كم، عملت على تأمينها عسكريًّا، وطالبت بضمانات دولية لتأمينها في حال أيّ تسوية سياسية. أمّا إيران فهي ترى أن المعادلة غير صفرية في سورية، ومع محاولتها الوجود عسكريًّا ضمن حدود الأمن الإسرائيلي إلا أنّها تجنبت المبادرة بأيّ هجوم عليه، كما لم تقم بأي ردّ قوي على الضربات التي وُجّهت لها أو لحلفائها، وكل ما تسعى إليه هو تثبيت وجودها بما يضمن مصالحها، وحضورها في المنطقة.

المصادر :

أوّلا: باللغة العربية:

- الكتب

1 - أديب سليمان باغ، الجولان: دراسة في الجغرافية الإقليمية، (ترجمة يوسف خوري وآخرين)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط1، 1983.

2 - جون ميرشامير، مأساة سياسة القوى العظمى، (ترجمة مصطفى محمد قاسم)، الرياض: النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود، ط1، 2016.

3 - عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط9، 2011.

4 - محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2001.

- المقالات

5 - إبراهيم قيسون، تطور العلاقات السورية الإيرانية، مركز طوران للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 2017/03/11.

6 - أنس الكردي وعبسي سميسم، سورية: المعارضة تسيطر على معبر القنيطرة الحدودي، العربي الجديد، 2014/08/27.

7 - برهان غليون، سوريا تتلقّى الضربات وإيران تحصد الغنائم، جريدة العربي الجديد، العدد 1355، السنة الرابعة، 2018/05/18.

8 - خالد موسى، سيناريوهات الحرب الإسرائيلية في سورية ولبنان، مركز حازم لترجمة الدراسات الإستراتيجية، ماي 2018.

9 - شفيق شقير، حدود لبنان تحت المطرقة السورية: تداعيات ومخاطر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/16.

10 - فاطمة الصمادي، إيران والثورات العربية... سرديات بناء المركزية الإيرانية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016/11/08.

11 - فراس أبو هلال، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2011.

12 - مجموعة الأزمات الدولية، إسرائيل وحزب الله وإيران: منع حرب سورية أخرى، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 188، 2018/02/08.

13 - مجموعة الأزمات الدولية، حزب الله يتوجه شرقًا نحو سورية، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 153، 2014/05/27.

14 - محمد سليمان الزواوي، بين التعاون والصراع... خيارات إيران في المشرق العربي، مجلة رؤية تركية، العدد02، السنة الخامسة، صيف 2016.

15 - مركز الجزيرة للدراسات، القصف الإسرائيلي وضربات التحالف الثلاثي: منعطف جديد في الأزمة السورية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018/04/17.

16 - مركز الجزيرة للدراسات، حزب الله: الحسابات التكتيكية والأثمان الإستراتيجية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013/06/03.

17 - مروان قبلان، صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي، مجلة سياسات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد12، يناير 2015.

18 - نبيل برغال، الواقعية الإيرانية والاتفاق النووي: بحث في الدوافع والمسارات، مجلة رؤية تركية، خريف 2015، السنة4، العدد03.

19 - هيئة التحرير، الضربات العسكرية الإسرائيلية في سورية، إسطنبول: مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، 2018/05/11.

20 - هيئة التحرير، الملامح العامة للإستراتيجية الإيرانية في سوريا، مركز الشام للبحوث والدراسات، ب ت ن.

21 - هيئة التحرير، تقرير الحالة الإيرانية: يونيو 2018، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

22 - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الموقف الإسرائيلي من اتفاق خفض التصعيد في جنوب سورية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2017.

- المواقع الإلكترونية:

23 - أنس الكردي وعبسي سميسم، سورية: المعارضة تسيطر على معبر القنيطرة الحدودي، العربي الجديد، 2014/08/27، على الرابط: https://bit.ly/2wYiIys

24 - عدنان علي، خريطة السيطرة بين المعارضة والنظام... والحسم في دمشق، الخليج أونلاين، 2014/09/18، على الرابط: https://bit.ly/2NZW3Jt

25 - عدنان علي، محافظة القنيطرة... درب المعارضة الوعر نحو دمشق، العربي الجديد، 2016/03/22، على الرابط: https://bit.ly/2CzrpFG

26 - فادي الأصمعي، إلى ماذا يرمي "حزب الله" من تحركاته العسكرية في القنيطرة؟، أورينت نت، 2018/01/17، على الرابط: https://bit.ly/2NrdGEV

27 - طبارلا ىلع ،29/08/2018 ،زويذ تنيروأ ،؟مدسلأا ماظنو نارايا نيبديدجلا يركسعلا قافتلاا ىلع لئارسإ تقلّع فيك: http://o-t.tv/x8o

28 - ما هي أهم بنود اتفاقية التعاون العسكري مع سوريا؟، قناة العالم، 2018/08/27، على الرابط: https://bit.ly/2wUBS8s

29 - ينال الحمدان، تشكيل غرفة "جيش محمد": معركة كبرى في القنيطرة، موقع المدن، 2017/06/25، على الرابط: https://bit.ly/2NtxaJ1

30 - يوم "النكبة": عشرات القتلى والجرحى وإسرائيل تحمّل إيران وسورية مسؤولية المظاهرات، بي بي سي عربي، 2011/05/15، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/05/110515_nakba_israel.shtml

ثانيًا: باللغة الأجنبية:

31 - Ben Hubbard, Isabel Kershner and Anne Barnard, Iran, Deeply Embedded in Syria, Expands 'Axis of Resistance'. The New York Times, VOL. CLXVII . . . No. 57,878 .FEB. 19, 2018.

32 - Larry Hanauer, Israel's Interests and Options in Syria, RAND Corporation, PE-185-DIA 2016.

الهوامش

1. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط9، 2011، ص105.
2. محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2001، ص59.
3. جون ميرشامير، مأساة سياسة القوى العظمى، (ترجمة مصطفى محمد قاسم)، الرياض: النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود، ط1، 2016، ص269.
4. فاطمة الصمادي، إيران والثورات العربية... سرديات بناء المركزية الإيرانية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016/11/08، ص14.
5. نبيل برغال، الواقعية الإيرانية والاتفاق النووي: بحث في الدوافع والمسارات، مجلة رؤية تركية، خريف 2015، السنة4، العدد03، ص90.
6. خالد موسى، سيناريوهات الحرب الإسرائيلية في سورية ولبنان، مركز حازم لترجمة الدراسات الإستراتيجية، ماي 2018، 06.
7. هيئة التحرير، الملامح العامة للإستراتيجية الإيرانية في سوريا، مركز الشام للبحوث والدراسات، ب ت ن، ص03.
8. مروان قبلان، صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي، مجلة سياسات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد12، يناير 2015، ص12.
9. محمد سليمان الزواوي، بين التعاون والصراع... خيارات إيران في المشرق العربي، مجلة رؤية تركية، العدد02، السنة الخامسة، صيف 2016، ص10.
10. أديب سليمان باغ، الجولان: دراسة في الجغرافية الإقليمية، (ترجمة يوسف خوري وآخرون) دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط1، 1983، ص14.
11. هيئة التحرير، الضربات العسكرية الإسرائيلية في سورية، إسطنبول: مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، 2018/05/11، على الرابط: https://bit.ly/2O6aYle
12. لتفصيلات أكثر ينظر: فراس أبو هلال، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2011.
13. Larry Hanauer, Israel's Interests and Options in Syria, RAND Corporation, PE-185-DIA (2016), p01.
14. Ben Hubbard, Isabel Kershner and Anne Barnard, Iran, Deeply Embedded in Syria, Expands 'Axis of Resistance'. The New York Times, VOL. CLXVII . . . No. 57,878 .FEB. 19, 2018.
15. هيئة التحرير، الضربات العسكرية الإسرائيلية في سورية، إسطنبول: المرجع السابق.
16. Larry Hanauer, Op.Cit, p04.
17. Ibid, p03.
18. عدنان علي، محافظة القنيطرة... درب المعارضة الوعر نحو دمشق، العربي الجديد، 2016/03/22، على الرابط:
https://bit.ly/2CzrpFG
19. يوم "النكبة": عشرات القتلى والجرحى وإسرائيل تحمّل إيران وسورية مسؤولية المظاهرات، بي بي سي عربي، 2011/05/15، على الرابط:
nakba_israel.shtml_110515/05/http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011
20. عدنان علي، محافظة القنيطرة، المرجع السابق.

21. Larry Hanauer, Op.Cit , p08.
22. عدنان علي، خريطة السيطرة بين المعارضة والنظام .. والحسم في دمشق، الخليج أونلاين، 2014/09/18، على الرابط:
https://bit.ly/2NZW3Jt
23. أنس الكردي وعبسي سميسم، سورية: المعارضة تسيطر على معبر القنيطرة الحدودي، العربي الجديد، 2014/08/27، على الرابط:
https://bit.ly/2wYiIys
24. سوّغ مسؤول أممي القرار بأنه جاء "حرصًا على سلامة أفرادها"، بسبب المعارك العنيفة وتزايد عمليات اختطاف عدد من الجنود الدوليين بعد سيطرة مسلحي المعارضة على المعبر الوحيد بين الجانبين السوري والإسرائيلي في الجولان، ولاسيّما أنه قبل نحو أسبوعين من ذلك قام مسلحون إسلاميون باختطاف عدد من أفراد القوة الدولية، ومحاصرة آخرين. كما أطلقت "جبهة النصرة" سراح 45 جنديًّا فيجيًا من أفراد القوة الأممية، فيما تمكن عدد آخر من الجنود الفلبينيين من مغادرة مواقعهم، بعد تبادل إطلاق النار مع العناصر المسلحة. لتفصيلات أكثر ينظر: مصادر لـCNN: قوات الأمم المتحدة في الجولان تنسحب من مواقعها بسوريا إلى إسرائيل، سي إن إن بالعربية، 2014/09/15، على الرابط:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/09/15/syria-golan-heights-un
25. عدنان علي، محافظة القنيطرة، المرجع السابق.
26. المرجع نفسه.
27. مجموعة الأزمات الدولية، إسرائيل وحزب الله وإيران: منع حرب سورية أخرى، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 188، 2018/02/08، ص04.
28. المرجع نفسه، ص11.
29. المرجع نفسه، ص01.
30. هيئة التحرير، الضربات العسكرية الإسرائيلية في سورية، المرجع السابق.
31. مجموعة الأزمات الدولية، المرجع السابق، ص01.
32. Larry Hanauer , Op.Cit , p10.
33. مجموعة الأزمات الدولية، المرجع السابق، ص03.
34. Larry Hanauer, Op.Cit , p10.
35. مجموعة الأزمات الدولية، المرجع السابق، ص03.
36. المرجع نفسه، ص04.
37. مركز الجزيرة للدراسات، القصف الإسرائيلي وضربات التحالف الثلاثي: منعطف جديد في الأزمة السورية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018/04/17، ص04.
38. هيئة التحرير، الضربات العسكرية الإسرائيلية في سورية، المرجع السابق.
39. برهان غليون، سوريا تتلقى الضربات وإيران تحصد الغنائم، جريدة العربي الجديد، العدد 1355، السنة الرابعة، 2018/05/18، ص15.
40. هيئة التحرير، الضربات العسكرية الإسرائيلية في سورية، المرجع السابق.
41. مجموعة الأزمات الدولية، المرجع السابق، ص16.
42. هيئة التحرير، الضربات العسكرية الإسرائيلية في سورية، المرجع السابق.
43. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الموقف الإسرائيلي من اتفاق خفض التصعيد في جنوب سورية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2017، ص03.
44. إبراهيم قيسون، تطور العلاقات السورية الإيرانية، مركز طوران للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 2017/03/11، ص04.

45. ما هي أهم بنود اتفاقية التعاون العسكري مع سوريا؟، قناة العالم، 2018/08/27، على الرابط:
https://bit.ly/2wUBS8s
46. كيف علقت إسرائيل على الاتفاق العسكري الجديد بين إيران ونظام الأسد؟، أورينت نيوز، 2018/08/29، على الرابط:
http://o-t.tv/x8o
47. Ben Hubbard, Op.Cit .
48. ينال الحمدان، تشكيل غرفة "جيش محمد": معركة كبرى في القنيطرة، موقع المدن، 2017/06/25، على الرابط:
https://bit.ly/2NtxaJ1
49. فادي الأصمعي، إلى ماذا يرمي "حزب الله" من تحركاته العسكرية في القنيطرة؟، أورينت نت، 2018/01/17، على الرابط:
https://bit.ly/2NrdGEV
50. هيئة التحرير، تقرير الحالة الإيرانية يونيو 2018، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص42.
51. مركز الجزيرة للدراسات، حزب الله: الحسابات التكتيكية والأثمان الإستراتيجية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013/06/03، ص03-04.
52. مجموعة الأزمات الدولية، حزب الله يتوجه شرقًا نحو سورية، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 153، 2014/05/27، ص01.
53. شفيق شقير، حدود لبنان تحت المطرقة السورية: تداعيات ومخاطر ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/16، ص04.

EUROPEAN ISLAMOPHOBIA REPORT 2017

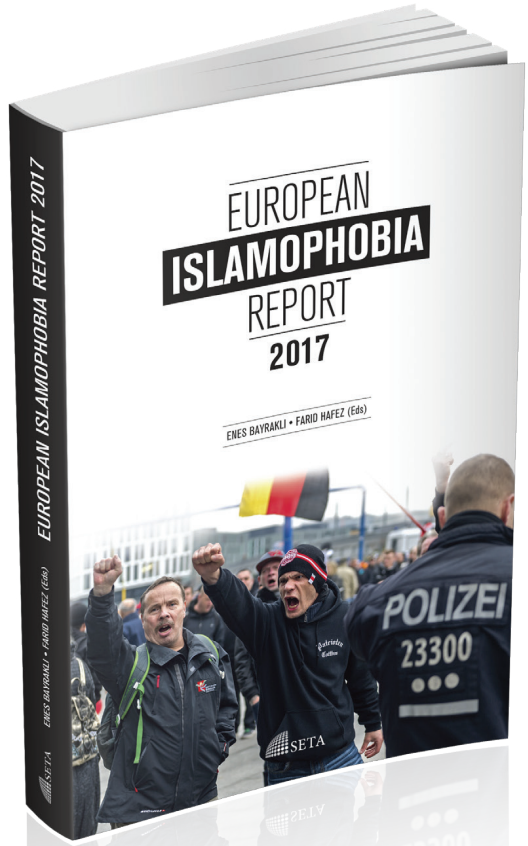

By ENES BAYRAKLI • FARID HAFEZ (Eds.)

The third annual European Islamophobia Report (EIR) scrutinizes the developments of Islamophobia in 33 European countries for 2017

SETA

Read the Report online:

مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية

بكر البدور*

ملخص: تسلّط هذه الدراسة الضوء على النفوذ الإيراني، وامتداداته الجغرافية، ومحركاته، ومحدّداته، والسيناريوهات المتوقعة لمستقبله، وتَتبَّع العقوبات الأمريكية على إيران باستعراض تاريخي سريع لها، علماً أن العقوبات الأمريكية على إيران ليست جديدة، فهذه العقوبات هي السمة التي اتسمت بها العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ الثورة الإيرانية، وتركّز على العقوبات الحالية، وطبيعتها، والآثار المتوقعة لها في السلوك السياسي الإيراني في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم العقوبات السابقة، وهل ستفلح في تحقيق أهدافها المعلنة؟ وهل سَتَحُدّ هذه العقوبات من النفوذ الإيراني في دول المنطقة وتدخلاتها فيها، وبخاصة سوريا والعراق واليمن ولبنان؟ مع الأخذ بالاعتبار محددات السياسة الخارجية الإيرانية.

* باحث، الأردن

The Future of the Iranian Influence in the Middle East under the American Sanctions

BAKER AL-BDOUR*

ABSTRACT This study focuses on the Iranian influence and its geographical extensions, motives and the limitations of that influence. Also, it discusses the expected for that influence. The study takes a quick historical look, over the American sanctions against Iran. These sanctions are the main character of the American-Iranian relations since the Iranian revolution, so it's not a new situation. The study cares more about the current sanctions and its nature and the expected effects on the Iranian behavior in the region. Also, the study is going to check the effectiveness of the current penalties to limit the Iranian influence in the region.

* Researcher, jordan

رؤية تركية
2019 - (8/2)
127 - 103

المبحث الأول: النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط: الاتجاهات والآفاق والمحدّدات

أولًا: محدّدات السياسة الخارجية الإيرانية:

السياسة الخارجية لأي دولة لها محدّدات، تشمل هذه المحدّدات عددًا من الظروف والضوابط التي تؤطّر آليات هذه السياسة، وتشكل قيودًا على خيارات صانع القرار، ولا يمكنه تجاهلها، ومن ثَمّ تُحدِث هذه المحدّدات رقابةً ذاتيةً عنده، في أثناء تحديد البديل المناسب من بين البدائل المتعددة، ولاشك أن هذه المحدّدات كثيرة ومتنوعة، إلا أنّنا سنتناول هنا المحدّدات الأكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية لإيران، والمحدّدات التي ستكون محل النقاش هي: الثقافة السياسية والمرجعية الأيديولوجية، والمحدّد الاقتصادي، والمحدّد السيكولوجي أو النفسي، والمحدّد الإثني، والمحدّد الأمني، والمحدّد الإقليمي والدولي.

1. البعد السيكولوجي أو النفسي: يعتقد الإيرانيون أنهم ينتسبون عرقيًّا إلى السلالة الآرية، وهي من أعرق السلالات البشرية، وهذا الأمر مستقرّ في الضمير الجمعي للمجتمع الإيراني، ومن هنا انعكس في سلوك راسم السياسة الخارجية، الذي ينطلق من هذا الفهم في محاولته لصنع مكان ودور بارز في الإقليم والعالم، عبر التدخل بصورة مباشرة في مختلف القضايا الإقليمية؛ لتتبوّأ الدولة الإيرانية المكانة التي تستحقها على هذا الأساس، وربما يفسّر لنا هذا جزءًا من الصراع الجيوسياسي الذي تخوضه إيران مع القوى الإقليمية الأخرى إلى جانب البعد الأيديولوجي الذي يرتكز إلى أسس دينية ومذهبية، وقومية أيضًا[1].

2. البعد الأيديولوجي: في الحالة الإيرانية نجد أن البعد الأيديولوجي كبير التأثير في السياسة الخارجية، وهذا يجعل صانع السياسة الخارجية أسيرًا لهذا البعد عند اتخاذ القرارات، إلى جانب تأثر العلاقات والتحالفات السياسية الإيرانية بهذا المحدّد، وينعكس ذلك في سلوك النظام السياسي في تعامله مع الواقع الدولي مستندًا في كثير من الأحيان إلى مرجعياته الأيديولوجية، ولا ينحصر البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية في البعد الديني الطائفي المذهبي، وإنما يمتدّ إلى البعدين الوطني والقومي، على اعتبار أن البعد الديني أحد مكونات شخصية الدولة الإيرانية، لكنه ليس الوحيد، وهذا يتيح الفرصة أمام صانع السياسة الخارجية للتعامل مع بعض جوانب الواقع الدولي بدون الالتزام بالقيود الدينية، ومع أن السياسة الخارجية الإيرانية متأثرة بالعامل الأيديولوجي، إلا أنها تتعامل بقدر من المرونة مع النصوص الدينية وتفسّرها بطريقة تحقّق كثير من البراغماتية، مع الاحتفاظ بالجرعة الأيديولوجية البارزة.[2] أما المحدّد الثالث في السياسة الخارجية فهو المحدّد الاقتصادي، وهو محدّد مهمّ ومؤثر أيضًا، إذ تمثّل المطالب الشعبية بتحسن الأوضاع الاقتصادية نقطة ضغط كبيرة على راسم السياسة الخارجية، وهو ما يجعله أكثر واقعية وبراغماتية في أنماط تحالفاته وعلاقاته الدولية وسلوك نظامه السياسي، ويشكل المحدّد الاقتصادي عامل توازن بين الأيديولوجية والبراغماتية، ولعلّ هذا يفسر لنا توقيع إيران للاتفاق النووي مع مجموعة (5+1) عام 2015. كما أنّ تصاعد الاحتجاجات الشعبية في إيران بين الحين والآخر وتعالي

هتافات المحتجين بضرورة الالتفات إلى الأوضاع الداخلية قد يساعدانا على التنبؤ بمدى تأثير العقوبات الأمريكية في البلاد.

3. المحدّد الإثني: نتيجة للتركيبة الإثنية المتنوعة للمجتمع الإيراني تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بهذا المحدّد، وبخاصة مع الدول التي يوجد بها امتدادات عرقية مشابهة لتلك الموجودة في المجتمع الإيراني، وبشكل عام فإن الدول ذات التركيبة العرقية المتنوعة تعمل على الموازنة بين تخفيض النزعة الانفصالية لدى الأقليات، وتقديم قدر من الحقوق لهم، وهذا الأمر لا يسير باستمرار وفق وتيرة واحدة؛ نظرًا لارتباطه بالبعد الأمني [3].

4. المحدّد الإقليمي والدولي: وهو محدّد متعلق بمصالح وسياسات القوى الإقليمية الفاعلة والدول الكبرى، وهذه المصالح والسياسات ذات طبيعة متشابكة ومتضادة، وهذا يحتّم على راسم السياسة الخارجية التكيف مع هذه الحالة الثنائية من التضاد والتقاطع بين المصالح الوطنية ومصالح القوى الإقليمية والدولية؛ لتعظيم المكاسب وتقليص الخسائر وتوظيف التضاد بين مصالح الدول الكبرى؛ لتحقيق قدر ملائم من المصالح الوطنية، وهذا المحدّد تشترك فيه جميع الدول بما فيها إيران.[4] ومن الأمثلة على ذلك الموقف الإيراني من الأزمة السورية، وتدخلها هناك عسكريًّا، وسط تنافس شديد مع تركيا، وتحالف مع روسيا، مع وجود تضاد في المصالح بينهما.

5. المحدّد الأمني: تخضع السياسة الخارجية الإيرانية في ممارستها الفعلية لاتجاهين موجودين في النخبة الحاكمة، الاتجاه الأول ينظر إلى السياسة الخارجية من منظور ديني مذهبي طائفي، ومن ثَمّ يرى هذا الاتجاه ضرورة خلق حالة من الوعي الديني والانتماء المذهبي والطائفي، ثم تحديد مراكز التهديد والخطر الأمني في السياسة الخارجية على أسس دينية، بينما

يعتقد الإيرانيون أنهم ينتسبون عرقيًا إلى السلالة الآرية وهي من أعرق السلالات البشرية وهذا الأمر مستقرّ في الضمير الجمعي للمجتمع الإيراني ومن هنا انعكس في سلوك راسم السياسة الخارجية الذي ينطلق من هذا الفهم في محاولته لصنع مكان ودور بارز في الإقليم والعالم

ينظر الاتجاه الثاني إلى أن السياسة الخارجية الإيرانية يجب أن تُبنَى على أسس قومية، وأن أمنها يجب أن يستند إلى طبيعة علاقاتها السياسية وتبادلاتها الاقتصادية، وضمان هذه العلاقات مع الآخرين، ويمكننا القول: إن السياسة الخارجية الإيرانية تمزج بين الاتجاهين[5].

ثانيًا: تمدّد النفوذ الإيراني في المنطقة ودوافعه:

بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد نظام الشاه وقيام النظام الجديد لم يكن لدى هذا النظام خطة واضحة أو إستراتيجية محدّدة لشبكة علاقاته الدولية والإقليمية في ضوء الواقع الجديد، إلا أن النخبة الجديدة كان لديها بعض التصورات الذهنية التي تتمحور حول جملة مفاهيم حملها الخطاب السياسي لهذه النخبة، وقد أثّرت هذه التصورات والمفاهيم في السلوك السياسي للنظام الإيراني، وفي بناء شبكة علاقاته الإقليمية والدولية[6].

ومن المفاهيم التي تناولها الخطاب السياسي ما بعد الثورة مفهوم الدولة المركز؛ أي أن إيران هي مركز الأمة الإسلامية، وقد نظَّر لهذه الفكرة محمد جواد لاريجاني في كتابه "مقولات في الإستراتيجية الوطنية" وعُرفت هذه الفكرة إيرانيًّا بنظرية أم القرى، وهنالك طروحات تستند إلى جذور تاريخية قديمة تتحدث عن إحياء النفوذ الإيراني في النطاقات الجغرافية التي خضعت لنفوذ الممالك الفارسية القديمة منذ عهد الأخمينيين، أو ما يسمّونه "إيران الكبرى" أو "حوزة إيران الحضارية"، ويمتد هذا النطاق الجغرافي إلى أطراف الصين شرقًا، وإلى الجزيرة العربية غربًا، ومن المحيط الهندي جنوبًا إلى البحر المتوسط شمالًا.[7]

ووفق الإستراتيجية الوطنية الإيرانية العشرينية (2005 –2025) فإن المنطقة العربية بدءًا من دول الخليج العربية تمثل نقطة الاهتمام الأولى لدى صانع السياسة الخارجية الإيراني، تليها مناطق آسيا الوسطى والقوقاز،[8] وهذا يساعدنا في فهم الإندفاع الإيراني الكبير نحو التدخل في هذه المناطق.

وقد أسهمت الظروف السياسية التي سادت المنطقة العربية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الوقت الحاضر في فتح الطريق أمام التدخلات الإيرانية، فبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في مطلع ثمانينيات القرن العشرين بُعَيد نجاح الثورة الإيرانية وقفت أغلب الدول العربية إلى جانب العراق، فعمدت إيران إلى توظيف أبناء الطائفة الشيعية في البلاد العربية لزعزعة أمن هذه البلاد واستقرارها، وروّجت لهذه السياسة تحت عناوين متعددة، أبرزها تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، ونصرة المظلومين في إشارة إلى الأقليات الشيعية في عدد من الدول العربية، إلى جانب توظيف فكرة دعم المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتي تمكنت إيران من خلالها من كسب تأييد

شـعبي عربي كبـير في مرحلة ما قبل الربيـع العربي، خصوصًا في ظل تجاهـل الدول العربية للحركات المقاومة وتهميشـها[9].

كـما سـاعدت الظروف الإقليميـة والدولية إيران عـلى المضي في مشروعها التوسـعي، فقد شهدت نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الجديدة سلسلة من الأحداث والتحولات أسهمت في إخراج الطموحات الإيرانية إلى حيِّز التنفيذ، ومن أبرزها:[10]

1. اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، وتفكّك الدولة اللبنانية، وتصاعد حدة الاستقطاب الطائفي فيها، وتحول الساحة اللبنانية إلى ميدان حرب بالوكالة بين عدد من الأطراف الإقليمية والدولية، وهو ما شـجع إيران على إنشـاء مليشيات موالية لها من الطائفة الشيعية، التي جُمِعت لاحقًا باسم (حزب الله) اللبناني.

2. سقوط الاتحاد السوفييتي، وانهيار الكتلة الشرقية المرتبطة به، وما تمخض عنه من قيام دول جديـدة تحتـاج إلى بناء علاقات جيدة مع إيران، ولاسـيّما تلك التي تشـترك معها بروابط ثقافية وتاريخية[11].

3. احتلال العراق، وسقوط نظامه السياسي، وهذا حوّل العراق إلى نقطة رخوة، وفتح المجـال أمام إيـران للتخلّص من القوة المعادلة لها، التي وقفـت في وجه نفوذها وحاربتها ثماني سنوات، إذ نفذت إيران إلى العراق عبر المكوّن الشيعي[12].

4. تخلّي الحكومات العربية عن الحركات الفلسطينية المقاومة، وتجاهلها وحصر التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، مع وجود جهات فاعلة خارجة، كحركة المقاومة الإسـلامية حماس، وحركة الجهاد الإسـلامي، وهذا فتح الباب على مصراعية أمام إيران للتواصل معها، وتوظيف فكرة دعم هذه الحركات في مد نفوذها الإقليمي[13].

5. صعـود حـزب العدالة والتنميـة التركي إلى سـدة الحكم، وما ترتب عليـه من توجّه السياسـة الخارجية التركية نحو الجوار العربي والإسلامي، وصعود إيران بوصفها قوة إقليمية منافسة[14].

6. تفـكّك الحالـة العربيـة، وغياب نظـام أمني عربي معـادل، وسـقوط منظومة العمل العربي المشترك، واشتعال الأزمات الداخلية بين الدول العربية.

7. انـدلاع ثـورات الربيـع العربي، وحـدوث حالة مـن الفوضى مصاحبـه لها في بعض البلدان، وتحولها إلى صراعات مسلحة.

8. انـدلاع ثـورات الربيع العـربي وتحّولها إلى صراعـات مسلحة داخـل بعضها، كما في الحالة السورية، واستغلال إيران لعلاقتها بالنظام السوري؛ لإدخال المليشيات الشيعية الموالية لها إلى الأراضي السورية، وانغماسها في الصراع المسلح بصورة مباشرة.[15]

9. توقيـع الاتفـاق النووي بين إيـران ومجموعة الدول دائمة العضويـة في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، وهذا وفَّر لإيران مزيدًا من الأموال لتمويل أنشطتها خارج الحدود.

ثالثًا: المحركات المباشرة للتمدّد الإيراني في إقليم الشرق الأوسط

إلى جانب الظروف الدولية والإقليمية التي فتحت المجال أمام تمدّد النفوذ الإيراني يمكننا رصد عدد من المحركات المباشرة للتوسع الإيراني:

1. إيجاد خطوط دفاع متقدمة خارج الحدود السياسية المعتادة، وتوظيف حركات وأنظمة موالية لها في دول المنطقة لتحقيق هذه الغاية، وهذا يكسبها أوراق تفاوضية إضافية ويعزز موقفها في أي صفقة سياسية.
2. تنفيذ توجهات السياسة الخارجية التي رُسِمت منذ نجاح الثورة.
3. قطع الطريق أمام بروز طرف عربي قوي فاعل في المحيط الإقليمي؛ لأنّ ذلك سيُحبِط الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة.

رابعًا: جغرافيا النفوذ الإيراني واتجاهاته

تمثّل المنطقة العربية نقطة الاستهداف الأولى في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية لاعتبارات متعدّدة، بعضها مرتبط بالأبعاد التاريخية، وبعضها مرتبط بأبعاد جغرافية، وأخرى بأبعاد اقتصادية، وقد تزامنت الثورة الإيرانية مع أحداث إقليمية أتاحت لإيران فرصة التمدّد والتدخّل في عمق المنطقة العربية، وبتتبعنا جملة الأحداث التاريخية يمكننا تحديد جغرافية تمدّد النفوذ الإيراني على النحو الآتي:

1. فلسطين:

كانت إيران أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل بعد قيامها بفترة وجيزة عام 1949، وبقيت السفارة الإسرائيلية في طهران حتى عام 1981، حيث أُغلقت وحلت السفارة الفلسطينية محلها، ودُعِي ياسر عرفات إلى زيارة طهرن، فزارها والتقى بآية الله الخميني، وكان الخميني قد حث المسلمين على دعم الثورة الفلسطينية، كي تتمكن من مواصلة القتال من أجل تحرير فلسطين، ورفع الظلم عن شعبها، ولا شك أن مثل هذه الاجراءات تدغدغ عواطف ملايين المسلمين من مختلف المذاهب، لما يحملونه من تعاطف مع الشعب الفلسطيني، ونظرًا لمركزية قضية فلسطين في العالم الإسلامي، وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو بادرت إيران إلى التواصل مع الحركات الفلسطينية التي ناوأت الاتفاق، وقدمت لها أشكالًا متعددة من الدعم، في الوقت الذي عانت فيه هذه الحركات تهميش الحكومات العربية، وهذا ما أتاح لإيران الظهور بمظهر المساند للمقاومة الفلسطينية.

2. لبنان:

النقطة الثانية التي تمدّد لها النفوذ الإيراني بعد فسطين هي لبنان، وقد شكّلت الأراضي اللبنانية ساحة للمواجهة بين إيران وخصومها، فاستطاعت إيران إيجاد

شكّلت الأراضي اللبنانية ساحة للمواجهة بين إيران وخصومها فاستطاعت إيران إيجاد وكلاء لها في لبنان عبر توظيف الطائفة الشيعية وتشكيل عدد من الميلشيات الموالية لها التي دُمجت لاحقًا في حزب الله

وكلاء لها في لبنان، عبر توظيف الطائفة الشيعية، وتشكيل عدد من الميلشيات الموالية لها، التي دُمجت لاحقًا في حزب الله، حيث فوّضت إيران هذه الميلشيات باستهداف مصالح الدول التي لم ترحب بالثورة، ونظرت إليها بريبة، خصوصًا الولايات المتحدة. بعد تأسيس حزب الله وتدريبه وتسليحه من قبل إيران، تحوّل هذا الحزب إلى ممثل للإردة الإيرانية، ومنفذًا لتوجهاته، واستطاع الحزب كسب شعبية كبيرة في الشارع العربي والإسلامي، إثر العمليات التي نفذها ضد إسرائيل، والتي تكلّلت بخروج إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، وكذلك بعد الحرب الإسرائيلة على لبنان عام 2006، والتي نفّذ فيها الحزب عمليات نوعية، واستهدف العمق الإسرائيلي بالصواريخ.

شكّل التمويل والتسليح والتدريب المقدم من إيران إلى حزب الله اللبناني رافعة قوية له ليكون رقمًا صعبًا في الساحة السياسية اللبنانية عبر التمثيل البرلماني، والمشاركة في الحكومات بحقائب وزارية مهمّة، وهذا جعل الحزب كأنه كيان موازٍ للدولة اللبنانية. وبهيمنة إيران على الحزب أصبحت تشكل جزءًا من صنع القرار في لبنان، إلا أن السلوك الطائفي للحزب في الأزمة السورية وانخراطه في القتال إلى جانب النظام السوري جعله يفقد قاعدته الشعبية لدى الأغلبية العربية السنية[16].

3. دول الخليج العربية:

يعود الصراع بين الجزيرة العربية وبلاد فارس إلى عهد الفتوح الإسلامية، حيث تمكنت جيوش الفتح من إسقاط الإمبراطورية الفارسية، وتسعى إيران إلى إحياء "حوزة إيران الحضارية"، وهذا يدفع الصراع إلى التجدد بين الحين والآخر لأسباب كثيرة،[17] وقد بدأت الأطماع الإيرانية في دول الخليج العربية المجاورة لها في وقت مبكر من القرن العشرين، إذ احتلت الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، عام 1971، كما كانت تطالب بضم البحرين[18].

ومع وقوف دول الخليج العربية إلى جانب العراق في الحرب العراقية الإيرانية سعت إيران إلى توظيف الأقليات الشيعية في هذه الدول، من خلال دعمها ماليًّا، وتشجيعها على التمرد وزعزعة الاستقرار بالتظاهرات، وأعمال الشغب، والتفجيرات، وغيرها من الأساليب[19]، ومع اندلاع ثورات الربيع العربي استغلت إيران هذه الثورات في تحريك الأقليات الشيعية مجددًا، خصوصًا في البحرين، والمنطقة الشرقية من السعودية، وأظهرت إيران ازدواجية في مواقفها، فأعلنت دعمها للتظاهرات في البحرين، ووقفت إلى جانب النظام السوري في قمعه لثورة الشعب.

4. العراق:

اتسمت العلاقات الإيرانية العراقية بالتوتر والاضطراب منذ عهد الشاه، ونشبت خلافات متعددة بين الجانبين حول قضايا حدودية في مياه الخليج العربي، ووصلت إلى حد الصدام مرات عدة، لكن الوساطات كانت تطوق هذه الخلافات، ووقّع الجانبان اتفاق الرباط عام 1976، إلا أنّ الحرب نشبت بين الجانبين عام 1980، واستمرت ثماني سنوات، فكانت نقطة صدام مباشر، ولاسيّما أن النظام الثوري في إيران صنّف العراق في ذلك الحين على أنه خطر على الثورة الإيرانية، وهدّده بالرغم من الانتصار العسكري الذي حقّقه العراق بدعم عربي، خصوصًا من دول الخليج، إلا أن النظام السياسي الإيراني وظّف هذه الحرب في حشد الدعم الشعبي، واكتساب مزيد من الشرعية السياسية، بحجّة أن هذه الحرب قامت بغرض حماية الثورة والتضحية من أجلها، وكثيرًا ما وُصِفت الحرب العراقية الإيرانية في الأدبيات السياسية الإيرانية بالدفاع المقدس[20].

وبعد احتلال العراق عام 2003، وإسقاط نظامه السياسي، وحلّ جيشه- سيطرت الأحزاب والمنظمات والمليشيات الشيعية الموالية لإيران على الحكم، فأصبحت مطلقة اليد في العراق، في غياب أيّ دور عربي، ليصبح العراق مصدرًا لتجنيد المقاتلين في المليشيات الخاضعة للحرس الثوري، وفيلق القدس، هذه المليشيات التي استُخدِمت لتوسيع النفوذ الإيراني وبتمويل عراقي[21].

5. سوريا:

خلافًا لما كانت عليه العلاقات العراقية الإيرانية اتصفت العلاقات السورية الإيرانية بالدفء، واتّخذت طابعًا تعاونيًّا في العديد من المجالات، وبالرغم من تشابه منظومة الحكم في كل من سوريا والعراق، إلا أن ذلك لم يؤثر في علاقة النظام السوري بإيران، وقد وصل الأمر إلى حد وقوف سوريا إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية، خلافًا لمرجعيته الفكرية التي يشكل الفكر القومي جوهرها، وقد يُعزَى هذا التقارب بين سوريا وإيران إلى أبعاد طائفية، وبعد اندلاع الثورة السورية تدخلت إيران بصورة سافرة في الصراع المسلح، وأرسلت عناصر من الحرس الثوري وفيلق القدس للقتال جنبًا إلى جنب مع قوات النظام، وأخذت إيران تروّج رواية النظام التي تدّعي أن ما حدث في سوريا ليس ثورة شعبية، بل مؤامرة كونية كبرى عليها، ومع وجود المليشيات الموالية لإيران على الأراضي السورية، وضعف قوات النظام، وانشقاق أعداد كبيرة منها- أحكمت إيران قبضتها على سوريا، وأصبح النظام السوري رهن تضارب المصالح بين إيران وروسيا، وبهذا تكون إيران قد أقامت هلالها الشيعي من العراق إلى لبنان مرورًا بسوريا.

ويُعَدّ موقف إيران من الثورة السورية، وانحيازها إلى نظام بشار الأسد نقطة تحول في الموقف الشعبي العربي منها، على اعتبار أن هذا الموقف كشف الوجه الطائفي للنظام الإيراني، وقد تعززت النظرة الشعبية العربية لإيران من خلال ازدواجية الموقف الإيراني من الحراك الشعبي العربي، فقد دعمت إيران الحراك الشيعي في البحرين، ووقفت بكل ثقلها إلى جانب النظام السوري[22].

6. اليمن:

وفي اليمن استغلت إيران حالة الفوضى التي شهدها اليمن في أعقاب اندلاع الثورة الشعبية ضد نظام علي عبد الله صالح بإمداد الحوثيين بالأسلحة والذخائر، وبعد تنفيذ مخرجات الحوار الوطني اليمني والمبادرة الخليجية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية تمكّن الحوثيون من الانقلاب على الشرعية الدستورية، واحتلال العاصمة صنعاء، والسيطرة على الموانئ البحرية المهمّة، لتكون إيران بذلك قد أضافت موطئ قدم جديدًا في الساحة العربية.

خامسًا: حاملات التحوّل في النفوذ الإيراني في المنطقة العربية

بالنظر إلى التحول الكبير الذي طرأ على النفوذ الإيراني في المنطقة خلال العقود الأربعة الماضية نجد أن هذه التحوّلات حُمِلت على روافع مهمّة مكّنت من تحقيقها، منها:

1. إستراتيجية وطنية واضحة المعالم محدّدة الأولويات والوجهات.
2. توفّر البعد المؤسسي الذي وفَّر العديد من المؤسسات المتآزرة والمسؤولة عن وضع الإستراتيجية حيز التنفيذ، ضمن أدوار مرسومة ومحدّدة.

3. قدرة راسم السياسة الخارجية على توظيف القضايا محلّ الاهتمام الدولي في تحقيق اختراقات مهمّة إقليميًّا ودوليًّا، فقد سوّغت إيران تدخلها في سوريا برغبتها في مساندة الجهود الدولية في محاربة الإرهاب.

4. التوظيف السياسي للقضايا التي تحظى باهتمام شعوب المنطقة كالقضية الفلسطينية؛ بغرض توسيع نطاق النفوذ.

5. توظيف حالة العداء بين التيارات السياسية الإسلامية والتيارات الأخرى وبخاصة اليسارية من جهة، وعداء تلك التيارات مع أنظمة الحكم، واستغلال حاجة بعض هذه التيارات للتمويل، مقابل تبنّي وجهات النظر الإيرانية وتعزيز نفوذها.

سادسًا: تحديات تواجه النفوذ الإيراني في المنطقة العربية

رغم كل ما حقّقته إيران من توسع في نفوذها الإقليمي، وبخاصة خلال الأعوام الخمسة عشرة الماضية إلا أنّ هذا النفوذ يواجه جملة من التحديات الحقيقية التي قد توقفه عند حدّ ما، أو تقلّصه وتدفعه للتقهقر والانحسار، ومنها:

1. ولادة حالة عربية بسبب الخطورة وجدية التهديدات الإيرانية في المنطقة، وقد ترتب على ذلك تشكيل التحالف العربي لدعم الحكومة الشرعية في اليمن، وكبح جماح النفوذ الإيراني هناك.

2. حالة الرفض الشعبي العربي للوجود الإيراني في الأرض العربية، ورفض المساعي الإيرانية لإحداث مزيد من الفوضى والتوتر لتوسيع نفوذها.

3. انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الموقع مع إيران، وفرض العقوبات الأمريكية عليها، وهذا سيسبب مزيدًا من المتاعب للاقتصاد الإيراني المثقل أصلًا، وسينعكس على تمويل إيران لأنشطتها وللجهات المرتبطة بها.

4. حالة الوعي لدى الحركات السياسية الإسلامية السنية بطبيعة السلوك الطائفي المذهبي للنظام السياسي الإيراني.

5. تخّلي إيران عن دعم حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين؛ نتيجة عدم تأييد هذه الحركات الموقف الإيراني من الأزمة السورية، ورفضها الاعتذار لإيران عن موقفها المؤيد للثورة، وهو ما أضاع من إيران فرصة الاستمرار في لعب دور الداعم للمقاومة كأداة في مد النفوذ وتوسيعه.

المبحث الثاني: العقوبات الأمريكية على إيران: المضامين والآثار المتوقعة

أولًا: العلاقات الإيرانية الأمريكية:

شكّلت الثورة الإيرانية تحديًا كبيرًا للنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، نظرًا للقيمة الإستراتيجية التي كانت تُوليها الولايات المتحدة لإيران في عهد الشاه، وهو ما دفع واشنطن

إلى تبني إستراتيجية جديدة تجاه إيران والمنطقة في أعقابها، وكانت هذه الإستراتيجية تسعى إلى إجهاض الثورة التي أخذت منحى دينيًّا مذهبيًّا أو على الأقل تحجيمها ومنع انتشارها خارج إيران، وقد تناولت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة عام 2002 منع ما وُصِف بسعي الجماعات الإرهابية إلى امتلاك أسلحة الدمار شامل لتهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وأشارت الإستراتيجية إلى أن إيران تدعم مثل هذا التوجه لدى الحركات الإرهابية، وقد صنّف الرئيس الأمريكي في ذلك الحين جورج بوش الابن إيران بإحدى دول محور الشر[23].

ويمكننا قراءة الموقف الأمريكي من إيران وفهمه من خلال المعطيات الآتية:[24]

1. سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة على ثروات منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة النفط: حيث تنتج هذه المنطقة ما يزيد على 30 ٪ من النفط العالمي، وتستورد الولايات المتحدة حوالي ثلثي نفطها من الخارج، وتشكل مستورداتها من نفط الشرق الأوسط حوالي 20 ٪ من إجمالي واردتها النفطية[25].

2. انزعاج الولايات المتحدة من المشروع النووي الإيراني: ولتوسيع دائرة الرفض للمشروع النووي الإيراني دفعت واشنطن بالملف إلى مجلس الأمن الدولي، واستغلت نفوذها في إصدار عدة قرارات دولية عبر المجلس؛ لحمل إيران على وقف هذا البرنامج، إذ تمحورت معظم القرارات الدولية التي أدّت الإدارة الامريكية الدور الفاعل في إقرارها في التضييق على حركة أموال الشركات الإيرانية[26].

3. التنافس على النفوذ في العراق: بعد احتلال الولايات المتحدة العراق، وإسقاط نظامه السياسي، وتحوّله إلى نقطة رخوة- أصبح ساحة للتنافس بين إيران والولايات المتحدة، وقد وظّف كلّ جانب منهما القوى السياسية الموالية له في الساحة العراقية في هذا التنافس.

ومع وجود التنافس بين إيران والولايات المتحدة في الساحة العراقية إلا أنه يمكننا أن نلحظ وجود توافق غير مباشر بين الجانبين، يتمثّل في رغبة كليهما بعدم عودة العراق إلى سابق عهده، بأن يصبح قوة إقليمية مؤثرة، إلى جانب رغبة الطرفين في الحيلولة دون عودة حزب البعث، أو أي قوة قريبة فكريًّا أو سياسيًّا منه إلى المشهد السياسي العراق.

أما نقاط التضاد بين الجانبين فهي كثيرة، نورد منها على سبيل المثال: رغبة الولايات المتحدة في تأمين ترتيب أمني طويل الأمد مع العراق يضمن لها وجودًا عسكريًّا ما هناك، مقابل رغبة إيران في انتهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق بشكل كامل، وكذلك التباين في التصورات حول الفرص الاقتصادية التي أتاحتها الحرب الأخيرة على العراق، وتدمير بنيته التحتية، ومسعى كل جانب لتحقيق القدر الأكبر منها، وقد انعكس التباين بين الجانبين في التجاذبات بين القوى السياسية العراقية[27].

بعد احتلال الولايات المتحدة العراق وإسقاط نظامه السياسي، وتحوّله إلى نقطة رخوة- أصبح ساحة للتنافس بين إيران والولايات المتحدة، وقد وظّف كلّ جانب منهما القوى السياسية الموالية له في الساحة العراقية في هذا التنافس

مطالب الولايات المتحدة الأمريكية من إيران

تطالب الولايات المتحدة إيران بأمور عدة لتتمكن من التعامل معها بصورة طبيعية كبقية الدول، من أبرز تلك المطالب وقف إيران برنامجها النووي، والتخلّي عن السعي إلى امتلاك أسلحة نووية؛ لأن ذلك يهدّد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها، وكذلك الكف عن دعم المنظمات التي تصنّفها الولايات المتحدة منظمات إرهابية، ووقف النشاطات التي تعرقل التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وقد وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هذه الأنشطة بأنها خبيثة، كما تطالب الإدارة الأمريكية النظام الإيراني باحترام حقوق الإنسان ،والالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بهذا الجانب.

مطالب إيران من الولايات المتحدة

في المقابل تطالب إيران الولايات المتحدة الأمريكية بالكفّ عن التدخل في شؤونها الداخلية، والاعتراف بشرعية نظامها السياسي، ووقف التحريض ضده داخل إيران وخارجها، ووقف المقاطعة الاقتصادية، والإفراج عن الودائع الإيرانية في البنوك الأمريكية. ويرى باحثون أن توقيع الاتفاق النووي مع إيران كان بمثابة اعتراف بنظامها السياسي القائم، وضمانة له بعدم استخدام القوة لتغييره[28].

وباستعراض مسيرة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة نجد أنّ إيران ابتعدت عن المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، ونجحت في تجنيد واستقطاب بعض القوى والمنظمات لتهديد المصالح الأمريكية، ومحاولة إفشال خططها ومشروعاتها في المنطقة، كما استخدم الطرفان أسلوب المفاوضات السرية والعلنية، أما الولايات المتحدة فقد وظّفت العديد من الأدوات في مواجهة إيران، من أهمها العقوبات، والنفوذ في مجلس الأمن لتوسيع نطاقها.

ثانيًا: الاتفاق النووي بين إيران ودول(5+1)

في أعقاب التوصل إلى اتّفاق إطار بين إيران ومجموعة دول (5+1) في جنيف في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 خاضت الأطراف مفاوضات صعبة وشاقة استغرقت ما يزيد على عشرين شهرًا، تُوصّل فيها إلى اتّفاق نهائي بين إيران والدول الكبرى حول البرنامج النووي الإيراني، وقد تمحور اتفاق الإطار حول رفع العقوبات الدولية عن إيران، وتخلّيها عن الشق العسكري لبرنامجها النووي[29].

وأُعلِن عن التوصل إلى الاتفاق النهائي في مدينة لوزان السويسرية في شهر نيسان/ أبريل 2015، ووُقِّع عليه يوم 14 تموز/ يوليو من العام نفسه. وكما في الاتفاق المبدئي، فإنّ الإطار العام يقوم للاتفاق النهائي على تقييد البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات

الاقتصادية والمصرفية المفروضة على إيران، بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق. كما يعزز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية، ويضع قيودًا عل مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم، ويحدّد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران[30].

وفي حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق تعود العقوبات الدولية والأميركية بشكل فوري عليها، ولا يقتصر الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني، بل يشتمل أيضًا على مسألة حظر مبيعات الأسلحة التقليدية والصواريخ الباليستية أو التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها إلى إيران.

وقد شكل الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى نقطة تحوّل بارزة في سياسة إيران الخارجية وعلاقاتها الدولية. ولم يُخفِ الموقّعون على الاتفاق تطلّعهم إلى انعكاسه إيجابيًّا على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط خاصة، وأن هذا الاتفاق قلّل من فرص إيران في تصنيع قنبلة نووية، والاعتراف بها دولةً نوويةً سلمية[31].

وقد سعت الدول الغربية من خلال الاتفاق إلى تأمين مصالحها في المنطقة وحماية أمن إسرائيل، وتقليص تهديد إيران للأمن والاستقرار فيها، ولم يعكس الاتفاق القلق الدولي من الممارسات الإيرانية المتمثلة في تهديدها أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وتدخلها في الشؤون الداخلية لها، وتدخلها المباشر في كل من اليمن والعراق وسوريا، وهذا يدلّ بالضرورة على أن الاتفاق لم يسعَ بنصوصه ومضامينه إلى تغيير السياسات الإيرانية في المنطقة خارج الملف النووي.

ولم تكن المعادلة التي جاء بها الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى معادلةً صفرية، فكما قدّمت أطراف الاتفاق تنازلات بنسب مختلفة حقّق كلّ طرف مكتسبات بنسب مختلفة أيضًا، ويُحدَّد مدى التنازلات والمكتسبات وأهميتها لكل طرف وفقًا لدوافعه وأهدافه وأولوياته، وتطلعاته المستقبلية[32].

النظرة الغربية للاتفاق مع إيران

بتوقيع الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران حصلت الدول الغربية على ضمان بعدم امتلاك إيران للقنبلة النووية، وأنه بالإمكان التعاون مع إيران تجاريًّا، وفي مكافحة الإرهاب، وفي حل مشكلات الإقليم، وأن أدخال إيران في عملية تفاوضية طويلة تعطيها شيئًا من المكاسب يضمن خفض ميول الجانب الإيراني نحو العنف في التعامل مع ملفات المنطقة، والمصالح الغربية، وأن إيران يمكن أن تسهم في حل مشكلات المنطقة التي انغمست فيها وأجّجتها على المَديين المتوسط والبعيد إذا التزمت الأطراف بالاتفاق[33].

النظرة الإيرانية للاتفاق مع الدول الكبرى

بتوقيع إيران الاتفاق تحقّق لها استبعاد الخيار العسكري في التعامل معها، وإعطاء الأولوية للخيار الدبلوماسي، وهذا الأمر قد يمتد إلى مسائل خلافية أخرى بين إيران والدول الغربية،

وأن المجتمع الدولي سيتعامل معها بصورة طبيعية كبقية الدول بعيدًا عن لغة الحصار والعقوبات.

وترى إيران أن عدم منعها بالكامل من تخصيب اليورانيوم على أراضيها وفي منشآتها تنازلٌ غربيٌّ معتبر، وأن مفاوضاتها المباشرة مع الدول الكبرى تعزيزٌ لدورها الإقليمي واعترافٌ دوليّ بأهميتها على الساحة الدولية، وأنها ولّدت قناعة لدى الدول الكبرى بقدرتها الكبيرة على التفاوض الدبلوماسي، وهذا يؤهّلها للدخول في أيّ معالجة مستقبلية لملفات إقليمية مهمّة بوصفها طرفًا فاعلًا، كما تولدت قناعة لدى الطرف الإيراني بأن الدول الغربية بحاجة إلى الدور الإيراني في معالجة كثير من المسائل المرتبطة بالمصالح المشتركة، وأن هذه الدول لم تعد تصنّف إيران مصدرًا للتهديد، خصوصًا مع تنامي دور الجماعات المتطرفة المسلحة.

ملاحظات عامة على الاتفاق النووي بين إيران ودول (5+1)

1. لم يتناول الاتفاق السلوك الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، ولم يضع عليها أيّ شروط تتعلّق بالسياسات التي تنتهجها في المحيط الإقليمي، التي ترمي إلى مدّ نفوذها في دول الجوار، وتحقيق فكرة نشر الثورة الإيرانية وتصديرها إلى الخارج، ولذلك فإن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران سيزيد من قدرتها على تمويل نشاطاتها في اليمن والعراق وسوريا، ودعم المليشيات المسلحة المرتبطة بها كحزب الله في لبنان.

2. أظهر الاتفاق إيران طرفًا إقليميًّا مؤثرًا ومهمًّا، مع احتمالية تعزيز هذا الدور مستقبلًا من خلال الاعتراف الدولي به في حال استمرار الاتفاق وصموده.

3. منح الاتفاق إيران مكاسب اقتصادية، من خلال السماح بتصديرها للنفط والغاز، وعودتها إلى الأسواق العالمية، واستعادة حوالي 120 مليار دولار، من أموالها المجمدة في بنوك الغرب.

4. استبعاد التهديد النووي الإيراني من الأجندة الدولية.

5. استمرار خطر السلاح التقليدي الإيراني والصواريخ والبوارج الحربية بوصفه مصدرًا لتهديد أمن دول الخليج العربية.

6. لم يحد الاتفاق من توجهات إيران نحو دعم المجموعات الطائفية الموالية لها في دول الإقليم، وهذا يعني أن تحسّن الظروف الاقتصادية لإيران سيكون سببًا لجعلها مصدرًا لتسليح المجموعات المناهضة للدول العربية؛ أي أنّ منع إيران من إنتاج الأسلحة النووية لا يعني بالضرورة تحقيق الأمن في المنطقة.

7. قد يحقّق الاتفاق الأمن للمصالح الغربية ولإسرائيل، لكنّه لا يحقّق ذلك لدول الخليج والعرب، ولا يسهم في حل مشكلات المنطقة التي تتورط فيها إيران.

ونستخلص من التحليل السابق أن المخاوف العربية إزاء الاتفاق النووي مع إيران وإزاء الطموحات الإقليمية المتزايدة لإيران يمكن تبديدها من خلال تبنّي إستراتيجيات تفضي إلى

احتواء التداعيات المترتبة على الاتفاق النووي حال استمراره، أو تجديده، أو استبدال أيّ صيغة أخرى به، من خلال تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، وإعادة إنتاج الحالة العربية داخل الدول وفيما بينها، وتبنّي سياسات تضامنية لتحجيم المشروع الإيراني التوسعي في الإقليم، ولاسيّما المنطقة العربية.

ثالثًا: قرار الرئيس الأمريكي الانسحاب من الاتفاق النووي

شكّل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الذي أبرم بين إيران ودول (5+1) عام 2015 صفعة للتيار الإصلاحي في النظام السياسي الإيراني، وقوّى موقف المحافظين الذين شكّكوا في جدوى توقيع الاتفاق منذ البداية، ويرى محلّلون أن هذا القرار يشكّل خطوة نحو المجهول، خصوصًا أن الإدارة الأمريكية الحالية لم تضع تصوّرًا واضحًا لما بعد الخروج من هذا الاتفاق، وأن هذا القرار مبنيّ بصورة أساسية على افتراضات تدور في ذهن الرئيس ترامب مفادها أنّ إيران ستقبل تحت الضغوطات والحصار بالتفاوض مجدّدًا للتوصل إلى اتفاق جديد يتجاوز تحفظات ترامب على الاتفاق السابق، إلا أنّ إيران لا تزال مصّرة على عدم التفاوض على اتفاق جديد، ولاسيّما مع رفض الدول الأوروبية، وروسيا، والصين قرار ترامب، وتمسك هذه الدول بالاتفاق القائم، وهذا يعزز الرفض الإيراني للدخول في مفاوضات جديدة[34].

نيّة مبيته وقرار مسبق

في حملته الانتخابية عَبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رفضه للاتفاق النووي مع إيران، وسوّغ ذلك بوجود عيوب جوهرية في الاتفاق بصيغته القائمة، إذ إن الاتفاق بالصيغة التي وُقِّع لا يمنع إيران من صناعة قنبلة نووية من وجهة نظر ترامب، وفي الثامن من شهر أيار/

شكّل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الذي أبرم بين إيران ودول (5+1) عام 2015 صفعة للتيار الإصلاحي في النظام السياسي الإيراني وقوّى موقف المحافظين الذين شكّكوا في جدوى توقيع الاتفاق منذ البداية

مايو من هذا العام 2019 أعلن ترامب قراره بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الذي وُقِّع عام 2015 بين إيران ومجموعة دول (5+1).[35]

الأسباب التي سوّغ بها ترامب قراره:[36]

1. عدم قدرة الاتفاق بصيغته الراهنة على وقف المساعي الإيرانية لامتلاك أسلحة نووية، إذ إن الاتفاق سمح للجانب الإيراني باستمرار تخصيب اليورانيوم.

2. قيام الاتفاق بصورة أساسية على افتراض أن البرنامج النووي الإيراني هو برنامج سلميّ، وهذا وهم كبير.

3. رفع الاتفاق العقوبات الاقتصادية القاسية التي كانت مفروضة على إيران مقابل قيود بسيطة على نشاطاتها النووية.

4. ترتّب على رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران بموجب الاتفاق زيادة الإنفاق العسكري الإيراني بنسبة 40 ٪، في حين لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد، واستُخدِمت الأموال التي جنتها إيران من رفع العقوبات في بناء صواريخ بالستية قادرة على حمل رؤوس نووية، وفي دعم الإرهاب، ونشر الفوضى في منطقة الشرق الأوسط.

5. خلو الاتفاق من آليات صارمة لتفتيش المواقع النووية الإيرانية، كما أنّ الاتفاق لم يعطِ حقّ التفتيش غير المشروط للعديد من المواقع المهمّة، ومن ذلك منشآت عسكرية.

6. لم ينّص الاتفاق على آليات محدّدة تحدّ من نشاطات إيران التي من شأنها زعزعة الاستقرار في المنطقة ودعم الإرهاب.

النتائج المترتبة على قرار ترامب من وجهة نظر منتقديه

يمكننا تلخيص المترتبات السلبية على قرار الرئيس ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني من وجهة نظر معارضي القرار بما يأتي:[37]

1. إنّ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي قد يقوّض مساعيها ضد إيران، ولا يمكّنها من حشد حلفائها الأوروبيين في أيّ تحرّك مستقبلي ضدّها، وبخاصة فيما يتعلق ببرنامج إيران للصواريخ الباليستية، ونشاطاتها في الإقليم التي تعدّها الولايات المتحدة مزعزعة لاستقرار المنطقة.

2. خلق أزمة ثقة بين واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي، وبخاصة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

3. دفع إيران إلى إعادة إطلاق برنامجها النووي العسكري، وتعزيز موقف المتشددين في النظام الإيراني على حساب الإصلاحيين.

4. حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، أو بين إسرائيل وإيران، وهذا الأمر له تداعيات خطيرة على المنطقة المضطربة أصلًا.

5. إعاقة جهود التوصل إلى اتفاق نووي مع كوريا الشمالية التي قد لا تثق بجدية الولايات المتحدة بالالتزام بما يُتَّفَق عليه، قياسًا على الحالة الإيرانية.

ما وراء قرار ترامب

أجّل ترامب قرار الانسحاب من الاتفاق النووي ثلاث مرات، كان آخرها في كانون الثاني/ يناير 2018 وقد حدّدت إدارة ترامب عدة شروط لأيّ مشروع قانون يصدر عن الكونغرس لمعالجة الاختلالات التي يراها ترامب في الاتّفاق الموقّع عام 2015، والذي بدأ العمل به في مطلع عام 2016.

ومع أن ترامب أجّل قرار الانسحاب ثلاث مرات إلّا أنه رفض التصديق على أنّ إيران ملتزمة بالاتفاق النووي، وفق ما يعرف بقانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني الذي صدر عن الكونغرس في شهر أيار/ مايو 2015 والذي ينصّ على أن الرئيس الأميركي ملزم بالتصديق على التزام إيران ببنود الاتفاق أمام الكونغرس كلّ 90 يومًا، كما أن الرئيس ملزم بأن يقرّر كلّ 120 يومًا ما إذا كان سيمدّد تعليق العقوبات على إيران أو سيعيد فرضها[38].

ومما جعل مهمّة ترامب أكثر سهولة في اتخاذ قرار الانسحاب خروج وزير الخارجية ريكس تيلرسون، ومستشار الأمن القومي إتش آر ماكماستر من إدارته، وهما من كبار الداعمين لاستمرار الاتفاق مع إيران.

ملاحظات ترامب ومسوّغاته ليست محل إجماع أمريكي

يبدو أن الحجج التي ساقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران ليست محلًّا للإجماع في الولايات المتحدة، وقد تعرّضت هذه المسوّغات لانتقادات حادة، واتُّهم الرئيس بأنه يضلّل الرأي العام، ويبالغ في حديثه عن سلبيات الاتفاق[39]. كما أشار مسؤولون أمريكيون في مواقف متعددة إلى التزام إيران بالاتفاق، وإلى نجاعة نظام التحقّق الذي وُضِع لضمان هذا الالتزام، فقد أعلم وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي، في شهر نيسان/ أبريل 2018 أنّ نظام "التحقق" من التزام إيران بتعهداتها بموجب الاتفاق "قويّ إلى حدّ بعيد لضمان التزام إيران". وتقول تقارير صادرة عن وكالات أمريكية مختصة أن إيران ملتزمة بتعهداتها النووية، ويرى ماتيز أن من مصلحة الولايات المتحدة الالتزام بالاتفاق النووي مع إيران، كما ترى الهيئة الدولية للطاقة الذرية أن إيران ملتزمة بالاتفاق النووي،[40] وأما حديث ترامب عن استمرار إيران بتخصيب اليورانيوم في منشآتها النووية فهذا منصوص عليه بالاتفاق الذي سمح لإيران بتخصيب كميات قليلة من اليورانيوم تقلّ عن 4 ٪، وهذه الكمية أقلّ بكثير من الكمية اللازمة، إذ يحتاج إنتاج قنبلة نووية إلى 90 ٪ من اليورانيوم المخصّب[41].

ومن المآخذ على مسوّغات ترامب لإلغاء الاتفاق النووي أنها تستند إلى معلومات استخباراتية إسرائيلية قدّمها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للرئيس الأمريكي في شهر نيسان من هذا العام 2019، وهذه المعلومات لا تتفق مع المعلومات والتقديرات المتوفرة لدى أجهزة الاستخبارات الأميركية.[42]

رابعًا: العقوبات الأمريكية على إيران

منذ عام 1980 فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران على خلفية أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها، واتّهمت النظام الإيراني الجديد بدعم الإرهاب الدولي وممارسته،[43] وقد شمل الحظر الأمريكي الأول على إيران العديد من القطاعات، منها الصادرات النفطية، والتبادلات التجارية، وتجميد الأصول، وحظر السفر، إضافة إلى منع دخول الصادرات الإيرانية إلى الولايات المتحدة. وقد عُزِّزت العقوبات الأمريكية على إيران في عهد الرئيس بل كلينتون الذي اتّهم إيران بعرقلة جهود السلام في الشرق الأوسط، ودعم الحركات المناوئة للعملية السلمية التي رعتها الولايات المتحدة في عهد كلينتون، والسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل. واستمرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بانتهاج سياسة الحظر ضد إيران، وقد وصلت هذه العقوبات ذروتها في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي أقر قانونًا شاملًا للعقوبات على إيران عام 2010، وظلّت هذه العقوبات قائمة حتى توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى، وقد يكون لهذا الحظر دور في حمل إيران على المفاوضات بشأن برنامجها النووي، ثمّ التوقيع على الاتفاق تحت وطأة العقوبات.[44]

وبعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عادت العقوبات التي كانت قائمة قبل توقيع الاتفاق، ولم يكن الهدف المعلن للعقوبات هذه المرة مرتبطًا بالاتفاق النووي كما جرت العادة في العقوبات السابقة، ولكن الهدف بحسب ترامب هو دفع إيران لتغيير سلوكها السياسي في المنطقة، الذي وصفه بالسلوك الخبيث، إضافة إلى وضع حدّ لبرامجها المتعلقة بالصواريخ البالستية، ولم يقتصر حديث ترامب على إعادة العقوبات السابقة، بل تخطاها إلى التهديد بعقوبات "شالّة"، ستُطبَّق على مرحلتين: بدأت الأولى في 6 آب/ أغسطس 2018، وشملت ما يأتي:[45]

– حظر تبادل الدولار مع الحكومة الإيرانية، إضافة إلى حظر التعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة، ولاسيّما الذهب، وفرض عقوبات على المؤسسات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني، أو بسندات حكومية إيرانية.

– حظر توريد أو شراء قائمة من المعادن، أبرزها الألومنيوم والحديد والصلب، وفرض قيود على قطاع صناعة السيارات والسجاد في إيران.

– حظر استيراد أو تصدير التكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري.

المرحلة الثانية من العقوبات:

– فـرض عقوبات ضد الشركات التي تدير الموانـئ الإيرانية، إلى جانب الشركات العاملة في الشحن البحري وصناعة السفن.

– فرض عقوبات شاملة على قطاع الطاقة الإيراني، وبخاصة قطاع النفط.

– فرض عقوبات على البنك المركزي الإيراني وتعاملاته المالية.

وبمراجعة سياسة العقوبات الأمريكية على إيران نجد أن الأهداف التي ساقتها الإدارات الأمريكيـة المتعاقبة كانت تتمحور حول حمـل إيران على ايقاف برنامجها النووي، إلا أن الهدف من العقوبات الأخـيرة يتمثل في تغيير سـلوك إيران في منطقـة الـشرق الأوسـط، وتقييـد برنامجهـا للصواريخ البالستية، وحملها على إعادة التفاوض من جديد.

بعد إعلان الرئيـس الأمريكي دونالد ترامب انسحـاب الولايـات المتحـدة مـن الاتفاق النـووي عادت العقوبات التـي كانت قائمة قبل توقيـع الاتفاق، ولم يكن الهدف المعلن للعقوبات هذه المرة مرتبطاً بالاتفاق النووي كما جرت العادة في العقوبات السابقة

خامسًا: الأثر المتوقع للعقوبات الأمريكية في إيران

مع انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النـووي، وبدء تطبيـق العقوبات على إيـران بمرحلتيها الأولى والثانيـة– يواجـه النظـام السياسي الإيـراني جملة تحدّيات ضاغطة وحرجة، منها:

1. الأوضاع الاقتصادية المتردية أصلًا قبل بدء العقوبات، وما سيلحق بها جرّاء سريان هـذه العقوبات. ويبدو أنّ مشـكلات الاقتصاد الإيراني ليست ناجمـة عن العقوبات الأميركية فقـط، بـل يبدو أن هناك خللًا في إدارة الاقتصاد الإيراني، إذ أشـارت بعض التقارير الرسـمية إلى أن ثلثـي الإشـكاليات التـي يواجهـا الاقتصـاد الإيـراني ترجـع إلى ضعـف إدارة الملـف الاقتصادي، وأن ثلث الإشكالات الاقتصادية فقط ترتب على تطبيق العقوبات السابقة، وقد بلـغ إجمالي الناتج المحلي الاسـمي حوالي 430 مليار دولار في عـام (2017)، ووصلت نسبة البطالـة إلى حـوالي 12.5 ٪، ووصلت نسبة التضخـم إلى حوالي 10.5 ٪، وبلغ معدل الفقر حـوالي 18.7 ٪، أمـا حجـم التجـارة الخارجية لإيران فبلـغ حوالي 162 مليـار دولار، منها حـوالي 92 مليـار صادرات، وتراجعت قيمـة العملة بحوالي 28.5 ٪، خـلال الفترة من عام 2013 وحتى الوقت الحالي[46].

2. سـعي إسرائيل وأطراف إقليمية أخرى إلى إثارة مشـاعر العداء ضد النظام الإيراني لدى دول المنطقة وشـعوبها، ولدى الرأي العام العالمي، وتحريض الداخل الإيراني، وتوظيف الأحوال الاقتصادية الصعبة لتحريك الشارع الإيراني بين الحين والآخر.

3. الضغـط الأمريكـي المتزايـد من خلال إحكـام الحصار الاقتصادي الـذي لا يقتصر عـلى إيـران، بل يمـسّ العديد مـن الدول والشركـات والهيئات التـي لا تلتـزم بتنفيذ الحصار

منذ عام 1980 فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران على خلفية أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها واتّهمت النظام الإيراني الجديد بدعم الإرهاب الدولي وممارسته

ومقتضياته، ويُعَدّ الضغط الأمريكي على النظام السياسي الإيراني التحدّي الأكثر تأثيرًا، ولاسيّما أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تعوّل على هذا الضغط في خلق حالة من الاضطرابات الداخلية التي تزعزع النظام السياسي، وتقود في نهاية المطاف إلى إسقاطه، أو على الأقل إرباكه وإضعافه، ومن هنا يأتي تركيز اهتمامه على الحالة الداخلية، وتحجيم دوره الإقليمي.

4. الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها البلاد بين الحين والآخر حتى في فترة رفع الحصار، وعادةً تتبنى هذه الاحتجاجات مطالب ذات طبيعة اقتصادية معاشية، إلا أنّ هذه الاحتجاجات طالبت أحيانًا بوقف تدخل النظام في الشؤون الإقليمية، وتوظيف الأموال في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

بيد أن نجاعة العقوبات والحصار الاقتصادي مرتبطة بحجم التأييد الدولي لها، وفي الحالة الإيرانية نجد أن فرض العقوبات الأخيرة لا يحظى بتأييد ودعم القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ولاسيّما أنّ التقارير والمؤشرات تدل على التزام إيران بالاتفاق النووي مع الدول الكبرى، وهذا يعني انفراد الولايات المتحدة بالحصار على ايران. فالاتحاد الأوروبي أعلن تمسكه بالاتفاق مع ايران، وتبنّى تقديم الدعم للشركات الأوروبية التي قد تخضع لعقوبات أمريكية إذا رفضت الالتزام بالحظر، وقد فُوِّض بنك الاستثمار الأوروبي بتمويل التبادلات التجارية بين أوروبا وإيران، كما أنّ الصين أعلنت عزمها عدم الالتزام بتخفيض كميات النفط المستوردة من إيران، وقالت الهند: إنّها لا تلتزم بالحظر إلا إذا أقرّته الأمم المتحدة، كما رفضت تركيا العقوبات الأمريكية، وأعلنت عدم التزامها بها بل أدانتها، وهذه المواقف الدولية تضعف تأثير العقوبات في الاقتصاد الإيراني، ومن هنا على المواقف السياسية الإيرانية.

ومن العوامل المؤثّرة في نجاح الحصار حجم التبادل التجاري بين الدولة التي تتعرض للعقوبات والدولة التي تفرضها، فإذا كان هذا التبادل كبيرًا فإنّ العقوبات المفروضة تكون أكثر تأثيرًا، وفي حالة إيران والولايات المتحدة نجد أنّ حجم التبادل التجاري بينهما لا يكاد يذكر، وهذا مرتبط باضطراب العلاقات السياسية بين الجانبين طيلة العقود الأربعة الماضية، إلى جانب تعزيز إيران علاقتها الاقتصادية مع الدول الرافضة للعقوبات، إلى جانب وجود إيران بصفة مراقب في بعض التكتلات الاقتصادية، وهذا أيضًا يضعف من تأثير العقوبات.

غير أنه لا يمكننا إغفال تأثير العقوبات في المجتمع الإيراني، من حيث تراجع مستوى المعيشة، وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وانخفاض القدرة الشرائية[47].

السيناريوهات المتوقعة لتأثير العقوبات الأمريكية في النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط

يمكـن الآن، بعـد التحليـلات السابقـة للنفوذ الإيـراني في الشرق الأوسـط، وللعقوبات الأمريكيـة عـلى إيران– أن نرسـم سـيناريوهات العقوبـات الأمريكية على النفـوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على النحو الآتي:

السناريو الأول: عدم إحداث تأثير مباشر في النفوذ الإيراني وبقاؤه في حدوده الحالية

- توصيف السيناريو

احتفـاظ إيران بمناطـق نفوذها، وبالإنجازات التي تحققت لها في هذه المناطق، واسـتمرار تأثيرها في القرار السياسي للدول الخاضعة لنفوذها.

- شروط تحقق هذا السيناريو

1. تمكّن إيران من الالتفاف على العقوبات بطرق مبتكرة عبر قنوات غير مباشرة.
2. استثناء دول فاعلة من العقوبات الأمريكية على إيران بشكل كامل، أو بنسبة مُرضية تقلّـل مـن تأثيرها، وتبقي مستوى السيولة المتدفق إلى إيران في حدوده الاعتيادية، أو انخفاضه بنسبة غير مؤثرة.
3. قيـام الحكومات الموالية لإيران بتمويل الأنشـطة الموجهة إيرانيًّا؛ لتخفيف العبء المالي على الجانب الإيراني.
4. ثبـات مواقف بقية الـدول الموقّعة على الاتّفاق والاسـتمرار في الالتـزام به، ورفض العقوبات.

- النتائج المترتبة على تحقق السيناريو

1. استمرار النفوذ الإيراني في المنطقة الوتيرة بنفسها التي سبقت العقوبات.
2. ثبات شبكة العلاقات والتحالفات التي بنتها إيران واستمرارها.

السيناريو الثاني: إحداث تأثير قليل في النفوذ الإيراني

- توصيف السيناريو

تراجع النفوذ الإيراني بشكل جزئي وطفيف في بعض المناطق، وتقديم تنازلات خفيفة، كأن يقبـل حلفاؤهـا في اليمن ببعض التسويات في بعض الملفـات، وأن تقلّص مواقعها العسكرية، وتعيد انتشارها وأماكنها في سوريا، وأن تقيد بعض أنشطة المليشيات الموالية لها في العراق.

- شروط تحقّق السيناريو

1. التزام الدول جزئيًّا بالعقوبات؛ تجنبًا للصدام مع الولايات المتحدة.
2. تمديد فترة استثناء الدول المعفاة من العقوبات إلى مدة جديدة.

3. تفهّم الجانب الإيراني خطورة العقوبات، واتخاذ إجراءات لتشجيع الدول على عدم القبول بالعقوبات من خلال تقليص بعض الأنشطة.

• النتائج المترتبة على تحقيق السيناريو

1. إلزام حلفاء إيران بالالتزام بالاتفاقات المتوقّعة لخفض التوتر وأماكن الهدنة، وتخفيض مخصّصات المليشيات والمؤسسات المرتبطة بنسبة غير مربكة، والاستغناء عن بعضها، وكف يدها.

2. حمل حلفائها على القبول ببعض المبادرات الجزئية المتعلقة بالجوانب الإنسانية في بعض مناطق الصراع، كالحديدة وإدلب.

السيناريو الثالث: أن تؤدّي العقوبات الأمريكية إلى تقليص النفوذ الإيراني وتراجعه بشكل ملموس

• توصيف السيناريو

أن تؤدي العقوبات الأمريكية على إيران إلى إحداث خلل كبير في الاقتصاد الإيراني، بحيث يدفع إيران إلى القبول بالتفاوض مجددًا، وتقديم تنازلات كبيرة.

• شروط تحقّق السيناريو

1. الالتزام الدولي الكامل بالعقوبات.

2. انسحاب أطراف فاعلة جديدة من الاتفاق النووي تحت ضغط الولايات المتحدة.

3. قيام روسيا بالضغط على إيران للاستئثار بالنفوذ في سوريا، بعد انتهاء الحاجة للمليشيات الإيرانية.

4. تجدّد الاحتجاجات الشعبية بصورة قوية تحت وطأة الظروف الاقتصادية، والضغط على النظام السياسي للالتفات إلى الشؤون الداخلية.

• النتائج المترتبة على تحقيق السيناريو:

1. قبول إيران بالتفاوض مجدّدًا مع الولايات المتحدة والدول الكبرى، وتقديم تنازلات تتعلق بنفوذها الإقليمي، وكذلك بخصوص برامج الصواريخ البالستية.

2. حل المليشيات الموالية لإيران، أو التخلي عنها والتوقف عن تمويلها.

3. توقف إيران عن التدخل في ملفات المنطقة، أو اعتماد آليات جديدة للمحافظة على الحضور الإقليمي من خلال توظيف أدوات القوة الناعمة.

الخاتمة

بالنظر إلى السياق التاريخي للسلوك السياسي للدولة الإيرانية وواقعه القائم حاليًّا- نجد أن السيناريو الثاني هو الأكثر إحتمالًا لتأثير العقوبات الأمريكية في النفوذ الإيراني في منطقة

الـشرق الأوسـط؛ أي أن تأثـير العقوبـات على النفـوذ الإيـراني في المَديين القريب والمتوسـط سـيكون محـدودًا، إذ إن النظام السيـاسي الإيراني يقدّم الاحتفاظ بنفـوذه الخارجي على تحسين الظـروف الداخلية، ولاسـيّما أنه يحكم سـيطرته على كلّ مفاصل الدولـة من خلال العديد من المؤسـسات والعلاقـات المتوازنة، التي مكّنت هذا النظام من الاحتفـاظ بالسلطة طيلة العقود الأربعة الماضية.

كـما أن مجرّد العقوبات الاقتصاديـة لا يكفي لتحجيم نفوذ دولة ما في نطاق جغرافي معين؛ لأن ذلك يعتمد وبشّل ملموس على إحداث خلل بالتوازنات القائمة لمصلحة الأطراف الراغبة في تحجيـم تلك الدولة، وهذا يتطلب إعادة النظر في شـبكة العلاقات الدولية والإقليمية. وفي الحالـة الإيرانيـة فإن الدول العربية بحاجة إلى بناء منظومة أمنية خاصة بها تشـمل جميع الدول العربيـة، ومؤيدة من القوى الشـعبية العربية الفاعلة والمؤثرة كافـة، وإحداث مصالحات بينية عربيـة: بين الأقطـار العربية، وداخل الأقطـار؛ بين القوى السياسـية والمجتمعية في كل دولة، ثـم الانطلاق بعد ذلك لبنـاء نظام أمني إقليمي قائم على حفـظ التوازنات بين جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة، ولاسيّما تركيا، وحفظ مصالح جميع هذه الأطراف وحمايتها، وتضييق الخناق على أطماع القوى الاستعمارية الكبرى ومصالحها.

أمّـا ما يتعلق بالإجابة عن تساؤلات الدراسـة فقد توصلت الدراسـة إلى أن العقوبات لن تحـدث تحوّلًا كبـيرًا في السلوك السيـاسي الإيـراني، وأن العقوبات الأمريكية لـن تكون قادرة على زعزعة النظام السياسي الإيراني وإسـقاطه بالاحتجاجات الشـعبية؛ لأن النظام يتكئ على مؤسـسات عميقـة ومتـآزرة، مكّنته مـن الاحتفاظ بالسلطة مـدة طويلة، ولا تـزال قادرة على الاسـتمرار عـلى المديين القريب والمتوسـط، وأن العقوبات الاقتصاديـة بمفردها لن تؤدي إلى انحسـار التأثـير الإيرانيَ في الملفـات الإقليمية الساخنة، كالملفين السـوري واليمني؛ لأنّ ذلك يحتاج إلى إعادة بناء العلاقات والتحالفات في الإقليم بشكل عام، وفي النطاق الجغرافي العربي بشكل خاص؛ لتشكيل قوة معادلة للنفوذ الإيراني.

الهوامش والمصادر :

1. R K Ramazani, Ideology and Pragmatism in Iran's Foreign Policy. The Middle East Journal; Autumn 2004; 58, 4; ABI/INFORM Global pg, 549.
2. R K Ramazani, Ideology and Pragmatism in Iran's Foreign Policy, The Middle East Journal; Autumn 2004; 58, 4; ABI/INFORM Global pg. 552.
3. وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، ط1، (الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2009)، ص172.
4. المرجع السابق نفسه، ص173.
5. وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام2020، ص180.
6. وليد عبد الحي ، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2009)، ط1، ص167.

7. عمر عبد الستار، عبد الناصر المهداوي، زيد عبد الوهاب، تداعيات انتفاضة إيران على المنطقة، مركز العراق الجديد، 2018/2/3 : https://www.newiraqcenter.com/archives/3222
8. المرجع السابق نفسه.
9. بكر البدور، قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية الإيرانية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط ،عمَّان، العدد(75)، ربيع 2016، ص117.
10. علي حسين باكير، النفوذ الإيراني في العراق: طبيعته ودوره وأهدافه، الراصد 2008/8/2، تاريخ الدخول 2019/2/12.
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4632
11. وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، ص263.
12. Itamar Rabinovich, How Iran's regional ambitions have developed since 1979, brookings, Thursday, January 24, 2019, date of intry :31/2/2019.
https://brook.gs/2R9UQ31
13. وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مركزالجزيرة للدراسات، 2013/4/16، تاريخ الدخول 2019/2/12
20134311242/04/http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013 html.9798680
14. بكر البدور، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020: دراسة مستقبلية، (مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، بيروت، 2016،ص228.
15. مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بعد سقوط حلب: الآفاق والحدود، 16 ديسمبر 2016، تاريخ الدخول2019/2/12: https://bit.ly/2GmIx2j
16. Itamar Rabinovich, How Iran's regional ambitions have developed since 1979, brookings, Thursday, January 24, 2019 https://brook.gs/2R9UQ31
17. علي رضا نادر، السياسة الدولية، المعادلة الإقليمية:هل تتغير السياسة الإيرانية في المنطقة إذا امتلكت القنبلة النووية؟ 2013/9/18، تاريخ الدخول 2019/2/15: https://bit.ly/2DCiBMg
18. يوسف مكي، استقلال البحرين 1968ـ 1971 الموقف الشعبي ومواقف القوى الإقليمية والدولية، مركز البحرين للدراسات في لندن، 2012/8/14، تاريخ الدخول 2019/2/15: .http://www.bcsl.org uk/arabic/?p=146
19. بكر البدور، تطور أزمة العلاقات السعودية الإيرانية.
20. علي رضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق، مركز راند لدراسات الشرق الاوسط، 2018/3/30 ، تاريخ الدخول 2019/2/15:
21. Garrett Nada, Iran's Role in Iraq, wilson center, Apr 26, 2018, (Date of intry :(2019/2/15 https://www.wilsoncenter.org/article/part-1-irans-role-iraq
22. Michalis Kontos, Will IRAN Become a Regional Hegemon in the Middle East?, EMSI, Eastren Mediterranean studies Initiave, 6, December 2017, date of intry:15/2/2019 https://bit.ly/2TEB2Hi
23. محور الشر (Axis of Evil): عبارة قالها الرئيس الأمريكي جورج و. بوش في خطاب ألقاه بتاريخ 29 يناير 2002 ليصف به حكومات كل من: العراق، وإيران، وكوريا الشمالية.
24. وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، ص195
25. نفس المرجع السابق، ص197.
26. Heather Stewart-US Accused of Using Aid to Sway Votes in UN Security Council. The Observer,17.Dec.2006.p.8.
27. Washington Post,2 May.2004,A.17-.
28. Scott D.Sagan-How to Keep the Bomb from Iran,Foreign-Affairs,Vol.85,Issue.5,Sep.Oct.2006.pp45-59

29. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، تقدير موقف، يوليو 2015، تاريخ الدخول 2018/11/10 https://bit.ly/2NkTEJF

30. Carol Morello and Karen DeYoung, "Historic deal reached with Iran to limit nuclear program," The Washington Post, July 14, 2015 dat of intry 15/2/2019, http://wapo.st/1I0ghvF

31. جواد الحمد، تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعاكساته، تقدير موقف، دراسات شرق أوسطية، 2015، العدد (73)، خريف 2015، ص131.

32. نفس المرجع السابق، ص132.

33. نفس المرجع السابق، ص133.

34. IshaanTharoor, "Trump axes the Iran deal and creates a new crisis," The Washington Post, May 9, 2018. (visited on 9 November2018), https://goo.gl/jLc9b9

35. دول (5+1) هي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا.

36. white house, National Security & Defense,Statement by the President on the Iran Deal,January 12, 2018. (visited on 9 /11/2018): https://bit.ly/2D9svH4:

37. أسامة أبو رشيد، الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران: الخلفيات، والذرائع، والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (27/مايو/ 2018)، تاريخ الدخول 7 نوفمبر 2018 https://bit.ly/2PO8SKX

38. Congress.Gov, H.R. 1191 - Iran Nuclear Agreement Review Act of 20151,May 22, 2015. (visited on 10 November 2018) https://www.congress.gov/bill/114th-congress/house-bill/1191

39. Stephen Collinson, "Everything that scrapping the Iran deal says about Donald Trump,"CNN, May 9, 2018(visited on 10 November2018),: https://goo.gl/mgGFcF

40. James McAuley& Karen Deyoung, "Europeans scramble to save Iran nuclear deal but face new concerns over U.S. sanctions,"The Washington Post, May 9, 2018,(visited on 10 November2018) , https://goo.gl/NdGhBj

41. David M. Halbfinger, David E. Sanger & Ronen Bergman, "Israel Says Secret Files Detail Iran's Nuclear Subterfuge,"The New York Times, April 30, 2018: (visited on 10 November2018) https://goo.gl/cpHacA,

42. أسامة أبو رشيد،https://bit.ly/2PO8SKX

43. BabakGanji-Politics of Confrontation:The Foreign Policy of the USA and Revolutionary Iran,I.B.Tauris&Company.2006.pp.120-121.

44. عمر الموسوي، الاتفاق النووي بين إيران ودول (5+1): دراسة تحليلية، ط1،(برلين:المركز الديمقراطي العربي للدارسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص95.

45. Whitehouse, STATEMENTS & RELEASES,Statement from the President on the Reimposition of United States Sanctions with Respect to Iran,August 6, 2018, https://bit.ly/2QFKQzc:(2018/11/(Visited on 13

46. البنك الدولي: إيران نظرة عامة، (تاريخ الدخول 2018/11/15): https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview

47. فاطمة الصمادي، هل تُحقّق العقوبات على إيران ما يريده ترامب؟ مركز الجزيرة للدراسات،2018/11/7،(تاريخ الدخول 2018/ 11/15): https://bit.ly/2Q27LaX

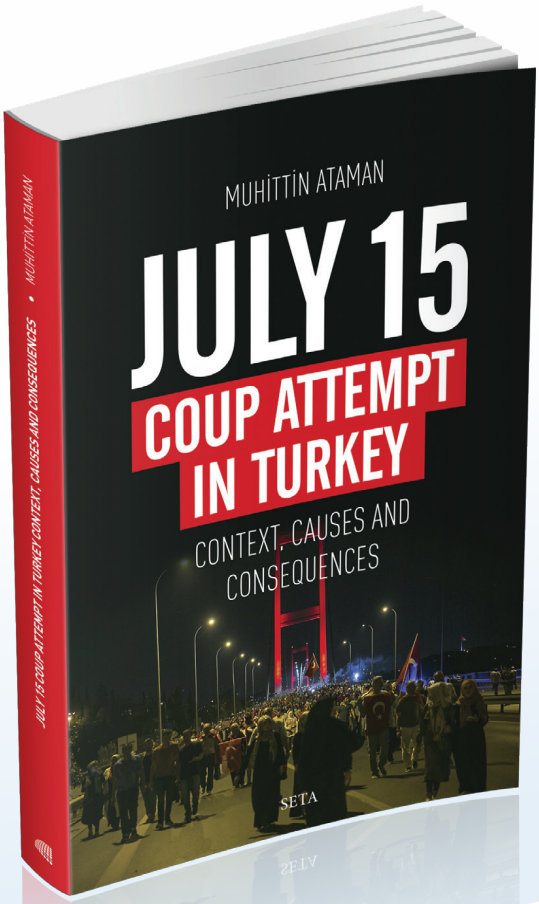

July 15 Coup Attempt in Turkey: Context, Causes and Consequences

Muhittin Ataman

The book presents different perspectives focusing on political, economic, sociological and psychological aspects of the factors leading up to, the events during and aftermath of this historic date.

أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن

عادل دشيلة*

الملخص: تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على حقيقة الصراع المحلي والإقليمي الدائر في اليمن، وتأثير ذلك في السلم الأهلي اليمني والأمن الإقليمي. كما تكشف الأهداف الحقيقية للدول الإقليمية المشاركة في هذا الصراع، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة. إضافة إلى ذلك تعرض الورقة الوسائل والأساليب التي تستخدمها القوى الإقليمية لبسط هيمنتها على اليمن، ومن تلك الأساليب تغذية الصراع بين مكوّنات المجتمع اليمني من خلال دعم أطراف النزاع. كما تبيّن الدراسة كيف أصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة لبعض الدول الإقليمية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والاقتصادية والأيديولوجية، وتكشف الدور السلبي للنخب والقوى اليمنية، وكيف ساعدت هذه النخب القوى الإقليمية للسيطرة على مقدرات البلد الاقتصادية وغيرها.

* كاتب وباحث يمني

Local and Regional Actors in Yemen Conflict

ADEL DASHELA*

ABSTRACT This study sheds light on the reality of the conflict in Yemen, with its local and regional dimensions, and its impacts on both Yemeni civil peace and regional peace. It also uncovers the real objectives, either direct or indirect, of the regional actors involved in this conflict. Additionally, it shows the means utilized by regional powers to exert its influence and expand its hegemony in Yemen. One of these means is provoking the domestic rivalry by supporting local actors of the conflict. Furthermore, the paper highlights how violence became the only mean by which regional actors achieve their ideological, economic, and strategic goals. As well as disclosing the negative role of the Yemeni elite in helping out foreign powers controlling Yemen's vital economic resources.

* Research, Yemen

رؤية تركية
2019 - (8/2)
142 - 129

مقدّمة:

"إنّ الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وأن وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع، فيكثر الانتقاض على الدولة، والخروج عليها في كل وقت، وإن كانت ذات عصبية؛ لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظنّ في نفسها منعة وقوة"[1] . تنطبق هذه النظرية الخلدونية على المجتمع اليمني، فهو مجتمع قبلي تقليدي محافظ، وتنتشر فيه العصبيات، وهو ما جعل هذا البلد العربي يعيش في صراع دام لقرون من الزمن. عرَّضت تلك الصراعات سواءً تلك التي كانت تتفجر بين الأئمة الزيود أنفسهم في شمال اليمن على السلطة، أم بين الإمامة وبين الخلافة العثمانية– السلمَ الأهلي اليمني والنسيجَ المجتمعي للدمار.

إنّ التمرد الحوثي أدّى إلى تدويل القضية اليمنية، وهذا سمح لبعض الأطراف الدولية والإقليمية أن تتدخل بشكل مباشر في الشأن اليمني. "تدخلت هذه الدول في شؤون اليمن، كلّ حسب منهجه وأهدافه، فأضعف الوحدة اليمنية القائمة، وهيّأ البيئة المناسبة لجميع القوى المعادية للوحدة والنظام الجمهوري"[2] . يؤكّد الباحث في علم الاجتماع لويس كوسر أنّ الصراع هو" تنافس على القيم، وعلى القوة والموارد، ويكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"[3] .

أصبح واضحًا من خلال المعارك الدائرة في اليمن أنّ هناك أطرافًا دوليةً تصفّي حساباتها مع بعضها بطريقة مباشرة وغير مباشرة. على سبيل المثال، تريد السعودية أن تصفّي حساباتها مع إيران في اليمن، كما تريد إيران أن تنتقم من السعودية من خلال دعم حركة التمرد الحوثية، خصوصًا وأن هناك علاقات مذهبية وأيديولوجية بين الحركة الحوثية والنظام الإيراني، وهو ما جعل كلا الطرفين في خندق واحد لمواجهة السعودية أيديولوجيًّا، وعسكريًّا، وسياسيًّا.. إلى آخره. أصبح الصراع إقليميًّا ودوليًّا واضحًا، وساحته أراضي الجمهورية اليمنية، إلا أن بعض الباحثين العرب أكّدوا أن الصراع في اليمن ليس بين القوى الإقليمية والدولية فحسب بل "هناك جذور للصراع الداخلي اليمني، تتجّسد في بنية النظام الاجتماعي القائمة على البعد القبلي، وانعكاس هذه البنية في الحالة السياسية والأمنية في اليمن، إضافة إلى مشكلة الوحدة التي تمّت على أساس قسري باستخدام القوّة العسكرية. لذا فمن المرجّح استمرار الصراع القبلي، وبقاء جذور الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب" [4] .

وهكذا عندما يدخل أي بلد تقليدي قبلي ومحافظ وفقير في صراعات داخلية، وحروب أهلية، يصبح عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية، حيث تستخدم القوى الدولية التي لها أطماع استعمارية القوى الداخلية المتصارعة، وتدعم بعضها ضد بعضها الآخر، من أجل تمرير مشروعاتها الخاصة، كما هو الحاصل الآن في اليمن. أصبحت بعض أطراف النزاع المسلح في اليمن مجرد أدوات بيد دول الإقليم، وإن كانت جماعة الحوثي الانقلابية هي السبب فيما وصل

إليـه الشـعب اليمنـي اليوم، إلا أنّه لا أحد ينكـر أن هناك أربع دول إقليميـة تتصارع في اليمن وبأدوات يمنية.

أولًا: أطراف الصراع الداخلي اليمني:

حين "خرجت أُولى مسـيرات حاشـدة في تعز للمطالبة بإسـقاط نظام صالـح تأثرًا بتنحي الرئيـس المـصري محمـد حسـني مبـارك، وبـدأ أول الاعتصامـات في محافظة تعـز، وخرجت مظاهـرات حاشـدة في عدن ومحافظات أخرى قوبلت بالقمـع".[5] أصبح نظام الرئيس اليمني الراحـل صالح ضعيفًا، ولم يسـتطع الوقوف ضد الجماهير اليمنية المتعطشـة للحرية والعدالة، وسـيادة القانون. حاول صالح أن يمسـك العصا من الوسـط، وأن يتحاور مع اللقاء المشترك (تكتـل أحـزاب المعارضـة اليمنية) عـلى أمل أن يُفشِـل ثورة الربيـع اليمنـي، وأن ينهي فترته الرئاسـية، لكنـه أخفق في ذلك. بعـد ذلك تدخلـت دول الإقليم وبدعم مـن المجتمع الدولي وفرضوا تسـوية سياسية على جميع الأطراف، سُـمّيت بالمبادرة الخليجية، والتي كان من ضمن نصوصها "تشـكيل حكومـة "مناصفة" بقيـادة المعارضة، ومنح الحصانـة للرئيس اليمني علي عبـدالله صالـح بعد اسـتقالته"[6]. لكن، شـعر علي صالح بالخطـر على مسـتقبل أسرته وحزبه السـياسي بعد أن خرج من السـلطة بصورة شـكلية، فبدأ بتشـكيل تحالفات تقليدية مع بعض شـيوخ القبائـل في صنعاء، وعمـران، وحجة، وصعدة، وذمـار، والجوف، وأيضًـا مع الطبقة الهاشـمية السياسـية ممثلة بذراعها المسـلح "جماعة الحوثي"، من أجل إسـقاط حكومة الوفاق

الوطني المُشكلة من جميع أطراف العمل السياسي، بما في ذلك حزب صالح الذي كان مسيطرًا على نصف الحكومة اليمنية بموجب المبادرة الخليجية.

بدأ شيوخ القبائل في مناطق الشمال اليمني بالتماهي، وأحيانًا بالتورط بشكل مباشر مع جماعة الحوثي لإسقاط المحافظات، كما حصل في محافظة عمران، وصعدة، وحجة. كانت القبائل تؤكّد أنها لا تتدخل في ذلك الصراع؛ لأنه بين الحوثي من جهة و قبيلة آل الأحمر وحزب الإصلاح اليمني الإسلامي من جهة أخرى، فكان المواطنون البسطاء يصدّقون تلك الدعايات التي أدارها فريق متخصص من الأجهزة الاستخباراتية اليمنية في الدولة العميقة.

كانت الحركة الحوثية في عامَي 2013 و2014 تستولي على القرى، والمديريات، والمحافظات الواحدة تلو الأخرى، بدعم مباشر من صالح وأركان حزبه، والطبقة القبلية التقليدية المحيطة به، وبمباركة إقليمية من دول الإقليم المجاورة لليمن؛ لأن الهدف كان إجهاض ثورة 11 فبراير اليمنية، وتدمير العملية السياسية برمتها، ومنع الشباب اليمني وتيار الإسلام السياسي بشكل خاص من الوصول إلى السلطة، ولو كان ذلك بطريقة ديمقراطية حقيقية وحضارية؛ لأن الدول الإقليمية ذات الطابع التقليدي والقبلي التي تفتقر لأدنى مقومات الدولة المدنية، كانت تخشى من نجاح المشروع اليمني، ومن ثم ستطالب شعوب المنطقة في شبه الجزيرة العربية بتغيير هذه الأنظمة أسوة بما حصل في اليمن. لذلك، سارعت الدول الإقليمية لإفشال المشروع اليمني بكل الوسائل والطرق، وأسهموا بطريقة سلبية مع بعض الأطراف الداخلية حتى أوصلوا اليمن إلى هذا الوضع الكارثي.

التمرد الحوثي أدّى إلى تدويل القضية اليمنية وهذا سمح لبعض الأطراف الدولية والإقليمية أن تتدخل بشكل مباشر في الشأن اليمني. تدخلت هذه الدول في شؤون اليمن كلّ حسب منهجه وأهدافه فأضعف الوحدة اليمنية القائمة

استخدمت الحركة الحوثية عدة شعارات من أجل إسقاط البلاد بيدها، فتارة كانت تقول للمواطنين نحن لسنا ضد أحد، بل نقاتل اليهود وأمريكا، وشعارنا واضح، هو: "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت، لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام"،[7] وهذا الشعار مستوحى من شعارات ثورة الخميني الإيرانية. لكن، الحقيقة التي لا ينبغي أن يتجاهلها أحد هي أن الحركة الحوثية لم تكن سِوى أداة من أدوات النظام الإيراني في المنطقة، وتنفّذ ما يُملى عليها من دوائر صنع القرار في طهران.

في "مارس ألفين وثلاثة عشر انطلق مؤتمر الحوار الوطني اليمني، بعد أن اتُّفِق بإشراف الأمم المتحدة على نسب المشاركين، وهي عشرون في المئة للشباب، وثلاثون في المئة للنساء، إضافة إلى خمسين في المئة لمحافظات الجنوب"،[8] وضم كافة شرائح المجتمع اليمني، وقواه السياسية، والقبلية، والمدنية، والعسكرية، والشبابية. شكّل ذلك المؤتمر التاريخي مخرجًا سليمًا للوصول بالبلد إلى برّ الأمان، والخروج من دوامة العنف والفوضى. لكن، شعرت بالخطر

الطبقـة التقليدية التي كانـت تمسك بنظام الحكم المركزي في صنعاء، وخصوصًا بعض أطراف النظام السابق والطبقة الهاشمية، التي لا توجد لها حاضنة شعبية في المناطق الجنوبية، والشرقية، والغربيـة الغنية بالنفـط والغاز، والثـروة السمكية؛ إذ عرفت هذه الطبقـة أن مخرجات الحوار الوطني وتطبيقها في أرض الواقع سيضعفان نفوذها المركزي، فقررت الانقلاب على مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية، وأجهضت العملية السياسية برمتها، وأدخلت البلد في نفق مظلم.

في 21 مـن أيلول/ سـبتمبر 2014، أسـقط الحوثي العاصمة اليمنيـة صنعاء بدعم مباشر من شـيوخ القبائل والنظام اليمني السابق بقيادة علي عبدالله صالح، وفرض شروطه على باقي أطراف العملية السياسية بالقوة، ووُقِّع ما يُسمى باتفاق السلم والشراكة، ونصّ الاتفاق "على أن يجري الرئيس مشـاورات تفضي إلى تشـكيل "حكومة كفاءات" في غضون شـهر فيما تستمر الحكومة الحالية التي اسـتقال رئيسها محمد سـالم باسـندوة في وقت سابق بتصريف الأعمال"[9]. رفض الحوثي اتفاق السلم والشراكة، ولم يقبل التوقيع على ملحقه الأمني الذي نصّ على إلزامه بخروج ميلشـياته من المدن. بعد ذلك، تمدّد الحوثي جنوبًا وشرقًا حتى وصل إلى تخوم مأرب، شرق اليمـن، ومدينـة عـدن جنوبًا. في تلـك الأثناء، شـعرت الدولة السعودية بـأن الأطراف الرئيسة اليمنية التي كانت تتحكم في المشـهد اليمني منذ سـبعينيات القرن الماضي والتي كانت تديـن بالـولاء المطلق للنظام السعودي- أصبحت خارج المشـهد، ولم يعـد بيدها القرار، وأن مـن يديـر الأمور ليس نظام صالح، وإنما جماعة الحوثي المدعومـة من إيران. أدرك السعوديون خطـورة الحركة الحوثية على أمنهم القومي، فحاولت السعودية أن تثني الحوثي، وأن تستقطبه مـن خلال منحه الكثير من الامتيازات، لكنه رفض. بعد ذلك، أصدرت السعودية تحذيرات لجماعة الحوثي، ووجّهت له دعوة لعقد حوار مع أطراف العملية السياسـية اليمنية كافة، لكنه لم يستجـب لذلك العـرض، وقام بتدريبات عسكرية في حـدود السعودية الجنوبية. وبحسب صحيفة الشـارع، فقد حذرت إيران جماعة الحوثي في بداية عام 2015 من الاقتراب من باب المنـدب وحـدود السعوديـة الجنوبيـة؛ لأن التوقيت لم يكن مناسـبًا في ذلك الوقـت،[10] إلا أن جماعـة الحوثي أصرّت على التقـدم عسكريًّا إلى باب المندب وإقامة مناورات عسكرية. في فجر 26 مارس 2015 أطلقت السعودية العملية العسكرية "عاصفة الحزم" "التي دكت المطارات والمواقـع العسكرية والإسـتراتيجية في صنعاء، معلنة دعم الشرعيـة وردع الانقلاب الحوثي، حيث أعلنت السعودية ومعها بعض الدول الأخرى مناصرة الحكومة".[11] بعد أقل من شـهر وبالتحديد في 21 إبريل/ نيسان 2015، أعلن التحالف العربي "انتهاء عاصفة الحزم في اليمن وانطلاق عملية "إعادة الأمل"، استجابة لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي"[12]. لم تنجـح عاصفتا الحزم والأمل حتى كتابة هذا الورقة البحثية، بل ازداد عدد الضحايا، ودُمِّرت البنيـة التحتيـة، وانتـشرت المجاعة، والأمراض، والأوبئـة، وهناك تقاريـر دولية تتحدث عن أرقام مخيفة حول الأزمة الإنسانية في اليمن.

بعـد عاصفة الحزم ظهرت مليشـيات وكيانـات موازية للدولة اليمنيـة، وبدعم مباشر من التحالـف العربي، وعلى وجه التحديـد دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث شـكّلت أحزمة أمنيـة انفصالية في عدن، وشـبوة، وحضرموت وبعض المناطق الجنوبيـة. وقد درّبت عشرات الآلاف من أبناء المناطق الجنوبية، وسلحتهم ووظّفتهم، ودفعت لهم مرتبات شهرية. تستخدم الإمـارات هـذه الأحزمة لتصفية من يعـارض وجودها في المناطق المحـررة، والموانئ، والجزر اليمنيـة، وقـد كثرت الاغتيـالات في عدن خاصـة، ضد قيـادات التجمع اليمنـي للإصلاح، وبعـض القـوى الوطنيـة الأخرى التي تعـارض المشروع الإمـاراتي في اليمن بشـكل عام. كما دعمـت الإمارات مليشـيات خارج إطار الدولة في محافظة تعز، تُسمّـى كتائب "أبو العباس"، ودعمـت أيضًـا بعض الأحـزاب الأخرى ذات الحضـور الضعيف؛ من أجـل مواجهة حزب الإصلاح اليمني، وقوى الثورة الشبابية السلمية في تعز. لكن، بعد تُدخل الإمارات في المشهد ظهـرت خلافات عميقة بـين أبناء تعز. كما شـكّلت الإمارات مليشـيات مسلحة خارج إطار الشرعيـة اليمنيـة في إقليم تهامة بقيادة طارق صالح، نجل شـقيق الرئيـس اليمني الراحل علي عبـدالله صالح. وهكذا، يتضح أن لدينا عدة أطراف متصارعة في المشـهد اليمني، وكل طرف يخـدم أجنـدات خارجية بشـكل مباشر أو غـير مباشر، حيـث تستخدم الـدول الإقليمية هذه الأطراف الداخلية لتنفيذ أجندتها الخاصة.

وهذه الأطراف هي كالآتي: الطرف الأول: الأحزمة الأمنية في عدن (الحراك الانفصالي)، وقوات طارق صالح في إقليم تهامة، والمليشـيات السلفية وبعض القوى القومية في تعز. تنفذ هذه الأطراف أجندات دولة الإمارات العربية المتحدة. صحيح أن هذه الأطراف المحلية تكنّ العداء لجماعة الحوثي وتحاربها، لكن من يحركها هو القائد الإماراتي الذي يقيم في عدن. سنذكر بالتفصيـل جزءًا من هذه الأحزمة الأمنية، الذي يعـدّ الأهم؛ لأنه يملك قوة عسكرية لا بأس بهـا على الأرض، وينادي بالانفصـال، بينما الأحزمة الأخرى، مثل الحركـات السلفية في تعز، والمقاومـة التي يقودها طارق صالح في الحديدة لا تنـادي بالانفصال، وإن كانت لديها تصفية حسابات مع بعض الأطراف في الشرعية اليمنية، إلا أنها تتمسك بوحدة البلاد الجغرافية.

في 11 مايـو / أيـار 2017، وقف محافظ عدن السابق، عيدروس الزبيدي أمام علَم اليمن الجنوبي السابق وأعلن عن إنشاء المجلس الانتقالي الجنوبي المؤلف من 26 عضوًا "[13]. [14] تلقى هـذا المجلس دعـمًا مباشرًا من دولة الإمـارات العربية المتحدة، إلا أنـه لا يحظى بدعم كلي من أبناء الجنوب. وضع هذا المجلس هدفًا رئيسًا له، هو تحقيق الانفصال عن الشـمال اليمني، إلا أنه لم يتمكن من بسط سـيطرته على الجغرافيا في جنوب اليمن كافة، حيث إنه لا يسيطر سِـوى على مناطق محدودة خاصة في عدن ومحافظة الضالع وبعض المناطق الأخرى. كما جاء في البيان الرسـمي للمجلس الذي صدر يوم 21 مايو/ أيـار 2017 حيث تحدث المجلس بوضوح عن الاسـتقلال، وإرساء الفيدرالية، وأسس الدولة الكاملة السيادة، فشدّد على أن "شعبنا الصامد قد اختار طريقه ومصيره، وعلى العالم الوقوف إلى جانبه بكل وضوح وشـفافية، ومساعدته في تحقيـق اسـتقلاله وطنًا ودولة وهوية، وإرسـاء ركائز دولته الفدراليـة الجنوبية" [15]. حاول هذا

المجلس الانقلاب على شرعية اليمن الدستورية، وتلقى دعمًا مباشرًا من الإمارات في نهاية يناير عام 2018، "وتدخل الطيران الإماراتي لصالح الانفصاليين"[16]. لكن لم ينجح ذلك الانقلاب، إلا أن هذا المجلس مستمرّ، حتى كتابة هذا البحث، في استقطاب قدر لا بأس به من أبناء الجنوب، وتدريبهم على السلاح، وتجري عسكرتهم، ويتسلّمون مرتبات مباشرة من حكومة أبوظبي. يستغل المجلس الانتقالي حالة الفوضى الموجودة في جنوب اليمن، كما يستغل فقر الشباب والعاطلين عن العمل، ويقوم بعسكرتهم وتعبئتهم بأفكار ضد الوحدة اليمنية وما شابهها.

بعد عاصفة الحزم ظهرت مليشيات وكيانات موازية للدولة اليمنية وبدعم مباشر من التحالف العربي وعلى وجه التحديد دولة الإمارات العربية المتحدة حيث شكّلت أحزمة أمنية انفصالية في عدن وشبوة وحضرموت وبعض المناطق الجنوبية

الطرف الثاني: جماعة الحوثي: التي تنفّذ أجندات إيرانية، وهي التي قامت بالانقلاب على الدولة اليمنية في 21 سبتمبر/ أيلول 2014. يسعى المشروع الحوثي إلى توطيد أركان حكمه في المرتفعات الشمالية في شمال اليمن حيث إن هذه المناطق كانت معقلًا تاريخيًّا للحركة الإمامية، واستمر حكم بعض الأسر الزيدية الإمامية التي كانت تدّعي حقّها التاريخي في الحكم في بعض هذه المرتفعات الوعرة لفترات متقطعة خلال القرون الماضية، حيث كانت تحكم مناطق محددة، إلا أنها كانت تُخفق في بسط سيطرتها على الأراضي اليمنية كافة. لا تريد الحركة الحوثية أن يبقى اليمن موحّدًا بقدر ما يهمها أن تبسط سيطرتها على المرتفعات الشمالية، وجزء من المناطق الوسطى، وأن يكون لها منفذ بحري على البحر الأحمر. حاليًّا، تسعى الحركة الحوثية إلى أن يكون لها حكم ذاتي في المناطق التي تحت سيطرتها، وقد اقترح وزير الدفاع الأمريكي السابق جون ماتيس: "تقسيم اليمن إلى مناطق حكم ذاتي لإنهاء الحرب الأهلية الدموية"[17]. أشار الوزير الأمريكي بهذا المقترح إلى الحركة الحوثية، بحيث تُمنَح حكمًا ذاتيًّا في بعض المناطق الشمالية، بشرط أن توقف الحركة الحوثية اعتداءاتها على الأراضي السعودية. إذن، من الواضح أن الحركة الحوثية تريد تحقيق الأهداف الآتية: أولًا، حكم ذاتي في إقليم آزال، مع وجود منفذ لها على البحر الأحمر. ثانيًا، إخلاء هذا الإقليم من أي وجود سني سلفي، بحيث يكون الجانب الديني مغلقًا على الحركة الحوثية، وهذا ما لا يُمكن تحقيقه؛ لأن المجتمع اليمني حتى الذين يقطنون مناطق إقليم آزال يرفضون فكر الحوثي، ويعدّونه دخيلًا عليهم. ثالثًا، تريد الحركة الحوثية أن يبقى السلاح بيدها بحيث تستطيع أن تخمد أي مقاومة ضدها في إقليم آزال، كما أنها تريد تكرار تجربة حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، والحرس الثوري في إيران، وهذا الهدف هو الذي عرقل ويعرقل عملية السلام مع هذه الحركة؛ لأن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا ترفض هذا الشرط، وتريد أن تسلّم الحركةُ الحوثية السلاح الذي نهبته إلى الدولة اليمنية، وأن تنخرط في عملية سياسية وهي منزوعة السلاح. رابعًا، إعادة نشر الفكر الزيدي القائم على الحق الإلهي في الحكم، المنحصر في البطنين في المناطق الوسطى والشمالية والغربية، ولو بقوة

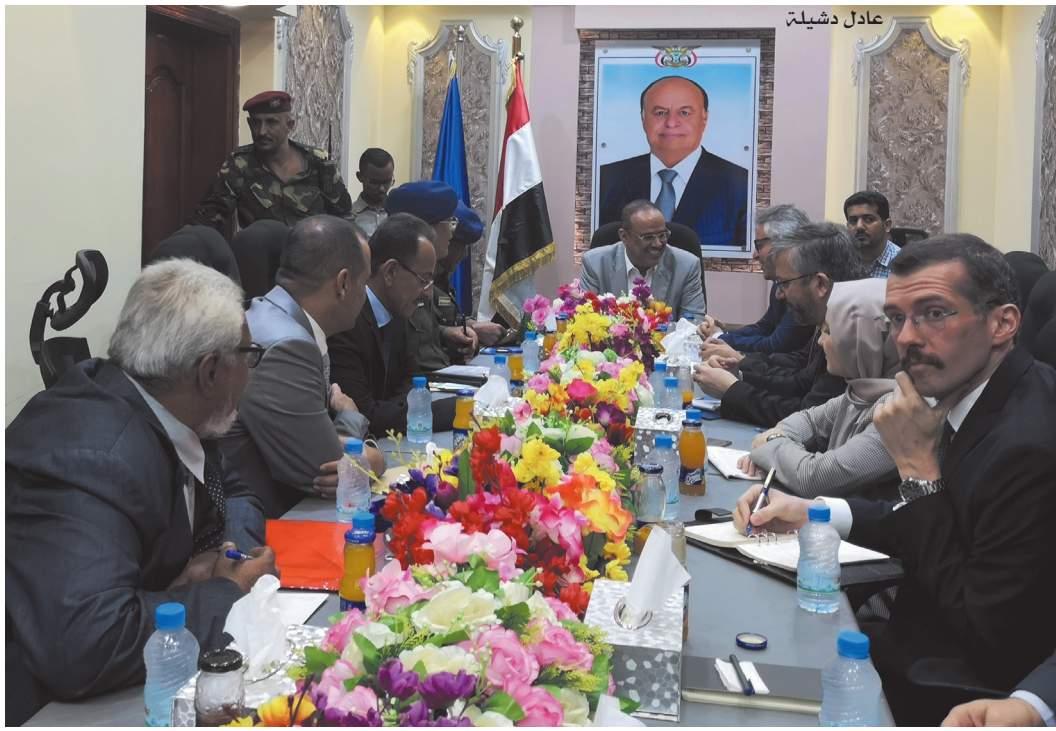
عادل دشيلة

السلاح، وهو ما تقوم به الحركة الحوثية في الوقت الحالي. كما أن الحركة الحوثية تهدف "إلى استعادة الحكم الإمامي في السابق، بالتوكؤ على نظرية الولاية والاصطفاء لآل البيت التي يحاولون تكريسها كجزء أساس من الدين" [19]. خامسًا، طرد كل الحركات السلفية التي تنتمي إلى الحركة الوهابية، وعدم فتح مراكز لها في المناطق الشمالية اليمنية، وقد أحرقت حركة الحوثي بعض دور التحفيظ التابعة للحركة السلفية في بعض المناطق التي تسيطر عليها، وبخاصة في صعدة. سادسًا، إضعاف أيّ وجود للحركة الإسلامية الإصلاحية اليمنية (حزب الإصلاح اليمني) في مناطق صنعاء، وعمران، وصعدة، وحجة، وذمار، وقد أحرقت الحركة الحوثية مراكز حزب الإصلاح في بعض المحافظات الشمالية، كما نهبت جامعة الإيمان، وسيطرت على المساجد، ودمّرت بعضها، حيث أشارت بعض التقارير إلى "أن الحوثيين انتهكوا حرمة نحو 750 مسجدًا، واختطفوا 150 من الأئمة والخطباء، وتوزعت الانتهاكات بين التفجير الكلّي، والقصف بالسلاح الثقيل، ونهب المحتويات، إضافة إلى تحويل بعض المساجد إلى مجالس لتعاطي القات، وأخرى استخدمت كثكنات عسكرية".[20] سابعًا، السيطرة على القضاء والأوقاف والعدل، حتى ولو حدثت تسوية سياسية. ثامنًا، تكرار التجربة الإيرانية بكل حذافيرها في اليمن، وهناك أهداف أخرى للحركة الحوثية لا يسع المجال لذكرها في هذه الورقة البحثية.

الطرف الثالث: شيوخ القبائل وبعض شيوخ الدين وجزء من التنظيمات الإسلامية في بعض المناطق الشرقية والشمالية: وهؤلاء يخضعون للإملاءات السعودية بطرق هادئة؛ لأنه لم يتبق لهم صديق في المنطقة، ولو وجدوا حليفًا قويًّا ما خضعوا للإملاءات السعودية، كما أن المجتمع الدولي وبعض الدول الإقليمية الأخرى ضد الربيعِ العربي وضد ثورة اليمن التي هي

جزء من الربيع العربي، والإسلاميون بلا شك جزء أساسي في ثورة 11 فبراير 2011 اليمنية. هـذا الـرفّ يمثّل ثقـلًا لا بأس بـه في حكومة اليمـن الشرعية. أما بالنسـبة للحكومـة اليمنية الشرعيـة فهي مسـيطرة على المشـهد في المناطـق الشرقيـة، وبخاصة في مـأرب، وحضرموت، والجـوف، وتخوض حربًا سياسـية مـع التحالف العربي، وعسـكرية مع جماعـة الحوثي. هناك اتهامات لهذه الحكومة بأن من يديرها هو التيار الإسـلامي بقيادة حزب الإصلاح اليمني، إلا أن هذه الاتهامات ليست صحيحة، لأن من يرأس الحكومة ورئاسة الجمهورية، وأيضًا مجلس النواب ليسـوا من أبنـاء هذا التيار، وإن كان لهم حضور في بعض الـوزارات، إلا أنه ضعيف. ويمكـن القـول إنّ لهم حضورًا لا بأس به في الجيش الوطني الشرعي، وهو ما جعل الإمارات تنشـئ كيانات مسـلحة موازية للجيـش اليمني الشرعـي. إذن، أصبح المشـهد اليمني معقدًا، ومـن يتحكـم به هـو دول الإقليم، لا القـوى المحلية. وهذا يجعـل انتهاء الحرب في المسـتقبل المنظـور صعبًا، ما لم تكن هناك مصالحة إقليمية شـاملة تضمّ أطراف الصراع الحقيقي (إيران– السعودية)، ومن ثم مصالحة يمنية، بحسب وجهة نظر الباحث.

أطراف الصراع الخارجية وأهدافها من التدخل العسكري المباشر وغير المباشر في الحرب اليمنية

من الواضح أن الأطراف الخارجية تسعى إلى تنفيذ أهدافها السرية والمعلنة، مستخدمة كل الوسائل السياسية والعسكرية، وغير ذلك، وهذه الأطراف كالآتي:

الطرف الأول: المملكة العربية السعودية: كان اليمن تحت الوصاية السعودية بطريقة هادئة وغير مباشرة منذ سـبعينيّات القرن الماضي، خصوصًا منذ أن "وضعت الحرب أوزارها رسميًّا في عـام 1970 بعـد المصالحة بين أنصـار الجمهورية والإمام، واعترفت الرياض بدولة شـمال اليمـن وعرضت قدرًا كبـيرًا من الدعم المالي"[21]، حتى بداية عام 2011. ثم غيرت سياسـتها تجاه اليمن حينما شـعرت أن ثوار 11 شـباط/ فبراير 2011 يتوقون لدولة يمنية مسـتقلة، غير مرتهنـة لأي نظـام إقليمي. سـعت الدولة السـعودية لإيجاد توازنات في المشـهد حتى لا يخرج اليمن من دائرة النفوذ السعودي، وفرضت التسوية السياسية بين الثوار ونظام الرئيس صالح، إلا أن تلك التسوية أخفقت كما وضحنا ذلك آنفًا. وحتى لا نخوض في التفصيلات سنوضح أهم الأهداف الإسـتراتيجية التي تريد السـعودية تحقيقها في اليمن، وهي كالآتي: أولًا: هزيمة المليشـيات المدعومـة من إيران (الحركـة الحوثية)، إذا لم تَعُد إلى حضن الطاعة السـعودي مثلما فعلـت الإمامـة (أسرة آل حميد الدين) في سـبعينيات القرن الماضي حينـما هُزمت على يد الثوار اليمنيـين. ثانيًا: حفـظ أمنها القومي في الحـدود الجنوبية. ثالثًا: الحفاظ عـلى علاقاتها التاريخية مع شـيوخ القبائل اليمنية وبعض الحركات الدينية، كالسلفية وجزء من الطبقة الزيدية، وعدم خـروج هؤلاء عـن طاعتها، وتشـكيل لجنة خاصة لدعمهـم بالمال، من خـلال توفير مرتّبات شـهرية لهم. رابعًا: تنفيذ مشروع مدّ أنبوب نفطها عبر محافظة "المهرة" اليمنية إلى البحر العربي إن أمكـن ذلـك، لأنّهـا تريد الخروج مـن هيمنة إيـران في مضيق هرمز، ولكن هنـاك معارضة

شديدة من قبل أبناء المهرة لهذا المشروع، ويرفضون وجود قوات التحالف العربي في المحافظة. خامسًا: ألّا يتحكم حزب الإصلاح اليمني الإسلامي بالمشهد السياسي، وأن تكون هناك دولة يمنية ذات طابع تقليدي- قبلي- عسكري تدين بالولاء للنظام السعودي. سادسًا: الحفاظ على أمن الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن. سابعًا: مواجهة المشروع الإيراني وعدم السماح له بالتغلغل في المناطق الشمالية؛ لأن ذلك يُمثّل خطرًا على كيان ووجود الدولة السعودية برمتها.

الطرف الثاني: دولة إيران: لهذه الدولة أطماع طائفية واقتصادية في اليمن، وشبه الجزيرة العربية بشكل عام منذ القدم، لا أنّه وليد اللحظة كما يروّج بعض المحلّلين، حيث تريد إيران السيطرة على خطوط الملاحة الدولية، وخنق السعودية في حدودها الجنوبية، من خلال دعمها لجماعة الحوثي الانقلابية. من الواضح أن هذا الطرف الإقليمي هو الداعم الحقيقي للمليشيات الحوثية، وهو شريكها في الجرائم التي ارتكبتها جماعة الحوثي بحق اليمنيين. كما أن لإيران أطماعًا وأهدافًا جيوإستراتيجية في البحر الأحمر، وبحر العرب. فإيران تريد تنفيذ مخططها التوسعي في المنطقة، ولو على حساب الأبرياء، كما أن أنها تريد السيطرة على مكة والمدينة، وحاليًّا تطوّق شبه الجزيرة العربية من ثلاث جهات، من جهة الشرق سلطنة عُمان والبحرين؛ إذ لا أحد يُنكر أن هناك روابط مذهبية بين النظام الإيراني والنظام العُماني والغالبية الساحقة من الشعب البحريني، فالمذهب الإباضي في عُمان هو من يمسك بزمام الأمور. كما أن أغلب سُكّان البحرين هم من الشيعة، وهؤلاء لا يمثّلون خطرًا على النظام البحريني فحسب، بل يمثّلون خطرًا شديدًا على النظام السعودي، والسعودية تفهم ذلك. عندما خرجت مظاهرات ضد نظام آل خليفة في البحرين، "أرسل السعوديون قوات عسكرية إلى البحرين. يقال إن عدد القوات السعودية القادمة إلى الجزيرة هو 1000 جندي، بالإضافة إلى نحو 150 مركبة، بما في ذلك عربات مدرعة خفيفة (مدولبة) ومزوّدة برشاشات ثقيلة محمّلة على سقوفها".[22]

إذن، أهداف إيران في اليمن واضحة ولا تحتاج لتفسيرات من هنا وهناك، وهي تعمل على تنفيذ هذه الأهداف مهما كانت النتائج، وستستمر إذا لم تُردَع بشتى الوسائل القانونية والدفاعية في الوقت نفسه.

الطرف الثالث: دولة الإمارات العربية المتحدة: من المعروف أن هذه الدولة حديثة النشأة، فعمرها لا يتجاوز خمسة عقود، إلا أنها نتيجة للطفرة المالية أصبحت لاعبًا إقليميًّا وحليفًا غير موثوق به لبعض الدول في المنطقة. تدخّلت هذه الدولة في الصراع اليمني من خلال مشاركتها في عاصفة الحزم التي انطلقت في 26 من مارس 2015 بقيادة السعودية؛ لدعم الحكومة اليمنية الشرعية ضد الانقلاب الحوثي. لكن سرعان ما غيرت الإمارات الهدف من مشاركتها في عاصمة الحزم، وتحولت إلى طرف يعادي الشرعية اليمنية. من الواضح أن لدولة الإمارات أطماعًا اقتصادية بحتة، ولا يهمها مستقبل الشعب اليمني، ولا الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه، بقدر ما يهمها السيطرة على ميناء عدن، والجزر اليمنية، ومضيق باب المندب، ومناطق النفط والغاز المسال في شبوة ومأرب. في الظاهر، تدّعي أنها تدعم شرعية اليمن

الدستورية بقيادة الرئيس اليمني عبد ربه هادي، ولكنها تقوم بدعم مليشيات خارج إطار الدولة اليمنية، وتقوّض أعمال الحكومة اليمنية، وتمنع عودة كبار الدولة لممارسة أعمالهم، وأيضًا أصدرت قائمة بأسماء بعض المواطنين ورجال السياسة الممنوعين من العودة إلى عدن. ولتنفيذ أهدافها في جنوب اليمن، أقامت الإمارات سجونًا سرية لتعذيب من يعارضها، ونُشرت تقارير دولية حول السجون الإماراتية السرية في اليمن. وقد طالب وزير الداخلية اليَمني الإمارات "بضرورة إغلاق السجون، والعمل على خضوعها للنيابة والقضاء، واستكمال معالجة ما تبقى من أمور وإشكاليات في هذا الملف"، وأكد ضرورة "معالجة جميع الإشكاليات المتعلقة بقضية السجون وضرورة إغلاقها" [23]، كما درّبت الإمارات قوات موالية لها كما ذكرنا سابقًا، ونشرت مدرعاتها وجنودها في الأماكن الغنية بالنفط والغاز، وفي الجزر والموانئ اليمنية.

كان اليمن تحت الوصاية السعودية بطريقة هادئة وغير مباشرة منذ سبعينيّات القرن الماضي خصوصًا منذ أن وضعت الحرب أوزارها رسميًا في عام 1970 بعد المصالحة بين أنصار الجمهورية والإمام

الطرف الرابع: سلطنة عُمان الصامتة: ليس لعُمان أطماع استعمارية في اليمن، إلا أنّ لها تصفية حسابات مع الإمارات وبعض الدول الإقليمية الأخرى. فقد قرّرت هذه الدولة الحياد، ورفضت حصار قطر، والتدخل العسكري في اليمن. وقد أكّد تقرير لمجلة الإيكونومست البريطانية أن "سلطنة عمان التزمت بالحياد في صراعين خليجيين: الأول عسكري، والآخر دبلوماسي واقتصادي" [24]، في إشارة إلى أن سلطنة عُمان رفضت عاصفة الحسم، ورفضت أيضًا حصار قطر. وقد أكّد التقرير أن هذه الخطوات التي قامت بها سلطنة عُمان قد تكون أكبر من قدرتها على التحمل على المدى الطويل، خصوصًا وهي تعاني مشكلات اقتصادية. إلا أن سلطنة عُمان رفضت كلّ الإغراءات التي عُرضت عليها؛ لأن لديها مشكلات مع الإمارات خاصةً، فيما يخّص "مسندم العمانية". لذلك، يبدو أن سلطنة عُمان لم تثق في التحالف العربي، حتى تكون شريكًا إستراتيجيًّا معه، وتشاركه في عملياته العسكرية في اليمن. علاوة على ذلك، لسلطنة عمان مشكلات أخرى مع الإمارات، خصوصًا وأن مسقط كانت "قد أعلنت في 2011 عن كشف شبكة تجسس كبيرة بدعم وتمويل من ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، تضمّ مدنيين وعسكريين، وكانت تهدف بالنهاية إلى انقلاب دموي بالسلطنة، وتنصيب نظام موال يفتقد إلى الطموحات الوطنية" [25]. ومن ثَمّ تساعد عُمان الحركة الحوثية سياسيًّا ودبلوماسيًّا، وتستضيف قادة الحركة الحوثية وتعالج جرحاها، وهناك اتّهامات لسلطنة عمان بأنها تزود الحوثي بالسلاح، إلا أن صحة هذه الاتهامات غير مؤكدة. من الواضح أيضًا أن سلطنة عمان تريد الحفاظ على حدودها الغربية مع اليمن، ولا تريد أن ترى القوات السعودية والإماراتية ترابط على حدودها الغربية. لذلك تدعم شيوخ القبائل في المهرة، من أجل مواجهة الوجود السعودي الإماراتي. ولا نستبعد أن يحدث صراع مسلح بين التحالف العربي وبعض القبائل في محافظة المهرة. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن سلطنة عمان فتحت منافذها البرية، والبحرية،

والجويـة للمسافر اليمنـي، في الوقت الذي تغلق الإمارات مطاراتها ومنافذها في وجه المواطن اليمنـي، كـما أن السعوديـة لا تفتـح منافـذ بلادها للمسافـر اليمنـي، وإن كانت تقـدّم بعض التسهيلات لرجال الدولة اليمنية وتستضيفهم على أراضيها.

تأثير الصراع الإقليمي في اليمن في السلم الأهلي اليمني، ودوره في بروز جماعات العنف المسلحة

مـن الواضح أن الـصراع الدائر قد مزّق اللّحمـة الوطنية اليمنية، ونـشر العنصرية المقيتة، وغذّى الصراع الطائفي، والصراع المذهبي بشكل مخيف، ومن الصعب تجاوز هذه المعضلات خـلال السنـوات القليلـة القادمـة. كما أن هـذا الصراع سـاعد على بروز جماعـات العنف المسلحـة و(المؤدلجة) طائفيًّـا، وهنـاك عـدة جماعات ظهرت عـلى السطح بعد انقلاب الحوثي المدعوم إيرانيًّا. لن ترضخ هذه الجماعات المسلحـة لأيّ حوار سـلمي، ولن تقبـل بالتعايش؛ لأنّ العنف جزء مـن أيديولوجيتها، وأيضًـا من يحركها قادة تقليديون متشـددون، لا يعرفـون القيم العصرية، كحق الآخريـن في التعبـير، وحريـة العبادة، والانتـماء وما إلى ذلك. كما أن الصراع الدائر أظهر كيانات تقليدية جديدة تعمل خـارج الإرادة الجمعية للشـعب اليمني، وتسعى إلى تقسيم اليمن إلى كانتونات صغيرة ومتناحرة. تظن هذه الكيانات أنه من مصلحتها أن يبقى اليمن مقسّمًا على أسس جهوية، ومناطقية، وطائفية.

يسعـى المشـروع الحوثي إلى توطيـد أركان حكمه في المرتفعـات الشماليـة في شمـال اليمن حيـث إن هذه المناطـق كانـت معقـلاً تاريخيًا للحركـة الإمامية واستمـر حكم بعض الأسر الزيدية الإمامية التي كانت تدّعي حقّها التاريخي في الحكم في بعض هذه المرتفعات الوعرة لفترات متقطعة خلال القرون الماضية

الخاتمة والمقترحات:

في نهاية الورقة يمكننا القول: أولًا: إن استمرار الصراع الدائر سيؤثر في الأمن الإقليمي، وسيمتد لهيبـه إلى مناطـق أخرى في شرق الجزيرة العربية، وبخاصة البحريـن، وشرق السعودية، في حال لم يُتوصَّل إلى عملية سياسية، وولم تُنفّذ مخرجات الحوار الوطني اليمني، والقرارات الدولية المتعلقة بالصراع اليمني. كما أن اسـتمرار الصراع بدون حسم عسكري سـينمّي جماعات العنف الطائفية والمسلحة في شـمال اليمن (جماعة الحوثي)، والقاعدة في جنوب وشرق اليمن، وأيضًا المليشـيات الانفصالية التي يدعمها النظام الإماراتي في عدن وبعض المحافظات الجنوبية الأخرى.

ثانيًا: لا ينبغي السماح للطبقة الطائفية وجناحها المسلح في الاستمرار في انقلابها العسكري في شمال اليمن، والسماح للطبقة التقليدية العسكرية والقبلية في جنوب اليمن بتمرير مشروعاتها الانفصالية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى انقسام القبائل بين أطراف النزاع، وسينقسم الشعب اليمني إلى كانتونـات سياسـية ومتناحرة، وسـيتعرض النسيـج الاجتماعي والسلـم الأهلي لخطر غير مسبـوق، ليس على الشـعب اليمني فحسـب، ولكن على دول الإقليم قاطبـة. إضافة إلى ذلك إذا اسـتمر التحالف العربي في سياسـته الحالية تجـاه اليمن، فالمستقبل سـيكون مجهولًا بالنسبة

للأنظمة الخليجية التي تدخلت في الصراع اليمني بشكل مباشر، وسيكون كيان هذه الدول معرضًا للانهيار بالكامل، إذا لم يتم تجاوز الأخطاء والوقوف مع الشعب اليمني، من أجل الوصول إلى سلام دائم ومستدام يحفظ أمن الأراضي اليمنية ووحدتها وسلامتها.

ثالثًا: محاولة تصوير الصراع الحالي في اليمن على أنّه مذهبي ليس من صالح المجتمع اليمني، ولا من صالح دول الإقليم، واستمرار الخطاب الطائفي لدول الإقليم المجاورة لليمن سيغذي نزعة الانتقام للجماعات الشيعية في البحرين، والسعودية، والإمارات، والكويت، وسلطنة عُمان تجاه الأنظمة الخليجية، وهذا قد يجعل هذه الجماعات والأقليات تعلن دعمها بشكل مباشر لجماعة الحوثي، ومن ثم تحمل السلاح ضد الأنظمة الخليجية، وهذا يعني الدخول في حرب مذهبية طويلة الأمد، وستدفع شعوب المنطقة ثمن ذلك، وهو ما لا تريده شعوب المنطقة. والحل للحفاظ على كيان هذه الدول وعلى أمن المنطقة القومي يتمثّل في إنهاء الانقلاب الحوثي، وتمكين السلطة الشرعية اليمنية من ممارسة مهامها تجاه مواطنيها، ووقف دعم جماعات العنف المسلحة في جنوب اليمن التي تستقبل دعمًا مباشرًا من دولة الإمارات.

رابعًا: على السعودية أن تأخذ في الحسبان أن اليمن ما بعد 2011 ليس كما قبله، وأنّها لن تستطيع تنفيذ أجندتها الخاصة من خلال شراء الولاءات والذمم ودفع مرتبات شهرية لقادة الطبقة التقليدية بشقيها القبلي والهاشمي، وأن هذا الأسلوب لم يعد مجديًا في الوقت الحاضر. كما ينبغي عليها أن تتعامل مع اليمن بوصفها دولة ذات سيادة لا كحديقة خلفية للسعودية؛ لأن الأسلوب الحالي الذي تنتهجه السعودية تجاه اليمن لن يُكلَّل بالنجاح، وعليها أن تعتبر بما حصل ويحصل اليوم في المنطقة. كما ينبغي على الإمارات أن تتعلم الدروس من أخطائها في الصومال وجيبوتي، وأنّ مشروعها الاستعماري التوسعي في اليمن من خلال استعمال القوة لن ينجح، ولو لم يكن هناك انقسام في المجتمع اليمني ما استمرت الإمارات في اليمن مدة شهر واحد.

خامسًا: القوى المحلية اليمنية الحالية لا يُعوَّل عليها؛ لأنها تحولت إلى أدوات بيد الدول الإقليمية، وتنفّذ ما يُملَى عليها. لذلك لن يرى الشعب اليمني النور ما لم تكن هناك قوى وطنية حيّة تضع مصلحة اليمن فوق كل اعتبار، وتعيد ترتيب الصفوف لإخراج البلد من دوامة العنف والحرب الأهلية الدائرة، وبناء نظام فيدرالي قوي يحفظ أمن البلاد وسيادتها.

الهوامش والمصادر :

1. - ابن خلدون، عبد الرحمن. تاريخ ابن خلدون 1-7 المسمّى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ج1) .دار الكتب العلمية، 2016). ص130.
2. - جواد، جازع. "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية". ديالي، العدد 49 (2009). ص1-54.
3. - العلي، علي زياد. المرتكزات النظرية في السياسة الدولية. (القاهرة-مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017). ص81.
4. - الهياجنة، عدنان. "الصراعات الداخلية في الوطن العربي.. رؤية مستقبلية". الجزيرة نت، شوهد في تاريخ 01-01-2019 ، في https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/38fb64e9-bf31-

4f7f-badd-20771e9f9a25
5. - العليي، همدان. "أهم محطات (ثورة التغيير) اليمنية"، العربي الجديد، 11فبراير 2015، (شوهد في 6 نوفمبر/ 20118.): goo.gl/PGgW6B
6. - "نص المبادرة الخليجية" جريدة الرياض، 24 نوفمبر 2011، (شوهد في 6 نوفمبر 2018): http:// www.alriyadh.com/685755
7. - "الموت لأمريكا، الموت، لإسرائيل، اللعنة على اليهود"...أنصار الله، المنار، 05-03-2015، (شوهد في 9 نوفمبر/ 2018): goo.gl/hfWj7J
8. - "أبرز محطات الحوار الوطني اليمني" الجزيرة، 10 فبراير 2016، (شوهد في 6 نوفمبر 2018): goo.gl/BixRgF
9. - "اليمن: اتفاق بين الحوثيين وباقي الأطراف السياسية على تشكيل حكومة كفاءات"، فرانس 24، 22-09-2014، (شوهد في 6نوفمبر 2018): goo.gl/AUeq3n
10. - عايش، عبده، "إيران تبلغ الحوثيين باجتناب باب المندب وحدود السعودية" الجزيرة، 2015/2/3 ، (شوهد في 6 أكتوبر 2018). goo.gl/RDsy43
11. - "كيف يرى اليمنيون عاصفة الحزم بعد ثلاث سنوات؟"، (تاريخ الدخول 7 أكتوبر 2018): goo.gl/ NT1zLe
12. - "عاصفة الحزم... أهم المراحل" RT، 23 أبريل 2015، (شوهد في 8 أكتوبر 2018): goo.gl/ nKpgvF
13. (Forster, 2017) وترجم بواسطة الباحث.
14. Forster, Robert. "The Southern Transitional Council: Implications for Yemen's -01-Peace Process", Middle East Policy, September, 2017. accessed on 02 2019) https://www.researchgate.net/publication/319600171_The_Southern_ Transitional_Council_Implications_for_Yemen %27s_Peace_Process
15. - "الانتقالي الجنوبي: تمرد على الشرعية بدعم إماراتي"، الجزيرة، (شوهد في 30-12-2018). goo. gl/kLjXrZ
16. - "الإمارات ودعم الانفصاليين.. فرض واقع جديد، ولعب بمقدرات اليمن" الخليج أونلاين، 30-01-2018، (شوهد في تاريخ 13-12-2018) goo.gl/bZ8YD9
17. (Alwly, 2018) ، ترجم بواسطة الباحث.
18. Alwly, Ahmed. "US Floats Idea of Division in Yemen, Houthis Torpedo Plan", https://www.al-monitor.com/) 2019-01-Al-Monitor, 4 Dec. 2018, accessed on 02 (yemen-us-self-rule-areas-houthis-war.html/11/pulse/originals/2018
19. - أمين، عادل. "الحوثية: الأهداف الإستراتيجية والتكتيك السياسي". إسلام أون لاين، 22-01-2015. (شوهد في 2-01-2019). goo.gl/RsFsiS
20. - حسن، ياسر. "الحوثيون ينتهكون حرمات المساجد ويلاحقون الأئمة"، الجزيرة نت، 15-04-2017. (شوهد في 03-01-2019). goo.gl/noNv8M
21. - أوركابي، آشير. "الحرب السعودية مع الحوثيين: حدود قديمة، خطوط جديدة"، معهد واشنطن، 29 نيسان/ أبريل 2015. (شوهد في 10-أكتوبر 2018). goo.gl/hzWAHY
22. - هندرسون، سايمون. " أزمة البحرين: القوات السعودية تتدخل في أزمة الجزيرة." معهد واشنطن، 15 مارس 2011. (شوهد في 11-10-2018). goo.gl/4hiEYk
23. - "وزير الداخلية اليمني يدعو الإمارات إلى إغلاق السجون السرية وإخضاعها للنيابة"، العربي الجديد، 9 يوليو 2018، (تاريخ الدخول 12-10-2018). goo.gl/8HXkK5
24. - Oman Is Benefiting from the Standoff over Qatar, for Now". The Ecnomist," goo.gl/K15B6r
25. - الراجحي، إسلام، خلاف تاريخي وتحرشات متلاحقة... الإمارات تواصل إغضاب السلطنة، 21-03-2018، (شوهد في 11-10-2018). goo.gl/jHWXaB

مسلمو مورو ومطالبهم بالاستقلال وعملية السلام

مصطفى أولغون*

ملخص: يحاول هذا البحث تسليط الضوء على قضية مسلمي مورو، ومطالبهم بالاستقلال والسلام، حيث انتشرت خلال العقود الخمسة الأخيرة التوترات والصراعات في جزيرة مندناو جنوب الفلبين، وتحديدًا في منطقة مورو التي معظم سكانها مسلمون. فالوجود القوي والمطالب القوية للمسلمين رغم أنهم يشكلون الأقلية من حيث العدد- مرتبطة بتاريخ الإسلام المتأصّل في المنطقة، والممتدّ على مدى ما يزيد على ألف عام. وقد تكلّلت العملية الأخيرة باتّفاق دائم يرضي كلًّا من المسلمين والشعب الفلبيني. والتوقّعات تتمثل في أن تجلب العملية سلامًا شاملًا من دون أي عقبات.

* باحث، تركيا

Moro Muslims' Demands for Independence and A Peace Process

MUSTAFA OLGUN*

ABSTRACT This article attempts to highlight the issue of Moro Muslims and their demands for independence and peace. Over the last five decades, tensions and conflicts have spread over the southern Philippine *Island* of Mindanao, mainly in the Muslim-majority Moro region. Although Moro Muslims are considered the minority in terms of number, their strong presence and demands are rooted in the history of Islam in the region for more than a thousand years. The recent peace process culminated in a permanent agreement that would satisfy both Muslims and the Filipino people, while it is expected that this process will bring about comprehensive peace without any obstacles.

* Researcher, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/2)
161 - 143

المدخل:

يقع الفلبين في جنوب شرق آسيا، ويتكون من 7 آلاف جزيرةٍ أو يزيد. ويمكننا أن ندرس الفلبين بتقسيمها جغرافيًّا ثلاثة أقسام رئيسة، هي: لوزون، وفيسایاس، ومندناو. ويمثّل الكاثوليك 83 ٪ من سكان الفلبين الذين يزيد عددهم على مئة مليون، في حين يشكّل المسلمون حوالي 6-10 ٪، ويعيشون بأعدادٍ كبيرةٍ في جزيرة مندناو والجزر المجاورة لها في جنوب البلاد.[1]

تعتمد الفلبين على النظام الرئاسي لإدارة البلاد، ويعيش فيها حوالي مئة عرق، يتكلمون سبعين لغةً تقريبًا. وصل الإسبان إلى الفلبين عام 1521م، وظلّوا يحكمون البلاد حتى عام 1898، حتى انهزموا أمام الأمريكان، ودخلت البلاد تحت الحكم الأمريكي، واستمر ذلك حتى أُسِّست جمهورية الفلبين عام 1946 بعد 48 عامًا من الغزو الأمريكي. وقد ناضل شعب مورو منذ احتلال الإسبان طوال خمس مئة عام، ولا يزال يناضل في سبيل حريته في جزيرة مندناو حتى يومنا هذا. وأخيرًا دخلت عمليةُ السلام وهذا الكفاحُ المستمر منذ سنواتٍ طويلةٍ مرحلةً جديدةً، عقب قبول "قانون بانغسامورو العضوي" بتاريخ 21 يناير/ كانون الثاني 2019.[2]

1 - تاريخ مورو

أ - دخول شعب مورو في الإسلام:

لا يزال بعض الجدل دائرًا حول وصول الإسلام إلى شعب مورو وانتشاره، إذ يقول بعضهم: إن الإسلام وصل إلى هذه المنطقة عبر التجّار العرب في العهود الأولى، ويقول آخرون: إنه وصل إليها عبر ماليزيا وإندونيسيا والهند، ولا سبيل الآن إلى تمحيص صحة أيّ منهما استنادًا إلى الوثائق التاريخية، لكنّ الباحثين عمومًا يقبلون بوجود دولةٍ إسلاميةٍ في منطقة سولو عام 1380م. وتفيد المصادر المحلية أن داعيةً اسمه "الشيخ شريف كريم مخدوم" جاء إلى المنطقة، وبنى واحدًا من أقدم المساجد في جزيرة سيمونول، وكان له أثر كبيرٌ في نشر الإسلام في شعوب المنطقة، ولا يزال يعرف بين شعوب المنطقة بـ "شريف أوليا". وبعد وفاته سار على إثره أبو بكر بن شريف بن محمد بن علي بن زين العابدين، فانتشر الإسلام في الجزر الأخرى.[3]

ب - سنوات الاستعمار الإسباني:

في الفترة نفسها التي انتشر فيها الإسلام بدأ المستعمرون الأوربيون بالتمدد في المنطقة، فمرحلة الاستعمار بدأت إبّان قدوم فرديناند ماجلان إلى المنطقة باسم ملك إسبانيا عام 1521، واندلاع الحروب الضارية. وقد أطلق ميجل لوبيز دو لوغازبي على هذه المنطقة اسم "الفلبين" نسبة إلى فيليب ملك إسبانيا. وقد جوبهَ الإسبان الذين سيطروا سريعًا على منطقتَي لوزون وفيسایاس على وجه الخصوص بمقاومةٍ كبيرةٍ من قبل المسلمين الذين كانوا قد استقروا في

جزيرة مندناو منذ مئات السنين، ولأنّ الإسبان شبّهوا شعب مندناو بالمسلمين الذين قابلوهم في موريتانيا سابقًا، أخذوا يطلقون عليهم اسم "ماوري"، أي "مورو" بتعبير اليوم [4].

في أعقاب الحروب التي استمرت سنوات طويلة مع الإسبان جرى التوقيع على معاهدة "Qudarat–Lopez Peace Treaty" بين ملك مندناو "قدرة الله نصر الدين" ولوبيز في 24 تموز/ يوليو 1645. وبهذه المعاهدة اعترف الطرفان ببعضهما. وشكل عام 1848 نقطة انعطاف في هذه الحرب التي استمرت فترة طويلة، حيث كانت المرة الأولى التي تنضم فيها سفينةٌ بخاريةٌ إلى الأسطول الإسباني، وبفضل هذا الامتياز الملحوظ بدأت قوات الاحتلال تكسر مقاومة السكان المحليين. فبدأت السلطنات تفقد نفوذها في هذه الفترة، ولم تعد تستطيع حماية الشعب، وأصاب الوهن سلطنة المسلمين المحلية، وبقي شعب مورو دون حماية، ثم ما لبثوا أن دافعوا عن أنفسهم بصورة مستقلة عن السلطات السياسية. وكان الإسبان يطلقون على هؤلاء الأشخاص اسم [5] "Juramentado" المشتقة من كلمة "juramenter" التي تعني "يمين الفداء" باللغة الإسبانية.

في أواخر القرن العشرين بدأت قوات الاحتلال الغربية الجديدة تحقّق تفوّقًا بارزًا في المنطقة. فالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن وطدت سيادتها الداخلية بدأت تتحرك للاستيلاء على مناطق مختلفة في آسيا وأمريكا الجنوبية، فاندلعت على إثره الحروب الإسبانية الأمريكية في الفلبين. وعندما أيقن الإسبان أنهم غير قادرين على الصمود أمام هذه القوات الجديدة انسحبوا من الفلبين مقابل تنازلات معينة [6].

ج-سنوات الاستعمار الأمريكي:

لكن شعب مورو تعرّض لمزيدٍ من الهجوم والانهيار في المراحل المتقدّمة رغم أن الأمل دبّ في نفوسهم جراء هزيمة أعدائهم الإسبان. وبعد انسحاب إسبانيا، بسطت أمريكا سيطرتها

تعتمد الفلبين على النظام الرئاسي لإدارة البلاد ويعيش فيها حوالي مئة عرق يتكلمون سبعين لغة تقريبًا وصل الإسبان إلى الفلبين عام 1521م وظلوا يحكمون البلاد حتى عام 1898 حتى انهزموا أمام الأمريكان ودخلت البلاد تحت الحكم الأمريكي واستمر ذلك حتى أُسِّست جمهورية الفلبين عام 1946

على المنطقة، ولم يكن ذلك بالأمر اليسير، فمارست أمريكا عنفًا بلغ حدَّ المجازر في مطلع القرن العشرين على وجه التحديد. وجرى فيما بعد توقيع معاهدتين لافتتين للانتباه في الفترة التي شهدت هزيمة السكان الأصليين: أولاهما معاهدة Bates التي وُقِّعت في 20 أغسطس/ آب 1899 بين سلطنة سولو والمسؤولين العسكريين الأمريكيين. ثم ما لبث أن فُسِخت هذه المعاهدة من طرفٍ واحد، وبدأ نقل غير المسلمين من مناطق أخرى من الفلبين، وتوطينهم في هذه المنطقة عام 1912. من المثير للانتباه أن هذه العملية كانت إستراتيجية استعمارية نموذجية صُمِّمت لتحويل شعب مورو المسلم إلى أقليات. ولم يلبث أن صدرت قوانين قُرِّر بموجبها الأراضي التي يملكها شعب مورو منذ القدم أملاكًا عامةً، وتخصيص أراضٍ لغير المسلمين الذين جرى توطينهم في المنطقة.[7]

والمعاهدة الثانية وُقِّعت عام 1915، وسميت بمعاهدة كربنتر، نسبة إلى فرانك ج. كربنتر، أول والي مدني عُيِّن في المنطقة. وقد أنهت هذه المعاهدة سلطنة سولو التي حافظت على وجودها سنوات طويلة. ولا يُعرَف فيما إذا كان السلطان وقّع هذه المعاهدة بإرادته أو بالإكراه، لكنه قَبِل بالحكم الأمريكي في المنطقة، ففقد السلطان نفوذه إبان هذه المعاهدة، ونقلت حكومة الوَلاية صلاحيات السلطان إلى الرؤساء الذين يجري تعيينهم. وقد أشار مانويل كيزون، أحد هؤلاء الرؤساء، إلى تغيير البنية التاريخية لشعب المنطقة بالقوة، في خطابه الذي ألقاه في 6 يونيو/ حزيران 1936، فقال: "لا يملك السلاطين حقوقًا أكثر من تلك الحقوق التي يملكها أبسط الناس من شعب مورو".[8]

إن غياب الدولة أو السلطان الذي يحمي شعب مورو الذي سُلِبت منه أراضيه وتعرض للظلم باستمرار كان سببًا في ظهور العديد من حركات المقاومة. وحركة حروب القلاع كما عُرِفت في التاريخ واحدةٌ من هذه الحركات التي أطلقها الحاج عبد الحميد بونغابونغ عام 1936، وقد دارت هذه الحروب في القلاع المجاورة لبحيرة لاناو. أطلق الحاج عبد الحميد بونغابونغ هذا النضال لنيل استقلال شعب مورو، ومواجهة القمع الذي يتعرض له المسلمون في دينهم وعقيدتهم.

في عام 1921 وجه شعب مورو في سولو كتابًا إلى الإدارة الأمريكية عام 1921، اعتقادًا منهم أن الفلبين ستنال استقلالها، وأعربوا عن رغبتهم في البقاء تحت الإدارة الأمريكية، وإلا فإنهم مستعدّون للحرب إلى جانب الراغبين في إدارة مجتمعهم بأنفسهم. وردًّا على هذا الطلب، أعد عضو الكونغرس روبرت باجون مشروع قانونٍ بتاريخ 6 مارس/ آذار 1926، ينصّ على بقاء مندناو وسولو مستعمراتٍ أمريكيةً، واستقلال المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد. ولكن عندما نالت الفلبين استقلالها في 4 يونيو/ حزيران 1946 ضُمَّت جزيرة مندناو إلى

حدود هذه الدولة التي أُنشئت حديثًا، بدلًا من منحها استقلالها، على خلاف ما كان يتوقعه السكان المحليون. [9]

د- استقلال الفلبين:

بعد أن نالت الفلبين الاستقلال تواصل تدفق المهاجرين من جزيرتي لوزون وفيساياس إلى جزيرة مندناو، وسُلِبت تمامًا البقية الباقية من حقوق الإدارة وأراضي الأجداد التي بدأ يفقدها شعب مورو مع الغزو الإسباني. فقرر شعب مورو أن يبني دولته المستقلة، وبدأ من أجل ذلك بكفاح استمر سنوات طويلة. [10]

لم تظهر حتى السبعينيات من القرن الماضي أيّ حركة مقاومة منظمة وجادة. وفي عهد الرئيس فرديناند ماركوس الذي اشتهر بنظامه القمعي بدأ شعب مورو الذي أخذ نصيبه من هذا القمع مقاومته المسلحة التي لا تزال مستمرة في أعقاب مجزرة جابيدا التي وقعت في 18 مارس/ آذار 1968. في البداية، علم العسكريون من شعب مورو أن نظام ماركوس يُدرّبهم في مقاطعة صباح الماليزية للقيام بعمليات تخريبية، فعارضوا أوامر المجزرة. فأعطى نظام ماركوس الذي أراد أن تبقى الحادثة في الخفاء أمرًا بقتل العسكريين من شعب مورو، فقُتِلوا جميعًا بدون استثناء. لكن هذا التاريخ أصبح نقطة تحولٍ بدأ فيه شعب مورو الكفاح من جديدٍ في سبيل الاستقلال. [11]

2 - عمليات الاستقلال وحركاتها في مورو:

أ. حركة استقلال مندناو:

حركة استقلال مندناو هي أول حركة مقاومة، أسّسها "داتو أوتوغ ماتالام" عام 1968 إبان مجزرة جابيدا، ولم تعمّر الحركة طويلًا، لكنها شكلت نقطة الانطلاق ومصدر الجرأة والجسارة لدى حركات التحرّر لاحقًا. هذه الحركة كانت تتكوّن بصورةٍ كبيرةٍ من الشباب، انعكاسًا لحركات الشباب التي تزداد قوةً ونفوذًا في العالم، بمقتضى ظروف العصر، حتى إن شباب مورو الذين تلقّوا تعليمهم النظري والعملي خارج القطر عزّزوا النزعة العسكرية من جانبٍ، وطوّروا من جانبٍ آخر خطابًا نظريًّا مركّزًا مناهضًا للاحتلال. [12]

ب. جبهة تحرير مورو الوطنية:

أُسِّست جبهة تحرير مورو الوطنية في أعقاب إعلان الأحكام العرفية في 23 أيلول/ سبتمبر 1972 من قبل نظام ماركوس في الفلبين. ويمكن القول إن جبهة تحرير مورو الوطنية أُسِّست باجتماع ثلاث مجموعات، تبعًا لبنية تأسيسها الأول. ويمكننا تقسيم هذه المجموعات إلى مجموعة أصحاب الفكر القومي، ومجموعة النخب البارزة في المنطقة، ومجموعة المتدينين الذي يركّزون على القيم الإسلامية. وانتُخِب نور ميسواري زعيمًا لهذه الجبهة التي تشكّل السقف نظرًا لبنيتها القانونية. [13]

وقـد انتهجت جبهـة تحرير مورو الوطنية منذ تأسـيسها الأول سياسـةً مناهضةً حادّةً ضد نهج الحكومة العسكري، وأعربت عن مطالبها بالاسـتقلال التام. وحظيت جبهة تحرير مورو الوطنية بقبول كبير لدى شـعب مـورو، بسبب خطاباتها وكفاحها العسكـري، ثم ما لبثت أن بدأت تحقّق نفوذًا في المنطقة.

وعـلى الرغـم من أن رئيس جمهوريـة الفلبين فرديناند ماركوس وصـف جبهة تحرير مورو الوطنيـة بالجماعـة الإرهابية، فإن هذه الجبهة تحوّلت خلال وقتٍ قصيرٍ إلى حركة تحرير وطنيةٍ، سـواء بسبب مكتسباتها الميدانيـة أم بسبب الدعم الذي تلقته من العالمِ الإسـلامي، فتراجعت حكومـة مانيـلا خطـوةً إلى الـوراء، وقبلـت عرض الوسـاطة والبـدء بمحادثـات السلام مع جبهـة تحرير مورو الوطنيـة. فبدأت محادثاتُ السلام بين جبهة تحرير مـورو الوطنية، والإدارة الفلبينيـة، بمعاهـدة طرابلس عام 1976. وأُجرِيت المحادثـات من أجل الاتفاق الذي يقترح الحكم الذاتي في 13 منطقة.[14]

في هـذه الأثنـاء ظهـر تباين في الآراء بـين الجناح الذي يطالب بالاسـتقلال التـامّ بدلًا من الحكم الذاتي ضمن جبهة تحرير مورو الوطنية. وقال سلامت هاشمي الذي كان مسؤولًا عن العلاقات الخارجية في الجبهة: إن شـعب مورو شـعب مسلمٌ، وهذا الأمر من أولوياتهم، ومن هنـا كان يناشـد بضرورة أن يكون المسلمون مسؤولين عن إدارة هـذه الأراضي التي توارثوها عـن أجدادهم، بشـكلٍ كامـلٍ ومستقل، فأفضى هذا الموقـف بعد حينٍ إلى ظهـور فريقٍ جديدٍ ضمن جبهة تحرير مورو الوطَنية، وتأسيس جبهة تحرير مورو الإسلاميَة.

وفي عهـد الرئيسة كـرازون أكينو التي تولـت منصب رئيس جمهوريـة الفلبين عام 1989 إثـر اسـتبعاد ماركـوس بالثورة الشـعبية، اعـتُرف بمنطقة بانغسامـورو المسلمة منطقـةً تتمتع بالحكـم الذاتي. ولكن جبهة تحرير مورو الوطنَية التي اعترضت على حدود المنطقة لم تنضمّ إلى العمليـة، فاعـترف النظام الفلبيني بحق الحكم الذاتي لخمـس مقاطعات فقط. ورغم أن جبهة تحريـر مـورو الوطنية رفضت في البدايـة إدارة الحكم الـذاتي؛ فإنّها وقّعت معاهـدة جاكرتا في 2 سـبتمبر/ أيلـول 1996. وبموجب هذه المعاهدة أصبح نور ميسـواري رئيس المنطقة ذات الحكـم الذاتي. ولكن جبهة تحريـر مورو الوطنية انتقلت مرة أخـرى إلى الصراع؛ بسبب تباين الأفكار، ومشكلة الحدود التي جرى رسمها من قبل طرفٍ واحدٍ منذ البداية. في هذه المرحلة، فقـدت جبهة تحرير مـورو الوطنية التي تحوّل معظم محاربوها إلى موظّفـين أو انتقلوا إلى الحياة المدنية- قوتها العسكرية، ونفوذها في المنطقة.

ج. جبهة تحرير مورو الإسلامية:

في أعقـاب التباين في مواقف المجموعات المتحدة تحت سـقف جبهـة تحرير مورو الوطنية من عملية السلام وعلاقاتها مع الحكومة المركزية الفلبينية- انفصلت مجموعةٌ يقودها سلامت هاشـمي، وهي تدعو إلى وجوب الاسـتمرار في الكفاح المسلح من أجل الاستقلال التام بدلًا مـن الحكـم الذاتي اعتبارًا من عام 1977. في الواقع، بدأ تباين الآراء بالظهور بعد فترة وجيزة

من تأسيس جبهة تحرير مورو الوطنية. فكان سلامت هاشمي يقول: إن مجتمع مورو يفقد ببطء قيمه الدينية، وينادي بضرورة بناء هذا الكفاح على أساس إعادة هيكلة المجتمع. وأخيرًا حصل الانفصال عندما قبل زعيم جبهة تحرير مورو الوطنية، نور ميسواري، خيار الحكم الذاتي [15].

وجدت جبهة تحرير مورو الإسلامية منذ تأسيسها دعمًا كبيرًا من شعب مورو. ولم تكن الحركة تتعامل مع بيئتها بطريقة عدوانيةً، فقد حافظت دائمًا على المناطق التي كانت تحت سيطرتها للدفاع عن شعب مورو المسلم. وعاش المحاربون مع ذويهم في المعسكرات العسكرية، ومارسوا الزراعة ضمن إمكاناتهم الخاصة، وشيدوا المدارس والمشافي. وفي مقابلة مع زعيم جبهة تحرير مورو الإسلامية، قال الحاج مراد إبراهيم: إنهم لم يستخدموا الألغام قطّ؛ كي لا يتسببوا في مقتل المدنيين، ولم يهاجموا المدنيين على الإطلاق. وعلى الرغم من أنه قبل بوجود بعض الهجمات الفردية أو الخاطئة، فإنه أكّد أنهم تجنبوا استهداف المدنيين عمدًا باَعتباره إستراتيجية [16].

ترفض جبهة تحرير مورو الإسلامية الانتقادات الموجهة إليها، وتؤكد دائمًا أنها حركة تحرير وطنية، تخوض كفاحًا يحترم القوانين الدولية، وتناضل من أجل استقلال أراضيها، تمامًا كما تفعل منظمة التحرير الفلسطينية. وردّ سلامت هاشمي على الذين يصفون الحركة بالإرهاب قائلًا: "جبهة تحرير مورو الإسلامية تريد الديمقراطية. ولا يمكن لأحد في العالم أن يقول إن جبهة تحرير مورو الإسلامية إرهابية. وجبهة تحرير مورو الإسلامية تقبل بتحديد برامج التنمية، وإعادة تأهيل المناطق التي تأثرت بالحرب وإدارتها" [17].

على الرغم من أن رئيس جمهورية الفلبين فرديناند ماركوس وصف جبهة تحرير مورو الوطنية بالجماعة الإرهابية فإن هذه الجبهة تحوّلت خلال وقتٍ قصيرٍ إلى حركة تحرير وطنيةٍ سواء بسبب مكتسباتها الميدانية أم بسبب الدعم الذي تلقته من العالم الإسلامي

في 20 أيلول/ سبتمبر التقى هاشمي مع رئيسة الفليبين غلوريا أرويو في مكتب كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك، وعرض عليها المساعدة لإيجاد حلّ سياسي دائم وسلام شامل لتحدّد بانغسامورو مصيرها بنفسها. وعندما قابلت الحكومة هذا العرض بالإيجاب انتعشت الآمال في المنطقة، وسجِّل ذلك على أنّه نصر دبلوماسيّ من أجل جبهة تحرير مورو الإسلامية. فهذا يعني أن جبهة تحرير مورو الإسلامية ليست منظمة إرهابية في عيون الأمم المتحدة، وأنها المخاطَب على طاولة الحوار من قبل الحكومة الفلبينية باعتبارها حركة تحرير مشروعة.

3 - عملية السلام وخريطة الطريق المؤدية إلى الحكم الذاتي:

بدأت أولى محادثات السلام بين الحكومة الفلبينية ومسلمي مورو تحت قياده جبهة تحرير مورو الوطنية. وقد عُقِد الاتفاق الأول بين الجبهة والحكومة الفلبينية في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1976. وبعد المحادثات التي جرت بوساطة منظمة المؤتمر الإسلامي، اقتُرِحت

إقامة حكم ذاتي في 13 منطقة و9 مدن، بناءً على اتّفاق طرابلس الذي وُقِّع في العاصمة الليبية طرابلس. ولكن رغبة الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس في تغيير نطاق منطقة الحكم الذاتي بُعَيد الاتفاق أدت إلى إنهاء عملية السلام. أراد ماركوس في البداية اتّفاقًا يشمل 10 مناطق وإدارتين مختلفتين مستقلتين، بدلًا من اتّفاق يشمل 13 منطقة وإدارة مستقلة واحدة. وبعد هذا القرار حلّ الصراع مكان محادثات السلام، ونزل الشعب إلى الميادين نتيجة قمع المعارضة والأحكام العرفية التي أُعلِنت إثر الضغوطات المكثفة على الشعب في الفلبين، وأُجِّل تأسيس الحكم الذاتي إلى ما بعد سقوط نظام الديكتاتور فرديناند ماركوس [18].

وفي عهد كورازون أكينو جرى التوقيع على اتفاق جدة في المملكة العربية السعودية في 1987، حيث اتّفقت الأطراف على البدء مجددًا بمحادثات الحكم الذاتي في مندناو. غير أنه وفقًا للقانون المعتمد في 1989، لم يُقبل شرط الحكم الذاتي الذي طالبت به جبهة تحرير مورو الوطنية في 13 منطقةً، وبدلًا من ذلك، أجري استفتاءٌ قاطعته جبهة تحرير مورو الوطنية. ولم يكن الاستفتاء لمصلحة "نعم" إلا في 4 مناطق، هي: لاناو ديل سور، وماغويندناو، وسولو، وتاوي-تاوي.[19] وعادت جبهة تحرير مورو الوطنية إلى الكفاح المسلح بذريعة أن الحكم الذاتي المؤسَّس لا يمثل الجماعات والشرائح المجتمعية كافة في المنطقة. وبعد ذلك، جرى توقيع معاهدة السلام النهائي في مدينة جاكرتا الإندونيسية عام 1996 إثر محادثات السلام التي بدأت مرة أخرى بإشراف الوسطاء الدوليين، وبفضل البيئة الناعمة التي كانت موجودة في عهد فيدل فالديس راموس. وهكذا انتهت التوترات والصراعات التي استمرّت لسنوات، وفُتِح باب العملية السياسية على مصراعيه. وانتُخِب زعيم جبهة تحرير مورو الوطنية نور

ميسواري حاكمًا على المنطقة المستقلة في جزيرة مسلم ميندناو، وضُمَّ أعضاء جبهة تحرير مورو الوطنيـة إلى القوات المسـلحة الفلبينية، أو قوات الشرطة الوطنيـة الفلبينية. ولكن بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ بفترة وجيزة، ظهرت المشـكلات بسـبب الصعوبات التي حدثت في تنفيذ الاتفاق، واستياء شعب مورو. وبحلول عام 2001 ترك نور ميسواري منصبه في إدارة منطقة الحكـم الـذاتي، إذ لم يكن هذا حلًا لقضايا شـعب مورو. وخسرت جبهـة تحرير مورو الوطنية التي فقدت الدعم بين الشـعب في أثناء تجربتها الفاشـلة في الحكم الذاتي- قوتها العسـكرية إلى حـدٍّ كبـير، جراء تعيـين محاربيها من العسـكريين ورجال الشرطة في أماكن أخـرى من البلاد. ومنـذ ذلـك الحين أصبحت جبهـة تحرير مورو الإسـلامية الجبهة الأكثر تمثيلًا لشـعب مورو، والأكثر تلقّيًا للدعم من شعب مورو.

4 - جبهة تحرير مورو الإسلامية ومحادثات السلام:

أسـفر الصراع المسـتمر منذ نصف قرنٍ بين الحكومة الفلبينية وشـعب مورو في سبيل إقامة الحكم الذاتي عن مقتل آلاف الأشخاص، ولجوء أكثر من مليوني شخص. وبدأ القسم الرئيس الثاني من محادثات السـلام مع جبهة تحرير مورو الإسـلامية عام 1997، من أجل القضاء على آثـار الصراعـات الطويلة الأمـد في المنطقة، وضمان العـودة إلى الحياة الطبيعيـة. ولأن الاتفاق السـابق مـع جبهة تحريـر مورو الوطنيـة كان يتضمـن مناطق معينـة، فقد وقفـت جبهة تحرير مورو الإسـلامية على مسـافةٍ منه، وواصلت الكفاح المسـلح. ودخل الأطراف عملية سـلام جديدة بوسـاطة ماليزية تسـتهدف إنهاء العنف في المنطقة، وإقناع جبهة تحرير مورو الإسلامية بالسلام.

ولم يكد جوزيف استرادا يصل إلى سدة الحكم في البلاد عقب انتهاء ولاية الرئيس الفلبيني فيـدل رامـوس عـام 1998، حتى أعلـن حربًا على جبهة تحرير مورو الإسـلامية بشـكلٍ مثير في تشرين الأول/ أكتوبر 1999، وشُـلَّت محادثات السـلام التي كانت جارية ولو بمستوًياتٍ متدينـة. وفي أعقـاب هذا التغيـير المفاجئ أعلن زعيم جبهة تحرير مورو الإسـلامية سـلامت هاشمي تجميد مساعي السلام، معلنًا جهادًا جديدًا ضد إدارة استرادا. واستولى الجيش الفلبيني الذي أطلق عملية عسكرية كبيرة في بانغسامورو على معسكر أبو بكر، المعسكر المركزي لجبهة تحرير مورو الإسلامية، فحصل بذلك على امتياز كبير.[20]

واسـتؤنفت عملية السـلام مرةً أخرى مع إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد باسم الحكومـة، في عهد غلوريا أرويو التي جاءت خلفًا لاسـترادا عام 2001. وبوسـاطة الحكومة الماليزية، وقّع أدواردو أرميتا، مستشـار عملية السـلام، والحاج مراد إبراهيم نائب زعيم جبهة تحريـر مورو الإسـلامية اتفاقًا لاسـتئناف محادثات السـلام. فجرى العمل عـلى القوانين التي تشمل توسيع المنطقة المستقلة في جزيرة مسلم مندناو، ثم الانتقال إلى الاستفتاء.

ودخلـت عملية السـلام مـرةً أخرى في طريق مسـدود، بعـد الهجوم الذي شـنته القوات المسـلحة الفلبينية على جبهة تحرير مورو الإسـلامية، بعد يومٍ واحدٍ من الاتفاق الذي جرى في

طرابلس ضمن عملية السلام. وقد قامت الإدارة الفلبينية بهذه العملية زاعمةً أن جبهة تحرير مورو الإسلامية تدعم جماعة أبي سياف التي تهرّب الناس في باسيلان. ثم أُعلِن عن وقف إطلاق النار مرة أخرى، بناء على محادثات غير رسمية بوساطة ماليزية.

أدّت جهات فاعلة محلية وأجنبية متعددة دورًا في عمليه السلام الجارية منذ سنوات، ومن بينها ماليزيا التي أدّت دورًا فاعلًا منذ البداية، بصفتها الطرف الثالث الذي يذلّل الصعوبات، ورئيس بعثة فريق المراقبة الدولي. كما جرى تشكيل مجموعة الاتصال الدولية (ICG) عام 2009 لدعم عملية السلام. كذلك أدّت اليابان والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والمملكة المتحدة الموجودة ضمن مجموعة الاتصال الدولية، ومركز الحوار الإنساني، وجماعة سانت ايغيديو، وموارد المصالحة، ووقف المحمدية وآسيا- دورًا نشطًا في عملية السلام. إلى جانب هذه البلدان والمنظمات تابعت منظمه التعاون الإسلامي العملية عن قربٍ، وبدأت تمارس بشكل فاعل دورها الضامن الذي اضطلعت به منذ أوائل التسعينيات[21].

وبعد مفاوضات طويلة وعمل شاق، تمكن الطرفان من الاتفاق على إطار ما يسمى باتفاق بانغسامورو (Framework Agreement on the Bongsamoro=FAB) عام 2012، حيث قبلت حكومة الفلبين تأسيس منطقة بانغسامورو ذات الحكم الذاتي في جزيرة مندناو والجزر المجاورة التي أغلبية سكانها مسلمون، ووافقت جبهة تحرير مورو الإسلامية على وضع السلاح.[22]

وبحسب المادة 11 المؤقتة والتطبيق الوارد في الاتفاق الإطاري الذي ينص على أنه "سيجري إنشاء فريق مراقبة من طرف ثالث بحيث يتكون من منظمات دولية ومحلية، ويراقب مراحل الاتفاق"[23] جرى إنشاء فريق الطرف الثالث للمراقبة (TPMT). وتولى فريق المراقبة مهمّة تقديم تقييماته وملاحظاته حول جميع مراحل الاتفاق على شكل تقرير في نهاية العملية. يتكون TPMT من 5 أعضاء، ويترأسه شخصٌ معروفٌ في المحافل الدولية. وقد رشّح للعضوية اثنان من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية، ورشّح آخر من جبهة تحرير مورو الإسلامية، والبقية من قبل حكومة الفلبين[24]. وتكوّن فريق المراقبة من خمسه أعضاء، هم: أليستر ماكدونالد سفير الاتحاد الأوربي السابق ، وحسين أوروج عضو مجلس أمناء هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (İHH)، ووسام جيجك من وقف آسيا، وكارين تنيادا من غاستون ز. أورتيغاس، والقس كوثدو من أونيباد (UNYPAD الشباب الموحد من أجل السلام والتنمية).[25]

وقبلت الأطراف مسؤولية فريق المراقبة. وفي هذا السياق، سيجتمع الفريق لمراقبة العملية وتقييمها مرةً كل شهرين، ويقدّم تقريرًا عنها. وسوف يعمل الوفد الذي يواصل مهامه بتعيين الحكومة الانتقالية؛ على متابعة مراحل عملية السلام حتى الانتخابات التي ستجري عام 2022. وعندما تُحدَّد الحكومة الجديدة بالانتخابات، سينهي الوفد مهمته بتقديم تقريرٍ عن تقييماته حول العملية.[26]

5 - معاهدة إطار الحكم الذاتي:

في 2-6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012 جلست جبهة تحرير مورو الإسلامية وحكومة الفلبين على طاولة الحوار من أجل اتفاق بانغسامورو الإطاري (Framework Agreement of Bangsamoro=FAB) الذي يُعَدّ مرحلة مهمّة من أجل عملية السلام. وفي تصريح له في 7 تشرين الأول/ أكتوبر أعلن رئيس الفلبين بنينو أكينو موافقته على توقيع الاتفاق الخاص بإقامة كيان سياسي مستقل باسم "بانغسامورو" بدلًا من منطقة ARMM الذي اعتبره "مبادرة فاشلة". وعقب هذا التصريح، دارت سلسلة من محادثات السلام بين الطرفين بلغت 22 جلسة محادثة على مدى 9 سنوات إلى أن وُقِّع الاتفاق الإطاري في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2012.

وقُبَيل اتفاق بانغسامورو الشامل أُسِّس "الجهاز المستقل لترك السلاح" في 22 مارس/ آذار 2014، لتنسيق عملية إلقاء السلاح لدى جبهة تحرير مورو الإسلامية ومراقبتها وإعداد تقرير عنها. وتولّت هذه المجموعة مهمّة تعيين الأسلحة والذخائر مع أفراد قوات بانغسامورو المسلحة الإسلامية (BIAF) التي تُعَدّ الاتحاد المسلح لجبهة تحرير مورو الإسلامية. وتولى الوفد المكوّن من ثلاثة أعضاء دوليين وأربعة أعضاء محليين، برئاسة السفير سليم لَوَنت شاهين قايا بعض المهامّ، مثل قبيل تطبيق برنامج قوات بانغسامورو المسلحة الإسلامية لجمع الأسلحة وتطهير بانغسامورو من السلاح.

أسفر الصراع المستمر منذ نصف قرنٍ بين الحكومة الفلبينية وشعب مورو في سبيل إقامة الحكم الذاتي عن مقتل آلاف الأشخاص ولجوء أكثر من مليوني شخص وبدأ القسم الرئيس الثاني من محادثات السلام مع جبهة تحرير مورو الإسلامية عام 1997

وتركت مجموعة مكوّنة من 145 شخصًا السلاح عام 2015 إثباتًا لإسهام جبهة تحرير مورو الإسلامية في عملية السلام. وسُلِّمت الأسلحة الثقيلة بالمعنى الرمزي إلى الوفد الذي يترأسه حيدر بَرْك سفير جمهورية تركيا في مانيلا. وحضر مراسم التسليم الرئيس الفلبيني بنينو أكينو، ومراقبون من النرويج وبروني.[27]

وفي 27 آذار/ مارس 2014 وُقِّع اتفاق بانغسامورو الشامل الذي يمثّل المرحلة التالية لتأسيس السلام. فوُقِّع في البداية الاتفاق الإطاري، ثم الاتفاق الشامل الذي كان كفيلًا بإحلال السلام في المنطقة بعد نضال مورو الطويل في سبيل الحرية، وحصول الشعب على الحكم الذاتي.

يتألف الاتفاق الشامل من ثمانية عناوين رئيسة، فقد قرّر الطرفان أن الوضع القائم غير مقبول، وتقرر تأسيس حكومة بانغسامورو بدلًا من السلطة الموجودة. واعتُمِد الدستور في حكم بانغسامورو وفقًا للقانون الأساسي، وحُدِّدت مسؤوليات الحكومة المركزية وإدارة الحكم الذاتي، وحُدِّدت تفاصيل متعلقة بالدفاع والأمن الخارجي والسياسة الخارجية وقضايا التجارة العالمية والسياسة النقدية والأمن، وغير ذلك من المسائل الداخلية، ورُسِمت حدود

إدارة الحكم الذاتي، وقُبِلَت هذه الحدود بإجراء بعض التعديلات في الاتفاق الأخير. وفي إطار الحقوق الأساسية، جرى ضمان الحقوق الأساسية لشعب بانغسامورو، مثل حق الحياة، وحرية الدين والمعتقد، والخصوصية. ووافق الطرفان على بناء آليةٍ انتقاليةٍ، لمواصلة العملية بنجاح. وتوصّل الطرفان إلى اتّفاق من أجل استعمال الموارد الطبيعية وتكوين موارد الدخل لدى بانغسامورو. وجاءت مادة التطبيع التي تُعَدّ أهمّ مراحل الاتّفاق لتكشف عن رأي الناس في العيش السلمي في أراضي بانغسامورو، وتوصّلت الأطراف إلى اتّفاق بشأن عمليه التطبيع التي تتيح للناس العيش الكريم، وتحسين ظروف الحياة، والمشاركة في الحياة السياسية[28].

وبينما كانت التوقعات في إطار الاتفاق تنصب على خلق أجواء إيجابية بخصوص المستقبل، تسببت بعض التطورات الإقليمية في خلق الفوضى على حين غِرّة. إذ كان من المتوقّع أن يصل اتفاق بانغسامورو الإطاري إلى البرلمان بحلته النهائية، لكن الجيش الفلبيني نفّذ عملية في ماماسابانو في 25 كانون الثاني/ يناير 2015؛ للقضاء على ذي الكفل عبد الخير، المقاتل من أصول ماليزية. لكن نظرًا لعدم تبادل المعلومات الاستخبارية في المنطقة الخاضعة لسيطرة جبهة تحرير مورو الإسلامية، حصلت اشتباكات بين أفراد القوات المسلحة الفلبينية، والجناح العسكري لجبهة تحرير مورو الإسلامية، وأسفرت الاشتباكات عن مقتل 44 جنديًّا و18 مقاتلًا فلبينيًّا.

وعقب تصاعد التوتر اعترى غموض مفاجئ نتائج التصويت في البرلمان الفلبيني. فأعلن رئيس لجنة الإدارات المحلية في مجلس الشيوخ الفلبيني فرديناند ماركوس توقفَ المحادثات التي تتناول أحكام قانون بانغسامورو الأساسي.[29] وأعلن السيناتور آلان بيتر كايتانو أحد أهم اللاعبين والمتحدّثين باسم الاتفاق، أنه سحب دعمه لعملية السلام التي دخلت مرحلة الخطر. وبعد هذه التصريحات، لم يصل القانون إلى البرلمان، وأُرجِئ الشروع فعليًّا في عملية السلام إلى موعد آخر.[30]

6 - الحكم الذاتي في بانغسامورو:

كان رئيس جمهورية الفلبين السادس عشر رودريغو دوتيرتي يعرف مسلمي بانغسامورو ومشكلاتهم معرفةً جيدةً؛ لأنه كان واليًا لمدينة دافاو في مندناو لسنوات طويلة، وعندما باشر وظيفته أعرب بوضوح أنه سيستأنف محادثات السلام في بانغسامورو. وتبين أن أحداث الشغب والأمن العام التي تفاقمت في المنطقة قُبَيل التصويت في البرلمان لم تكن من باب الصدفة. وتسارعت المحادثات بشأن قانون إطار بانغسامورو من جديدٍ مع فوز دوتيرتي بالانتخابات ومباشرته العمل، وبعد تعديل اسم القانون أخذ حلته الأخيرة على أنّه "قانون بانغسامورو العضوي". وجرى تمرير هذا القانون من البرلمان بعد إجراء بعض التعديلات، ودخل حيز التنفيذ بعد توقيعه من قبل الرئيس دوتيرتي في 26 يوليو/ تموز 2016.[31] وتحدَّدَت المناطق التي ستنضم إلى حدود إدارة المسلمين المستقلة الجديدة في بانغسامورو/ مندناو بعد الاستفتاء الذي أُجرِي في 21 كانون الثاني/ يناير 2019، وحُدِّدت حكومة بانغسامورو الانتقالية في 80

عضـوًا، وعُـيِّن رئيس الوزراء والنـواب والوزراء في الإدارة الجديـدة، في حين بدأ زعيم جبهة تحريـر مورو الإسـلامية، وأحد مهنـدسي الاتفاق الحاج مـراد إبراهيم مزاولـة وظيفته بصفته رئيس الحكومة الانتقالية بتاريخ 22 فبراير/ شـباط 2019. وسـيبقى مراد إبراهيم في منصبه لمدة 3 سنوات، وستُنشَأ الإدارة المستقلة بالكامل مع الانتخابات المقرر إجراؤها عام 2022.

إنّ قانـون بانغسامـورو العضوي قانونُ اتفاقٍ أسـاسيّ يجري به تحديـد جميع حقوق المنطقة التـي سـتُبنَى في المجـالات الاقتصادية والسياسـيّة والقانونيـة، ويتكون هـذا الاتفاق من 18 عنوانًا رئيسًا:[32]

الاسم والهدف: سُمِّي الاتفاق بوصفه القانون العضوي لمنطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مندناو المسلمة. بهذا التعريف تعيّن اسـم الكيان السياسي المقرّر إنشـاؤه. والهدف من القانـون هو حماية هويه الشـعب الفلبيني المسلـم في المنطقة، ومستقبله، وحكمـه الذاتي بكيان مستقل.

هويـة بانغسامـورو: هويـة بانغسامـورو هي هوية السكـان الأصليين الذيـن حافظوا على وجودهـم قُبَيل الاسـتعمار الإسـباني، ولا يزالون يشـعرون بأنهم ينتمون إلى هـذه الهوية حتى يومنا. وقد قُبِل العلَم الرسمي، والشِّعار، والنشيد الوطني لمنطقة الحكم الذاتي.

الحـدود القانونية للمنطقة: رُسِـمت حـدود أراضي بانغسامورو بالاسـتفتاء. وقُبلت هذه المنطقـة بوصفها جزءًا لا يتجزأ من الفلبين، ورُسِـمت حدود منطقة بانغسامورو المسلَمة ذات الحكـم الـذاتي وبقية المدن والقرى التي سـتكون ضمن حـدود أراضي بانغسامـورو. وتولت حكومـة بانغسامورو إدارة المياه التي بقيت ضمـن أراضي بانغسامورو، وإدارة المياه في المنطقة المتاخمة للحدود على طول 15 كم.

المبادئ والسياسـات العامة: في إطار السياسـات العامة عُدَّت منطقـة بانغسامورو المتمتعة بالحكـم الذاتي جـزءًا لا يتجزأ من دوله الفلبـين. تحت هذا العنوان، تحـّددت تفصيلات المواد الآتية: الحكم الذاتي، النظام الانتخابي، الإدارة المدنية، العدالة الاجتماعية، الاتفاقات الدولية، حقوق السكان المحليين الذين لا ينتمون إلى شـعب مورو، حرية الانتخاب، الهوية السياسـية. وتحددت الحرية السياسية والاقتصادية والثقافية بفضل بناء شعب بانغسامورو إداراته المستقلة. وضُمِنَت حقوقُ شعب بانغسامورو من خلال ضمان العمليات الديمقراطية.

السلطـة الإداريـة/ الحكـم: بقيـت الحقـوق التـي تخرج عـن الحقـوق الممنوحـة لحكومة بانغسامورو في عهدة الحكومة الوطنية. وفي المادة ذات الصلة، تحدّد بالتفصيل مجال صلاحيات إدارة بانغسامورو المستقلة كالآتي:

- السلطة العدلية
- التنظيم الإداري
- الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي

- التجارة
- وضع الموازنة
- المسح العقاري
- الخدمات المدنية
- التعاونيات والمبادرات الاجتماعية
- تعيين حدود البلديات والبرنجيات (قرية أو محلة).
- تأسيس الشركات والشركات الرائدة التابعة للدولة أو التي تسيطر عليها الدولة
- إيجاد موارد الدخل
- التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي والفني
- القوانين التقليدية والنساء والشباب والمسنّون
- تخفيف أخطار الآفات وإدارتها
- إدارة النفايات الصلبة الإيكولوجية ومكافحة التلوث
- المناطق الاقتصادية والمراكز الصناعية والموانئ الحرة
- التعليم وتعلّم المهارات
- صلاحية التأميم
- إدارة البيئة والغابات
- الثروة السمكية والبحار وموارد المياه
- الحج والعمرة
- الصحة
- السكن والإسكان
- خدمات ومؤسسات الإغاثة الإنسانية
- حقوق الإنسان
- المياه الجوفية وطرقها
- التمويل والعمل المصرفي الإسلامي
- العمل والعمالة والمهن
- المكتبات والمتاحف والتاريخ
- القروض وأشكال الاقتراض الأخرى

- المنظمات الشعبية
- استشارات قطاع الطاقة
- إجراءات الخدمات العامة
- الأشغال العامة والبنى التحتية
- ترتيبات الحجز الصحي
- تسجيل حالات الولادة والزواج والوفاة
- النسخ التي ستُعطَى مؤسسة الإحصاء الفلبينية
- الترتيبات الخاصة بإنتاج وتوزيع الأغذية والمشروبات والأدوية والتبغ
- العلوم والتكنولوجيا
- الخدمات الاجتماعية
- الرياضة والترفيه
- تطوير الموارد البشرية من أجل التعاون الفني
- تطوير السياحة
- التجارة والصناعة
- تخطيط المدن والأرياف

كان رئيس جمهورية الفلبين السادس عشر رودريغو دوتيرتي يعرف مسلمي بانغسامورو ومشكلاتهم معرفةً جيدةً لأنه كان واليًا لمدينة دافاو في مندناو لسنوات طويلة، وعندما باشر وظيفته أعرب بوضوح أنه سيستأنف محادثات السلام في بانغسامورو

العلاقة بين الحكومتين: حُدِّدت البنى التي ستُؤسَّس من أجل العمل المشترك والعلاقات بين حكومة الفلبين وحكومة بانغسامورو، وحُدِّدت مهامّ هذه البنى فيما يتعلق بالعلاقات وتخطّي المشكلات في المسائل المالية والإدارية.

حكومة بانغسامورو: تقرّرَ تعيين مقرّ إدارة الحكومة، ومُنِحت هذه الصلاحيات لبرلمان منطقة الحكم الذاتي لتفعيل هذه الإدارة. وتقرّرَ كذلك انتخاب رئيس الوزراء من قبل البرلمان.

الوالي: تحت هذا العنوان حُدِّدت مواصفات الشخص الذي سيصبح رئيس وزراء حكومة بانغسامورو. فقد تعيّن على الشخص المعني أن يكون مواطنًا فلبينيًّا، ويعرف القراءة والكتابة باللغة الفلبينية أو الإنجليزية أو العربية، وأن يكون عمره 40 عامًا على الأقل، وأن يكون قد أقام في منطقة بانغسامورو المستقلة ذاتيًّا لمده 15 عامًا، وألا يكون محكومًا بأي جريمة.

الحقوق الأساسية: سيكون برلمان بانغسامورو آليةً لحماية المصالح المشروعة للشعب والسكان المحليين، مثل الانتهاكات التاريخية لحقوق الإنسان، كالحريات الدينية، وحقوق الإنسان، والحقوق الأساسية، والتوطين والاستيطان، وحق المرأة في المشاركة في الإدارة، وحماية حقوق الشباب، والتعليم، ونحو ذلك.

نظام العدالة في بانغسامورو: سيُطبَّق نظام العدالة في بانغسامورو وفقًا لتراثه الثقافي والتاريخي. وسيكون دستور المنطقة منسجمًا مع الشريعة والقوانين التقليدية أو القبلية وغيرها من القوانين ذات الصلة.

الأمن والدفاع الوطني والأمن العام وحماية السواحل: أمن وحماية منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي من مسؤولية الحكومة الوطنية. وستقوم الشرطة الوطنية في الفلبين بتحقيق الأمن والسلام والنظام العام بما يتماشى مع القوانين في بانغسامورو.

الاستقلال المالي: ستتمتع حكومة بانغسامورو بالاستقلال المالي لتأمين التنمية والاكتفاء الذاتي اقتصاديًّا. والحكومة تملك جميع مصادر التمويل المذكورة في هذه المادة، وتملك صلاحية خلق مصادر الدخل الأخرى المبينة في القانون العضوي.

الاقتصاد الإقليمي وأراضي الأجداد: تنشئ حكومة بانغسامورو نظامًا اقتصاديًّا وفقًا لمبادئ وسياسات الدولة المبينة في الدستور، وتَسنّ القوانين التي تلبي احتياجات الشعب والاقتصاد في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي بما يتوافق وهذه المبادئ. وقد خُطِّطت بعناية التنمية من أجل الحفاظ على ظروف معيشة سكان بانغسامورو وتحسينها، واضعين بالحسبان التوازن الإيكولوجي والموارد الطبيعية التي ستُتْرَك للأجيال المقبلة.

التنمية وإعادة التأهيل: سيجري العمل من أجل إعادة تأهيل منطقة بانغسامورو ذات الحكم الذاتي، وإعادة إعمارها وتنميتها بتمويل من الحكومة الوطنية، تنفيذًا لعملية التطبيع مع حكومة بانغسامورو. وسيُعاد تأهيل أفراد جبهة تحرير مورو الإسلامية/ قوات بانغسامورو المسلحة الإسلامية، بحيث يُؤمَّن انتقالهم إلى الحياة الطبيعية وتغطية احتياجاتهم.

الاستفتاء: ستُنشَأ منطقة بانغسامورو ذات الحكم الذاتي، وتُحَدَّد الصلاحيات القضائية الإقليمية بعد المصادقة على هذا القانون الأساسي، وتُحدَّد المنطقة التي سيجري فيها الاستفتاء (أجري هذا الاستفتاء في كانون الثاني/ يناير 2019).

الحكومة الانتقالية في بانغسامورو: ستبدأ الفترة الانتقالية لإنشاء منطقة الحكم الذاتي بعد المصادقة على القانون العضوي. وبهذه المادة التي تُحدّد شروط الإدارة التي ستتولى زمام الأمور في الفترة الانتقالية حُدِّد وضع الحكومة الحالية حتى الانتخابات المقبلة.

التعديلات والمراجعات والتكرارات: يُعتمَد القانون الصادر من الكونغرس الفلبيني لإجراء تعديلات أو مراجعات أو توقيف العمل بأي مادة من القانون العضوي.

الأحكام النهائية: ستُنظَّم أحكام القوانين الموجودة سابقًا وفقًا للقانون العضوي. وفي حال وجود أحكام أو فصول في القانون العضوي تخالف الدستور تبقى الأحكام أو الفصول الأخرى غير المتأثرة بهذا الوضع سارية المفعول.

خاتمة:

هناك بُعدان مهمّان للتوتر الحاصل بين الحكومة المركزية الفلبينية والمسلمين في منطقه بانغسامورو بتاريخها الحافل بالاستعمار: أحدهما غياب التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، والثاني اختلاف الدين. وسلسلة الاتفاقات التي حدّدت حال التوتر والصراع منذ 50 عامًا الماضية وضعت هذه الفترة تحت السيطرة منذ عام 1994 إلى اليوم.

وأخيرًا حصل الاتفاق الإطاري الذي قُبِل باستفتاء ناجح في مطلع هذا العام 2019، ووُقِّع بين الحكومة الفلبينية وجبهة تَحرير مورو الإسلامية المعارضة (Moro Islamic Liberetion Front)، فأرسى قواعد تأسيس الحكم الذاتي لمسلمي مورو الذين يعيشون في مندناو. يتضمن الاتفاق مسألة حكومة المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي، والمجلس التشريعي المنتَخَب، ورئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، وتقاسم إيرادات الموارد الطبيعية. وستتولى هذه الإدارة الجديدة الفترة الانتقالية اللازمة لاستمرار السلام حتى الانتخابات المقبلة. وسوف تتواصل عملية التطبيع في المنطقة تدريجيًّا، وتضع القوات المسلحة أسلحتها، ويأتي النظام البرلماني. وإذا سارت الأمور كما هو مخطط لها، فسينتهي كفاح المسلمين في بانغسامورو نهاية سعيدة بعد أن دام نصف قرن من الزمن، ويكون المسلمون قد حقّقوا مطالبهم إلى حدّ كبير.

الهوامش والمصادر :

1. خديجة سويلَماز، شعب مورو وكفاحهم من أجل الاستقلال في الشرق الأقصى، منشورات إنسامر İnsamer، إسطنبول، 2016، ص11.
2. https://www.rappler.com/nation/221899-plebiscite-results-armm-votes-ratify-bangsamoro-organic-law (01. 2019)
3. Salah Jubair, Bangsamoro a Nation Under Endless Tyranny, IQ Marin, Kuala Lumpur, Malaysia, 1999, P. 5-7.
4. Jubair, Bangsamoro a Nation Under Endless Tyranny, P. 36-40.
5. على الرغم أن كلمة " Juramentado" تُستَعمَل للاحتقار والاستخفاف، فإن صلاح جبير يعرّف هؤلاء الأشخاص بأنهم الأشخاص الذين يلقون بأنفسهم في الموت في سبيل الإسلام من دون أدنى تردد.
6. Thomas M. McKenna, Muslim Rulers and Rebels, Anvil aPublishing, Manila, 1998-2002, P. 86-89.
7. Jubair, Bangsamoro a Nation Under Endless Tyranny, P. 58-62.
8. Jubair, Bangsamoro a Nation Under Endless Tyranny, P. 69-70.
9. Mickael C. Hawkins, Making Moros Imperial Historicism and American Military Rule in the Philippines' Muslim South, Northern Illinois University Press, 2013, P. 133.
10. Salah Jubair, The Long Road to Peace, İnstitute of Bangsamoro Studies, Philippines, 2007, P. 4-5.
11. https://www.rappler.com/newsbreak/24025-jabidah-massacre-merdeka-sabah
12. McKenna, Muslim Rulers and Rebels, P. 144.
13. Abraham Abet Iribani, Give Peace a Chance The Story of the Grp-MNLF Peace Talks, Magbassa Kita Foundatian, 2006, Philippine, P. 31-34.
14. خديجة سويلماز، شعب مورو وكفاحهم من أجل الاستقلال في الشرق الأقصى / Moro Uzakdoğu'da bir Bağımsızlık Mücadelesi، ص62.
15. سلامت هاشمي، أخلاق النضال ونضال بانغسامورو، بقلم قائده/ Mücadele Ahlakı Kendi Liderinin Kaleminde Bangsamoro Mücadelesi، منشورات İnsamer، 2018، ص73.
16. لقاء مع زعيم جبهة تحرير مورو الإسلامية الحاج مراد إبراهيم، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2018.
17. اللقاء بتاريخ 1 ديسمبر/ كانون الأول 2018.
18. Abraham Abet Iribani, Give Peace a Chance..., P. 37-38.
19. https://armm.gov.ph/discover-armm/history/
20. Nu'anin Bin Abdulhaqq, We Must Win the Struggle, 2005
21. Salah Jubair, The Long Road to Peace Inside the GRP-MILF Peace Process, Davao, 2007
22. خديجة سويلماز، شعب مورو وكفاحهم من أجل الاستقلال في الشرق الأقصى، ص106-107.

.https://insamer.com/rsm/files/Moro-Peace-Monitoring-Mission.pdf
23. لمزيد من المعلومات حول فريق الطرف الثالث للمراقبة وأعماله. انظر: http://tpmt.ph/
24. الاتفاق الموقَّع من أجل تأسيس فريق الطرف الثالث للمراقبة وبنيته.
https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/PH_130125_TORThirdPartyMonitoringTeam.pdf
25. فريق الطرف الثالث للمراقبة http://tpmt.ph/members-third-party-monitoring-team
26. حوار مع حسين أوروج (فبراير/ شباط 2019).
27. https://www.aa.com.tr/tr/dunya/turkiye-filipinlerde-baris-surecinin-mimari/100663
28. https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/PH_121015_FrameworkAgreementBangsamoro.pdf
29. https://newsinfo.inquirer.net/668570/belmonte-house-supports-bangsamoro-bill-but-trust-eroded (28. 01. 2015)
30. house-suspends-bangsamoro-/15/26/https://news.abs-cbn.com/nation/01 hearing (26. 01. 2015)
31. world/asia/philippines-rodrigo-duterte-/26/07/https://www.nytimes.com/2018 marawi.html (26. 07. 2015)
32. 07jul/20180727-RA-/http://www.officialgazette.gov.ph/downloads/2018 11054-RRD.pdf

Published by **SETA Foundation** Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas
on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 20 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com

نشأة الدولة الصومالية وتحدياتها

عمر عبد الله محمد*

ملخص: تحاول هذه الورقة الإجابة عن أسئلة تتعلّق بالتحديات التي تواجه الدولة الصومالية: هل هي جديدة أو قديمة؟ هل هي تحدّيات تاريخية أم سياسية؟ وهل هي شمولية أو نوعية أو كلتاهما معًا؟ وبمعنى آخر، ما الذي جعل الصومال دولة غير مستقرّة وغير متقدمة منذ سقوط الدولة المركزية؟ وقد لا تجيب هذه الورقة البحثية إجابة محدّدة عن تلك الأسئلة الملحّة، وربما الصعبة، ولكنها تعطي صورة تقريبية بهذا الشأن. وليست هناك تحديات جديدة تواجه دولة ما من دون أن تكون متّصلة بأخرى سابقة عليها، وغالبًا ما تكون التحديات التي تواجه الدول في تطورها الطبيعي مترابطة مع بعضها، وتعكس وجودَ أزمة حقيقية معينة في داخلها، والتحديات الواردة في هذه الورقة ليست وحدها التي تواجه الصومال، ولكن يمكن القول: إنها هي الرئيسة التي تمثل نقطة الارتكاز ضمن التحديات الأخرى العديدة التي تواجهها الدولة الصومالية منذ نشأتها إلى اليوم، وتتعرض من حين لآخر لارتداداتها المختلفة.

* باحث، الصومال

The Formation of the Somali State and the It's Challenges

OMAR ABDULLAHİ MOHAMED*

ABSTRACT This paper discusses five main challenges the Somali State faces, from its birth till now, that are seen as the magnitude challenges where the existence of one challenge confirms the existence of another. Briefly, these challenges are the historical challenges that preceded the independence of Somalia; and the political performance of the various Somali governments that greatly contributed to the collapse of the state, civil conflict, and the status of a failed state. This paper provides an overview of how interrelated these challenges are in a way that enables us to answer these questions, however, it does not provide solutions to address these challenges or to overcome them quickly.

* Researcher, Somalia

رؤية تركية
2019 - (8/2)
180 - 163

مقدمة

تُعدّ الصومال من الدول السبع عشرة الواقعة جنوب الصحراء من القارة الإفريقية، التي استقلت عن الاستعمار الأوربي عام 1960 ،[1] وهو العام الذي يُعرَف بعام إفريقيا، حيث بدأ العديد من الدول الإفريقية بعده بالاستقلال عن الاستعمار الأوربي. تقع الصومال في ملتقى قارتي آسيا وإفريقيا، وعلى الحدّ الفاصل لخطوط التماس ما بين الدول الإفريقية والعربية والإسلامية، وهي نقطة احتكاك بين الديانتين الإسلامية والمسيحية في المنطقة، وهذا منحها موقعًا جيبوليتيكيًّا استثنائيًّا في الحسابات الإستراتيجية بين القوى الدولية والإقليمية، وجعلها مسرحًا للصراعات الدولية المتجددة والمتغايرة.

الدول الأوربية: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى جانب إثيوبيا هي التي اقتسمت الأراضي التي يسكنها الصوماليون بالأساس، والممتدة في منطقة القرن الإفريقي، حيث أخذت بريطانيا جانب الشمال الغربي (صومال لاند) والجنوب الغربي للبلاد (الإقليم الشمال الشرقي لكينيا)، وأخذت إيطاليا الجنوب، وفرنسا الجانب الشمالي (جيبوتي الحالية) الواقع على حافة مياه البحر الأحمر الجنوبية وخليج عدن، أمّا إثيوبيا فقد حصلت على حصة الأسد في تلك القسمة الجائرة، فأخذت الجانب الغربي كلّه على مراحل، وباتّفاق مع تلك القوى الاستعمارية الثلاث المذكورة، وهذا يعني أنّها استولت على مساحة واسعة تصل إلى 650000كم2، وهي مساحة تقارب المساحة الكلية للجمهورية[2] (637657كم2). ويقطن الصوماليون بوصفهم جنسًا مساحة واسعة تبلغ 1.5 مليون كم2 من مساحة إجمالية تقدر بـ2.5 مليون كم2، وهي تمثل المساحة الكلية لدول منطقة القرن الإفريقي الخمس: (الصومال، جيبوتي، كينيا، إثيوبيا، إريتريا)، وهذا يعني امتلاك الصوماليين وحدهم 64 ٪ من مساحة الإقليم الكلية.[3]

الاستعمارالأوربي- الإثيوبي للصومال

يُعدّ الحكم الاستعماري للصومال نتيجة مباشرة للانكشاف الإستراتيجي الناتج من انسحاب مصر الممثّلة للدولة العثمانية من المنطقة، وجزءًا من اتّفاق توصلت له الدول الأوربية ذات الأطماع الخارجية في مؤتمر برلين عام 1884-1885م، وذلك بدعوة من زعيم ألمانيا. وكان الهدف منه هو تحديد مناطق الاستحواذ بين تلك الدول الست عشرة المجتمعة، واتُّفِق في المؤتمر على تقاسم القارة، والتوافق في مراعاة المصالح المتبادلة فيما بينها، بدلًا من الاصطدام المحتمل الوقوع بين الدول المستعدة لاستعمار القارة.[4] وبقي حكم الاستعمار الأوربي في الصومال مدة تقارب ثمانية عقود متوالية، وتسبّب في تداعيات مختلفة، لايزال الصوماليون يعانون تبعاتها على المستوى العام.

ويبدو أن القوى الاستعمارية الأوربية المذكورة تعاملت مع الأراضي الصومالية تعاملًا مجحفًا يشبه شبهًا تامًّا تعامل الذئب مع فريسته وسط الصحراء الخالية، وذلك لإرضاء الحليف الإقليمي الإثيوبي، والنكاية بمواقف الصوماليين المعادية للاستعمار، وشراستهم الحربية في المعارك المندلعة من حين لآخر ضده.[5] وكانت بريطانيا هي الأكثر نكاية من بين الدول

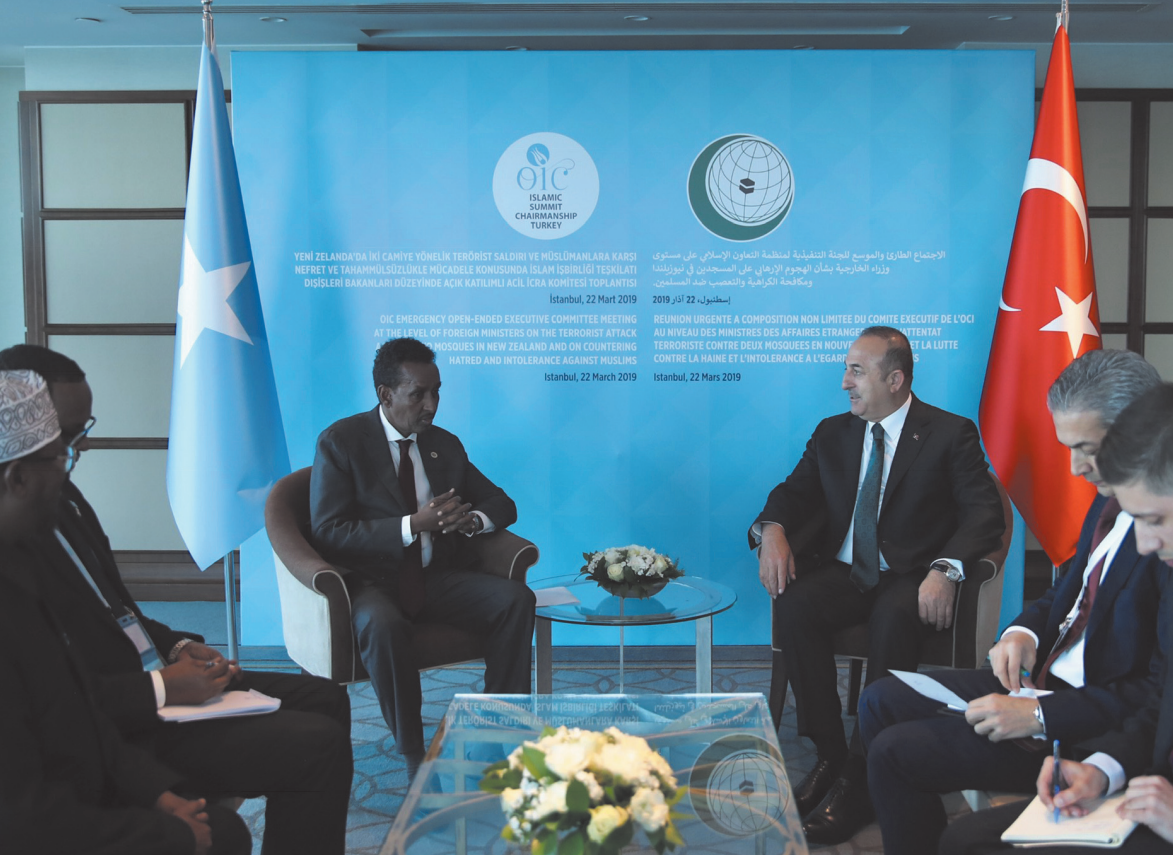

الأوربية المستعمرة، خصوصًا بعد عدم نجاحها في جمع الصوماليين تحت وصايتها المباشرة، وذلك في إطار الكومنولث البريطاني.[6] ويبدو أنها كانت ترى اقتراحها موضوعيًّا ومقبولًا، ومن ثمّ توقعت من الصوماليين مساندة مقترحها السياسي أمام الدول الشريكة معها في إدارة انتصار الحرب العالمية الثانية.[7]

استقلال الصومال

تشكّل جمهورية الصومال الحالية اتّحاد قسمين من أصل خمسة قسمتها تلك الدول الأربع فيما بينها سابقًا. ويتمتع سكانها بتجانس عرقي وديني نادر ومتميز في القارة والمنطقة بشكل عام، وتعدّ اللغة والعرق والإسلام القاسم المشترك والهوية الجامعة بين الصوماليين جميعًا، ولم يكن استقلال جمهورية الصومال هدية قدمتها بريطانيا وإيطاليا إلى الصوماليين بقدر ما كان مكسبًا حقيقيًّا جاء نتيجة كفاح مشهود امتزج فيه المجهود الحربي في المعارك الميدانية المختلفة مع النضال السياسي في المحافل الدولية الهادف إلى انتزاع الاستقلال منهما، كما أن قضايا الاستقلال والحرية وحقّ تقرير المصير كانت رغبة أثبتتها القوى الوطنية الإفريقية الناشئة، وعبّرت عنها في اجتماعاتها الدورية، خصوصًا في مؤتمرها الخامس الذي انعقد في مدينة مانشستر البريطانية عام 1945م، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وبرعاية بريطانية.

وأصبحت قضايا الاستقلال والحرية والتحرر من الاستعمار في تلك الفترة التاريخية مبادئ أساسية مقررة في القانون الدولي، وأقرّتها كذلك المواثيق المعتمدة في عصبة الأمم، ومن بعدها الأمم المتحدة التي أعلنت عام 1960م قرارها التاريخي المتعلّق بإنهاء الاستعمار.[8] إضافة إلى أن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية أرادت بطريقة ما

يُعدّ الحكم الاستعماري للصومال نتيجة مباشرة للانكشاف الإستراتيجي الناتج من انسحاب مصر الممثّلة للدولة العثمانية من المنطقة وجزءًا من اتّفاق توصلت له الدول الأوربية ذات الأطماع الخارجية في مؤتمر برلين عام 1884-1885م

منح بعض الشعوب المستعمرة الاستقلال بوصفه استحقاقًا سياسيًّا، وذلك تقديرًا لمشاركة جيوشها في المعارك الدائرة بينها وبين الدول المنهزمة في ميادين الحرب المختلفة. وكان الصوماليون من ضمن تلك الشعوب التي حاربت تحت لواء تلك الدول المقتسمة على أراضيها بفاعلية مشهودة بها في ذلك إثيوبيا[9]، كما أنّ الاستعمار أصبح بحدّ ذاته عبئًا ماليًّا، وكلفة عسكرية باهظة الدفع على خزائن تلك الدول المنهكة في الحروب المتتالية.

التحديات التي واجهتها الدولة الصومالية الناشئة

تميّز استقلال الصومال عن استقلال غيرها من الدول في حمله تحدّيات مركبة ومعقّدة في رحم ولادته مرتبطة بصميم كيانها القومي[10]. تشترك الصومال مع الدول الأخرى المستقلة حديثًا في المنطقة في عدد من تلك التحديات المتعددة الطابع، التي تدخل في إطار الانتقال من المجتمعات المتعددة إلى مجتمع واحد متجانس ومتوافق،[11] وتندرج في أجندة بناء هياكل الدولة، ودفع التنمية الاقتصادية، واستقلال القرار السيادي، والتحرر التدريجي من التبعية للاستعمار، ورفع القدرات الوظيفية للمواطن، وتحقيق الاندماج المجتمعي، وتوفير الخدمات الضرورية للمواطن، وهي تحدّيات تدخل في عداد التحديات القابلة للحلول الوقتية والمرحلية، ولكنّها لم تكن تحدّيات مزمنة أو وجودية أبدًا. وتنبثق التحديات المركبة أو المعقدة من أزمة حقيقية شاملة في أيّ بلد في الغالب عن الفهم الخاطئ في الحكم على الأمور، وعدم التقدير السليم في المواقف العامة، وتكرار وجود الخطأ ذاته بشكل مقصود أو غير مقصود بشكل روتيني. ويُعدّ الجهل والفقر دعامتين أساسيتين في أي أزمة، كالسائدة في الصومال،[12] وتنتهي دومًا بالحاجة إلى مساعدة، أو تدخل خارجي إيجابي يمكن أن يُسهِم في حلحلتها من دون ضمان حلّها حلًّا نهائيًّا أو القدرة على التخلّص المبدع منها.

ويمكن تصنيف التحديات التي تواجهها الدولة الصومالية منذ نشأتها إلى اليوم بأنها تحديات رئيسة، ينطبق عليها الوصف بأنها معقّدة ومركّبة. وهي منقسمة إلى تحديات رئيسة خاصة بالصومال، وأخرى مشتركة مع غيرها من الدول في المنطقة والإقليم.[13] تركّز هذه الورقة البحثية على التحديات الرئيسة والخاصة بالصومال، من خلال تقديم صورة مجملة عنها، يمكن أن تساعد أيّ مهتمّ في فهم مضامينها العامة، علمًا أنّنا نتناول الدولة من منظور كلّيّ في مواجهة تحديات أساسية ومتجذرة: سبق بعضها نشأةَ الدولة، ووُلِد بعضها مع نشأتها، وتحدّيات أخرى متعددة الطابع، ناتجة عن التطورات الزمنية المتتالية، وقد تعاملت معها الأنظمة والحكومات المتتابعة بسياسات مختلفة.

تحدّيات ما قبل الاستقلال

لم توجد دولة حقيقية اسمها الصومال قبل عام الاستقلال، كما أنّه لم تكن هناك دولة واحدة حكمت الأراضي التي كان يسكنها الصوماليون جميعًا، باستثناء سنوات محدودة حكمها الاستعمار البريطاني، أو شهور معدودة حكمتها إيطاليا باستثناء منطقة جيبوتي الحالية. يسكن الصوماليون على أراض ممتدة في منطقة القرن الإفريقي، وهي جغرافيًّا متلاصقة الأجزاء، ليس بينها أيّ حواجز طبيعية، ولا وسائط بشرية متخلخلة فيما بينها. ومن هنا يجب التفرقة دائمًا بين الصومال بوصفها دولة والصوماليين بوصفهم شعبًا أو جنسًا وعرقًا؛ نظرًا للفارق في مدلولاتهما المختلفة.

وفي فترة ما قبل الاستقلال، سادت في الصومال ممالك وسلطنات ومشيخات صومالية محدودة الحجم والقوة، وانتشر حكمها على امتداد الأراضي التي يقطنها الصوماليون، وذلك في فترات تاريخية متزامنة ومتباينة، وتميزت العلاقة بين الأنظمة الحاكمة والمحلية بالتآزر والتضامن في حالة صدّ العدوان الخارجي، وبالتناحر والتوسع البيني في حالة زواله. ويمكن القول: إنّ العدوان الخارجي ومواسم المطر والجفاف ورحلات الحج والزواج والتجارة الداخلية- كانت مصدرًا رئيسًا في حركة الانتقال الأفقي والعمودي المتعاكسة والسائدة فيما بين الناس، ومثّلت القبيلة بديلًا رئيسًا عن الدولة في إدارة الحياة بشكل عام.[14] تحمّل الصوماليون تاريخيًّا مسؤولية حماية الإسلام في المنطقة، وكلفة رفع رايته في وجه الغزاة والعدوان الخارجي المتوالي، والدفاع عن أصالته في المنطقة، وكانوا دومًا بمثابة الوكيل الإقليمي للإسلام في المنطقة، والجبهة الغربية المتاخمة مع ما كان يُعرَف بمملكة الحبشة والمناطق الساحلية التي كان يفد منها الغزاة، حيث كانت الأكثر اشتعالًا من بين الجبهات المتعددة، وكان العلماء وزعماء القبائل روادًا في قيادة المجتمع نحو مواجهة الخطر وإرساء دعائم السلم الأهلي، وكذلك نشر المعرفة الدينية ورفع الوعي الجماعي.

1 - فقدان الصلة بين التاريخ والسياسة

أدرك الاستعمار بعد وصوله إلى المنطقة مصدر القوة المتجددة للصوماليين، وبدأ يسعى إلى تدمير بنية الهوية الجامعة لهم، وفكّ ارتباط عناصرها المتداخلة، وذلك بكسر شوكة العلماء، الذين كانوا مصدر الإلهام للحركات القتالية ضده في الجبهات المختلفة، من خلال سجنهم والتخلص منهم، إضافة إلى احتواء زعماء القبائل بالإغراء والإغواء تارة، أو بالاتّفاق معهم وفرض الأمر الواقع تارة أخرى، وعدّهم شركاء محليّين في الحكم.[15] ويثبت ذلك تلقّي 950 زعيمًا قبليًّا في الجنوب و361 في الشمال رواتب شهرية، وهدايا دورية من الإدارة الاستعمارية.[16] إلى جانب ذلك، سعى الاستعمار إلى فصل الصومال عن محيطها الإقليمي وعمقها الإسلامي، ورسم الحدود بين الأقرباء؛ تقييدًا للحركة الانتقالية المستمرة فيما بينهم. ومن هنا فإنه مع بدء تحقيق الاستقلال كانت الصومال تواجه تحدّيًا حقيقيًّا يتمثل في اختفاء رواد المجتمع التقليديين، وفكّ عناصر الهوية الجامعة بعضها عن بعض، وتكريس ظاهرة

المصالـح القبليـة المحدودة على حساب المصالح الوطنية، فظهر مع الاسـتقلال مجتمعٌ توزعت ولاءاته بين سلطات محلية وأجنبية متعددة، وحدود مانعة في الانتقال البيني الحر بين مكونات المجتمـع، فضلًا عـن انقطاع التفاعل مع المحيط الإقليمي، وافتقاد العمق الجغرافي القادر على مساندة الصوماليين على تحقيق طموحاتهم الواقعية.

وكـان التحـدّي الأوّل الـذي واجه القادة السياسـيين الذيـن تولّوا حكم البـلاد هو تسلّم مسؤوليـة الوطن مع فقدان وجود مواطن حقيقي، وغيـاب مواطنة حاضرة في الوجود فعليًّا، أو مرسـومة في الذاكرة الجماعية للأفراد، إضافة إلى وجـود قومية صومالية تنقصها توافر صفة الأمة الواحدة،[17] وهي أمور غالبًا ما يجب أن تسبق نشأة الوطن[18] والدولة. ومن هنا أصبحت العلاقة مفقودة الحلقة بين الإرادة السياسـية للقادة السياسـيين الساعية إلى تحقيق وحدة الحيز الجغـرافي للقومية الصومالية، ومعطيات الواقع السياسي المـوروث، وأصبح رهانهم مبنيًّا على التمسك في الارتباط العضوي بين التجانس المجتمعي المتمثل بوحدة اللغة والدين والشـعور المشـترك والوحـدة الجغرافيـة، وهو أمـر لا يُعدّ شرطًـا لازمًا وضروريًّا لنشـأة الـدول، وغير مستسـاغ عـلى المستـوى الإقليمي والـدولي. وتحسم الفقـرة الأولى من المادة الأولى في دسـتور 1960م الـذي سـبقت كتابتـه ميلاد الدولـة: "أن القومية الصومالية غير مقسّمـة، وغير قابلة للتجزئة بتاتًا"[19]. وأعلنت الدولة الصومالية منذ البدء إلغاء جميع الاتّفاقيات الموقعة بين الدول المستعمِرة لها[20].

2 - الإرث الاستعماري الثقيل

مـن الأمـور التي ورثتهـا الدولة الصومالية الناشـئة عن الاسـتعمار ربط المنظومـة الحياتية للصوماليـين كلّهـا بمنظومتها الاسـتعمارية الحاكمة، وهذا أدّى إلى تغيـير نمط الحياة، وتغيير اللاعبـين الرئيسين (العلماء والزعماء) في ريادة المجتمع سـابقًا، واعتبـار دورهما ثانويًّا في تأثير المشهد السياسي، وسيادة حالة من الانشقاق القائم بين الدولة والمجتمع.

ويبـدو أن المنظومـة الثقافيـة كانت هـي الأكثر اسـتهدافًا وتأثرًا بالإرث الاسـتعماري بعد أن فرض الاسـتعمار ثقافتـه الأصلية، ولغته المحليـة التي جعلها اللغة التعليمية والرسـمية في البلاد، إضافة إلى أنه استورد المنهج من بلده الأصلي، وقدّم تعليمًا محدود الكمّ، ومحدّدًا في تأدية أهـداف الاسـتعمار، وركّز فقط عـلى تخريج الكمّ القادرعـلى تولّي الوظائف التـي لا يريد ذوو المستعمِر القيام بها، ومع ذلك ترك مسؤوليتها للهيئات الإرسـالية التبشيرية العاملة مع الدول الاسـتعمارية، وخصّص لها ميزانية مالية منخفضة تصل إلى (1 ٪)[21] أو أقل. وبمحدوديتها الكمية والكيفية كانت المواد العلمية والفنية قليلة الاهتمام، وكان أبناء الطبقة السياسية ورؤساء الأحزاب وموظفو القطاع الحكومي هم الأكثر استفادة من التعليم المدفوع استعماريًّا.

وفي الشـمال كـان التعليـم المحـدود النطـاق أقـلّ انتشـارًا مقارنـة بالجنـوب، بسـبب منع الإرساليات التبشيرية ممارسة نشاطاتها العملية من قبل القوى المحلية، وتأثير حدّة الحرب بين حركة الدراويش والاسـتعمار البريطاني، والميزانية المالية غير الكافية[22]، وأصبح أهمّ أثر لتركة

الاستعمار في المنظومة الثقافية هو تخريج نخبة سياسية محدودة المعرفة والوعي، وتريد التعايش السلمي مع الاستعمار، وتتعامل مع التراث والثقافة ذات الصلة بالهوية الأصلية المحافظة والإسلامية على أنها المانع للالتحاق بالركب الحضاري الغربي، وتعدّ المنظومة القيمية الموروثة من الاستعمار نموذجًا حافزًا للتقدم الوطني والازدهار العمراني، وتتبنى الانسياب الأخلاقي والنفعية في الحكم ومحاكاة حياة المستعمر سبيلًا للممارسة في السلطة، وهذا أدّى في أثناء فترة الوصاية الانتقالية من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال وما بعده- إلى وجود صعوبة بالغة في التوفيق بين مطالب الدولة الحديثة والثقافة القبلية والهوية الإسلامية غير المتناسقة، حيث إنّ معظم أعضاء القيادة السياسية الجديدة كانوا موظفين بوظائف متواضعة للغاية في الاستعمار، أوتخرجوا في مدارسه الأساسية، ومن هنا أصبح عنصرا الوظيفة والثقافة جسرًا يربط الاستعمار بالنظام الجديد [23].

أدرك الاستعمار بعد وصوله إلى المنطقة مصدر القوة المتجددة للصوماليين وبدأ يسعى إلى تدمير بنية الهوية الجامعة لهم، وفكّ ارتباط عناصرها المتداخلة وذلك بكسر شوكة العلماء الذين كانوا مصدرالإلهام للحركات القتالية ضده

وعلى المستوى السياسي فإن الدولة الناشئة ورثت حدودًا فاصلة في الانتقال والتواصل الطبيعي بين أبناء القبائل الواحدة التي تعيش على امتداد الحدود مع الدول المجاورة الثلاث، وعلى جانبي الخط الفاصل. وتمثّل مسألة الحدود الأكثر ثقلًا في الوضع الاستعماري الموروث؛ لكونها خلقت وضعًا سياسيًّا ذا أبعاد قانونية على المستوى القاري والدولي. وأصبح من الصعب على الدولة الناشئة الجديدة القبول به والتعايش معه، وفي الوقت نفسه يتطلب تغييرها دفع فاتورة باهظة الكلفة على المستويات المختلفة. وأراد الصوماليون أن تكون الوحدة المحققة بين الشمال والجنوب خطوة أولية لانضمام الأجزاء الأخرى الثلاثة، في كينيا وإثيوبيا وإقليم عيسى وعفر (جيبوتي الحالية) -إلى الشطرين المتحدين والمكوّنين للدولة الصومالية الناشئة، وتُعدّ النجمة الخماسية الظاهرة في العلَم الصومالي رمزًا لذلك[24]. وتمثّل المساحة الكلية لجمهورية الصومال الوليدة 42.44 ٪ فقط من المساحة الكلية الموزّعة بين الدول الثلاث المجاورة[25]. وتبلغ الحدود البرية وحدها في الصومال 2385كم مع دول الجوار الثلاث (1640كم مع إثيوبيا و684كم مع كينيا و61كم مع جيبوتي)، بينما الحدود البحرية تبلغ 3025كم حوالي 2000كم منها مطلّة على المحيط الهندي و1000كم الباقي مطلّ على مياه خليج عدن [26]، وأمّا عدد السكان فكان يبلغ في عام الاستقلال 2.756 مليون نسمة[27].

تحدّيات ما بعد الاستقلال

واجهت الصومال تحديات عديدة الأوجه، ومعظم هذه التحديات التي واجهتها منذ استقلالها إلى اليوم مرتبط بطبيعة ميلاد دولتها الناشئة. ويتمثل معظمها في صعوبة الاندماج فيما بين الشمال والجنوب، وعداء إقليمي نازف ناتج عن التقسيم الاستعماري الجائر، ووجود نظام قبلي مسيّس، واقتصاد ذي أداء منخفض، وقلة الموارد البشرية المدرّبة، وهجرة مستمرة

مـن الأريـاف إلى المدن الكـبرى[28]. ويبـدو أن القادة السياسـيين عجزوا عن طـرح معالجات واضحـة تتعامـل مع تلـك التحدّيات بجديـة وعزيمة صادقـة، وعن بلورة رؤية تحـدّد آليات الحلول المرحلية. ويمكن القول إنّ التحديات الرئيسـة التي واجهتها الدولة الناشئة تتمثل فيما يأتي:

1 - صعوبة الاندماج بين الإقليمين

تكمـن صعوبـة الاندماج بين الإقليمين المتّحدين في التمايز بـين الحكم البريطاني الحاكم في الشـمال منذ عـام 1887م وحكمه في الجنـوب، وتكريـس كلّ منهما واقعًا سياسـيًّا مختلفًا عن الآخر، وعدم وجود مفاوضات حقيقية جمعت بين القيادتين للوحدة بينهما، والتي كانت كافية للتوصّـل إلى صورة واضحة تحدّد معالم الوحدة وآليات الاندماج بين الإقليمين، ومبدأ توزيع السـلطة فيـما بعد الاسـتقلال. ويعكس بيان الاسـتقلال الأول الصادر عن وحدة الشـطرين وجـود تحدّيـات حقيقية في المجـال الإداري والمالي والقضائي بين الشـطرين، والحاجة الماسـة إلى وجـود خـبراء دوليين يسـهمون في تعجيل سـير وحـدة الإقليمين[29]. وقد جـرت الوحدة بين الشـطرين بمبـادرة أطلقها الشـمال نحـو الجنوب، وبتفاهم بريطاني لافت، وبمطالبات ملحّة باسـتعجالها واسـتقدام موعدهـا المقـرر سـلفًا. ويبـدو أن الشـوق والتلهف إلى الوحدة، والتحرر من الاسـتعمار الأوربي، وتخوف الشـمال من ابتـلاع إثيوبيا له على غـرار المنطقة المحجـوزة- كلّ ذلـك مجتمعًا طغى عـلى التأني في اتّخاذ قرار الوحدة الحقيقية، وفي التريث في الوصول الطبيعي إلى الوحدة الكاملة، كما أنّ الحماسة الشعبية العالية التي اسـتُقبل بها الوفد الشمالي الذي وصل إلى مقديشو قُبيل الاسـتقلال دفعت إلى خيار الانضمام والوحدَة بين الشـطرين من دون قيد ولا شرط مسـبقَ[30] من الطرفين، ولهذا تجد البعض يسميها الوحدة الطوباوية[31].

مـن الأمور التي ورثتها الدولـة الصومالية الناشئة عن الاستعمار ربط المنظومة الحياتية للصوماليين كلّها بمنظومتها الاستعمارية الحاكمة وهذا أدّى إلـى تغيير نمط الحياة وتغييـر اللاعبين الرئيسين (العلماء والزعماء) في ريادة المجتمع سابقًا واعتبار دورهما ثانويًا في تأثير المشهد السياسي

وتظهـر ملامح التمايـز تلك في التبايـن الملحـوظ في التنمية الاقتصاديـة، واختلاف لغات العلـم والعمل الرسـمية، ونظام الحكم والتعليـم والقضاء والجيش والشرطة بين الشـطرين، وكانت لهذا علاقة بالتفاهم والعيش المشـترك السـلس. وتوّقع معظم الساسة الذين قدموا من الشمال إلى الجنوب تقاسمًا في السلطة يبلغ حدّ المناصفة في المكاسب السياسية والمناصب العليا، وذلـك تقديرًا لمبادرتهم الاسـتباقية في الوحدة، وعلى عدّهـم أصحاب إقليم منفصل انضمّ إلى الآخر طواعية وبمشاعر إيجابية جياشة. ويبدو أن الظروف السياسية السائدة آنذاك في الجنوب لم تكن تساعد الشماليين على أن تحقيق آمالهم فيها، وكان يسود فيما بينهم صراع داخلي وانقسام حادّ بين القوى السياسـية المختلفة الأهداف، وهو صراع ليس سـببه مسـألة الوحدة فقط، بل كان يدور أيضًا حول مبدأ تقاسم السلطة وترتيب الأولويات في فترة ما بعد الاستقلال، وكان

بعضهم مقتنعًا بتأجيل موضوع الوحدة المندمجة بين الإقليمين إلى ما بعد تهيئة الأجواء، وتثبيت الحكم في الشطرين[32]، وأصبح من الضروري تشكيل مجلس دولي بقيادة الأمم المتحدة يعمل على تسهيل الاندماج التدريجي بين الشطرين، وتحديدًا في قضايا التشريعات، وبناء المؤسسات الواحدة[33].

ويبدو أن مسألة تقسيم الحقائب والمناصب السياسية كانت مبنية على المكاسب الحزبية والتقسيمات الإدارية في المحافظات الثماني والاعتبارات السكانية أكثر من غيرها، علمًا أن الشمال كان له 33 عضوًا برلمانيًّا من أصل 123 عضوًا برلمانيًّا؛ أي (26.8 ٪)، وكانت له محافظتان من أصل ثماني محافظات تتكون منها الجمهورية؛ أي (25 ٪)، وعدد سكانهما 650000 نسمة من أصل 2.756 مليون نسمة في وقت الاندماج (23.5 ٪)، وهذا أدّى إلى حصول الشماليين على أربع حقائب وزارية من أصل أربع عشرة حقيبة وزارية كان يتكون منها المجلس الوزاري[34]. وهو أمر أصبح بالنسبة لهم أدنى من المتوقع أو المقبول عندهم.

وللتعبير عن هذ الامتعاض عمليًّا صوّتت غالبية أهل الشمال للدستور بـ(لا) في الاستفتاء الذي جرى في 20 يونيو 1961م بنسبة تبلغ إلى 54 ٪، وقاطع بعضهم الاستفتاء ذاته، وحدث انقلاب أبيض[35] نفّذه بعض الضباط في الجيش في 9 ديسمبر من العام نفسه؛ بهدف الانفصال المبكّر، وزاد من تململ الشماليين في الوحدة قضايا توحيد الرواتب والتعيينات في المناصب الحكومية، وترقيات الجيش والشرطة، وتركيز الخدمات الضرورية في العاصمة البعيدة جدًّا عن مدنهم الرئيسة، وهو تململ عبّرت عنه القادة السياسيون في الشمال بطرق مختلفة، شملت الاستقالة من المجلس الوزاري، والانسحاب من عضوية الأحزاب، وذلك طوال الفترة التي استمرت الوحدة بين الشطرين. وأخيرًا أعلن الشمال انفصاله من جانب واحد بعد عام واحد من سقوط الحكومة المركزية عام 1991م، وتعيش في الوقت الحاضر حالة من الحسرة السياسية من انضمامها المستعجل إلى الجنوب.

2 - الاعتماد على المساعدات الخارجية

تُصنَّف الصومال ضمن الدول الفقيرة منذ الاستقلال، وبطيئة النمو في اقتصادها الوطني، وتبلغ نسبة الفقر فيها 80 ٪ من عدد السكان[36]، وهي من الدول التي صاحب العجز الدائم ميزانياتها السنوية، سواء في فترة ما قبل الاستعمار[37] أم بعد الاستقلال، كما كان هناك عجز آخر في ميزانها التجاري مع الدول التي بينهما اتّفاقيات تجارية. ولسوء الحظ فإن إيطاليا التي كانت من الدول الأقلّ نموًّا على مستوى أوروبا هي من استعمرت الشطر الأكبر في البلاد، معتقدة أن استعمارها الصومال قد يساعد على نمو اقتصادها المنكمش، ويسهم في حل مشكلاتها الديموغرافية، بينما كانت المحمية البريطانية في الشمال من المحميات الأكثر تهميشًا وأقلّ تنمية من المحميات المستعمرة في المنطقة.

ويبدو أن الاعتماد على المساعدات الخارجية ازداد مع نيل الاستقلال، وارتفاع معدل النفقات والمصروفات الحكومية، حيث دعمت بريطانيا وإيطاليا الميزانية السنوية بـ31 ٪ في السنوات الثلاث الأولى من استقلال البلاد.[38] إضافة إلى المنح والقروض التي كانت تتلقاها الصومال باستمرار وبازدياد من الدول الشرقية والغربية المختلفة، وذلك في إطار الخطة الخمسية الطموحة التي وضعتها الحكومة عام 1963 بميزانية بلغت 100 مليون دولار. وكانت تلك الخطة تهتمّ بقطاعات مختلفة تشمل البنى التحتية، والاستثمار الزراعي، وتحسين خدمة المواصلات والموانئ، وزراعة المحاصيل، والري المنتظم، إضافة إلى تصدير الثروة الحيوانية والسمكية،[39] وهي المساعدة التي أسهمت في قدرة الحكومة على معالجة المصاعب العامة، ومواجهة الجفاف المتكرر، وأدت إلى ارتفاع معدل الصادرات وانخفاض الواردات، طبقًا الخطط الحكومية المرسومة.

وقد قدّم صندوق التنمية الأوربية (EDF) وحده أكثر من 109 مليون دولار من عام 1959 إلى عام 1975 في ثلاث مراحل، وازدادت تلك المنحة عام 1961م حوالي 36 مليون، ثم 57 مليون دولار في عام 1971، بسبب عوامل الجفاف، وأولويات أخرى كانت الحكومة الصومالية تقدّمها إلى السوق الأوربية المشتركة. وقد استُخدِمت تلك المنح والقروض المالية على هيئة مشروعات لتنمية الريف، واستصلاح الأراضي الزراعية، واستخراج المياه الجوفية، وبناء خزانات المياه والسدود، وكذلك المستشفيات، والمدارس، والمستلزمات أو المواد الطبية، وتوفير المواد الغذائية المختلفة، والمنح الدراسية التي زادت من 30 طالبًا في عام 1960 إلى 386 طالبًا[40].

وازدادت أهمية الدعم الأوربي بإقفال المصريين قناة السويس في عامي 1967، و1974، والجفاف الكارثي الذي تعرّضت له البلاد عام 1974-1975، الذي خسرت الصومال بسببه 40-60 ٪ من ثروتها الحيوانية المتمثلة بعصب اقتصادها الريعي، وتأثر مليونان اثنان من السكان، وتعطّلت عملية التصدير برمتها. ومثّل الدعم الأوروبي 17 ٪ في مستوياته الأدنى. وفي السنة الأولى فقط من الاستقلال قدّمت الولايات المتحدة للصومال 13 مليون دولار لقطاعات الأشغال العامة، والزراعة، والتعليم، والسكرتارية، وفي مجالات مختلفة، وعن طريق ثمانية اتّفاقيّات موقّعة بين الدولتين، وأرسلت 55 خبيرًا وفنيًّا في مجالات مختلفة، كما قدّمت الولايات المتحدة للصومال بعد عام من الاستقلال 3.6 مليون دولار على هيئة قرض بفائدة 1 ٪ مخصّص لتكملة إعداد ميناء كسمايو، والمحطة الكهربائية في المدينة،[41] فضلًا عن الاتّفاقيات المتعددة التي كانت الصومال توقّعها مع الصناديق والهيئات الأممية المختلفة، سواء التابعة للأمم المتحدة، أم المستقلة عنها، وذلك بهدف الإنماء الاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة، وكانت تلك المشروعات تُنفَّذ تحت شعار الحكومة في ذلك الوقت "الصداقة للجميع".

ولا يقلّ الدعم العربيّ أهمية عن الدعم الأوربي المنتظم، وتُعدّ السعودية رائدة في هذ المسار، سواء في صورة تقديم المنح والقروض بدون فائدة، حيث قدّمت السعودية مساعدات بملايين

الدولارات على شكل دفعات متوالية في أوائل فترة عهد الحكم العسكري (1969–1991)، واستُخدِم ذلك الدعم في بناء المصانع، والمطارات، والجامعة الوطنية، وشبكة الصرف الصحي، والخدمات الطبية والصحية في فترات مختلفة[42]. لاحقًا حوّلت ذلك الدعم إلى دعم إغاثيّ وإنسانيّ من خلال الهيئات غير الحكومية، وذلك في فترة الحرب الأهلية وما بعدها، وفي عام 2017م منحت السعودية الصومال 50 مليون دولار لدعم ميزانية الحكومة، وصرف الرواتب، وتوفير حصص عذائية.[43] كما أنّ دول الخليج والدول الأخرى العربية والإسلامية قدّمت مساعدات مالية فاعلة أسهمت في تحقيق التنمية المستدامة، ودعم الاستقرار في الحكومة، وفي مجال المشتقات النفطية، وضخ المساعدات الإنسانية والإغاثية في فترة الحروب الأهلية، ومواسم الجفاف، والمجاعة، والفيضانات المتكررة.

وتأتي تركيا رائدة في هذ المجال، حيث قدمت خلال سنوات من عودتها النشطة والفاعلة إلى الصومال في 2011م حوالي 172 مليون دولار، وهذا المبلغ لا يشمل المساعدات المباشرة للحكومة، ولا الدعم المتواصل بالأجهزة الأمنية المختلفة والجيش، ولا المنح الدراسية للطلبة الصوماليين في تركيا. وحلت تركيا في المركز الثالث من بين الدول الداعمة للصومال، ويتميز دعمها بالسبق، والاستجابة السريعة، والإنجاز العاجل، وكذلك الشمولية، والتوازن في أنواعه، وفصل العمل الإنساني عن السياسي[44]، ومؤخرًا وصف وزير الخارجية والتعاون الصومالي تركيا بأنها الشريك الإستراتيجي الأكبر[45].

وتُعدّ جمهورية الصين الشعبية العملاق الأبرز والأهم من بين الدول الآسيوية في تقديم المساعدات الخارجية إلى الصومال، حيث إنها تتباهى بفضل الصومال؛ وذلك بسبب دعمها الدبلوماسي الفاعل في سعيها الحثيث إلى استعادة الصين حقوقها السياسية كافة في الأمم المتحدة في أكتوبر عام 1971م. كما أنّها تقدّر للصومال أنّها أول دولة في شرق إفريقيا ارتبطت معها بعلاقات دبلوماسية صحية، وكانت من الدول الحليفة معها في فترة الاستقطاب الحادّ بين الكتلة الشرقية والغربية في أثناء الحرب الباردة، وقد أنجزت مشروعات حيوية شملت شبكة طرق، وملاعب رياضية، ومستشفيات، بملايين الدولارات في فترة ما قبل انهيار الدولة، وحاليًّا هي من الدول التي توفر الدعم المادي لقوات حفظ السلام الإفريقية المتمركزة في الصومال، وتخطّط لتنفيذ مشروعات حيوية، وبرامج إنمائية فعّالة على المدى الطويل[46] في القطاعات المختلفة، ولديها سفارة دائمة في مقديشو.

تُصنّف الصومال ضمن الدول الفقيرة منذ الاستقلال وبطيئة النمو في اقتصادها الوطني وتبلغ نسبة الفقر فيها 80 % من عدد السكان وهي من الدول التي صاحب العجز الدائم ميزانياتها السنوية سواء في فترة ما قبل الاستعمار أم بعد الاستقلال

ولا تشمل تلك المساعدات المالية المساعدات العسكرية التي كانت الصومال تضعها ضمن أولوياتها، وكانت تأتيها من الدول المختلفة، وتحديدًا من الدول التي تدور في فلك ما كان يُعرَف بـ"حلف وارسو". وغالبًا ما كانت تتم تلك المساعدات على هيئة قروض، على عكس المساعدات الأخرى ذات الطابع التنموي والدعم الحكومي. ويأتي الاتحاد السوفييتي المنحلّ الأكثر من بين الدول التي اهتمت بالتعاون العسكري مع الصومال في هذ الجانب؛ حفاظًا على التوازن الإستراتيجي في المنطقة، وتجاه الوجود الأمريكي في إثيوبيا، وخصّص السوفييت قرضًا بلغ 52 مليون دولار لتدريب وإعداد 14 ألفًا من الجيش، طبقًا للاتّفاق المبرم بين الدولتين عام 1962م، ووصل عدد الطلبة والمتدربين في الاتحاد السوفييتي إلى 500 طالب عام 1969م،[47] وهو العام الذي كان الجيش يقوم فيه بانقلاب، ويعمل على إحداث تغيير كلّي في ميزان القوى في الإقليم، وبعده وقّعت الدولتان في عام 1974 معاهدة الصداقة، وهي المعاهدة التي كانت نقطة التحول في العلاقة بين الدولتين، وأدّت إلى أن يطلق قائد الانقلاب القمر الصناعي السوفييتي في المنطقة.

لايزال الاعتماد على المساعدات الخارجية قائمًا، والسبب الذي يدعو إلى هذا الاعتماد هو العجز الدائم في الميزانية السنوية، والانخفاض المستمر في النمو الاقتصادي للدولة ،وهو عجز يبدو أنه أصبح شبه ثابت، وغير آخذ في التحسّن المطرد في الأعوام الثلاثة الماضية، وبمعدل نمو 1.58 في الناتج المحلي، بدءًا من سنة 1961م وصولًا إلى 2017م[48]. لم يكن العجز في الميزانيات التي اعتمدها البرلمان في تلك السنوات أقلّ من 41.9 ٪، ووصل في هذ العام 2019م إلى 44.2 ٪ من أصل مبلغ قدره 340.1 مليون دولار، الذي يُعَدّ المبلغ الإجمالي لميزانية الدولة، وتبقى هذه الميزانية -رغم أنها الأعلى أو الأكثر من بين ميزانيات الحكومات

الصوماليـة السابقـة ابتـداءً مـن مؤتمـر عرتـه في جيبـوتي 2000م- أقلّ مـن الميزانيـة السنوية لصومالاند (أرض الصومال) التابعة لجمهورية الصومال[49].

3 - صراع إقليمي نازف

ينتـج التوتر الإقليمي النازف عـن عدم وجود حدود معترف بهـا ومتفق عليها بين الصومال والـدول المجـاورة. وقد مثّل هذا برميل بارود ينتظر عودَ ثقاب للاشـتعال والانفجـار. وتُحاجج الصومال بأن الحدود وُضِعت في غياب الطرف الصومالي المعني بالأمر، ورُسِمت في وقت لم تكن الإرادة الصوماليـة حرة ومستقلة، وأنها تفصل بين أعضاء الأسر والعوائل الواحدة، وتمنع العبور المتعاكس، وأنّه مُنِحت تلك الأراضي الصومالية الملحقة بـدولتي كينيا وإثيوبيا نكايةً بالصوماليين؛ لمواجهتهم الشرسة ضد الاستعمار، وحفاظًا على التوازن الإستراتيجي بين الصومال ودول الإقليم. وإضافة إلى ذلك، فإنّ الصوماليين لهم تجربة في الحكم المشترك في ظلّ جزء من فترة الحكم البريطاني والإيطـالي، وإن الحـدود بين الصومال الإيطالي وإثيوبيا تُركت مفتوحة من دون التوصل إلى اتّفاق محـدّد بين الطرفين. ويعتقد الصوماليون أن الاسـتعمار تعمّد ترك الحدود مـن دون حل، أو إعطاء الأرض لهاتـين الدولتـين بهدف تفتيت نسيج الوحـدة القومية للصوماليين[50]. ومع أن الدسـتور الأصـلي (دسـتور1960) يؤكـد عـدم قانونية الحرب بوصفها وسـيلة لحـلّ المنازعـات[51] إلا أن الصومال كانت تعمل باستمرار على دعم الجبهات، ودفع حقّ تقرير المصير، ومساعدة الصوماليين على تحقيق طموحاتهم القومية، وذلك بالطرق المختلفة، وأصبحت بسبب ذلك هي الوحيدة من بـين دول الأعضاء في منظمة الوحـدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًـا) التي تحفظت على قبول الحدود الاستعمارية، كما هي في عام 1963، وذلك في أثناء توقيع ميثاق المنظمة[52].

التزمت الصومال بالعمل على مبدأ وحدة الأراضي الصومالية بالطرق القانونية والسلمية، ودفعـت كبقيـة الشـعوب ثمـن الاسـتقلال وحـقّ تقريـر المصـير، وجعلت وحـدة الأراضي الصومالية دعامة أساسـية من دعائم السياسـة الخارجية لحكوماتها المتعاقبة، ومن ثمّ تعاملت تلـك الحكومـات بطرق مختلفة تجاه هذا التحدّي القائم منذ الاسـتقلال وحتـى انهيار الدولة، وأصبح التوتر الدبلوماسي المستنزف أو الحرب المشتعلة والمناوشات في الحدود السمة السائدة في العلاقة بينها وبين دول الجوار. وفي هذ الإطار وقّعت دولتا كينيا وإثيوبيا عام 1963 اتّفاقية الدفاع المشترك بينهما؛ للتعاون ضد مطالبة الصومال بنزع الإقليم الشرقي من كينيا والصومال الغـربي من إثيوبيـا[53]. وليس هناك من بين الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ الاسـتقلال مَن نجح في حلحلته باستثناء فترة محدودة استطاع بها رئيس الوزراء محمد إبراهيم عقال (1967-1969) الاتّفـاق مـع الدولتين على تهدئة الموقف، وتخفيف حـدة التوتر الدائم، ووقف الدعم للجبهـات المقاتلـة ضـدّ تلك الحكومـات، واحـترام سـيادتها الوطنية، وصـادق البرلمان على الاتّفاق[54] قبل سنتين من الانقلاب تحديدًا، وكانت لذلك صلة مباشرة بالانقلاب.

عُـدَّ قادة حكم العسكـر (1969-1991)م خطّ التهدئة الذي تبنتـه الحكومة المنقلبة ردّة في الخط القومي، وتراجعًا ملحوظًا في الالتزام بالدعائم التي كانت السياسـة الخارجية للدولة

سـائرة وفقها، ومـن ثمّ أصبحت فترة حكمه هي الأكثر اسـتنزافًا. واعتمـد الحكم العسكري نهجًـا ثوريًّا لدعم الجبهات السياسـية والفصائل المسلّحة، وبدأ يعمل على اسـتعادة الإقليمين مـن دول الجـوار،[55] وكذلك الاسـتعداد للحرب الناتجـة طبيعيًّا من تصاعـد التوتر الإقليمي المتنامـي. واسـتطاعت الصومال خلال أقل من 10 سـنوات من حكـم العسكر أن تكون من بـين الـدول الثلاث الأقـوى عسكريًّا في قـارة إفريقيا، وخصّصـت 80 ٪ مـن ميزانية الدولة للجيش[56]، ودخلت حربًا مع الجبهة الأكثر توترًا واتساعًا عام 1977-1978م، وهي الجبهة الغربية أو الإثيوبية، واسـتمرّت تلك الحرب 7 أشهر متوالية، واستطاعت من خلال جيوشها تحقيـق مكاسـب حربية في ميادين المعركة مع الخسـارة المروعة في الحـرب، وتحرير 90 ٪ من الإقليم الغربي،[57] قبل الانسحاب المفاجئ منه.

تحوّلـت واجهات الصراع النازف إلى وجـه آخر بعد نهاية تلك الحرب، ودخلت الدول في دعم الجبهات المسلحة، وإيواء الفصائل السياسـية بينهما، ولم تعد الحدود مستقرّة بقدر ما كان الهـدوء الحذر يسودها، وهو الدعم الذي أدّى بالنسبة إلى الصومال إلى انهيار الدولة بالكامل، وإلى تغيـير الحكـم في إثيوبيـا، ولم تعد الصومال قادرة على إدارة هزيمة جيشـها، وبسبب ذلك حـدث انقـلاب غـير ناجـح في أبريـل 1978م،[58] الـذي قاده بعـض ضباط الجيـش المنهزم، وصعب عليهم تحمل العبء المالي والسياسي المتزايد والناتج من الصراع من استنزاف الحدود، واسـتيعاب السيولة البشرية المهاجرة من إثيوبيا إلى الصومال، وتأمين الحدود، وصدّ الجبهات التـي تعـبر قواتها من الحدود، وتتخذ مـن داخل الأراضي الإثيوبية نقاط تحـرك ثابتة، ومن ثَمّ دخل النظام في مرحلة التفكّك الداخلي، وبدأت خريطة السياسة في التآكل قبل انهياره الكامل عـام 1991م. بعد ذلـك أصبحت الحدود مفتوحة مـن جانبي إثيوبيا وكينيـا، وكانت قواتهما تعـبر مـن دون أي رقيب، وبدأت تجتـاح المدن، وتلاحق العنـاصر والمجموعات المستهدفة في عمـق الحيز الجغرافي للصومـال، وتحديدًا في الأعـوام 1996، و1999 و2006م،[59] وتدعم كذلك الجبهات المسلحة، وتغذّي الصراعات الداخلية بين الفصائل، وقد سـعت إلى تأسـيس كيانـات إقليميـة هشّـة، وإلى تحقيـق الفيدراليـة، لتأمـين اسـتقرارهما الداخـلي، وإنهـاء التوتر الإقليمـي المستنـزف إلى الأبد، وتحصين سـيادتها الوطنية، وللدولتـين في الأراضي الصومالية حاليًّـا قوات متمركزة في المدن الواقعة جنوب الصومال وغربه، وتعمل بعض هذه القوات في إطار القوات الإفريقية العاملة في حفظ السلام. ولا تزال الحدود تمثل هاجسًا أمنيًّا مشتركًا بين الدول الثلاث التي تشـترك بها؛ لكونها غير متفقة فيما بينها من جهة، ويعبرها 2000 صومالي يوميًّا من وإلى كينيا وإثيوبيا[60].

خاتمة

تُعـدّ التحديات المذكورة هي الرئيسة والأكثر أهمية مـن بين التحديات الأخرى في البلاد، ويمثّل الانكشـاف الإستراتيجي الناجم عن سقوط الدولة العثمانية في القرن الماضي، وكذلك الفقر، والجهل، وتأخر المدرسة الدينية في التوليف بين مطالب الدولة الحديثة من سمو القانون

والحكم الرشيد، ومبدأ فصل السلطات، ومسألة تداول السلطة- ومقاصد الشريعة، والسياسة الشرعية في الإسلام- تحدياتٍ أخرى إضافية.

وتتميز التحديات الخمسة التي تشمل تحديات ما قبل الاستقلال وما بعده (2+3) محور التحديات الشمولية القائمة في البلاد، وهذه التحديات بعضها مرتبط بعض، وبعضها مؤثرٌ في بعض، ولا تزال موجودة في المحك، كما هي تقريبًا، حتى بعد 60 سنة من الاستقلال، وقد عجزت جميع الحكومات الوطنية المتعاقبة عن إيجاد حل مؤقّت أو نهائيّ لها.

ويمكن القول: إن تلك التحدّيات تشكّل المصدر الرئيسي لأزمة (اللادولة) الفاعلة والمستمرة منذ عقود، أو تشكّل سببًا مباشرًا في مسار التراجع الملحوظ، ووقوع الصومال في صدارة قوائم الدول الأكثر فسادًا وفقرًا وخطرًا، أو الأقل نموًّا وشفافية... وفي الوقت ذاته أوصل هذا الوضع الدولة إلى مرحلة من الانهيار الكامل في مؤسساتها الوطنية، بعد ثلاثين سنة من نشأتها، وأدّى إلى حدوث ثلاثة انقلابات متوالية في أقلّ من عشرين سنة من الاستقلال (1961، 1971، 1978)م، وإلى إعلان شطر واحد من الشطرين الأساسيين عام 1992م الانفصال الأحادي عن الصومال، فضلًا عن إظهار الأجزاء الأخرى التي تقع حاليًّا في الدول المجاورة ارتياحها في البقاء هناك، فضلًا عن جيبوتي التي جرى فيها استفتاء عام 1958م وعام 1969م للتصويت على الاستمرار في الارتباط تحت الوصاية الفرنسية، أو الانضمام إلى الصومال المتوقّع استقلاله أو المستقلّ، وكانت نتيجة التصويت لمصلحة الأول ضد الأخير، وقد استقلت عن فرنسا عام 1977م.

و يشكل التحدّيان المذكوران في فترة ما قبل الاستقلال التحدّي الحقيقيّ أمام بناء دولة يتصالح فيها التاريخ مع الجغرافيا السياسة، وتتوافق فيها معطيات السياسة الدولية الحديثة مع الأحلام القومية والحقائق الديموغرافية، بينما تشكل التحديات الثلاثة المذكورة في فترة ما بعد الاستقلال التحدّي الحقيقيّ أمام تثبيت أركان الدولة، وتحقيق التنمية المستدامة، والاستقرار السياسي المطمئن للجميع، سواء على المستوى البعيد أم القريب، ولا يمكن تجاوز تلك التحديات إلا بمراجعة حقيقية للحقائق التي بُنِي عليها قرار الوحدة القومية، ومساعي تحقيق وحدة الأراضي الصومالية بصورة جماعية، وقد بدأت تركيا إبداء حسن التجاوب في هذ الإطار، واتخذت خطوات مشّجعة نحو مساعدة الأطراف الصومالية الرئيسة في هذ المجال، في حالة وجود رغبة حقيقية ومتنامية.

الهوامش والمصادر:

1. - عبد الرحمن عبد الله (باديو). Making Sense of Somali History: جـ1، ط 1، 2018م، المكتبة البريطانية، ص141
2. - سعيد شخير سوادي : إقليم الصومال العربي (أوغادين) وواجهات الصراع الصومالي- الإثيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط ، كلية التربية- قسم التاريخ، العراق ، بدون تاريخ ، ص7، متاحة في الرابط الآتي: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=20054

3. - مصطفى عبد الله فيروز : دراسات صومالية: مدخل تعريفي للقرن الإفريقي . كتاب دراسي لطلبة الجامعات، غير منشور، الطبعة الأخيرة، مقديشو 2018، ص4 و13

4. - سفيان عابد: مؤتمر برلين وانعكاساته على القارة الإفريقية . مقال منشور في موقع .http://africa-post net 5 يناير 2017م

5. - محمد نور: أمير الدراويش الذي أنهك بريطانيا (السيد عبد الله محمد حسن)، موسوعة الجزيرة، صفحة الشخصيات، مقال نُشِر في 11 أكتوبر 2017م، ومتاح في موقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/11/9/

6. - حسن البصري : الصومال في القرن العشرين، الحلقة 14، سلسلة حلقات منشورة في موقع مركز مقديشو للبحوث والدراسات، صفحة الملفات: http://mogadishucenter.com/2015/11/ / الصومال-في-القرن-العشرين-حلقة14-، 12نوفمبر2015م

7. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص123

8. Beluce Bellucci: The State In Africa, The Perspective of the World Review, V.2 , December 2010, p 27. Retrieved from http://repositorio.ipea.gov.br/PWR_v2_n3_State.pdf/1/6341/bitstream/11058

9. Beluce Bellucci: The State In Africa, The Perspective of the World Review, V.2 , December 2010, p 27. Retrieved from http://repositorio.ipea.gov.br/PWR_v2_n3_State.pdf/1/6341/bitstream/11058

10. -عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص92

11. -صهيب عبد الرحمن : قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص3 . ومتاح في موقع المركز http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

- Claude E. Ake : Political Integration and the Challenges of Nationhood in Africa , Institute Social Science Hague , page 6 , available in https://onlinelibrary.wiley.com

12. - ميرفت عبد المنعم : الفرق بين الكوارث والأزمات، دراسة مقارنة، متاح في رابط موقع المرسال: https:// www.almrsal.com/post/634054

13. - Ibrahim Farax ,Sylvia kiamba and Kesegofetse Mazonge: Major Challenges Facing Africa in 21 th century : A few provocative Remarks , International Symposium on culture Diplomacy in Africa , Berlin , 14th July 2011 , page 1 available in: http:// www.culturaldiplomacy.org

14. - عبد القادر معلم محمد جيدي: أزمة الصومال: إشكالية الدولة وإعادة آفاق البناء، مجلة دراسات إفريقية، ع45، يونيو 2011م، متاح في موقع المجلة: http://publications.iua.edu.sd ، ص2

15. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص86-88

16. - الصدر السابق نفسه، ص95

17. - سليم مطر: الأمة والقومية... ما الفرق بينهما؟ نعم هناك أمم وقوميات عربية مختلفة . مقال منشور في صفحة موقع الحوار المتمدن في 12 مارس 2012 م، ومتاح في: http://www.m.ahewar.org . ويمكن أيضًا النظر في مقال آخر كتبه كمال غبريال: بين الوطنية والقومية، ومنشور في الرابط الآتي: http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=3065 12 فبراير 2008م

18. - Arowosegbe, J. O. (2011), Claude E. Ake: Political Integration and the Challenges

.of Nationhood in Africa. Development and Change, 42: 361
x.7660.2010.01681-doi:10.1111/j.1467

19. - دستور 1960م، متاح في الرابط الآتي:
-1960-somali-constitution/02/https://blaw05.files.wordpress.com/2016

20. - سعيد شخير سوادي: إقليم الصومال العربي (أوغادين) وواجهات الصراع الصومالي- الإثيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط ، كلية التربية- قسم التاريخ، العراق ، بدون تاريخ ، ص11، متاحة في الرابط الآتي: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=20054

21. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص104

22. - المصدر السابق نفسه، ص101-102

23. - عبد القادر معلم محمد جيدي: أزمة الصومال: إشكالية الدولة وإعادة آفاق البناء، مجلة دراسات إفريقية ، ع45، يونيو 2011م ، متاح في موقع المجلة: http://publications.iua.edu.sd، ص7

24. - عبد الرحمن محمود علي عيسى: الصومال : جدلية الهوية بين الانتماء العربي والإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 8 مارس 2016م، ص3، متاح في موقع المركز: http://studies.aljazeera.net/ /ar/reports

25. - مصطفى عبد الله فيروز: دراسات صومالية: مدخل تعريفي للقرن الإفريقي، كتاب دراسي لطلبة الجامعات، غير منشور، الطبعة الأخيرة، مقديشو 2018، ص25

26. - المصدر نفسه، ص13

27. - https://www.populationpyramid.net/somalia/1960

28. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص142

29. - مصطفى عبد الله فيروز: دراسات صومالية: مدخل تعريفي للقرن الإفريقي، كتاب دراسي لطلبة الجامعات، غير منشور، الطبعة الأخيرة، مقديشو 2018، ص59

30. - يحيى عبد الرحمن ظحلو: السفير الذي غيّر مجرى تاريخ الصومال: الوحدة بين الشمال والجنوب، سلسلة مقالات عن حوار مع السفير عبد الله آدم أحمد، منشور في صفحة الملفات في موقع المركز، ومتاح في موقعه: http://mogadishucenter.com، أبريل 2016م

31. - صهيب عبد الرحمن : قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص3، ومتاح في موقع المركز http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

32. - يحيى عبد الرحمن ظحلو: السفير الذي غيّر مجرى تاريخ الصومال: الوحدة بين الشمال والجنوب، سلسلة مقالات عن حوار مع السفير عبد الله آدم أحمد، منشور في صفحة الملفات في موقع المركز، ومتاح في موقعه: http://mogadishucenter.com، أبريل 2016م

33. - Helen Chapin Metz, ed. Somalia: A Country Study. Washington: GPO for the Library Retrieved from http://countrystudies.us/somalia/15.htm .36-of Congress, 1992. P. 26

34. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط 1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص140

35. - المصدر نفسه، ص142

36. - محسن حسن، إشكالية بناء جيش وطني، http://mogadishucenter.com/author/muxsin/

37. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية،ص(129-130)

38. - Helen Chapin Metz, ed. Somalia: A Country Study. Washington: GPO for the Library-

of Congress, 1992. P. 125. Retrieved from http://countrystudies.us/somalia/58.htm

39. - المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

40. - Commission of the European ,1975-European Development Fund: Somalia 1960 Communities, Directorate General for the development, page 18. Available in http://A550.pdf/1/aei.pitt.edu/33850

41. - الجمهورية الصومالية في خمس سنوات، دراسة منشورة في موقع معرفة المصادر، المكتبة الحرة، متاح في موقع: Source.Maref.org

42. - سعيد معيض: أضواء على تاريخ العلاقات السعودية الصومالية، صفحة المقالات، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 19 نوفمبر 2017م، متاح في موقع المركز: http://mogadishucenter.com

43. - Saudi Arabia hands Somalia $50m grant amid Gulf Crisis fall out: https://goobjoog. /com/english/saudi-arabia-hands-somalia-50m-grant-amid-gulf-crisis-fall-out

44. - فهد ياسين: الدعم الإنساني للصومال: الدور التركي نموذجًا، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 25 مايو 2016م، ص 4 و5، متاح في الرابط الآتي: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

45. - نور جيدي: مقابلة مع وزير خارجية الصومال، 15 يناير 2019م، منشور في الرابط: https://www. aa.com.tr/ar / أفريقيا

46. - عبد الرحمن عبدي: ما طبيعة دور الصين في الصومال؟، صفحة المقالات، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 11 سبتمبر 2013م، متاح في موقع المركز: http://mogadishucenter.com

47. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية، ص(107-108)

48. - https://tradingeconomics.com/somalia/gdp-growth-annua

49. - الوثيقة الصادرة من الوزارة المالية، جمهورية الصومال الفيدرالية، ص7-8

50. - صهيب عبد الرحمن: قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص3، ومتاح في موقع المركز: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

51. - دستور 60، الفقرة الثانية من المادة السادسة، مصدر سابق، ص3

52. - مصطفى عبد الله فيروز: دراسات صومالية: مدخل تعريفي للقرن الإفريقي، كتاب دراسي لطلبة الجامعات، غير منشور، الطبعة الأخيرة، مقديشو 2018، ص64

53. - صلاح خليل: إثيوبيا وأزمة إقليم أوجادين... هل ينجح اتّفاق التسوية؟ مقال منشور في موقع الحوار المتمدن، دراسات في التاريخ والتراث واللغات، 8 أكتوبر 2011م، متاح في موقع: http://www.m.ahewar.org

54. - عبد الرحمن عبد الله (باديو) Making Sense of Somali History :، جـ1، ط1، 2018م، المكتبة البريطانية، ص144-145

55. - صهيب عبد الرحمن : قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص5، ومتاح في موقع المركز: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

56. - عمر باشا: لماذا انهار الاقتصاد الاشتراكي في الصومال؟ مقال منشور في: https://arabicpost.net/ opinions ، 8 أغسطس 2018م.

57. - بشير نور علي : النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا: الأسباب والنتائج، صفحة التقارير الأسبوعية، شبكة الصومال الجديد، ص4، 23 فبراير 2018م، ومتاح في موقع الشبكة: http://alsomal.net

58. - صهيب عبد الرحمن : قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، صفحة التقارير، 7 يونيو 2017، ص6، ومتاح في موقع المركز: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

59. - بشير نور علي: النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا: الأسباب والنتائج، صفحة التقارير الأسبوعية، شبكة الصومال الجديد، ص5، 23 فبراير 2018م، ومتاح في موقع الشبكة: http://alsomal.net

60. - محسن حسن، إشكالية بناء جيش وطني، http://mogadishucenter.com/author/muxsin/

ازدراء المسلمين في الغرب وحرية التعبير بعد جريمة نيوزيلندا

حسام شاكر*

ملخص: أظهرت مذبحة المسجديْن في مدينة كرايستشيرتش بنيوزيلندا الدّور الخطير والقاتل لبعض الخطابات، مجدّدًا، وتأثيرها المخيف في تغذية التطرّف، وتوفير ذرائع دعائية للفتك بالبشر. وقد سجّلت خطابات الإسلاموفوبيا المتطرفة في السابق صعودًا ملحوظًا في دول أوروبية وغربية، متذرّعة أحيانًا بحرية التعبير، وهو ما أثار نقاشًا عن هذه الحرية وعن "القيم الأوروبية" عمومًا كما تجلّى في محطات زمنية عدّة. فهل سيستمر خطاب ازدراء الإسلام والمسلمين وتشويههم والتحريض ضدّهم؛ بحُجّة حرية التعبير حتى بعد أن اتّضحت جوانب من دورها في انتهاكات متعاقبة، ومنها الجريمة الإرهابية في المسجدين بكرايستشيرتش التي رآها كل العالم؟ وهل تقوَى التشريعات المحلية والخيارات القانونية والوثائق الدولية على لجم حُمّى الازدراء والكراهية والتحريض العنصري؛ ومن ذلك ما يستهدف المسلمين؟

* باحث، النمسا

Contempt For The Muslims in The West and Freedom of Speech After The Crime in New Zealand

HOSSAM SHAKER*

ABSTRACT The Christchurch attacks have underlined the fatal consequences of certain types of discourses and their role in fueling extremism and providing the means of lethal propaganda. European and Weste countries have recently witnessed an increase in Islamophobic hate speech, under the umbrella of freedom of speech that has been instrumentalized at times, thus sparking off a discussion on this freedom and on “European values” in a broader sense at several points. Will the defamation of Muslims, their misrepresentation and the incitement against them continue on the pretext of freedom of speech, even after the potential outcomes in the form of successive attacks, such as Christchurch, have been revealed to the world? Are the legal measures and both domestic and international legislation sufficient to keep the contempt and propagation of racism, including the hate speech targeting Muslims, contained?

* Researcher, Austria

رؤية تركية
2019 - (8/2)
204 - 181

مقدّمة

أظهرت المذبحة الإرهابية في نيوزيلندا التي اقترفها متطرف عنصري في مسجدَيْن في مدينة كرايستشيرتش بتاريخ 15 مارس/ آذار –2019 مجدّدًا الدَّور القاتل لبعض الخطابات، وتأثيرها المرعب في تغذية التطرّف وتوفير الذرائع الدعائية المحبوكة للفتك بالبشر.

فعملية القتل الجماعي جاءت عبر البثّ الشبكي المباشر، مشفوعةً بوفرة من الشعارات، ومعزّزة بوثيقة أيديولوجية، عمّمها الإرهابي قُبَيل إقدامه على التنفيذ– تشتمل على استدعاءات عنصرية من مؤلّفات منشورة ومضامين شبكية.

قد تنحصر "المسؤولية الجنائية" المباشرة عن المذبحة في مقترفها، لكنّ التساؤلات المشروعة لا تقتصر على مسؤوليّته هذه؛ بل تمتدّ إلى مسؤوليات مُحتمَلة لأطراف أخرى عن الضلوع في تحريض قد يكون أسهم في غواية أشخاص لاقتراف انتهاكات جسيمة بهذا المستوى.

لم يكن مُفاجئًا أن ينزع خطاب المعتدي على المسجدَيْن الكرامةَ الإنسانية عن ضحاياه، وأن يَصُبّ إدانات عمياء عليهم لتسويغ فعلته البشعة بحقِّهم، وتحميلهم المسؤولية ضمنًا عن المقتلة الجماعية التي استهدفتهم، فهم في عينيه مجرّد "غزاة". وتفاعلًا مع هذه المذبحة حرصت خطابات الكراهية العنصرية المعادية للمسلمين على تجاهل الضحايا، وامتنعت عن إبداء التعاطف معهم، وأمعنت في "لوم الضحية" كما يأتي في خطابات الإسلاموفوبيا، وازدراء الإسلام، وتعبيرات العنصرية الانتقائية المعادية للمسلمين.[1]

سجّلت هذه الخطابات صعودًا ملحوظًا في دول أوروبية وغربية، متذرّعة أحيانًا بحرية التعبير، وهو ما أثار نقاشًا عن هذه الحرية وعن "القيم الأوروبية" عمومًا، كما تجلّى في محطات زمنية عدّة؛ منها حملة رسوم الكراهية التي نشرتها صحيفة "يولاندزبوسطن" الدانماركية (2005)، ثم صحيفة "شارلي إيبدو" الفرنسية (2015).

وإذا كانت مذبحة كرايستشيرتش (2019) قد أظهرت للعالم أجمع عبر البثّ المباشر جانبًا من عواقب خطابات الإسلاموفوبيا وتشويه المسلمين والتحريض ضدّهم، فإنّ بعض الازدراء ظلّ يحتمي بالديمقراطيات الأوروبية والغربية بغطاء قيمي مزعوم، مثل حرية التعبير، التي من المألوف أن تُتّخذ ذريعة لخطاب الكراهية.[2] وإن سارعت نيوزيلندا من جانبها بعد مذبحة المسجدَيْن في كرايستشيرتش إلى محاولة كبْح خطاب الكراهية الذي يسوّغ القتل الجماعي، ولجأت في هذا السياق إلى حظر تداول الوثيقة العنصرية المسمّاة "الاستبدال الكبير" 'The Great Replacement' التي وضعها مقترف المذبحة وكذلك مقطع الفيديو الذي صوّره الإرهابي خلال التنفيذ وأوقعت عقوبات مغلّظة نسبيًّا على تداولهما وحيازتهما[3] وهو ما أثار جدلًا في البلاد[4] فإنّ بعض المواد العنصرية التي استندت إليها الوثيقة تبقى متاحة للجمهور

في المكتبات والشبكات في بلدان أوروبية وغربية، وبعضها يتذرّع في أحقيّة ترويج موادّ كهذه بحرية التعبير.

فهل ستتواصل خطابات ازدراء المسلمين وتشويههم والتحريض ضدّهم؛ بذريعة حرية التعبير بعد أن اتّضح جانب من عواقبها وخطورتها في انتهاكات متعاقبة، ومنها مذبحة كرايستشيرتش التي شاهدها العالم بتفصيلاتها البشعة؟ وهل تقوَى الآليّات القانونية المتاحة في البيئات الأوروبية والغربية وفي النطاق العالمي عمومًا على لجم حمّى الازدراء والكراهية والتحريض العنصري، ومنها تلك التي تستهدف المسلمين؟

حرية التعبير- القيمة واستعمالها

يكتسب تقييد حرية التعبير حساسيةً خاصة في النقاش العام، بالنظر إلى اعتبارها قيمة جوهرية للمجتمعات الأوروبية ولمجتمعات أخرى أيضًا، مع نظرةٍ تقليدية سائدة ترى أنّ هذه الحرية لم تتطوّر كما ينبغي في أقاليم أخرى، ومنها العالم الإسلامي، بالكيفية ذاتها على الأقل.

من نافلة القوْل: إنّ حرية التعبير ليست مسألة قانونية فحسب؛ بل هي مسألة قيمية أيضًا، وقضية ثقافية، وأحد مرتكزات تصنيف السِّمَة الوطنية والانتماء الأوروبي بالنسبة للشعوب في هذه القارّة، وبخاصّة في الغرب منها؛ بصرف النظر عن مدى الامتثال لمقتضياتها في الواقع.

ومن طبيعة الصحافة الحرّة أن تحذّر من أي قيد يحدّ من سلطتها أو أيّ محاولة للتدخّل في أعمالها. كما أنّ القطاعات الثقافية والفنية والإبداعية يَغلُب عليها تبنِّي مواقفَ صارمة في مواجهة أي شُبهةِ تقييد إضافية لحرية التعبير، خصوصًا عندما تتّصل دوافعها بشأن ذي صلة بالدِّين. وبحسب تقاليد المُفاوَضة المجتمعية في البيئات الديمقراطية الأوروبية فإنّ وسائلَ الإعلام وأطرافَ الثقافةِ والفنّ والعديدَ من أُطُر المجتمع المدني- تنزع إلى الدفاع عمّا تعدّها

مكتسبات لها، وتصطفّ معها في ذلك أطراف مجتمعية عدّة ضد مطالبات بفرض قيود على المضامين أو دعوات "التحلّي بالمسؤولية" وما إلى ذلك.

لكنّ تذرُّع خطابات الازدراء والتشويه والتحريض التي تستهدف المسلمين بحرية التعبير يتجاهل أنّ هذه الحرية ليست قيمة مطلقة أساسًا، فهي لا تتنزّل في الواقع إلاّ بصفة تنطوي على انضباط ما أو تقييد، وهو ما تشير إليه، بوضوح، المواثيق والنصوص التشريعية ذات الصِّلة. ثمّ إنّ الدول التي تنصّ دساتيرها أو مرجعيّاتها القانونية على قيمة حرية التعبير؛ تسنّ أيضًا تشريعات وأنظمة تنطوي على وجوه من التقييد لهذه الحرية في مجالات عدّة، مشفوعة بمسوّغات معيّنة، ومن ذلك ما يحظر التصريح بمقولات أو التعبير عن آراء أو حيازة شعارات معيّنة أو إظهار اختيارات معيّنة في اللباس مثلًا.

إذا كانت مذبحة كرايستشيرتش (2019) قد أظهرت للعالم أجمع عبر البثّ المباشر جانبًا من عواقب خطابات الإسلاموفوبيا وتشويه المسلمين والتحريض ضدّهم، فإنّ بعض الازدراء ظلّ يحتمي بالديمقراطيات الأوروبية والغربية بغطاء قيمي مزعوم

إنّ تصدُّر لافتة حرية التعبير في التعليق على موجات الإساءة والقدح التي استهدفت النيْلَ من المقدّسات الإسلامية- يستحقّ مناقشةً في حياده وسلامته المنهجية، من وجوهٍ متعدِّدة؛ منها ما يتعلّق بتصنيف القضايا المُثارة في النقاش العام. فهل كانت قيمة حرية التعبير هي الأجدر حقًّا بالنقاش في سياق موجات من الإساءات والذمّ بلغت حدّ ازدراء المسلمين واستفزازهم في مقدّساتهم من جانب فاعلين في الإعلام والفنّ والسياسة والجماعات المنظّمة؟ ألم يكن، بالأحرى، تصنيف هذه الموجة ضمن مصطلحات خطاب الكراهية أو مساعي التفرقة أو العداء للإسلام والمسلمين أو تأجيج صراع الحضارات والخصام الثقافي أو غير ذلك؟

إنّ قضية "حرية التعبير" منذ بواكير تناولها المُستحدَث في سياق ازدراء الدين الإسلامي، مع أزمة كتاب "آيات شيطانية" سنة 1988، ثمّ تأجُّجها بعد رسوم الصحيفة الدانمركية "يولاندزبوسطن" سنة 2005، وحتى بلوغها ذروة جديدة مع اعتداء "شارلي إيبدو" في سنة 2015- صارت كناية عن نقاش مأزوم يتعلّق بمدى استيعاب الإسلام والمسلمين في الواقع الأوروبي، وخيارات التعامل مع مكوِّنٍ مجتمعيّ مستجدّ نسبيًّا؛ بطريقة محفوفة بالقلق والهواجس. أسهم تصعيد الأزمة بشأن حرية التعبير على هذا النحو في تغليب نظرة مأزومة إلى وجود المسلم في المجتمعات الأوروبية، وهو ما عزّز من تصوّره استثناءً عن السياق المجتمعي العامّ، ولا تكتفي هذه النظرة الاستثنائية بالتأسيس للتفرقة؛ فهي، أيضًا، تضع المكوَّنَ المُستثنى من السياق الجامع في موضع نقيض الهوية التي تحتفي بحرية التعبير؛ أو في موقع مصدر التهديد في الوعي الجمعي، وإن لم يُفصَح عن ذلك صراحة.

إنّ استدعاء قيمة معيّنة دون غيرها من ضروب المراوغة التي تلجأ إليها بعض الخطابات لتجاهُل قيمة أو قيم أخرى؛ مثل كرامة الإنسان، أو المساواة، أو السِّلْم الاجتماعي، أو غير ذلك. إنّ تصنيف تعبير ما أو سلوك معيّن ضمن مشمولات حرية التعبير وحسب قد يكون تغطيةً لما ينطوي عليه التعبير أو السلوك من الإساءة والازدراء والتحقير والتجاوزات. ومن شأن اتّخاذ حرية التعبير درعًا لاحتماء خطابات جامحة وتوجّهات متطرِّفة أن يؤدِّي إلى ضرب بعض القيم ببعضها الآخر. وينطوي خطاب تسويغ التشويه والتحقير باسم احترام حرية التعبير على استغلال مُسيء للحرية ذاتها، خصوصًا إن اتُّخِذت ذريعةً كهذه ملاذًا لشرعنة خطاب الازدراء والعنصرية الانتقائية الذي يستهدف المسلمين وعقائدهم ومقدّساتهم.[5]

ومن تناقضات المواقف أنّ بعض الأصوات التي تتذرّع بحرية التعبير لتوفير المشروعية لخطابات التشويه والتحريض والازدراء تعمَد إلى المطالبة بفرض حظر أو قيود على بعض ما يدخل أيضًا ضمن حرية التعبير، وهو ما يشير إلى نزعة استعمالية فجّة للقيَم. فبعض الذين يطلقون حملات معادية للمسلمين ويحتجّون بحرية التعبير يخلصون إلى إطلاق مطالب ونداءات تقضي بإيقاع حظر وتقييد على المسلمين بذرائع شتى، حيث يُتذرَّع بحرية التعبير لازدراء الإسلام والمسلمين من جانب، وللمناداة من جانب آخر بحرمانهم من بعض مشمولات حرية التعبير، إلى حدّ دعوة بعضهم إلى "حظر الإسلام" أو منع تداول آيات من القرآن الكريم.[6]

الحدود التشريعية- أو التقييد القانوني لحرية التعبير

تخضع ممارسة الحقوق والحريات لقيودٍ تنطلق أساسًا من إرادة منع التعدِّي على مصالح عامّة أو حقوق وحريات عامّة أو خاصّة. بموجب ذلك تتضمّن المواثيق والدساتير والقوانين والقرارات والمراسيم ذات المكانة القانونية ما يمثِّل حدودًا تشريعية لحرية التعبير.

فقد تتعارض حرية التعبير مع حريات أو حقوق أو قيم أخرى، بحيث يُنشئ إشكاليةً قد تُفضي إلى فرض قيودٍ أو التزاماتٍ تُلحَق بحرية التعبير أو بغيرها من الحريات أو الحقوق أو القيم.[7]

إنّ القيود أو الالتزامات التي تُفرَض تأتي على صِيَغ متعدِّدة في دساتير الدول وتشريعاتها، ولكنها كلّما كانت أكثر دقّةً وتحديدًا عُدَّ ذلك مؤشِّرًا على جودة النظام القانوني في احترام حرية التعبير وضمانها. فالتعبيرات الفضفاضة التي تعتمدها بعض الأنظمة التشريعية في سرد القيود المُلحَقة بحرية التعبير تمنح السلطات مجالًا أوسع لتجريم بعض الممارسات التي تُعَدّ مُنضَوِيةً ضمن نطاق حرية التعبير. ومع ذلك؛ فإنّ غايات التقييد المنصوص عليها في الأنظمة الدولية والأوروبية[8] تبقى قابلة للتأويل والتنزيل بكيفيّات تقرِّرها الجهات المختصّة، وقد يثور الجدل بشأن سلامة إعمال القيود على ما يدخل ضمن حرية التعبير في بعض الحالات.

إنّ تقييد حرية التعبير بمسوِّغ "حماية الأمن القومي" مثلًا من القيود الإشكالية التي يمكن أن تُتَّخذ ذريعةً لفرض أشكال من الرقابة، كما أنّها قد تختلف في منسوبها في زمن الحرب عن زمن السِّلم.

وقد قيّدت "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" حرية التعبير بضابطٍ يُضاف إلى ما ورد في المواثيق الدولية وهو أن تكون القيود "ضروريةً في المجتمع الديمقراطي"، وذلك تحرّزًا من استعمال القيود بشكل فضفاض أو بما يخالف النظام الديمقراطي.

إنّ "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" بمثابة وثيقة أكثر تفصيلًا من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". وكما وردت مسألة حرية التعبير في المادة التاسعة عشرة من "الإعلان"؛ فإنّ المادة التاسعة عشرة من "العهد" جاءت مخصّصة لحرية التعبير أيضًا، مع تفصيلات تضمّنت قيودًا على حرية التعبير.

إذ جاء في النقطة 3 من المادة 19 من "العهد":

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شريطة أن تكون محددة بنصّ القانون وأن تكون ضرورية:

أ، لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب، لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

كما نصّت المادة 20 من العهد على ما يأتي:

1/ تُحظَر بالقانون أيّ دعاية للحرب.

2/ تُحظَر بالقانون أيّ دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف.

وتشمل المادة العاشرة من "الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان" قيودًا أكثر من الناحية العددية، لكنها تفيد في كونها أكثر دقة من الصياغات العمومية الواردة في مواثيق أخرى.

المادة 10

1/ لكل إنسان الحق في حرية التعبير. هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء، وتلقّي وتقديم المعلومات والأفكار بدون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية. وذلك من دون إخلال بحق الدولة في طلب الترخيص بنشاط مؤسسات الإذاعة والتلفزيون والسينما.

2/ هذه الحريات تتضمن واجبات ومسؤوليات؛ لذا يجوز إخضاعها لشكليات إجرائية، وشروط، وقيود، وعقوبات محددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي، لمصلحة الأمن القومي، وسلامة الأراضي، وأمن الجماهير، وحفظ النظام، ومنع الجريمة، وحماية الصحة، والآداب، واحترام حقوق الآخرين، ومنع إفشاء الأسرار، أو تدعيم السلطة، وحياد القضاء.

ويتّضح بهذا أنّ النصّ على حرية التعبير تلازمه عادةً قيودٌ قد يُختَلَف في تنزيلها من بيئةٍ إلى أخرى. وتتبايَن القيود المفروضة على حرية التعبير وكيفية تطبيقها بين الدول المحسوبة على الغرب، سواء داخل أوروبا، أم بين الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية مثلًا. ومن الشواهد الواضحة على ذلك أنّ الأنظمة التشريعية الأمريكية لا تحظر التعبير عن الرأي الذي يتضمّن إنكار الإبادة النازية لليهود، كما لا تفرض قيودًا على حرية الاختيار المتعلقة باللباس، كغطاء الرأس في المدارس مثلًا، خلافًا لما عليه الحال في بلدان أوروبية مثل فرنسا.[9] وفي ألمانيا مثلًا يمتدّ الحظر إلى العديد من الشعارات والرموز المرتبطة بالنازية والنازية الجديدة،[10] أخذًا بعين الاعتبار الخصوصية التاريخية للبلاد.

تخضع ممارسة الحقوق والحريات لقيودٍ تنطلق أساسًا من إرادة منع التعدّي على مصالح عامّة أو حقوق وحريات عامّة أو خاصّة. بموجب ذلك تتضمّن المواثيق والدساتير والقوانين والقرارات والمراسيم ذات المكانة القانونية ما يمثّل حدودًا تشريعية لحرية التعبير

إنّ في الأنظمة القانونية ما هو ثابتٌ وما هو متغيِّر. ورغم تثبيت مبدأ حرية التعبير في المواثيق والدساتير والتشريعات المعمول بها دوليًا وأوروبيًا؛ إلاّ أنّ بعض الأنظمة التشريعية الأوروبية تشهد إدراجَ مزيد من القيود على حرية التعبير، أخذًا بعين الاعتبار ما يتحقّق من توافقات مجتمعيّة وثقافية وسياسية بشأن مكافحة التمييز والتفرقة والعنصرية والمزاعم النازية ومكافحة إنكار جرائم الإبادة المعترف بها مثلًا، أو ما يطرأ من ظواهر اجتماعية أو تطوّرات في وسائل التعبير والتواصل تستدعي اشتمالها بقيود محدّدة. ويلفت ذلك الانتباهَ إلى أنّ انتعاش ظاهرة استفزاز المسلمين في معتقداتهم ومقدّساتهم وتفاقمها تساوقًا مع موجة العداء والكراهية والتعصّب الموجّهة ضد المسلمين ودينهم- ممّا يدخل ضمن المسائل التي يجدر عرضها على خيارات التكييف القانوني والإجرائي لسبل التعامل معها

ثمّ إنّ تقييد حرية التعبير بقيود عامّة؛ منها الإضرار بالنظام العام أو الإضرار بالآخرين، أو بقيود محددة في بعض الدول؛ من قبيل انتهاك "قيم الجمهورية" في فرنسا؛ يبقى في تأويله وفي تنزيله مدارَ نقاش وخاضعًا بدرجة ما لتطوّر الثقافة السياسية والمجتمعية، علاوة على تفاعلات الظواهر، وماً يستجدّ من قضايا وتطوّرات أيضًا.

قيود عامّة وتفصيلية على حرية التعبير في المنظومات القانونية الأوروبية

تتضمّن المنظوماتُ القانونية الأوروبية قيودًا عامّة على حرية التعبير، مثل "نشر مواد تضرّ بالأمن القومي"، أو "التعبير المسيء لأفراد"، أو "انتهاك حقوق آخرين"، أو "انتهاك الخصوصيات". وزيادة على ذلك ترد قيودٌ تفصيليّةٌ محدّدة، منها مثلًا ما يتّصل بحرية تعبير المسؤولين في الوظيفة العمومية عن آرائهم.[11]

ومن القيود التفصيلية الواضحة ما يتعلّق مثلًا بقضايا مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في الإنترنت، من قبيل القرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 29 أيار/ مايو 2000، بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الجنسية التي تُبَثّ في الشبكة.

وتأتي من الأمثلة الواضحة في هذا الشأن أيضًا، قوانين تتعلّق بالحقائق التاريخية. فقد تطوّرت في البيئة التشريعية الأوروبية قوانينُ تحدّ من حرية التعبير إن اشتمل على إنكارِ ما تُعدّ "حقائق تاريخية" محدّدة، مثل ملف الضحايا اليهود في جرائم الإبادة النازية، وقضية العبودية، والمسألة الأرمنية. وتتباين الأنظمة التشريعية الأوروبية، نسبيًّا، في تعاملها مع هذه القضايا التي استدعت في بعض الدول فرض قيود بشأنها على حرية التعبير، وعلى حرية البحث التاريخي. وتصدّرت فرنسا الدول الأوروبية في هذا الشأن، عبر قانونيْن صدرا في 13 تموز/ يوليو 1990 وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر 1992 بشأن مكافحة إنكار وقوع الإبادة

الجماعيـة لليهـود خلال الحرب العالميـة الثانية، وصدر قانون في 21 أيـار/ مايو 2001 يقضي بالاعتراف بالعبودية بوصفها جريمة ضد الإنسـانية، كما صدر آخر في 29 كانون الثاني/ يناير 2011 اقتصر على النصّ الآتي: "تعترف فرنسـا علانية بالإبادة الجماعية الأرمنية"، وهو قانون استثنائي في السياق الأوروبي والعالمي.

أمّـا القوانـين التي تفرض قيودًا على اختيارات معيّنة في اللِّباس فيَبرُز منها قانون 15 آذار/ مـارس 2004 في فرنسـا الذي أعقـب قرابة عقدين من الجدل بشـأن غطـاء رأس التلميذات المسـلمات،[12] والـذي يقـضي بـ"منـع أي دلالات خاصـة أو مظاهـر أو ملابـس قد تشـير إلى انتماءات التلاميذ الدينية في المدارس والثانويات والليسيهات العامة"، (المدارس العليا الثانوية) وذلك اسـتنادًا إلى مبدأ العلمانية. وصدرت قوانين لاحقة في هذا الشـأن بشأن تغطية الوجه في الفضـاءات العامّة، وتحديدًا "قانون حظر غطاء الوجه في الأماكن العامّة" في فرنسـا، [13] الذي أعقبه قانون مماثل في بلجيكا، [14] وسلسـلة قوانين أخرى مقيِّدة تتعلّق باللباس المحسـوب على المسلمات في دول وأقاليم أوروبية.

تقييد حرية التعبير بمقتضى السياسات أو الأعراف أو الإجراءات أو الممارسة

لا يقتـصر تقييـد حرية التعبير على ما تنّـص عليه القوانين أو الإجـراءات المشروعة قانونيًّا بهذا الشـأن، فالموقف يتجاوز ذلك في الواقع العملي إلى قيودٍ تفرضها سياسـاتٌ أو أعرافٌ أو إجراءات معيّنة.

من ذلك ما تتضمّنه السياساتُ التحريرية المعمولُ بها في وسائل الإعلام من قيودٍ نسبية على المضامين، ويأتي في هذا السـياق ما يُسـمّى بالخطّ التحريري أو السياسات التحريرية للصحيفة أو الوسـيلة الإعلامية. كما أنّ خشـية وسائل الإعلام من خسـارة كبار المعلنين لديها قد يؤدّي عمليًّـا إلى تحاشي بعض أشـكال المضامين الناقدة، بما يفرض رقابة مسـبقة غير ملحوظة. ومع تـلاشي صور الرقابة التقليدية على المضامين الإعلامية يبقـى للرقابة الذاتية هامش للتأثير على اختيارات الصحافيين والإعلاميين وكيفيات تناولهم بعض الموضوعات.

ثـم إنّ أعـرافَ التكريـم العامّـة أو الخاصّة، مـن قبيل منـح الألقاب والجوائز والأوسـمة وإظهار الحفاوة ونحوها، قد تسهم في فرض "رقابة تفضيلية" تحفِّز إقبال الإعلاميين والفنانين والمثقفـين والأدبـاء وغيرهـم، عـلى تناول موضوعـات ومضامين وإهمـال أخـرى. إنّ تفاعُل الإنسـان مـع مؤثِّرات شـتى في واقعه؛ يحدّ من قدرته على تمثّل حريـة التعبير لا تُتاح له من هذا الوجه أيضًا بالمعنى المُطلَق.

المعالجة القانونية للإساءات

علاوة على ما هو مقرّر بشـأن الإسـاءة التـي تلحق بالأفراد؛ تَحظُر بعـض النُّظُم التشريعية القـذفَ والإسـاءة بحقّ رموز الدولة وكبار المسـؤولين وبعض الهيئـات العامّة، وهو ما يقضي

بتقييد حرية التعبير إذا ما تضمّنت الإساءةَ أو القذفَ بحقّ رئيس الدولة أو كبار المسؤولين في الوظيفة العمومية وبعض الهيئات العامّة، وبخاصّة القضاء. وتأتي فرنسا، على سبيل المثال، ضمن الدول التي تحظر القذف والإساءة بحقّ رئيس الجمهورية وكبار مسؤوليها وهيئاتها القضائية، وهو ما يسري على الحياة الشخصية للرئيس حتى قبل انتخابه للمنصب. ويقضي القانون الجزائي الفرنسي لعام 2003 بإلحاق عقوبة جزائية على إهانة النشيد الوطني وعلَم الجمهورية. ويعود منشأ ذلك إلى اعتبار النشيد والعلَم ضمن "قيم الجمهورية" التي تعلو على الحقوق بما قد يقيِّد بعضها؛ وإن تضمّنت هذه القيم حريّاتٍ وحقوقًا.

في المقابل لم تتطوّر في الواقع التشريعي في العديد من البلدان الأوروبية منظوماتُ حماية قانونية بالقدر ذاته من الإساءات للمقدسات وممارسات الاستفزاز التي تستهدف معتنقي دين بعينه. وتتّجه معظم القيود والالتزامات الملحقة بحرية التعبير، إلى ذكر المساس بالأشخاص والمجموعات من إثنية أو دين معيّن، وليس بالمعتقدات والأديان والمقدّسات بحدّ ذاتها، أو أنّ تعليل القيود يأتي بالنظر إلى أثر هذه الإساءات على السِّلم العام، أو ما تنطوي عليه من إشاعة الكراهية والأحقاد والتحريض.

وصدرت قرارات قضائية في عدد من الدول الأوروبية أوقعت مخالفات على إساءات للدين والمقدّسات، برزت منها ألمانيا والنمسا وسويسرا بموجب المواد الواردة في قوانين العقوبات بخصوص إهانة المعتقدات.[15] من المسائل التي تستحقّ النظر، مدى إمكانية إدراج بعض ممارسات الاستفزاز ضمن طائلة القوانين التي تعاقب مَن يحرِّض على المساس بالنظام العام أو على ارتكاب جرائم أو جنح حتى ولو لم يترتّب على التحريض أثر مادِّي مباشر. ذلك أنّ الاستفزاز في بعض صوره قد ينطوي على تحريض عكسي على اقتراف جرائم أو جنح، أو على الإخلال بالنظام العام، أو على توتير السِّلم الاجتماعي.

وصدر في 17 تموز/ يوليو 1970 قانونٌ في فرنسا يعاقب على القدح والذم بحقّ شخص معيّن أو مجموعة من الأشخاص على خلفية أصلهم أو انتمائهم إلى طائفة معينة أو أمّة أو عرق أو دين معيّن أو التحريض على التمييز العنصري.

من المسائل الإشكاليّة أن تأتي الإساءات وأعمال القذف والتحقير بحقّ أموات، فالقانون الفرنسي مثلًا لا يعاقب على ذلك[16] إلاّ في حال توفّر القصد لدى مرتكبي هذه الأفعال بالتعدِّي على الشرف والاعتبار للورثة أو الأزواج أو الموصَى لهم العامين والأحياء.

كما يُشار إلى طائفة من الوثائق الدولية التي اختصّت بحماية منتسبي الأديان والمعتقدات من الإساءات والازدراء على خلفية ذلك، خصوصًا "الإعلان المتعلِّق بالقضاء على جميع أشكال التعصّب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد" الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1981، وعدد من القرارات اللاحقة التي صدرت عن الجمعية العامة وعن

مجلس حقوق الإنسان. ولا شكّ أنّ نصوص هذه الوثائق مكرّسة لحماية حرية التعبير والرأي والاعتقاد، علاوة على درء التعصّب والتمييز والإساءة على أساس الدين والمعتقد.

الحاجة إلى الحماية القانونية من ظاهرة الازدراء والإساءة والتشويه التي تستهدف الإسلام والمسلمين

تطوّرت منذ مطلع القرن الحادي والعشرين خطابات الازدراء والتشويه والتحريض الموجّهة إلى الإسلام والمسلمين، فأخذت أحيانًا شكل "عنصرية انتقائية"، أو ممارسات لإهانة المقدسات الإسلامية بحيث أفضى إلى استفزاز مشاعر المسلمين والحطّ من كرامتهم. وإذا كانت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 محطة زمنية بارزة في هذا الشأن؛ فإنّ تاريخ الثلاثين من أيلول/ سبتمبر 2005 حمل تطوّرًا ذا شأن في هذا السياق، عندما نشرت صحيفة "يولاندز بوسطن" الدانماركية رسومَ الكراهية المسيئة للإسلام والرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وللقرآن الكريم وللمقدسات الإسلامية وللمسلمين إجمالًا، مع ما أعقب ذلك من جدل حادّ وتجاذبات في أوروبا والعالم وإعادة نشر المضامين ذاتها في العديد من الصحف.[17]

لا يقتصر تقييد حرية التعبير على ما تنصّ عليه القوانين أو الإجراءات المشروعة قانونيًا بهذا الشأن، فالموقف يتجاوز ذلك في الواقع العملي إلى قيود تفرضها سياساتٌ أو أعرافٌ أو إجراءات معيّنة

وتطوّرت الوقائع من حالات متفرّقة من الإساءة والتشويه لتُشَكِّل ملامح ظاهرة، أخذت تتفاعل في الفضاءات الإعلامية والسياسية والجماهيرية، تنضوي فيها بصور شتى، أطرافٌ ومنظّمات وأحزاب وشخصيّات سياسية وعامّة، حتى لا يبدو من المبالغة إطلاقُ وصف "صناعة التشويه" (Defamation Industry) أو "صناعة الإسلاموفوبيا" على بعض ما يجري.[18]

وما يفاقم تأثيرات هذه الظاهرة قدرتُها المتعاظمة على التمدّد ونشر رسائلها بالاستفادة من تطوّر تقنيات الإعلام والتواصل والتشبيك التي استجدّت. كما أنّ البُعد التواصلي في ظاهرة العولمة يجعل المجتمعات الإنسانيّة في دوائرها الثقافية المتنوِّعة؛ في حالة تواصل وتبادل أو استقطاب وصِدام. من شأن هذا التطوّر أن يعزِّز الحاجة إلى مراجعة الأطر الناظمةً لمكافحة التشويه والتحريض والاستفزاز في الفضاء الأوروبي والعالمي؛ ومن ذلك ما يستهدف المسلمين.

وكما أنّ تطوّر الوسائل والتقنيات اقتضى من الأنظمة التشريعية أخذَ ذلك بعين الاعتبار[19] فإنّه لا يمكن أيضًا إغفال ظواهر أخرى مستجدّة ذات أثر جسيم في الواقع؛ من قبيل خطابات الإسلاموفوبيا المُغالية والعنصرية الانتقائية التي تستهدف المسلمين.

لكنّ هذا المطلَب لا يبدو متيسِّرًا أحيانًا، فوضع حدود فاصلة بين النقد والإساءة يبقى مسألة إشكالية، كما أنّ تعامُل المنظومات التشريعية في البلدان الأوروبية مع ازدراء الإسلام والإساءة إلى المقدّسات الإسلامية ليس مستقلًّا عن تصوّرات ثقافية عامّة في البيئة الأوروبية تتسامح عادةً مع الإساءة إلى المقدسات الدينية حتى بالنسبة للطوائف التي تتشكّل منها أغلبية السكان، وإن كان ذلك لا يسري على الدول الأوروبية جميعًا بالمنسوب ذاته، كما لا يتنزّل بالكيفية عينها على الطوائف جميعًا. ويُلاحَظ أنّ الوعي الجمعي قد يميل إلى وضع حرية التعبير في المقابل من الثقافة الدينية -كالتي سادت في أوروبا قبل قرون- ومن ثَمّ اكتسبت حريةُ التعبير احترامًا قد يتعالى بها على احترام العقائد الدينية والمقدّسات أحيانًا.

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تطوّرت خطابات الازدراء والتشويه والتحريض الموجّهة إلى الإسلام والمسلمين فأخذت أحيانًا شكل "عنصرية انتقائية" أو ممارسات لإهانة المقدسات الإسلامية بحيث أفضى إلى استفزاز مشاعر المسلمين والحطّ من كرامتهم

مسألة الازدراء وتطوّرات الخطاب القانوني والحقوقي والمدني في أوروبا والعالم

يمثِّل الازدراء (Blasphemy)، وتحديدًا ازدراء الأديان والمُقدّسات، مسألةً إشكاليةً في موضوعات حرية التعبير والأطر التشريعية ذات الصِّلة بها، وبخاصة مع الخشية من انتهاك حرية التعبير بحجّة درء الازدراء، والاتهام الذي يوجّه إلى بعض الدول باقتراف تجاوزات تحت عنوان تجريم الازدراء. لكنّ الازدراء ذاته ينطوي على وجوه محتملة من العنف، وإن لم تكن مرئية، وهو يُوقع أذى على من يُمَسّون به.[20]

وفي قضايا الإهانات والتحقير إجمالًا فإنّ أقصى ما يمكن لمعظم الأنظمة القانونية المعمول بها حاليًّا في أوروبا الغربية أن تكترث بالضرر الذي يقع على الأفراد بأثر الإساءات أو على حرية الممارسة الدينية للطوائف، أو أن تعدّها خطرًا على السِّلم العام، لكنّها لا تكاد تضع اعتبارًا للمقدّس الديني ذاته على نحو مجرّد. وتَنُصّ بعض القيود والالتزامات المفروضة على حرية التعبير، بشكل واضح أو ضمنيّ، على إيقاع المخالفة على ما يُسبِّب ضررًا معنويًّا للآخرين. وعبّرت أحكامٌ قضائية وإجراءات عملية اتُّخذت في دول أوروبية عدّة، بما فيها فرنسا، عن هذا المنحى، حتى عندما تضمّن الأمر مساسًا بمقدّسات دينية، إذ ترتّب الحكم القضائي أو الإجراء على أثر الإساءة على الأشخاص أو الطوائف أو على السِّلم العام؛ لا على حصانة المقدّس ذاتها.[21]

وتجسِّد الحالة البريطانية (باستثناء إيرلندا الشمالية) نموذجًا لتطوّر النظام التشريعي من تجريم ازدراء الدين الذي كان يبلغ حدّ إيقاع عقوبة الموْت على من يُدان؛ إلى الحالة الراهنة التي توارَى فيها مصطلحُ ازدراء الدين، بالكامل تقريبًا من التشريعات البريطانية، بعد محطّات

متلاحقـة من التعديلات القانونية، لتحلّ محلّه نصوص متعلِّقـة بالكراهية العنصرية والدينية. ويُعَـدّ "قانـون العدالة الجنائية والهجرة" لعـام 2008، علاوة على "قانـون الكراهية العنصرية والدينية" لعام 2006– وريثيْ قانون الازدراء في التشريع البريطاني، مع الإشـارة إلى أنّ تطوّر هذيْـن القانونين الجديديْن ارتبط أيضًـا بالتوجّهات البريطانية لتعزيز "مكافحة الإرهاب" بعد اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة و7 تموز/ يوليو 2005 في لندن.

في مقابـل ذلـك تحتفظ الأنظمـةُ التشريعية في ألمانيا والنمسا وسـويسرا بمـوادّ تُعاقِب على ازدراء الأديـان، يأتي ذلـك في المادة 166 من قانون العقوبات الألمـاني، والمادّتين 188 و189 من قانون العقوبات النمساوي، وكذلك المادة 261 من قانون العقوبات السويسري.

وتقـضي المـادة 166 مـن قانـون العقوبات الألمـاني بإيقـاع عقوبة عـلى "سـبّ المعتقدات والطوائـف الدينية والجماعات الاعتقادية". وفي النمسا يُعبَّر عن ذلك في المادة 188 من قانون العقوبات تحت عنوان "إهانة التعاليم الدينية"، وفي المادة 189 تحت عنوان "الإضرار بالممارسة الدينيـة". وتُوقَـع المخالفـة عـلى مقترف ذلك بـما يصل إلى السجن سـتة شـهور أو دفع غرامة ماليـة. ويأتي مثل ذلـك في المادة 261 من قانون العقوبات السويـسري تحت عنوان "الإضرار بحرية العقيدة والدين". وتمثّل هذه الموادّ العقابية موضوعًا لجدلٍ مستمرّ، ولاسيّما في جمهورية ألمانيـا الاتحاديـة، بين الأحـزاب والقوى الليبراليـة والعلمانية[22] التي تنادي بإلغـاء هذه المواد، والأحـزاب والقوى المحافظة التي تنادي بتشـديد العقوبات المترتبة عليها بمسوّغ إضرار هذه المخالفات بالسِّلم العام.[23] ومنحت وقائعُ الإساءةِ إلى المقدّسات الإسلامية زخمًا ملحوظًا لهذا التجاذب، بما في ذلك بعد واقعة "شارلي إيبدو" في كانون الثاني/ يناير 2015.

وتتجـاوز مسألـةُ ازدراء الأديـان الحيِّـزَ القانونيّ إلى الثقافة السياسـية والمدنيـة والمجتمعية إجمالًا. ويُسَجَّل في هذا السياق، مثلًا، أنّ صيغ الاعتذار أو التعاطف التي عبّر عنها مسؤولون أو جهات معنية في أوروبا، إثر بعض وقائع الإسـاءة إلى المقدّسـات الإسلامية والمقام النبوي– تركّـزت عـلى التعبـير عن احـترام المسلمين والإعراب عن الأسـف عـن أي إحساس بالأذى المعنوي قد يكون تشكّل لديهم جراء ذلك.

وهكـذا يتّضح أنّ مـدار النقاش أو الاعتذار المتفـرِّع عنه، وكذلك المعالجـة القانونية ذات الصلة، في الأسـاس؛ مشـاعر الأشخاص والطوائف أو انعكاسـات الازدراء على السِّلم العام وحرية الممارسة الدينية؛ لا حصانة المقدّس ذاته.

وتأسـيسًا على ذلك؛ فإنّ المُطالَبات بفرض قوانين أوروبية ومواثيق دولية تجرِّم الإساءة إلى المقدسـات الدينية، لا يُتوقّع أن تأتي في تكييفها القانوني إلّا مُعلّلةً بأثر الإسـاءة في الأشـخاص المؤمنين بهذه المقدّسات، أي أتباع الطوائف الدينية المعنيّة، و/ أو بإضرارها بالسِّلم العام.

يثير هذا المنحى نقاشًا في الأوساط الحقوقية والمدنية المسلمة في أوروبا التي تضع نصب أعينها أهميةَ مكافحة حُمّى العداء والكراهية للإسلام والمسلمين أو "الإسلاموفوبيا"[24] . يأتي في مركز الجدل ما إذا كان الاختصاص هو التصدِّي القانوني والحقوقي والمدني لأعمال الإساءة التي تستهدف الإسلام والمسلمين؛ أم التي تستهدف المسلمين وحسب، وسيقتضي المعنَى في الحالة الثانية الاختصاصَ بالقضايا من خلال أثرها في المسلمين و/ أو المجتمع ككلّ، لا من زاوية الدفاع المجرّد عن المقدّس ذاته أو الدين بعامّة من الازدراء. بيد أنّ شقّة التبايُن في الرؤى قد تضيق نسبيًّا إن صُنِّفت المجالات والتعامل مع كلٍّ منها بما يلائمه. فالتحرّك القانوني المجرّد، برفع دعاوى قضائية أو اقتراح مشروعات قوانين مثلًا على المستوى التشريعي، لا مناص معه من الانطلاق ممّا تشتمل عليه المواثيق والدساتير والتشريعات من مرتكزاتٍ في هذا الصدد تَعُدُّ موضوعَها المساس بالأشخاص أو بحرية التطبيق الديني للطوائف أو بالإضرار بالسِّلم العام؛ لا بالعقائد المجرّدة أو المقدّسات. أمّا التحرّك في المجالات المدنيّة المتنوِّعة، ومنها الدفاع عن حقوق الإنسان والحرية الدينية والقيم؛ فيتّسع لمقارباتٍ أرحب وأكثر تعدّدًا.

وفي مواجهة المُطالَبات والدعوات والمقترحات التي وردت من الجانب الإسلامي وبعض الأطراف الدينية في البيئة الغربية ذاتها، التي تنادي بتجريم ازدراء الأديان أو إهانة المقدّسات؛ أُثيرت في البيئة الأوروبية، عبر طيْفٍ من المواقف الرسمية والمدنية شكوكٌ حول هذه الضغوط والمساعي التي عُدَّت أحيانًا بمثابة ستارٍ لانتهاك حقوق الإنسان وحرية التعبير أو أنها ستسمح بذلك.

وتجسيدًا عمليًّا لهذا التعارض الواضح بين الخطّين في التصوّرات والمنطلقات والأنظمة القانونية والإجراءات العملية المترتِّبة عليها فإنّ العديد ممّن اتُّهموا في بلدانٍ مسلمة بازدراء الدين الإسلامي والمقدسات الإسلامية وجدوا في أوروبا ملَجأً لهم، وقد تعدّى وضعُهم وضعَ اللجوءَ المجرّدَ إلى حيازة الحظوة والتكريم بوسائل وتعبيرات شتى أحيانًا. وجرى في هذه الحالات الإعرابُ عن التضامن مع هؤلاء، والرفض الضمنيّ لما حصل بحقِّهم من دعاوى أو قرارات قضائية أو حملات تنديد مجتمعية، مع تصديرهم في منابر الإعلام والثقافة والحياة العامّة. وعُبِّرَ في غضون ذلك عن نزعةِ إسقاط التاريخ الأوروبي على الحالة المسلمة، وبرزت أسماء بعينها في هيئة فرسان حرية التعبير. كشفت تلك المفارقاتُ عمّا ينطوي عليه هذا الملف من حساسية مفرطة واستقطاب بالغ بين أوروبا والعالم الإسلامي، علاوة على إسهامه في إنعاش مقولات "صراع الحضارات" وإذكاء حُمّى التطرّف لدى الأطراف المتقابِلة.

في ظلال هذه السِّجالات استمرّت المساعي والتحرّكات على المستوى الدولي فأصدر "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة سلسلةَ قراراتٍ منذ عام 1999 ذات صلة بموضوع ازدراء الأديان، وكان واضحًا من السلوك التصويتيّ إزاء تلك القرارات أنّ الدول الأوروبية عارضتها غالبًا، بينما أيّدتها أغلبيةٌ من الدول الإسلامية. وقابلت منظّمات حقوقية

عدّة تلك القرارات بالتنديد والإدانة الشديدة، كما ظلّت القرارات معزولةً عن الواقع التطبيقي تقريبًا.

في المقابل؛ فإنّ ""لجنة حقوق الإنسان" في الأمم المتحدة، التي تعكس آراءَ الخبراء لا تصويت الدول،[25] عبّرت بوضوح في سنة 2011 في بيان صادر عنها، عن أنّ موضوع ازدراء الأديان لا يتوافق مع "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" باستثناء ما هو وارد من قيود في الفقرة الثانية من المادة العشرين من العهد التي تنصّ على أنه: "تُحظَر بالقانون أيّ دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف".

لكنّ القرار 16/ 18 الذي أصدره "مجلس حقوق الإنسان" عام 2011، تحت عنوان "مكافحة التعصّب والقولبة النمطية والسلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم" يُعَدّ نقلةً نوعية في لغته ومضمونه، وتمكّن من تحقيق منسوب ملحوظ من التوافق ضمن المجتمع الدولي والقبول من جانب منظمات حقوقية قابلت قرارات سابقة بالنقد. شكّل هذا القرار الأممي ثمرة مُشجِّعة لسلسلة مشاورات دولية أطلقتها في أيّار/ مايو 2011 "منظمة التعاون الإسلامي" بالتعاون مع الأمم المتحدة عُرفت بـ"عملية إسطنبول". كان لافتًا للانتباه أنّ هذا القرار لم يَستعمل مصطلح "ازدراء الأديان" بل تضمّن خطة عمل وبشّر بالمقابل بتعهّدات دولية بمعالجة قضية التعصّب الدينيّ عن طريق تعزيز الحقوق ذات الصِّلة بشأن حرية التعبير وحرية الدين وعدم التمييز. نهض هذا القرار بوصفه حصيلةَ تفاهم بين الدول الإسلامية ممثلة بمنظمة التعاون الإسلامي، والدول الأوروبية، وحصلَ على دعم من دول غربية أخرى، على رأسها الولايات المتحدة في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي استعمل تعبيرات وفاقية في خطاباته ذات الطابع الثقافي الموجّهة نحو العالم الإسلامي تحت عنوان "بداية جديدة"؛ كما في خطابيْه في القاهرة وإسطنبول (2009).

ثـمّ انبثقـت عن خطّـة العمل التي تضمّـن القرار معالَمها "خطّةُ عمل الرباط بشـأن حظر الدعـوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشـكّل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنـف"، التـي أُبرِمت في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، وأوصت باعتماد تشريعاتٍ وطنية شـاملة لمكافحة التمييز مع إجراءات وقائية وعقابية من أجـل المكافحة الفعّالة للتحريض على الكراهية، وتمكين الأقليّات والفئات الضعيفة أيضًا.

تجسِّد الحالة البريطانية (باستثناء إيرلندا الشمالية) نموذجًا لتطوّر النظام التشريعي من تجريم ازدراء الدين الـذي كان يبلغ حدّ إيقاع عقوبـة الموْت على من يُدان إلـى الحالـة الراهنة التي تـوارَى فيها مصطلـحُ ازدراء الدين بالكامـل تقريبًا من التشريعـات البريطانية بعد محطّات متلاحقة من التعديلات القانونية

وعلى منوال قرار "مجلس حقوق الإنسان" 16/ 18؛ أصـدرت الجمعية العامة للأمـم المتحدة في نهاية 2012 قرارها رقم 67/ 178 تحت عنـوان "مكافحة التعصّب والقوْلبـة السلبيـة والوصـم والتمييـز والتحريـض على العنـف وممارسـته والتحريض ضد الأشـخاص بسبب دينهـم أو معتقدهـم"، لكنّـه لم يلـقَ المستـوى ذاتـه مـن الترحيـب الـذي حظي به قـرار 16/ 18 الذي خرج بـه "مجلس حقوق الإنسان"، وسـجّلت جهاتٌ حقوقية تحفّظاتٍ عليه.

وعمومًـا؛ فـإنّ هذه الخطوات، رغم ما شـكّلته من تقـدّم نسبيّ؛ فإنها افتقـدت إلى الإلزام مـن جانـب؛ ولم تبرهن آليّاتها المقترحـة، من جانب آخر، على جدواهـا العملية في تحقيق نتائج ملموسة الأثر في الواقع؛ الذي يبدو أنه ازداد، في السنوات اللاحقة لذلك، تدهورًا في المجالات التي جرى التعهّد بالعمل عليها عالميًّا وعلى مستوى الدول.

مدى الجدوى في التعامل القانوني والقضائي مع ظاهرة ازدراء الإسلام والإساءة إلى المسلمين

تتيح أنظمة قانونية معمول بها في أوروبا والعالم فرصًا نسبية في التعامل مع وقائع الإسـاءة والتشـويه والازدراء. وصـدرت عـبر سـنين مديـدة مُطالَبات عـدّة من جانـب دول وهيئات وأطـراف مسلمة بتطوير مواثيق وأنظمة تشريعية تكافح الإسـاءات والتشـهير والتحريض في البلدان الأوروبية والغربية وعبر العالم؛ لتنمية قدرة الأنظمة التشريعية على استيعاب حاجات الحماية من الإسـاءات الموثقة بصفة متزايدة وظواهر التشـويه المستجدة، أخذًا بعين الاعتبار ما يترتّب عليها من عواقب وأضرار ومخاطر.

يُضـاف إلى ذلـك مفعول قضايا رُفِعت أو يمكن أن تُرفَـع في المحاكم الأوروبية على خلفية الازدراء والكراهيـة والإسـلاموفوبيا والتفرقـة، مـن قبيـل التحرّكـات القضائيـة في أوروبـا في دعـاوى ذات صلـة بحرية الـرأي والتعبـير، أو بقضايا متعلّقة بمزاعم الإسـاءة والتشـويه والتحريـض، سـواء أكان ذلك في المحاكـم الوطنية، أم جرى تصعيـده إلى المحكمة الأوروبية

لحقـوق الإنسـان. قد تخضع هـذه القضايا في نهاية المطاف لتفسيرات نسبيّـة يخلُص إليها محلّفو الهيئات القضائية، وطنيًّا أو أوروبيًّا، بشأن نصوص قانونية قد لا تكون قطعية الدلالة في كيفية تنزيلهـا عـلى الواقعـة المعنيّة، بما قـد يترتّب على ذلك من خيـارات الطعن أو الاسـتئناف التي تتيحها بعض مستويات التقاضي، أو قد تأتي قرارات المحاكم بمثابة سابقة قضائية في مجالها.

يمكـن لجدوى التحـرّك على المستوى القانوني أن تُقاس بمنظـور القدرة على الرَّدع، أي في التأثير الاسـتباقي لواقعة الإسـاءة. كما يمكن للجدوى أن تُقاس بمنظور التناسـب بين شعور المُستهدَفـين بالـضرر وطبيعة العقوبة القانونية التي يتمّ إنزالها عـلى من يمارس الانتهاك، مع ما يترتّـب على الإجراء القانوني أو القضائي من إنصـاف معنوي و/ أو مادي أو من تعويض عن الضرر المتحقِّق.

قـد يأتي مـن الخيارات فرضُ غرامةٍ مالية على جهة ناشرة، أو منـح فرصة الردّ و/ أو إعادة الاعتبار للجهة المتضرِّرة، أو حتى سـحب إصدار معيّن من الأسـواق. وسـواء أضَمِن أيّ من ذلـك تعويضًـا عن الضرر مكافئًا له في تصوّر المتضرِّريـن أم لم يضمن؛ فإنّ ما يجدر الانتباه إليه أيضًـا أنّ العقوبـة القانونية، لـو جرى إنفاذها، قـد تُكسِب في بعض الحالات وسـيلةَ الإعلام المعنيّة أو الإعلامي أو الفنان أو الناشـط الشـبكي تعاطف قطاعـات من الجمهور، وقد ينبري بعـض هـؤلاء إلى تعويض المُدان/ المُدانة معنويًّا أو حتى ماديًّـا عمّا يلحق به/ بها بفعل العقوبة القانونية. ثمّ إنّ الغرامات المالية التي يُمكِن أن تُوقَع على بعض وسـائل الإعلام، قد تدنو عن المكاسـب التي بوسعها تحقيقها من خلال الممارسـة التي تُصنّف إساءة أو تشهيرًا أو غير ذلك. فتكـون العقوبة، مـن هنا، قابلـة للتحمّل، وتفقد صفتهـا الرادعة في المنظور المـادِّي الصِّرف، خاصة عندما تحقِّق بوفرةِ المبيع مكاسبَ تفوق قيمةَ الغرامة الموقعة عليها أضعافًا مضاعفة.

إنّ إثارة الجدل بشأن بعض المضامين الإعلامية أو الفنية أو الثقافية، يُكسِبها اهتمامًا وشهرة بما يزيد في رواجها، وهو ما يمثّل إشكالية في خيارات التعامل الأمثل مع هذه المضامين، خاصة عندمـا تحتمـي بذرائـع "قيم الأمّة" و"حريـة التعبير". ذلـك أنّ الجدل المُصاحِـب للسجالات القانونية، قد يحقِّق لوسيلة الإعلام أو للإعلامي أو للفنان أو للناشط الشبكي، شهرة ورواجًا، وربـما تقديـرًا وتعاطفًا، بما يجعل أيًّا مـن هؤلاء في بؤرة الاهتمام. ويمكـن الافتراض أنّ بعض أعمال الإساءة والتشويه ترجو أساسًا استثارة ردود أفعال تُكسبها هذا الاهتمام.

مع ذلك؛ فإنّ كسب السجال القانوني قد يشتمل على مكسب معنوي مُحرِج للطرف الخاسر، وهـو ما يسري احتماله على طرفي القضية، ويمكن اسـتثماره ضمن تحرّكات مدنيّة وإعلامية أو حتى حملات.

إنّ السجالات القانونية وإن كان لا غنى عنها؛ قد لا تأتي بالجدوى المنشـودة منها، وقد لا تكفي لردع الانتهاكات أو معالجة الظواهر.

ومـن التسـاؤلات ذات الصِّلـة؛ كيف يمكن تحديـدًا من الناحيـة القانونية رسـم خطوط فاصلة بين الانتقادات والإسـاءات؟ وهل التعبير المُبالَغ بـه عن القلق والمخاوف غير الواقعية من أشـخاص ذوي انتماء ديني أو ثقافي معيّن يدخل ضمن الإسـاءات؟ وكيف يمكن التعامل مع التعبيرات المُرمَّزة والإيحاءات غير المباشرة المشبّعة برسائل مسيئة لكن بصفة غير صريحة؟

من المهمِّ في كلّ الأحوال تحاشي اختزال التعامل مع هذا الملف من الزاوية القانونية المجرّدة، أو إغفـال النقاش العام ذي الصلة به في منابر الإعلام وأروقة الثقافة ومنصّات الفكر. فوضع مزيـد من الوثائق الدولية مع اسـتصحاب الخيار التشريعي والقانـوني لا يقضيان وحدهما معًا بنضوج ثقافة مجتمعية مُناهضة لازدراء المسلمين ودينهم وخصوصياتهم الثقافية وإن أسهما في نضوج هذه الثقافة نسبيًّا. وأما نضوج هذه الثقافة فإنه يحفِّز حماية أدبية للمستهدفين المفترضين، عـلاوة على أنه قد يشـجِّع تطوير حماية تشريعية وقانونية وإجرائيـة في البيئة المعنية من الازدراء والتشويه والتحريض.

إنّ النداءات التي طالبت منذ سـنة 2005 بسنّ قوانين للحدّ من خطابات الإسـلاموفوبيا المغاليـة والنزعـات العنصريـة وكبـح الازدراء الموجّه للمسلمـين ودينهم؛ لم تلقَ اسـتجابات ملحوظة في أوروبا. وما فاقم الموقف صدور سلسلة من التشريعات في بلدان أوروبية، عبّرت عن استفحال "ثقافة الحظر"، وأخذ بعضها صفة قوانين تختصّ بالمسلمين بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وتشـتمل على منع وقيود وحرمان من حقوق ومكتسبات بناء على اختيارات اللباس مثـلًا،[26] أو بـما يحـدّ من حرية بناء المساجد، أو يحظر الاشـتمال على مواصفـات مخصوصة فيها مثـل المآذن، أو بمنع الذّكاة الشرعية (الذبح الحلال) حسب المواصفات الإسـلامية، أو بحظر توزيع المصاحف في الأماكن العامّة، وهو ما لا يسري على الكتب المقدّسـة للأديان والطوائف الأخرى، أو غير ذلك.[27]

ومن النماذج المقابلة لذلك ما يتجسّد في التجربة الكندية مثلًا. ففي آذار/ مارس 2017 أقرّ مجلـس العموم الكندي مقترحًا برلمانيًّا لمواجهة حُمّى العداء للإسـلام وكراهية المسلمين، يُدين "الإسـلاموفوبيا وكل أشـكال العنصرية المنهجية والتفرقة الدينية".[28] وجاء المقترح البرلماني ضمن اسـتجابة كندا لتحـدّي الكراهية الداهم الذي فرضه الاعتـداء الإرهابي العنصري على المصلين المسلمين في مسجد في كيبك قبل شهرين من صدوره.

تُشـير هـذه الحالـة إلى أنّ وقـوع حدث جسيـم مُستنكَر بقـوّة في بلد ما؛ يُحفز عـلى الإقدام عـلى خطـوات متقدِّمة في الردّ عليه؛ بما في ذلك على المسـتوى التشريعي. وتُظهر الحالة الكندية انفتاحًا على التنوّع الثقافي والديني، ومن هنا كان من المتوقّع أن يتبلور موقف مجتمعي وسياسي وإعلامـي كندي في مواجهة النزعـة العنصرية والعدوانية التي اسـتهدفت المسلمين في اعتداء كيبـك؛ وهو ما حدث تقريبًـا. يوفِّر هذا الموقف العام غطاءً يشـجِّع المشرِّعين وصانعي القرار عـلى المبـادرة المتقدِّمة. ولهذا صلة بتصوّر البلاد عن ذاتها وعـن هويّتها، وهو يشي بموقفها من

التنوّع وخبرتها في ذمّ العنصرية، رغم أنّ المقترح البرلماني واجه معارضة من حزب المحافظين، ونقدًا من أوساط مجتمعية.[29]

تبدو الحالة الكندية مفترقة نسبيًّا في هذا الشأن عن الحالة الأمريكية المجاورة، ولهذا صلة بمنسوب الاعتداءات المسلّحة المرتفع نسبيًّا في الولايات المتحدة قياسًا بكندا وأيضًا بخبرة الانفتاح على التنوّع الإثني والثقافي. تُناظِر كندا حالة نيوزيلندا إلى حدّ ما؛ وهي التي تفترق بدورها عن حالة أستراليا المجاورة لها التي تعرف نزعات يمينية يميل بعضها إلى العنصرية.

إنّ النداءات التي طالبت منذ سنة 2005 بسنّ قوانين للحدّ من خطابات الإسلاموفوبيا المغالية والنزعات العنصرية وكبح الازدراء الموجّه للمسلمين ودينهم لم تلقَ استجابات ملحوظة في أوروبا

ورغم أهمية تطوير الاستجابة التشريعية لتحدّي الإسلاموفوبيا والازدراء والعنصرية الانتقائية إلاّ أنّ المراهنة على مواجهة هذه الحُمّى بسنّ تشريعات واتخاذ إجراءات وحسب لن تحقّق جدواها المُثلى إن لم تستند إلى ثقافة مجتمعية ترفض هذه النزعات.[30] كما أنّ تفشّي نزعات الانغلاق والهواجس الثقافية والمواقف المضادة للتنوّع يمثّل معضلة في الأنظمة الديمقراطية؛ فالأحزاب قد تتنافس على تأييد الجمهور وأصواته بمزايدات شعبوية تتملّق هذه النزعات وتُذكيها؛ أمّا التمثيل المتزايد للقوى الشعبوية ذات الخطاب المتحامل على المسلمين أو مكوِّنات أخرى؛ فقد ينعكس من ثَمّ على اتجاه التشريعات التي ستُسنّ في البرلمان من بعد.

آفاق قضية الازدراء وحرية التعبير بعد كرايستشيرتش

يمكن لمذبحة كرايستشيرتش الإرهابية أن تشكّل نقطة تحوّل إيجابية في تناول ملف الإسلاموفوبيا ونزعات التشويه والتحريض والازدراء التي تمسّ المسلمين، وهذا يتجلّى في طبيعة المذبحة بحجمها المروِّع، وطريقة اقترافها، مع تجهيز البث المباشر المرئي للعالم، علاوة على الموقف التضامني الفريد الذي أظهرته نيوزيلندا في الرد عليها، مع تصنيفها بالصفة الإرهابية والمتطرفة والعنصرية. إنّ بشاعة العمل الوحشي من جانب، وحرارةَ الموقف النيوزيلندي في الرد عليه من جانب آخر – تشكّلان خبرة مستجدة نسبيًّا في الوعي الأممي الذي يتوقّع منه –من هذا المنطلق– أن يُبدي تحسّسًا أعلى مما سبق إزاء خطابات التحريض والتشويه والازدراء والعنصرية الانتقائية التي تستهدف المسلمين.

ثم إنّ التقارير التي تتحدث عن صلات عابرة للحدود جمعت مقترف المذبحة بأوساط من اليمين العنصري، وبخاصة في أوروبا– قد تُفعّل مراجعة خطابات هذه التيارات وفحص تأثيرها. لكنّ وقائع سابقة، من قبيل المذبحة التي اقترفها الإرهابي النرويجي أندرس بريفيك في أوسلو وضواحيها سنة ٢٠١١ تكبح التوقعات بأن تتطوّر تداعيات مذبحة كرايستشيرتش إلى

إثارة جدل في بلدان أوروبية وغربية على غرار ما وقع بعد هجمات نفّذها مسلمون، من قبيل قتل المخرج الهولندي المسيء للإسلام فان غوخ في خريف ٢٠٠٤.

وبالنظر إلى الشواغل السياسية والانتخابية في أوروبا، حيث يتنافس سياسيون (شعبويون) من اليمين وأقصى اليمين، ومن ذلك انتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠١٩، فإنّ مذبحة كرايستشيرتش يُستبعد أن تستنفر مراجعات جادة في البيت الأوروبي، وإن كبحت مؤقتًا بعض التعبيرات المتحاملة على المسلمين.

ولا تعجز الخطابات الشعبوية، أساسًا، عن الاتكاء على ذرائع لمواصلة ما دأبت عليه من التعبئة والتسخين، مستعملة تعبيرات كراهية إيحائية أو غير مباشرة أحيانًا؛ أو بمحاولة الإساءة إلى المسلمين من خلال التشهير بسِمات معيّنة محسوبة عليهم، مثل غطاء رأس النسائي.

إنّ تفاعُل المجتمع المدني العالمي والأوساط الثقافية والأدبية والفنية والشخصيات العامة في مواجهة خطابات التشويه والتحريض والعنصرية الانتقائية التي تستهدف المسلمين- بإمكانه أن يضغط باتجاه مراجعات جادة تَحْفِز إلى مواقف مبدئية ضد هذه الخطابات، مع نزع الغطاء القيمي المزعوم عن بعضها من قبيل التذرّع بحرية التعبير.

خلاصات

تفاقمت منذ مطلع القرن الحادي والعشرين خطابات الازدراء والتشويه والتحريض الموجّهة إلى الإسلام والمسلمين، فأخذت أحيانًا شكل "عنصرية انتقائية"، أو ممارساتٍ لإهانة

المقدسات الإسلامية، وهو ما أفضى إلى استفزاز مشاعر المسلمين والحطّ من كرامتهم. وما يفاقم تأثيرات هذه الظاهرة قدرتُها المتعاظمة على التمدّد ونشرِ رسائلها بالاستفادة من تطوّر تقنيات الإعلام والتواصل والتشبيك التي استجدّت.

وأظهرت مذبحة كرايستشيرش جانبًا من مفعول هذه الخطابات، وينبغي لهذه المذبحة البشعة، التي جاءت مرئية للعالم بالبث المباشر، أن تثير تساؤلات عن كيفيات التعامل مع خطابات حفزتها، بما في ذلك مراجعة منطق التهاون مع التشويه والتحريض والازدراء بذريعة حرية التعبير.

إنّ حرية التعبير لا تتنزّل في الواقع أساسًا إلاّ بصفة تنطوي على انضباط ما أو تقييد، وهو ما تشير إليه بوضوح المواثيق والإعلانات الدولية، وكذلك النصوص التشريعية ذات الصِّلة. ومن شأن اتِّخاذ حرية التعبير درعًا لاحتماء خطابات جامحة وتوجّهات متطرِّفة بها أن يؤدِّي إلى ضرب بعض القيم ببعضها الآخر. وينطوي خطاب تسويغ التشويه والتحقير باسم احترام حرية التعبير على شبهة استغلال مُسيء للحرية ذاتها، خصوصًا إنْ اتُّخِذت ذريعةً كهذه ملاذًا لشرعنة خطابات الازدراء والعنصرية الانتقائية.

إنّ ممارسة الحقوق والحريات تخضع لقيودٍ تنطلق أساسًا من إرادة منع التعدِّي على مصالح عامّة أو حقوق وحريات عامّة أو خاصّة. بموجب ذلك تتضمّن المواثيق والدساتير والقوانين والقرارات والمراسيم ذات المكانة القانونية ما يمثِّل حدودًا تشريعية لحرية التعبير. وقد تتعارض بعض وجوه استعمال هذه الحرية مع حريات أو حقوق أو قيم أخرى، بحيث يُنشئ إشكاليةً قد تُفضي إلى فرض قيودٍ أو التزاماتٍ تُلحَق بحرية التعبير أو بغيرها من الحريات أو الحقوق أو القيم.

وإذ تتيح أنظمة قانونية معمول بها في أوروبا والعالم فرصًا نسبية في التعامل مع وقائع الإساءة والتشويه والازدراء فإنّ الحاجة قائمة إلى تنمية قدرة الأنظمة التشريعية على استيعاب مطالب الحماية من الإساءات الموثّقة بصفة متزايدة ومن ظواهر التشويه المستجدة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يترتّب عليها من عواقب وأضرار ومخاطر.

الهوامش والمصادر:

1. Shaker, Hossam: 'Christchurch attacks: We must fight the global Islamophobia industry' (Column). Middle East Eye, London 23.3.2019. https://www.middleeasteye.net/opinion/christchurch-attacks-we-must-fight-global-islamophobia-industry

2. على سبيل المثال: بعد أن أوقع القضاء النمساوي غرامة مالية على مُحاضِرة ألمانية أساءت إلى المقام النبوي في محاضرات تحدّثت فيها في النمسا. تقدّمت المُحاضِرة المُسيئة بطعن في الحكم

لدى "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" مع الاحتجاج بالمادة العاشرة من "الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان" المتعلّقة بحرية التعبير. أصدرت المحكمة الأوروبية حكمها بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2018. امتنعت فيه عن نقض حكم القضاء النمساوي. مؤكدة أنّ الحجّة التي ارتكز عليها الطعن. أي مادة حرية التعبير. لم يقع انتهاكها في الحكم القضائي النمساوي. وأشارت المحكمة في حيثيات قرارها إلى الطبيعة المخففة للحكم القضائي النمساوي الذي اكتفى بإيقاع غرامة بسيطة نسبيًّا. وهو ما شجّع المحكمة الأوروبية على رفض إلغائه. انظر:

European Court of Human Rights, Case of E.S. v. Austria (application no. 12/38450): Conviction for calling Muhammad a paedophile is not in breach of Article 10. Press Release ECHR 360 (2018). 25.10.2018.

3. اتُّخِذَ قرارا الحظرِ من جانب من يُسمّى "الرئيس الرقابي" أو Chief Censor وهو منصب عريق في نيوزيلندا يعود إلى سنة 1850 ويشغله حاليًّا ديفيد شانكس David Shanks ويتبع المنصب حاليًّا الوكالة الحكومية "مكتب تصنيف الأفلام والأدب" Office of Film and Literature Classification أو OFLC اختصارًا المسؤول عن تصنيف الأفلام والفيديو والمنشورات وألعاب الفيديو والرقابة عليها. انظر البلاغات الصحفية الرسمية الآتية:

Christchurch attack publication 'The Great Replacement' classified objectionable. OFLC. Press Release 23.3.2019

Christchurch shooting video officially objectionable. OFLC. Press Release 20.3.2019

https://www.classificationoffice.govt.nz/news/latest-news/christchurch-attacks-press-releases/

4. بموجب قرار حظر هذه الوثيقة العنصرية "الاستبدال الكبير" يُعاقَب أيّ شخص في نيوزيلندا تُضبط هذه الوثيقة محفوظة في أجهزته عقوبة تصل إلى عشر سنوات سجنًا. وتصل عقوبة السجن إلى أربع عشرة سنة لمن يرسلها إلى آخرين. وطبقًا لتقارير صحفية فإنّ القرار أطلق جدلًا في البلاد على خلفية حرية التعبير. ويرى ناقدون أنه "ذهب بعيدًا" في العقوبة. انظر مثلًا تقرير وكالة "أسوشييتدبرس" كما نشرته صحيفة "يو إس إيه توداي":

Nick Perry, Associated Press: New Zealand debates free speech after ban of accused mosque shooter's manifesto. USA Today (Web) 24.3.2019.

https://eu.usatoday.com/story/news/world/2019/03/24/new-zealand-mosque-shootings-free-speech-debate-manifesto-ban/3264886002/

5. شاكر، حسام: "الإسلاموفوبيا – تفاعلاتها وتعبيراتها وسبل التعامل معها في الواقع الأوروبي". تونس 2018. ص45.

6. شاكر، حسام: هل تسقط أوروبا في قبضة ثقافة الحظر؟ (مقال). TRTعربي. 12 آذار/ مارس 2019.

https://tinyurl.com/yxkemvtt

7. عن حدود حرية التعبير انظر مثلا:

Hochmann, Thomas: 'Le négationnisme face aux limites de la liberté d'expression: étude de droit comparé'. Paris 2013, P. 59.

8. "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" مثلا.

9. Suteu, Silvia: 'Law against Negation: Anti-Holocaust Denial Legislation in Europe' (Short Thesis) Central European University, Budapest 2008.

10. انظر مثلا:
Bundesamt für Verfassungsschutz: ‚Rechtsextremismus: Symbole, Zeichen und Verbotene Organisationen'. Köln 2018.

11. من قبيل قرار أصدره قضاء مجلس شورى الدولة في فرنسا، بتاريخ 11 يناير 1935، يقيِّد تعبير الموظفين عن آرائهم الشخصية بما يتناسب مع مكانتهم الوظيفية. فالقرار يفرض على الموظفين قياس التعبير عن آرائهم وحفظها آخذين بعين الاعتبار بشكل خاص مرتبة الموظف بحسب التسلسل الوظيفي وطبيعة وظائفه أو نشاطاته النقابية.

12. Scott, Joan: 'Symptomatic Politics: The Banning of Islamic Head Scarves in French Public Schools'. French Politics, Culture & Society, Voi. 23, No. 3, Winter 2005. P.106-127.

13. دخل حيِّز التنفيذ يوم 11 نيسان/ إبريل 2011 بعد أن مُرِّر في الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 13 تموز/ يوليو 2010 ثمّ عُرِض على مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ 14 أيلول/ سبتمبر 2010.

14. دخل حيِّز التنفيذ بتاريخ 23 تموز/ يوليو 2011 بعد أن صوّت عليه البرلمان البلجيكي بالإجماع بتاريخ 28 نيسان/ إبريل 2011.

15. من الشواهد الشهيرة ما قرّرته محكمة فرنسية يوم 10 آذار/ مارس 2005 من منع ملصق إعلاني لدار الأزياء التي تعود للمصمِّمَيْن ماريتي وفرنسوا جيربو، يتقمّص لوحة العشاء الأخير لليوناردو دافينتشي، عبر إظهار عارضاتِ أزياءٍ في هيئة عناصر اللوحة الأصلية، وذلك بناء على دعوى تقدّمت بها الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية. وعلّلت المحكمةُ قرارها بأنّ ذلك الملصقَ الإعلانيّ يمثل عدوانًا على معتقدات الناس. وسبق ذلك بشهر قيامُ هيئة مراقبة الإعلانات الإيطالية بحظر الإعلان ذاته لدى ظهوره في ميلانو.

16. بموجب قانون 1881 – المادة 33.

17. Shaker, Hossam: Are the cartoonists really saints? (column), MEMO, 14 Jan. 2015 (London).
/https://www.middleeastmonitor.com/20150114-are-the-cartoonists-really-saints

18. Lean,Nathan: 'The Islamophobia Industry - How the Right Manufactures Hatred of Muslims'. London 2017.

19. باستحداث التشبيك الإلكتروني للجمهور مثلًا وما ترتب عليه من قوانين ناظمة ومقيِّدة.

20. يقترح كريستوف باومغارتنر محاولة لفهم الجراح التي تتسبّب بها الأعمال والتعبيرات التي تُفهَم من قبل المجتمعات والأفراد على أنها ازدراء للدين، مشيرًا إلى مستويات العنف التي يشتمل عليها الازدراء بموجب ذلك.
Baumgartner, Christoph: 'Blasphemy As Violence: Trying to Understand the Kind of Injury That Can Be Inflicted by Acts and Artefacts That Are Construed As Blasphemy'. Journal of Religion in Europe 6 (2013) P.35–63.

21. كما يُلاحَظ مثلًا في قضية اللوحة الإعلانية لدار الأزياء الفرنسية المستوحاة من لوحة "العشاء الأخير" لليوناردو دافينتشي.

22. مثل الحزب الديمقراطي الحرّ (ليبرالي) FDP وحزب الخضر.

23. بخاصة حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي CSU.

24. برز ذلك خلال مدارسات بين حقوقيين وخبراء في ندوات عن العمل الحقوقي لمسلمي أوروبا وخيارات التعامل مع الإسلاموفوبيا، انعقدت هذه المدارسات في السنتين 2009–2010 في بروكسيل وباريس لتقييم الحالة، ووضع تصوّرات مشتركة، وتشكيل هيئة متابعة (توثيق خاص).

25. أُنشِئت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وهي تتكوّن من ثمانية عشر خبيرًا مستقلًا يختصّون بالنظر في الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

26. March 15th Freedom Committee: The headscarf ban in french schools: truth unveiled. Paris 2005.

27. Hochmann, Thomas: Islam on the Beach – The Burkini Ban in France, VerfBlog, 19.8.2016, http://verfassungsblog.de/islam-on-the-beach-the-burkini-ban-in-france/.

28. حمل المقترح البرلماني رقم M-103 وتقدّمت بمشروع القانون النائبة الكندية اقرأ خالد ودعمته الحكومة الكندية. وهو غير مُلزم للحكومة.

29. انظر مثلا:
https://www.youtube.com/watch?v=BUYJuXTHYl0

30. إنّ للمقاربة القانونية القائمة على إيقاع العقوبة مزاياها وحدودها. كما أنّ للمقاربة التعليمية والتثقيفية والتربوية القائمة على التوجيه وتعزيز الثقافة المجتمعية الداعمة مزاياها وحدودها أيضًا. انظر:
Smith, Roger: 'Legislating against Genocide Denial: Criminalizing Denial or Preventing Free Speech?', University of St. Thomas Journal of Law and Public Policy, Minnesota 2010, Vol. 4, No. 2, P.137.

تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم

The AK Party's Experience in Governance

تحرير: برهان الدين ضوران، علي أصلان، رمضان يلدرم

Burhanettin Duran، Ali Aslan، Ramazan Yıldırım

عرض أحمد عامر - Reviewed by Ahmad Amer

يقدّم هـذا الكتاب الصادر عن مركز الدراسـات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة (سـتا) بأنقـرة، الـذي يتجـاوز 400 صفحـة- إلى القـارئ العـربي تقييمًا شـاملًا عـن تجربـة حزب العدالـة والتنميـة في مجـالات السياسـة والاقتصـاد والاجتمـاع، حيث اسـتطاع الحـزب منذ عام 2002 أن يقود المشـهد السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي في تركيـا بطريقـة مميّـزة ونموذجيـة، وقـد عايـش الحزب في هذا الطريـق الكثير من العوائـق والصعوبات التي هـددت حتـى بقـاءه في سـدّة الحكـم، كان آخرهـا المحاولـة الانقلابيـة الفاشـلة في 15 تمـوز 2016. شـارك في الكتـاب مجموعة مـن الكتّـاب من ذوي الإسـهامات النخبويـة الأكاديميـة والسياسـية المتابعـة للتجربـة عـن كثـب، ومعايشـة للواقـع الـذي يعمـل فيـه حـزب العدالـة والتنميـة.

يبـدأ الكتـاب ببحث قيّـم كتبه البروفيسـور برهان الدين ضوران بعنوان: "شيفرات التحوّل الأيديولوجي لحزب العدالة والتنميـة" يتناول فيه ماهية أيديولوجية الحـزب، وخطابـات الهويـة، والمراجـع الأيديولوجية التي لجأ إليها حزب العدالة والتنمية من أجل تشـكيل السياسـات التي أراد تطبيقها عنـد إحداث التحولات في تركيا، آخذًا بالحسـبان التحـولات التي حصلت في الخطـاب الأيديولوجـي مـن حيـث عاملا الاسـتدامة والتغيير، بفعل السياسات المتغيرة في سياق حقائق الظروف الإقليمية والدولية.

يدور هذا البحث حول موضوع أساسيّ، مفـاده أن حـزب العدالـة والتنميّـة طـرح ثلاثـة خطابات متصلة ببعضها من دون أن يتخـلى عن أيّ منها، واضعًـا بعين الاعتبار الاحتياجـات الظرفية، وهي: الديمقراطية المحافظَـة، وحضارتنا، والتحـول إلى ما هو محلي ووطني. ويمكن القول: إن هذه الخطابات الثلاثة تسـتند إلى صورة زعيـم قوي وبراغماتي قـادر على الرد عـلى التحديات التـي ظهرت خلال فـترة حكّم حزب العدالـة والتنمية على مدى الخمسـة عـشر عامًا، حيث يشير التحول الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية كما يقـول الكاتب إلى ثلاث محاسـبات مهمّـة مع "الماضي" و"الحـاضر". ويمكن تعداد المحاسـبة مـع الماضي على النحـو الآتي: 1) حركة ملّي غـوروش (الفكر الوطني) الذي انحدر منها القسـم الأعظم من مؤسسي الحزب. 2) الكماليـة التي شـكلت عهد الجمهوريـة. 3) النظام الإقليمـي الذي تشـكل بعـد الحـرب العالميـة الأولى، والـذي خضع لتحولات كبيرة إبـان الثورات العربية، والمحاسـبة مع الحاضر تتجلى في مواجهة الفوضى التي عمّت الشرق الأوسـط بعد الثـورات العربية، والقوى العظمى التي تسـعى إلى رسم تصميم جديد للمنطقة، وصراعـات القـوى الإقليمية. ويمكـن أن نضيف إلى هـذه المواجهة، مواجهة حزب العدالة والتنمية مع أداء

حكوماته، من باب الإشارة إلى محاولة انقلاب 15 تموز 2016.

وفي الإسهام الثاني في الكتاب يقف السياسي وأحد القائمين على حملات حزب العدالة والتنمية الانتخابية منذ عدة سنوات والناطق باسم الحزب ماهر أونال على خطوات التحول الديمقراطي في عهد العدالة والتنمية، حيث بيّن حزب العدالة والتنمية أن التصوّر التركي للمدنية يعتمد على مبدأ "أَحْي الإنسانَ تَحْيَ الدَّولةُ"، وأكّد أن الأولوية دومًا هي أن يحيا الأفراد والشرائح المختلفة في المجتمع حياة حرة في أجواء الديمقراطية التعددية الحرة. وكشف حزب العدالة والتنمية بذلك أن أحد أسباب وجوده هو إغلاق الثغرة الديمقراطية في تركيا. ومن أجل تعزيز الديمقراطية المتقدمة جَعَلَ إنشاءَ مؤسسةٍ سياسية قوية، ومجتمع مدني قويّ، ودستورٍ جديد، ونظام قضاءٍ ديموقراطيّ موثوق به، ومواطنٍ منتج، وإدارةٍ سياسية منتجة- هدفًا له، وفي نهاية كلّ ذلك جعل الوصول إلى نظامٍ اجتماعيٍّ ديموقراطي حرٍّ هدفًا له.

وقد تناول النائب بولنت توران موضوع الصراع مع نظام الوصاية الذي تشكّل من تحالف العسكر والنخبة المثقّفة التي لم تتخلف لحظةً عن التدخل في السياسة عندما تعتقد أن تجاوزًا ما حدث "للخط الذي حددته". ولم تكن مذكرة 27 نيسان 2007، ومحاولة 15 تموز 2016 الانقلابية إلا تحدّيًا لهذا الصراع الذي يقوده حزب العدالة والتنمية.

وتناول الأكاديمي والقيادي في حزب العدالة والتنمية البروفيسور ياسين أقطاي مفهومي العدالة والتنمية اللذين استخدمهما الحزب شعارًا لانطلاقته، وكيف عمل الحَزب على الإصلاح في هذين المجالين، ويقول أقطاي: إنّ السياسة أصبحت أكثر عبئًا نتيجة الأداء الذي قدّمه حزب العدالة والتنمية في مجالَي العدالة والتنمية خلال فترة الخمس عشرة سنة. ومن أهم القضايا التي طرحها الباحث في هذه المشاركة المعارضةُ الذاتية، حيث ابتكر حزب العدالة معارضة ذاتية من داخله لتقييم أدائه وتحسينه في ظل عدم قدرة المعارضة على أداء هذا الدور، ولأن حزب العدالة قد انتقل إلى الحكم بعد مرور أشهر قليلة على تأسيسه.

أمَا الباحث والأكاديمي علي أصلان فقد تناول في مشاركته البحثية السياسة المحلية والوطنية التي اكتسبتها السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث أشار إلى أن السياسة المحلية والوطنية ليست مجرد مشروع مجتمعي سياسي محدد من نتاج حزب العدالة والتنمية، بل هي عملية تحوّل مؤسّسي ديمقراطي في السياسة التركية أيضًا، والسياسة المحلية والوطنية.

ويسلّط الأكاديميان يوسف أوزكير ورمضان أكّير الضوء على موضوع مهمّ، هو العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث قُسِّمت فترة الـ15 عامًا بشكل أساسي من خلال تحديد الأحداث الرئيسة التي أثّرت في العلاقات، والإصلاحات التي أدّت إلى تراجع الوصاية العسكرية، وبهذا تنقسم المدة إلى 3 فترات، هي: فترة الصراع السلبي، وتبدأ هذه الفترة من 3 نوفمبر 2002 حتى 27 أبريل 2007، وفترة الصراع النشط، وتبدأ من 27 نيسان 2007 حتى عملية 17-25 ديسمبر 2013، وفترة إنشاء التوازن الديمقراطي، وقد بدأت في ديسمبر 2013 ولم تنته بعد. وقد كانت أهمّ سمة أساسية في المراحل الثلاث هو عدم تراجع حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان بأيّ شكل من الأشكال عن نهجه المتمثل في إضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فإن البروفيسور محيي الدين أتامان عرضَ وقيّمَ تفسير توجهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان من خلال دور

القيـادة السياسـية وهويـة الدولـة التـي حدّدتهـا هـذه القيادة، وتزايد أدوار غير الدول من الفاعلين العابرين للحدود، والتطورات التي تحدث في السياق الإقليمي، وقـد أثّـرت هـذه الجوانب الثلاثة في سـلوك السياسـة الخارجيـة التركيـة، كـما أنهـا أثّـرت في بعضهـا بعضًا، ووفقًـا لهذا وفي ظـل حكومة حـزب العدالـة والتنمية وتماشـيًا مـع الهوية الجديـدة للقيادة السياسـية الجديدة أُعيدت هيكلة السياسـة الخارجية التركية، وكان هناك أثَر كبير لأفعال التنظيمات العابرة للحدود، مثل حزب العـمال الكردسـتاني وتنظيـم غولن، سـواء في تركيا أم خارجهـا، إضافة إلى هذه القضايـا، أدّت التطورات في الشرق الأوسـط على وجه الخصوص إلى تطوير حزب العدالة والتنمية سياسـة خارجيـة تركّز على الأمن بعد تبنيه سياسة خارجية مرتكزة على التنمية.

وفيـما يرتبـط بالنظام الـدولي كانت تركيـا أكثر مَن انتقـد الهيمنـة الأمريكيـة، وتريـد تركيـا أن يتغير نظام الأمـم المتحدة، وهي تدعو إلى نظام سـياسي دولي أكثر إنسـانية وعدالـة، ونظـرًا لأن تركيا في الآونـة الأخيرة اسـتطاعت القيام بخطوات ناجحة في المعارضة للنظام الـدولي- فقـد أصبحت هدفًا لقـوى إقليميـة ودولية، وبصفة خاصة مع السياسـات والمبادرات النشطة التي بدأتهـا تركيـا في المنطقة، بدأت القـوى العالمية بوضعها تحـت الضغط المسـتمر، حيـث لوحـظ أن المشروعات التي تريد تركيا تحقيقها في المنطقة تعمل عدة قوى دولية على عرقلة نجاحها.

ومـع تزايد الفاعليـة في العلاقات التركيـة العربية، وبخاصـة في العقـد الأخـير قـدم الباحـث سـعيد الحـاج إطلالـة عـلى العلاقـات التركية العربيـة، حيث اجتمعت عدة أسـباب للتعاون، متعلقة باسـتحقاقات الجيوبوليتيـك، ومسـار المصـير المشـترك، والمصالـح المشـتركة، سـواء على مسـتوى العلاقـات الاقتصادية والتجاريـة المسـتمرة في النمـو، أم الحاجـة المشـتركة لتحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة.

و في المجال الاقتصادي ناقش بلال باغيش قدرات الاقتصاد التركي، وما الذي يتوجب الاستمرار فيه من أجل مزيد من النمو، ويرى أن سبب مرور الأزمة المالية العالميـة في عام 2008 بتركيا مـرور الكرام من دون أن تتأثـر بها يعـود إلى البنية التحتيـة القوية التي اكتُسـبت بعد عـام 2001. والأمن والاسـتقرار من جانب آخر هما أكبر ثروة تملكه تركيـا اليوم. فالنظـام المالي القوي والاستقرار السـياسي عاملان مهمّانِ يؤثران مباشرةً في قـدر الاقتصـاد، ومن الواضـح أنه أُنجز قـدر كبير من الإصلاحـات المتعلقـة بالشـفافية مـنَ أجـل إمكانات الاسـتثمار الأجنبي وما شـابه ذلك من تمويل خارجي. واستمرارية عملية الإصلاح في الوقت الذيً يكون فيه العجز الجـاري والعجز في تمويل الاسـتثمارات مرتفعًا لهذه الدرجة- أمرٌ أهمّ ممّا يُعتَقَد.

ويشـير الباحـث الاقتصـادي كـرم ألقـين أن الاقتصاديـين في تركيـا يـرون أنّ هنـاك ثلاثـة معايـير أساسـية ومحوريـة للنجـاح، هي: اسـتقرار الأسـعار، والاسـتقرار المـالي، والانضبـاط المـالي. وقـد اتخـذت حكومـات حـزب العدالـة والتنميـة على مدى خمسـة عـشر عامًـا خطـوات مهمّة لتحقيـق هـذه المعايير، كما يـرى أن نظـام الحكومة الرئاسي يشـكل نمـوذج إدارة اقتصادية جديدة تسرِّع النمو والتنمية، ولاسيّما في مجال الاقتصاد، وتؤمّن تقييماً أفضل للفرص، وتسرّع عملية اتخـاذ القرارات، وتجعلها بسـيطة غـير معقدة. ويخضع الـوزراء والبيروقـراط في الإدارة الاقتصاديـة الجديدة لعملية تقييم مفصّلة من حيث الأداء.

وفي مجـال الحقـوق والقضـاء تنـاول الباحـث والأكاديمـي جيـم دوران أوزون صـورة الحقـوق والقضاء في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث قُطِعَت خطواتٌ مهمّة في موضوع اسـتقلال القضاء وحياديته وفعاليتـه وإنتاجيته طوال حكم حزب العدالة والتنميّة الّذي دام خمس عشرة سنة، وأُجريت خلالها تعديلاتٌ في الدسـتور، وتمّت الموافقة على حُزَم الأحكام وقوانين

التكيّف مع الاتّحاد الأوروبي، وأعِدّت إستراتيجيّاتٌ لإصلاح القضاء، وأُدخِلت الإصلاحات الّتي تنتظر طيلة عشرات السنين حيّز التنفيذ. ولكن لم يكن بالإمكان وضع هذه الإصلاحات كافّة الّتي أجريت حيّز التطبيق بشكل كامل؛ بسبب مفهوم الوصاية الّذي يستخدم القضاء أداةً لها. وجرت مكافحة نظام الوصاية البيروقراطي فترةً طويلةً، ولكن ظهرت وصايةٌ جديدةٌ بدأت تتحكّم بالقضاء في العهود الّتي غلب الظنّ فيها أنّه خُفِّض تأثيرها بعد 2007، بل تجاوزها تمامًا مع التعديلات الدستورية 2010، وبعد ذلك بدأ الكيان المسّمى بتنظيم غولن الإرهابي/ كيان الدولة الموازي يتحكّم بالقضاء بكلّ عناصره بصورةٍ أكثر خفاءً وخطورةً.

ما يميز هذا الكتاب أنه خلاصة لتجارب وأفكار مجموعة من الباحثين الذين عايشوا تجربة حزب العدالة والتنمية، وأنّه يغطي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية كافة، وقد أشرف على تحرير الكتاب ثلاثة أكاديميين، هم: البروفيسور برهان الدين ضوران، والبروفيسور رمضان يلدرم، والدكتور علي أصلان، ولم يخل الكتاب من محاولات لتقييم التجربة، كما أنه احتوى على نصائح وانتقادات لبعض النقاط، وتوصيات عدة يمكن لصانع القرار الأخذ بها. وأخيرًا يُعَدّ الكتاب مرجعًا مهمًّا للباحثين، وتوثيقًا لمسيرة حزب العدالة والتنمية بعد أكثر من 16 عامًا في الحكم.